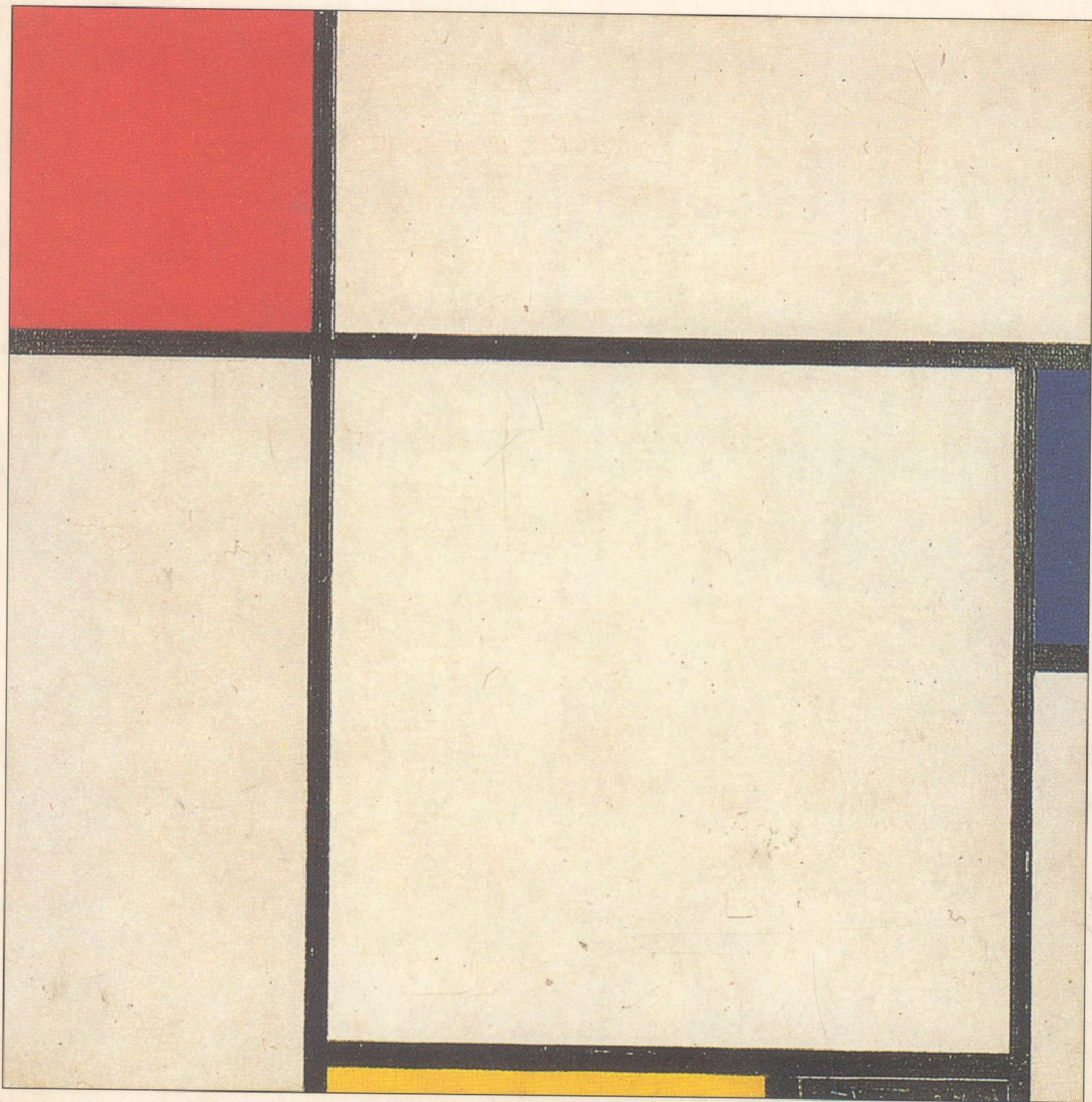
الكونيّة الجذريّة لا العولمة المُتردِّدة

فريد هاليداي



دار الساقي

الكونية الجذرية
لا العولمة المترددة

صدر للمؤلف عن دار الساقي

الإسلام والغرب: خرافة المواجهة

الأمة والدّين في الشرق الأوسط

ساعتان هزّتا العالم: ١١ أيلول/سبتمبر: الأسباب والنتائج

فريد هاليداي

الكونية الجذرية
لا العولمة المترددة

ترجمة
خالد الحروب



دار الساقي

Fred Halliday: *The World at 2000*

الطبعة العربية

الطبعة الأولى ٢٠٠٢

ISBN 1 85516 420 5

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

DAR AL SAQI
London Office: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH

Cambridge Book Reviews
16 Princess Court, Hills Road, Cambridge, CB2, 1JJ

المحتويات

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

توزيع عالمي جديد

ثمة ردّا فعل متوقَّعان إزاء أي اضطراب عالمي كبير، وعلى الأغلب مخططئان: الأول هو القول إن كل شيء قد تغيّر، والثاني القول إنه ما من شيء قد تغيّر. وقد سمعنا الكثير على شاكلة هذين الردَّين في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، تماماً كما سمعنا على شاكلتهما قبل عقد أو نحوه بعد الهزات التي حدثت في أعقاب سقوط حائط برلين، أو حرب الكويت، أو تفكك يوغوسلافيا.

الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لم «يغيّر كلَّ شيء»، فقد بقيت خارطة العالم بدولها المئتين كما هي تقريباً، كما بقي النمط العالمي للقوتين الاقتصادية والعسكرية، والتقسيم النسبي للعالم بين دول ديموقراطية، وأخرى شبه ديموقراطية، أو استبدادية، أو طاغية، كما هو. والكثير من التهديدات التي تواجه العالم، والمعضلات الأقل خضوعاً للسيطرة التقليدية للدولة (مثل البيئة، والهجرة، وتجارة المخدرات، والأيدز)، تسبق تاريخ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بكثير. وما زالت البلدان الأربعون، أو نحوها، الممزَّقة بالحروب قبل الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، من كولومبيا إلى فلسطين، كما هي. وبشكل أكثر تحديداً، فإن بعض التغيُّرات التي صارت مؤكَّدة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، كانت إرهاصاتها موجودة قبل ذلك التاريخ، مثل النزعة الانفرادية unilateralism عند إدارة الرئيس جورج بوش في استخدام قوة الولايات المتحدة ونفوذها،

والرطانة الحديثة القادمة من المجتمعات الغربية والإسلامية بشأن الصراع الثقافي، وتدخُّل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لتفادي الركود الاقتصادي، والتراجُع المدمِّر من قِبَل الدول والمفكرين على حدّ سواء، عن الالتزام بالمعايير الإنسانية لحقوق الإنسان.

لكن هذا الاعتراف بـ«الاستمرارية»، وبأن الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لم يغيّر كل شيء، قد يقلّل من المستوى الذي أعادت فيه الهجماتُ في «أراضي الوطن» الأميركي تشكيلَ العالم الذي نعيش فيه، أو قد تعيد تشكيله. وكونُ أن بعض هذه التغيّرات الناتجة عنها قد تكون تطورية وإصلاحية متدرجة، عوضاً عن أن تكون ثورية أو مطلقة، لا يقلّل من أهميتها. وما زال الأمر في بدايته، فالصراع الذي أشعل شرارته الحادي عشرمن أيلول/ سبتمبر، وإن لم يكن قد بدأه، سوف يأخذ وقته. ولكن، بإيجاز، هناك خمسة مجالات رئيسية أصبح فيها العالم مختلفاً بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، عما كنا قد توقعناه لو لم يحدث ما حدث في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

الأول هو زيادة التركيز والتأكيد على قوة الولايات المتحدة. فقبل الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، كانت الولايات المتحدة هي القوة العالمية المسيطرة في كل المجالات المهمة، ربما ما عدا كرة القدم! لكنها لم تكن متأكدة من الكيفية التي تستخدم فيها هذه القوة، وتتردد بين نهج «تعدُّدية الأطراف» multilateralism الذي فضَّله بيل كلينتون واتبعته إدارته بحماسة، ونهج «الانفرادية» unilateralism، المختلف عن الانعزالية، الذي فضّله بوش. وقد كانت المؤشرات على تلك الانفرادية واضحة منذ الأشهر الأولى، مثل رفض «معاهدة كيوتو»، وتجميد اتفاقات التسهيلات الضريبية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والخروج من المعاهدات المضادة للحرب الكيماوية، وتبنّي نظام الدرع الصاروخية، وانتقاد الأمم المتحدة. وقد دفع الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر إدارة بوش إلى تبنّي عكس بعض تلك السياسات، وتجميد البعض الآخر. لكنه أدى أيضاً إلى تعزيز التزام الإدارة الأميركية بالتوكيد على قوة الولايات المتحدة، كما غيَّر المزاج الأميركي داخل الولايات المتحدة نفسها باتجاه

تأييد توجه الإدارة الأميركية. وقد مثل خطاب الاتحاد الذي ألقاه الرئيس بوش يوم ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، وزيادة الإنفاق الدفاعي بمقدار ٥٠ بليون دولار، دليلاً كافياً على ذلك.

وبالقدر نفسه من الأهمية، فإن الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر قاد بقية العالم، بشكل كبير، نحو السعي للعمل، عن قرب، مع الولايات المتحدة. وقد استثمرت واشنطن، في هذه الأزمة، قوتها، إذ عندما أطلقت الدعوة للتعاون (ضد الإرهاب) كان من الصعب رفضها. وهنا، يكمن التغيُّر الثاني الكبير الذي جاء به الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وهو ابتعاد بعض حلفاء الولايات المتحدة عنها، وبشكل لافت مثل السعودية، غير أن المحصلة الدبلوماسية النهائية كانت لصالح الولايات المتحدة. فروسيا حاولت تعزيز تعاون استراتيجي وسياسي جديد مع واشنطن، لتحقيق مصالح خاصّة بها. وبرغم أن بوش لم يعطِ موسكو ما أرادت، وحذَّر روسيا إزاء مخططاتها لموضعة قوات عسكرية في منطقة آسيا الوسطى، فإن درجة أكبر من التفهُّم موجودة الآن في واشنطن إزاء ذلك. أما الصين، فقد انضمت هي الأخرى إلى الحملة ضد الإرهاب، الأمر الذي يُقلق حقاً البعض في الشرق الأوسط ممن يرون في الصين، العضوةِ دائمة العضوية، الوحيدةَ في مجلس الأمن التي ليس لها تاريخ استعماري.

وعلى العكس من هذا التعاون مع الولايات المتحدة، يكمن التغيُّر الثالث الذي جاء به الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وتحديداً تعزيزَ تحالف شعوري عالمي مضاد للولايات المتحدة، وإن لم يكن على شكل بديل عسكري، أو كتلة اقتصادية، وبمستوى لم يكن موجوداً من قبلُ وإن كان خفياً. ومن زاوية عامّة، يشكّل مفهوم «توازن القوى» أساساً قوياً للفكر التقليدي في العلاقات الدولية. ولا يعني هذا المفهوم وجود توزيع متساوٍ للقوة، بل آلية ذاتية التصحيح تتحرك حينما تصبح دولة ما قوية جداً، حيث تشكّل الدول الأخرى تحالفاً مكافئاً ضدها. وقد حدث هذا في مواجهة نابليون في أوائل القرن التاسع عشر، وهتلر في أربعينيات القرن العشرين. على أن هذه الصورة من توازن القوى، لم تشتغل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ لم يكن هناك أي كتلة مكافئة للولايات المتحدة من

ناحية القوة العسكرية أو الاقتصادية. وعوضاً عن ذلك، بدا أن الكل يريدون الانضمام إلى كتلة الولايات المتحدة، والمؤسسات المرتبطة بها مثل «الناتو» ومنظمة التجارة العالمية.

لكن، حتى في حال انضمام الدول إلى كتلة الولايات المتحدة، فإن الرأي العام لم يفعل الأمر ذاته. وإذا كانت سيطرة الهيمنة تركّز على «القوة الناعمة»، فإن المعارضة لها تنحو المنحى نفسه. وهذا أمر جلي في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. فعلى مستوى الشعور الشعبي في العالم، وليس فقط في العالم الإسلامي، هناك نوع من التحالف المضاد يتشكّل. ولهذا السبب، فإننا نجد إحجام الكثير من الدول في أميركا اللاتينية عن مساندة الحملة الأميركية، كما أن هناك معارضة واسعة في شرق آسيا، أي في الهند، التي هي عادة على الضد من المسلمين. وهذا التحالف، المتصل وإن لم يكن بقوة مع العولمة، لن يختفي بسهولة. ويُعتبر تعزيز المعاداة لأميركا إحدى أهم النتائج المترتبة على هذه الأزمة، وربما أكثرها ديمومة.

أما البعد الرابع، فيتمثل في إدارة الاقتصاد المعولَم. وقد عمل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على تكريس اتجاه نحو كساد كان قد بدأ قبل الأحداث، وذلك عن طريق الإضرار بقطاعات مهمة من الاقتصاد مثل الطيران، والسياحة، والنفط، والتأمين، والتسبُّب في فقدان الثقة عند المستثمرين والمستهلكين. وفي قطاع النفط، أدت الأحداث إلى خفض الطلب على النفط، فهناك اليوم فائض من النفط يبلغ ثلاثة ملايين برميل يومياً من حجم إنتاج عالمي يبلغ ٧٥ مليون برميل يومياً. ولوم يؤدِّ هذا إلى انخفاض في أسعار النفط فقط، من دون دليل على عودة قريبة لما كانت عليه، بل أيضاً إلى حرب أسعار بين «منظمة أوبك» وأهم الدول المنتجة الأخرى غير الأعضاء في المنظمة (مثل روسيا، النرويج، والمكسيك).

وعلى جانب المستهلكين، هناك قلق متجدِّد من قِبَل الولايات المتحدة ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتقليل الاعتماد على نفط الخليج، الذي يمثّل ثلثي احتياطي العالم، بكونه أصبح منطقة تتسم بعدم الاستقرار المستديم. وتعمل الدول غير الخليجية المنتجة للنفط، مثل روسيا ودول بحر قزوين وفنزويلا، على

الضغط بهذا الاتجاه. وتبدو روسيا وكأنها قد حصلت على بعض ما أرادت، بما يتضمنه ذلك من حصة تجارية واستراتيجية في أي خطط غربية لبناء خط أنابيب للنفط من بحر قزوين إلى تركيا خارج السيطرة الروسية. أما دول بحر قزوين، وتحديداً أذربيجان وكازاخستان، فإنها تعرض تعاوناً عسكرياً ونفطياً للولايات المتحدة، لكن الأنظمة السياسية في هذه البلدان قد لا تكون الأطول عمراً. وبالنسبة إلى فنزويلا، فإن موقعها الاستراتيجي في القارة الأميركية الجنوبية قد أُحبطت فوائده، في الوقت الحاضر، بسبب غضب الولايات المتحدة على الرئيس هوغو شافيز وسياسته الخارجية المستقلة التي تضمنت انتقاد العمل العسكري في أفغانستان.

وفوق كل شيء، فإن أهم تغيُّر اقتصادي جاء به الحادي عشر من أيلول/سبتمبر هو إعادة الدولة، وفي مقدمتها في الولايات المتحدة، إلى إدارة الاقتصاد العالمي. وهنا تتعرض القناعة النيوليبرالية بالسوق، المختلّة أساساً، لإضعاف إضافي مع التزام الحكومات في الدول المتقدمة بدعم القطاعات المتضررة، والقيام بتعديل السياسة المالية وخفض معدل الفائدة لامتصاص الأزمة. وثمّة سؤال مفتوح هنا حول التأثير طويل المدى لكل هذه التغيُّرات على مستقبل اليورو. فالاستقرار المرتبط باليورو يتعرض لضغوطات، وليس من المنتظر أن يقلق الرئيس بوش كثيراً بشأن ما قد سيحدث لهذه المنافس المنتظَر للدولار. ولكن ما يبقى واضحاً ولافتاً هو تقهقر سياسة الدولة إلى الوراء، في نطاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمتمثل في تبنّي نهج تدخُّل الدولة وتدخُّل المؤسسات المالية الدولية.

أما على مستوى سياسات القوى الإقليمية، أي البعد الخامس للتغيّر، فإن المنطقة الأكثر تأثراً هي غرب آسيا. فالباكستان يبدو أنها استطاعت أن تُخرج نفسها من العزلة، وكذلك من مديونية مئات الملايين عبر تحولها إلى الصف الأميركي. وبافتراض أن النظام العسكري للجنرال برويز مشرف سوف يصمد، وهو أمر تبدو احتمالاته أفضل في ضوء نجاح الحرب في أفغانستان، فإنه سوف يتمتع بتحسن في علاقاته مع العالم الخارجي. كما أن تحقق الاستقرار في

أفغانستان، سوف يفتح آفاق إنشاء خطوط أنابيب الغاز والنفط من وسط آسيا إلى الجنوب باتجاه الموانئ الباكستانية. أما إيران، فقد أظهرت من جانبها، بوضوح، أنها لا تريد أن تسيطر على أفغانستان أو أن تحترق أصابعها هناك، وقد منحها انتصار تحالف الشمال في أفغانستان، الذي يتحدث الفارسية على العموم، نفوذاً جديداً هناك وفي وسط آسيا بشكل عام. على أن هذا التحسن قصيرَ الأمد لم يُتَح له أن يستمر، إذ مع مطلع عام ٢٠٠٢ كانت الأحزاب الإيرانية المحافظة من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى، تنخرط في مواجهة جديدة ضد بعضها البعض.

أما الوضع بالنسبة إلى العالم العربي فقد كان مختلفاً. فأي توسيع لحملة الولايات المتحدة ضد تنظيم «القاعدة» سوف يتضمن عمليات مكشوفة أو سرية ضد شبكاته في اليمن والصومال ـ البلدين اللذين تتصف الدولة فيهما بالضعف، أو غير موجودة أصلاً ـ. وبرغم أن الأوروبيين سيحاولون تهدئة واشنطن، إلاّ أن العمل ضد العراق وإيران، تبعاً لخطاب بوش حول «محور الشر»، يجب أن يظل احتمالاً وارداً. كما أن الخليج يعيش أوضاعاً غير مريحة، أخذاً باعتبار تصاعد المشاعر المؤيدة لـ«القاعدة» في أوساط الشباب في السنوات الأخيرة. وفي السعودية نفسها، على وجه الخصوص، هناك مشاعر قوية معادية للولايات المتحدة وسط الناس. وهؤلاء الناس ينتقدون أيضاً العائلة الحاكمة بسبب البطالة، وبسبب ما تأخذه النخبة الحاكمة عن عوائد النفط والاستثمارات.

وقد حاولت السعودية امتصاص هذه الأمور من خلال تقليص التعاون مع الولايات المتحدة، لكن قاد هذا إلى إغضاب الدولة التي تعتمد عليها السعودية في الحفاظ على بقائها (أي الولايات المتحدة *). وقد باغتت الظروف، بشكل ما، حكام هذه الدول المنتجة للنفط الذين يتصفون بالحذر وفقدان الحسم. وقد تتمكن واشنطن، ولو بعد تأخير، من الحصول على التسهيلات العسكرية والمعلومات التي تريدها من الرياض حول المشتبة بأنهم أرهابيون، لكن لن يستسهل أي رئيس أميركي أن يخاطر بأرواح الأميركيين للدفاع عن عائلة ابن سعود. ويفكر الاستراتيجيون في واشنطن الآن باللامفكَّر فيه فعلاً، وهو

أنه إذا دخلت السعودية أزمة حقيقة فإنها قد تتعرض للتقسيم، كما حصل مع دولتين أخريين هما يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي، كانتا قد تشكلتا في وقت متقارب في عشرينيات القرن الماضي. والسؤال هو: كيف يمكن ضمان المصالح الاقتصادية الغربية والمعولَمة في نفط مناطق الشرق وغازها، من دون التورط في السياسات المحلية لدولها. وبرغم أن الأمر لم يصل بعدُ إلى درجة الحسم في هذا السؤال، إلاَّ أنه قد يحدث قريباً.

وأخيراً، تشكّل العولمة الإطار العام لهذه التغيّرات، وللكثير سواها مما سبقها. وفي الوقت الذي طرح فيه الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تحدياتٍ في وجه بعض مجالات العولمة، وتحديداً ما يتعلق بتصاعد التفاؤل العالمي إزاء عولمة الثقافة والاقتصاد، وحرية تحرك الأفراد والمهاجرين، فإنه أعطى الفرصة لمناقشة نموذج آخر من العولمة أشد صرامة وأكثر ديمومة. فثمة إلحاح أكبر الآن على نقاش تحرير التجارة العالمية، وتحسين توزع الثورة، وذلك كما توضّح في اجتماعات منظمة التجارة العالمية في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

ويجري النقاش حول قضايا السياسة هذه في إطار تُحدِّده خلافات وخيارات أخرى حول القِيَم. وأكثر هذه الاهتمامات وضوحاً هو سؤال الثقافة وعلاقتها بالقِيم الكونية أو النِّسْبية. الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لم يحسم هذا السؤال، لكنه حشر الأطروحة النسبية relativism، والجماعاتية communitarian، في موقف دفاعي. فمن ناحية أولى، وكما يوضح الجدل سواء في الغرب أم الشرق، ليس هناك تفسير واحد جماعي أو تقليدي للنصوص المُعتقَد بها، ومن ناحية ثانية فقد أصبح من الصعب الاستناد إلى الفروق في الثقافات لشرعنة أعمال إجرامية، أو للتخلي عن المسؤولية والالتزام الدولي تبعاً لمزاعم ثقافية.

كما أن هناك تغيّراً مهماً ذا علاقة وثيقة بالنقاش هنا برز في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وهو السؤال حول المسؤول عن انتهاكات حقوق الإنسان، إذ كان الجواب عن هذا السؤال، لفترة طويلة، يشير إلى مسؤولية الدولة. لكنَّ الأطراف «غير الدول»، سواء العائلة، أم القبيلة، أم المجموعات المحلية، أم أولئك الذين ينصّبون أنفسهم ممثلين عن المضطهَدين، مسؤولون

بدورهم جميعاً عن انتهاكات حقوق الإنسان. وكشفت النقاشات حول انتهاكات قواعد الحرب، أو العنف ضد النساء، أو العنصرية، على سبيل المثال، عن المسؤولية المشتركة للدول والجماعات عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد زاد من صعوبة النقاش حول هذه الموضوعات، قبل الهجومات على الولايات المتحدة وبعدها، الاتساعُ المستمر للمفهوم المعروف بـ «حقوق الإنسان»، إذ إن القلق إزاء الحقوق السياسية، والحقوق الفردية، رافقه قلق إزاء الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق الجماعات سواء كانت شعوباً، أم نساءً، أم أطفالاً، أم لاجئين، أم معاقين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المفهوم الواسع لحقوق الإنسان، والنشاط حوله، أصبحا يتضمنان أيضاً قضايا أخرى عبّرت عنها مواثيق عام ١٩٤٩ التي ألزمت الدول، والبروتوكول الإضافي لعام ١٩٧٧ الذي ألزم أيضاً جماعات المعارضة وتعرَّض لشرعية استخدام العنف.

إن هذه القضايا الأخلاقية، المتعلقة بالحقوق، والمتداخلة، تُظهر أنه في الوقت الذي لا توجد فيه سياسة بإمكانها إغفال هذه المسائل، فإن القول بوجود أي جواب سهل بشأن حقوق الإنسان أو بديلٍ واضح «أخلاقي»، هو قول مضلِّل. فمثلاً، قد يضطر أولئك الذين يقومون بتوزيع المساعدات الإنسانية إلى رشوة أمراء الصراعات، أو مجرمي الحروب، عن طريق نِسَب من الوقود أو الطعام أو الدواء، وذلك في الأماكن التي يعملون فيها. وقد يضطر أولئك الذين يعملون في حقل الحقوق الفردية، وخاصة حقوق المرأة، إلى تجاوز القِيَم «الأصيلة» و«التقليدية» التابعة للأديان أو الجماعات. وربما كان أحد آثار الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، المرغوبة، بروزَ مواقف أكثر نقدية وحيوية إزاء حقوق الجماعات وحق الاختلاف نتيجة النقاش الذي أطلقته الأحداث بشأن حقوق الإنسان.

وهناك الكثير مما قيل عن التحدي الذي طرحه الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في وجه العولمة. ويمكن القول بأن ذلك التحدي قد أضعف التفاؤل الليبرالي الذي يمثّل أرضية العولمة، على الأقل في ما يتعلق بأمن السفر. ولكنه قد يكون تحدياً يقود إلى التزام أكثر قوة وديمومة، إذ ذكّر المتسرِّعين من الليبراليين أو الكوزموبوليتانيين، أو أنصاف الفوضويين الذين ينتقدون المؤسسات

المعولَمة بشيء قد يكونون نسوه، بأنه من دون أمن معولَم، وأمن محافَظ عليه من قبل قوى قادرة ومصممة، فإنه لن تكون هناك عولمة على الإطلاق. إن الالتزام بأمن عسكري يكون خيراً كونياً يحتاج إلى أن يكون مترافقاً مع التزام أوسع وغير متردِّد بقِيم ديموقراطية وعلمانية. إن مثل هذا الالتزام، كما هو الأمن، يمثّل شرطاً مسبقاً لأي مقاومة ضد الهجمات الإرهابية. إن مثل هذه الرسالة، الواضحة والمستمرة، قد تكون إحدى النتائج الإيجابية للحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

ومع مرر الوقت، فإن انعكاسات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر سوف تتحدَّد عن طريق العنصر نفسه الذي سبب هذه الأزمة، وهو السياسة، وذلك من خلال ثلاثة أنواع. الأول هو سياسة الولايات المتحدة نفسها. فإدارة الرئيس بوش على وجه التحديد، ودولة الولايات المتحدة عموماً، قد قويت على المدى القصير بسبب هذه الأزمة. وعلينا أن ننتظر لنرى ماذا ستفعل بهذه القوة، والمدى الذي تستطيع أن تحافظ فيه على الميزات التي حصلت عليها. أما النوع الثاني فهو سياسة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وليس من الواضح ما الذي ستدمره هذه العاصفة، وما الذي ستُبقيه، لكن خضاتها كبيرة. وأخيراً، هناك الإطار الأوسع، وهو تحالف الدول التي دعمت «حرب» الولايات المتحدة ضد الإرهاب، وكتلةُ الكراهية الواسعة التي تعارض الولايات المتحدة. وهذه هي صراعات العولمة، وبؤرة التعاون والمصالحات التي تشكّلت بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، لكن لا يمكن التحكُّم مسبقاً بالشكل الذي يمكن أن تتخذه على المدى البعيد.

توطئة

فريد هاليداي، بروفسور العلاقات الدولية في «كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية» والمتخصص في الشرق الأوسط، يقدم في هذا الكتاب الهام والعميق رؤيته لشكل العالم في القرن الحادي والعشرين. يطوف في مساحات واسعة من عالمنا مناقشاً احتمالات السلام العالمي واحتمالات الحرب، محلّلاً آفاقَ الازدهار الاقتصادي وآفاق الفقر، متوقفاً عند حقائق انتشار الديموقراطية و. . . تفاقم الاستبداد، ثم طارحاً أسساً للاتفاق بين الثقافات تقف على التضاد مع المنظّرين لأسس الصراع بينها.

ينطلق هاليداي، في فصول الكتاب الغنية، من منطلق الأطروحة التي يتبناها ويدافع عنها وهي «الكونية الجذرية» Radical Universalism، وفيها يدافع عن وجود منظومة قِيم عالمية مشتركة تتفق عليها الحضارات والأديان كمرجعية ونظام معياريَين يحددان أنماط العلاقات على أسس تعاونية وليست صراعية، من دون الانجرار إلى مثالية طوباوية، مع تأكيده الدائم على السمة «الواقعية» لكونية الجذرية التي ينادي بها. وهو يقول إن جوهر هذه الكونية وجوانبها الرئيسية ليست محصورة في الفكر الغربي، بل في الفكر الإنساني بعمومه، وهو الفكر الذي ساهمت وتساهم فيه كل ثقافات العالم راهناً وعبر قرون التاريخ الطويلة. يحتوي الكتاب على عشرة فصول هي: «عالم في طور التغيُّر»، «ظلال القرن العشرين»، «سجالات حول السياسة العالمية»، «عودة الحرب»، «العولمة وسلبياتها»، «هشاشة الديموقراطية»، «أميركا: قطب مُهيمِن فوق المحاسبة»، «أوهام الاختلاف»، «الحكم المعولَم من وراء الحدود» و«نحو كونيَّة جذريَّة». ثمة ملاحظة سريعة

متعلقة بالترجمة: ففي الحالات التي كان لا بدَّ فيها من توضيح إضافي، أو شرح لمصطلح أو حتى لفكرة، فإن ذلك وُضع بين قوسين مع إشارة النجمة في نهاية الكلمة الأخيرة لما بينهما، وذلك لتمييز الكلمات المضافة عن النص الأصلي.

* * *

في عنوان الكتاب الأصلي (بالإنكليزية): «العالم عند ٢٠٠٠»، نكتشف أنه ليس المقصود الإشارة إلى العالم سنة ٢٠٠٠، فهذه الانعطافة الرقمية في عدد السنوات لا مغزى تاريخياً لها، فضلاً عن أنْ تضلِّل منظِّراً كبيراً مثل فريد هاليداي. لكن ما يرمي إليه هاليداي هو التعرُّض للتحديات التي تواجه، وستواجه، عالمنا في العقود وربما القرون الأولى في الألفية الثالثة. وقبل التسرُّع بالظن أن الكتاب يقع تحت تصنيف علوم المستقبليات أو دراسات التوقع، ينبغي القول إن جوهر وروح القضايا التي يعالجها الكتاب، هما في الواقع «سرجية» الطابع: تمتد كالسرج على جانبي الحد الزمني الرمزي الفاصل بين ألفية منقضية وأخرى صاعدة. ولهذا، ففي الوقت الذي تنطبق فيه المعضلات الكبرى التي يناقشها هاليداي على عالم اليوم، فإنها هي ذاتها التحديات التي تواجه عالم الغد القريب.

يُضاف إلى ذلك، أن ما يتصدى له هاليداي ليس قضايا سياسية بحتة منبتَّة عن جذورها النظرية، إن على مستوى الدولة ـ الأمة أو العالم، بل العكس يكاد يكون صحيحاً، إذ يناقش مجموعة طروحات نظرية في غاية الأهمية لجهة الاجتماع السياسي القومي أم العالمي، تتفرع عنها الإشكالات والقضايا السياسية الكبرى والأساسية في عالَمي اليوم والغد. فهنا نطالع خلاصات النقاشات والقضايا الجدلية التي سيطرت على الساحة الفكرية في ميدان العلاقات الدولية مثل جِدَّة وعمق واتساع التغيّر الذي يشهده العالم بعد انقضاء الحرب الباردة، وموضوعةَ العولمة ومضامينها وأبعادها، والنزوعَ المتطرف نحو ليبرالية السوق وأفكار نهايات التاريخ، وعودةَ أنماط الحروب وانتشارها برغم غياب مخاطر الحروب العالمية الكبرى، وموضوعةَ الديموقراطية ومدى تجذرها أم هشاشتها، وسيطرةَ قطب دولي واحد وهيمنته ومعناهما وآثارهما، ثم جملة القضايا المتعلقة

بالهويات المحلية والعلاقة بالآخر، وكذلك انتشار الدعوة الأممية إلى الحكم الجيد good governance، وانتهاءً بالدعوة إلى ما يسميه هاليداي «الكونية الجذرية».

ومن أهم ما يميّز عالَم اليوم بشكل عام، كما يرى هاليداي، هو أنه مع هزيمة الاشتراكية مترافقةً وسقوط الاتحاد السوفياتي، غاب السبب الذي يمكن أن تعتذر به الرأسمالية من عدم تحقيق ما اعتادت أن تبشّر به من ايصال الإنسان للرفاهية والسعادة، على المستوى الفردي، وتحقيق الازدهار والسلام على المستوى الإنساني. فالرأسمالية أصبحت الآن، للمرة الأولى في التاريخ، عارية تحت الضوء والاختبار الحقيقي، وبلا ذريعة تستخدمها للتملص من وعودها. وهذا مرتبط، من ناحية أخرى، بما جلبه انقضاء الحرب الباردة من نهاية للأيديولوجيات المتناقضة التي يعود جَذْرها التنافسي لقرنين ماضيين وعلى الأخص بين الاشتراكية والليبرالية، الإصلاح والثورة، التخطيط والسوق. ويعتقد هاليداي أنه فضلاً عن خفوت جذوة التنافس، فإننا نشهد اندحاراً مزدوجاً للتخطيط المركزي (للاقتصاد) من قبل الدولة، وكذلك لتطرف دوغما النيوليبرالية وعماء إيمانها بقوى السوق. والبديل الذي نشهد بزوغه، هو نوع من التسوية بين تينك الأيديولوجيتين يسميه هاليداي «السوق الاشتراكي»، حيث التركيز على إعادة هيكلة الدولة لناحية نزع بعض وسائل التوجيه التقليدية التي اعتادت احتكارَها ومنحها وظائفَ جديدة لم تكن داخلة في تعريفها. ويندرج في هذا أيضاً، التركيز على تطوير ثقافة مجتمع مدني واسعة مهتمة مركزياً بقضايا ملحة مثل التعليم والعائلة والجريمة، والتركيز كذلك على محاربة البطالة والوصول إلى امّحاء البطالة، ثم إعادة بناء نظام الرعاية الاجتماعية والانخراط النشط في القضايا العالمية المشتركة.

يعتقد هاليداي أن التحدي الأكبر المرتبط بمطلع القرن الحادي والعشرين، هو تحقيق المساواة بين الأغنياء والفقراء، ويناقشه في سياق معالجته للعولمة، التي يراها التحدي الثاني. وهو يرى أن العولمة تنطوي على عمليات تكرّس اللامساواة بشكل صارم، مولّدةً عدمَ الاستقرار. والنظرة إلى العولمة هنا ليست

قاصرة على رؤيتها ظاهرةً مسطحة أو مجرد عملية أحادية، مرتبطة مثلاً بالشركات عابرة الحدود، بل تتسع لرؤيتها ظاهرةً مركبة ومتعددة الأوجه والعمليات. ويعرِّفها هاليداي بأنها متضمنة ثلاثةَ أشياء أساسية: تخفيض الحواجز بين الدول والمجتمعات، زيادة هيمنة بعض الدول والمجتمعات، وزيادة حجم المبادلات بين المجتمعات (سواء أكان ذلك على شكل التجارة، أم رأس المال، أم العملة المتبادَلة، أم حجم السياحة، أم عدد المهاجرين). على أن اللافت للانتباه في تعريف هاليداي، هو قصوره عن التركيز على ثورة الاتصالات والإعلام بشكل مباشر، برغم ما قد يُفهم من إشارات وتضمينات غير مباشرة إلى ذلك. فالإعلام الاتصالي المعولَم، الفضائي والإنترنتي، هو في الواقع الساق الثانية للاقتصاد المعلوم إذ يتتوأمان معاً ويشكلان هيكل العولمة الراهنة ومحركها النشط. وبقليل من المجازفة، يمكن القول إن نقمة هاليداي على الإعلام الراهن في عالم اليوم، التي عبّر عنها في مناسبات أخرى لكنه لم يُظهرها في هذا الكتاب، بسبب ما تقوم به الامبروطوريات الإعلامية من التشويه، إما عن طريق تصنيع أفكار وتوجهات فارغة وتضخيمها، أو تجاهل وتسطيح أفكار وتوجهات ومشكلات ضاغطة ربما دفعت به إلى التقليل نسبياً من أثر الإعلام والاتصالات ومساهمتها في شكل العولمة وتشكيلها.

وفي السؤال حول حروب ما بعد الـ٢٠٠٠، يُبقي هاليداي الباب مفتوحاً حيث لا نعلم إن كانت المرحلة التي نعيشها الآن في ظل غياب حروب عالمية كبرى هي بداية مرحلة «سلم عالمي» دائمة أم بداية له، أو مجرد «فسحة» أو «استراحة» ما بين مرحلتين من الحروب. وقد أصاب في ترك الباب مفتوحاً، خاصة في ظل ما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما تبعه من حرب الولايات المتحدة ضد «الإرهاب» في أفغانستان. من ناحية أخرى، صحيح أن الديموقراطية تنتشر الآن ويتم ربطها، ولو بطريقة قسرية مبالَغ بها أحياناً، بنشر السلم في أرجاء المعمورة، وصحيح أن بلدان العالم تنزع نحو الدمقرطة شيئاً فشيئاً، حيث إن عدد البلدان التي صارت توصف بأنها ديموقراطية يزداد سنة بعد سنة: فمقابل ٥٦ بلداً ديموقراطياً سنة ١٩٩٠ فإن العالم سنة ٢٠٠٠ شهد ٨٦ ديموقراطية، لكن احتمال

الانقلاب إلى سيرة الحروب الكبرى لا يمكن نفيه بالمطلق، ولا الديموقراطية التي يستند إليها قادرة على توفير ضمانة تامّة وأكيدة ضد الارتداد إلى أنماط استبدادية من ناحية، أو إشباع تطلعات الشعوب وتحقيق موازنات وتسويات بين مصالحها المتناقضة والحادة من ناحية ثانية. ويقلِّل هاليداي من المبالغة في اعتبار ما يسمى «الإرهاب الدولي» كخطر مولِّد لحروب عالمية. فهو يلفت الانتباه إلى أن هناك أنواعاً أخرى من الإرهاب الخفي أو المستتر الذي لا يقلّ خطراً عما تقوم به «المنظمات الإرهابية»، كما أن إرهاب هذه المنظمات ليس بالعمق الدولي أو الحساس الذي قد يجر دولاً كبرى إلى الانخراط في حروب كبرى (مثل الإرهاب الذي قاد إلى الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ في سراييفو). بل إن ما هو أهم من التركيز المبالَغ به على الإرهاب، هو انتشار أسلحة الدمار الشامل وعدم خضوع الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، لمعاهدات الحد من ذلك الانتشار، وعدم توقيعها على معاهدة حظر التجارب النووية. وفي السياق العام لاحتمالات تفجُّر حروب في النصف الأول من القرن الحالي، يرشح هاليداي ثلاث مناطق لاندلاع حروب كبرى أو إقليمية فيها هي: الشرق الأقصى (الصين، تايوان، اليابان والكوريتان)، وجنوب آسيا (الهند وباكستان)، والخليج العربي (إيران، العراق وبقية دول الخليج).

يختتم هاليداي نقاشاته بانحياز واضح إلى الدعوة إلى ما يسميه «كونيةً جذرية»، ويقصد بها مجموعة من القِيم والتصورات والممارسات الإنسانية تتوافق عليها ثقافات العالم برغم اختلافاتها الفكرية والدينية والتاريخية. ويقتبس عن الرئيس الإيراني محمد خاتمي مقولات مطوَّلة حول ضرورات تبنّي «ثقافة منفتحة» مناهضة لـ«الثقافة المنغلقة» الأحادية والمهيمنة، ليدلل على أن الدعوة إلى «الكونية الجذرية» تشمل كل الثقافات بما فيها ثقافة إيران الإسلامية التي يُنظَر إليها في الغرب على أنها قلعة التطرف والانغلاق.

خالد الحروب

الفصل الأول

عالم في طور التغيُّر

في الأول من كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٠ حلّت ألفية جديدة على عالم يتكوّن من ستة مليارات إنسان وينقسم إلى ١٩٥ دولة، ويتحدث سكانه عشرة آلاف لغة. وخلافاً لمخاوف الكثيرين، لم تقع أية كوارث في منتصف تلك الليلة، كما لم تحدث أية أعطال تكنولوجية أو اضطرابات دينية أو سياسية أو أحداث طبيعية غامضة. وبعد قرن من الحروب الكبرى، وجدت أغلب بقاع العالم نفسها تعيش في حالة من السلام، أما بقية البقاع الأخرى فكانت مسرحاً لأكثر من عشرين حرباً عاصفة. وفي الأشهر التي سبقت الأول من كانون الثاني/يناير وجدت أكبر قوتين في العالم نفسيهما متورطتين في الحروب: الولايات المتحدة في كوسوفو وروسيا في الشيشان. أما المليارات الثلاثة من العمال في العالم، بغض النظر عمّا يفصل بينهم، فقد وحّدهم مسعى مشترك واحد هو السعي وراء مصدر للدخل والاحتفاظ به.

حالياً، هناك خمسة أسباب وجيهة تحمل على التفاؤل حول وجهة أو مسار النظام الدولي، وهو تفاؤل أكبر مما كان عليه الأمر في الأوقات الماضية. أولها أن العالم منذ انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١ لم يعد يعيش في ظل عداوة استراتيجية معولَمة عرّضت البشرية لخطر الفناء النووي. ولا يمكن، بحال، التقليلُ من أهمية هذا التقدم الذي ينبغي أن نقابله بالامتنان في المستقبل المنظور. وإذا كان الكاتب الفرنسي الكبير ريموند آرون قد لخص الحرب الباردة وسباق

التسلح بالقول إنه خلال تلك الحقبة «بدا السلام مستحيلاً والحرب غير محتملة» paix impossible, guerre improbable، فإنه يمكننا اليوم القول إننا تحركنا إلى حالة أصبح فيها «السلام غير محتمل والحرب غير محتملة paix improbable, guerre improbable[1]».

ثانيها، لقد طوّرت الدول خلال العقود الأخيرة شبكات تعاون واسعة بينها، أبرزها الاتحاد الأوروبي، انعكست في عدد من المؤسسات الحكومية المتشابكة أيضاً، بما يشير إلى تخلص النظام العالمي من جزء من طبيعته الفوضوية التنافسية. ثالثها، أننا نعيش في فترة غير مسبوقة من النمو الاقتصادي. فخلال الأعوام الخمسين الماضية تضاعف إجمالي الناتج المحلي إلى تسع مرات، أي من ٣ تريليونات دولار إلى ٣٠ تريليون دولار، أما معدّل دخل الفرد فتضاعف أكثر من ٣ مرات، كما أن نسبة من تمتعوا بقدر متوسط من التنمية البشرية ارتفع من ٥٥٪ إلى ٦٦٪. فضلاً عن ذلك، ثمة أسباب وجيهة تدعو إلى التوقع باستمرار مستويات النمو الإجمالي هذه من مجموع الناتج المحلي العالمي ومستويات توزع جزء من الثروة الناتجة عن ذلك. وقد ترافق مع هذا النمو الاقتصادي قيامُ مناطق تجارية قوية، ومؤسسات سياسية، لعل الاتحاد الأوروبي، بفرادته وبرغم بعده عن النجاح التام، يشكّل المثل الأوضح على ذلك.

رابعاً، برغم ادعاءات القوميين والأصوليين وبعض فلاسفة السياسة، فإننا لم نعد نعيش في عالم مقسّم أساساً بحسب الأيديولوجيات، أو يتصف بأن الاختلافات القيمية بين أطرافه غير متصالحة أو لا تتواصل في ما بينهما. صحيح أن فروقات وخلافات عديدة ما زالت موجودة في العالم، تعود بشكل مفهوم إلى تعدد التقاليد والمصالح، ولكن هذه الفروقات والخلافات تُرى وتُناقَش بحسب مفاهيم مشتركة إلى حد بعيد، مثل مفاهيم الاستقلال، السيادة الشعبية والقومية، الحقوق، الازدهار الاقتصادي. وبذلك صارت هناك لغة أعراف معولمة ومشتركة، وصار الخلاف يكمن حول ما يُقصَد باستخدام تلك اللغة. فالجدل

(١) 'peace impossible, war improbable'.

القائم بشأن عدم العدالة والإجحاف المعولم وازدواجية المعايير أو الكيل بمكيالين واللامساواة، يُستدل منه، على الأقل، وجود معايير عالمية يتم استخدامها للمحاججة والجدل حول تلك الخلافات. وبشكل عام، فإنه بمقدور أي صاحب قضية العثور في ميثاق الأمم المتحدة على ما يؤيد قضيته. وأخيراً، فإننا لا نرى نهاية لتقدم العلوم والتكنولوجيا، برغم أن هناك قلقاً كبيراً ومبرَّراً إزاء كيفية توزيع هذه المعرفة، ولكن قدرة العلم على تحسين حياتنا وأجسادنا وصحتنا تَعِدُ الإنسانية بالكثير، مثل ارتفاع معدلات الأعمار الواضح في بقاع العالم المختلفة وسوى ذلك من تطوّرات جارية. كما يحمل القرن الـ٢١ الوعد بأن يكون عصر البيولوجيا. وبالفعل، فقد تمّ الإعلان عن أكثر أخبار الألفية الجديدة دراماتيكية في ٢٦ حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٠، عندما نُشرت خارطة الجينات البشرية، الجينوم، التي وصلت إلى ٣,٥ مليارات جين.

على هذا، فإن ثمة العديد من الأخبار السارة، أو الأخبار المحتمل أن تتحول إلى سارة. لكن دعونا نتناول الآن تحديات الوضع الراهن. من الضروري في هذا الوقت الذي يتسم بانتشار الرضى الكبير، إطلاق إشارة تحذير تقول بأن القرن الماضي بدأ بالنسبة إلى كثيرين في عام ١٩٠٠ وسط تفاؤل وتقدم، «الحقبة الجميلة»، ليتفاجأ هؤلاء بأنه خلال عقد ونصف عقد فقط، أي في عام ١٩١٤ (قيام الحرب العالمية الأولى *) تبدد ذلك التفاؤل. ربما كان من الحكمة استحضار هذه الطبيعة البشرية المربكة عندما نقول بأن القرن المقبل قد يكون أفضل من الذي سبقه، إذ قد يكون أسوأ[٢]. فنحن نعيش في نهاية المطاف زمن الغموض التاريخي.

في هذه الفترة الراهنة من العلاقات الدولية، ليس ثمّة نقص في عدد المتنافسين الدوليين. وبصرف النظر عن حلول الألفية الجديدة، فإنها فترة من

(٢) من أجل نظرة بديلة وقوية، متشككة في التشاؤمية، وأكثر تعبيراً عن الإيمان بالتقدم عما هو موجود في التحليل هنا، انظر:

Barry Buzan and Gerald Segal, *Anticipating the Future: Twenty Millennia of Human Progress*, (London: Simon & Schuster, 1997).

الصعب جداً تحديدها: فليس هناك «نظام عالمي جديد»، كما لا يمكننا أن نعتبرها «فترة فاصلة» ما دمنا لا نعرف طبيعة الحقبتين اللتين تفصل بينهما. ويبدو أن «صِدَام الحضارات» الذي يروق للبعض، يلقى استحساناً هنا أو هناك، ولكنه يفتقد التجريب أو التحليل المُحكَم الرصين. وبرغم مزاعم البعض، فإن هذا النظام العالمي ليس «عالماً بلا معنى» كما يسارع كثير من الراكضين وراء جمع الأموال إلى الادّعاء، أما استخدام وصف «العصور الوسطى الجديدة» فسيبدو غريباً على مسامع من عاشوا في العصور الوسطى الفعلية. وليس هناك من شكل بعدُ لعالم ما بعد الحرب الباردة، ولا يزال نمط علاقات القوى العظمى بلا محدّدات، وفي حالة سيولة. أما الاقتصاد العالمي فإنه ينطوي على الكثير من الأمور غير الأكيدة، وربما المفاجآت، وهنا نجد أن الكليشيه الوحيد المتعلق بوصف الفترات الزمنية والذي لم يُستخدم، هو «الأزمة».

إن الأسباب الداعية إلى التفاؤل يمكن أن تنقضها بسهولة الأسبابُ الباعثة على التشاؤم. وحسب الأوضاع القائمة، فإن العالم سيكون محظوظاً لو تمكّن من تجاوز الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة من دون أن يشهد استخداماً للأسلحة النووية في الحروب الإقليمية. كما أن الفجوة في مقدار القوة التي تمتلكها الدول مقابل الشعوب في اتساع. ينضاف إلى ذلك، تنامي عدد من القوى المدمِّرة في نزاعات إثنية ولامساواة اقتصادية وانتشار تجارة المخدرات والأسلحة اللاقانونية. إلى جانب ذلك، شهد القرن الماضي استغلالاً كبيراً للعلم من جانب الدول، ويبدو أن القرن المقبل يحمل في أعطافه نُذُراً بتكرر ذلك على نحو أكبر من جانب أصحاب المصالح الخاصة، لا سيما في مجال التكنولوجيا البيولوجية. وفوق ذلك كله، فإن البشرية ـ أو المليارات الستة من البشر هنا ـ تعيش في درجات متفاوتة من الإنكار والتغافل تجاه ما يحصل للبيئة من حولنا، وما يجري في مجال الصحة العامة، خاصة في ما يتعلق بمرض فقدان المناعة (الأيدز) وعودة ظهور الأمراض التي قضى عليها الإنسان. إلى جانب هذه المخاوف، هناك عدم التأكد الذي يغلّف تلك الاتجاهات، عدم تأكدنا مما يستأهل منا الانتباه. وكانت مدرسة المؤرخين الفرنسيين Annales قد حددت ثلاثة أمداء من الزمن للنظر من خلالها

إلى الأحداث وهي: المدى البعيد أو على مدى قرن من الزمن longue duree، والمدى المباشر evenementiel والمدى المتوسط conjonctrel. لا يمكننا بالطبع التقليل من أهمية المدى المباشر أو إسقاطه من الحساب، خاصة في ما يتعلق بالحروب والثورات والأزمات الاقتصادية. أما المدى البعيد، على مدار قرن، فربما كان أطول مما يمكن تقييمه إلاّ بأثر رجعي. من هنا، فإن الكثير مما يمكن النظر فيه والنقاش حوله، لا يتعلق بما يحصل الآن أو في المدى المباشر بل بمحاولة تحديد أكثر الاتجاهات أهمية والأحداث الجارية في المدى المتوسط. ولهذا، فإن شهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٩٩ كان تحدياً جيداً لمثل هذا المدخل في التعاطي مع الأحداث المختلفة. إذ شهد هذا الشهر أكثر تطورين شؤماً في حياة السياسة الدولية الحديثة، وربما تكون لهما أهمية حاسمة في حياة العالم عند بلوغنا عام ٢٠٥٠. شهد شهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٩٩ رفض مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة حظر إجراء التجارب النووية، كما شهد أيضاً ما لفت إيريك هوبزبوم النظر إليه في كتابه الذي رصد فيه القرن العشرين، بتجاوز عدد سكان العالم فيه ستة مليارات نسمة(٣). وقعت الحادثة الأولى في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر، بينما حددت الأمم المتحدة تاريخ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر لوقوع الحادثة الثانية(٤). وتأتي كيفية تفاعل هذين الحدثين؛ أي تدهور الأمن بين دول العالم والانفجار الديموغرافي لسكان العالم، في المدى المتوسط، خلال بضعة عقود، وما يدلان عليه من مؤشرات في صميم تحليل العلاقات الدولية.

ويمكن على ضوء هذه الخلفية النظرُ بشيء من التفصيل في بعض التحديات التي تبرز عند النقاش حول النظام الدولي المعاصر. ويمكن تقسيم تلك التحديات

---

(٣) Eric Hobsbawm with Antonio Poloto, *The New Century* (London: Little, Brown, 2000).

(٤) بالتأكيد، يُعتبر حدث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، الذي وقع بعد كتابة هاليداي لكتابه هذا، أكثر شؤماً من الحدثين اللذين ذكرهما هنا نظراً إلى تأثيراته على البشرية ونمط توزيع القوى، وعودة الروح إلى أطروحة «صِدام الحضارات»، كما سيكون أشد تأثيراً في حياة العالم خلال النصف قرن القادم. (المترجم).

إلى مجموعتين: التحديات التاريخية والتحديات الفكرية. وهنا، فإن تأييد المنطق الذي يتخذ صفة دولية وتأييد التفاؤل المحسوب والحذر، يفترضان أنه يمكننا ليس فقط الحديث بشكل ذي معنى حول موضوعات التطوّر التاريخي، لكن يشيران أيضاً إلى أن النقاش حول المجموعة الثانية من التحديات له علاقة ما بالمجموعة الأولى منها.

حركات التاريخ

هناك أربع مسائل تتطلب اهتماماً خاصّاً من بين المسائل الكثيرة التي يُمكن إثارتها حول الوجهة التي يتجهها العالم مع مستهل الألفية الجديدة، وهي التالية:

التحوّلات الجغرافية

ظل مركز القوة الاقتصادية والعسكرية المعلومة على مدى الأعوام الخمسمئة الماضية، متواجداً في شمال المحيط الأطلسي، تتقاسمه في ما بينها الدول الأثقل وزناً في أوروبا والساحل الشرقي للولايات المتحدة الأميركية. غير أن ذلك بدأ بالتغيّر على نحو بطيء ولكنه متواصل وثابت. فهناك صعود قوى شرق آسيا التي كانت اليابان في مقدمتها ولحقت بركبها الآن مجموعة أوسع من الدول، أهمها الصين التي تتعاظم قوتها، بالإضافة إلى انصراف اهتمام الولايات المتحدة عن منطقة المحيط الأطلسي والتحول إلى منطقة المحيط الهادئ، وكل ذلك يشير إلى أن ثمة تحولاً جوهرياً قد يكون قيد الحدوث. ولا يمثّل هذا التحول «هبوط الغرب» كما يحلو للتفكير الأوروبي المحافظ وصفه، لأنه على أقل تقدير يَعِدُ بالازدهار على طول الساحل الأميركي من المحيط الهادئ. أما علامات ذلك فواضحة على الصعيدين التجاري والسياسي، فمنطقة شرق آسيا هي وراء الارتفاع المتواصل في إجمالي الناتج المحلي العالمي. علاوة على ذلك، فإن هذا التحول من الأطلسي باتجاه الهادئ، يرافقه تحول آخر داخل الولايات المتحدة نفسها، فوادي السليكون الذي يقع في كاليفورنيا هو ما يمثّل مركز التقدم الاقتصادي الأميركي المقترن بصناعة الكمبيوتر، وليست المناطق الصناعية الأهم الواقعة في الشمال الشرقي من البلاد. أما في ما يتعلق بالمجال العسكري، فإننا نجد أن

الولايات المتحدة في قلق متزايد تجاه منطقة شرق آسيا كذلك.

بيد أن هذا التحول يظل مفتوحاً على كثير من الأسئلة، فاليابان تعرَّضت خلال التسعينيات لمرحلة ركود اقتصادي طويلة، كما قد يتبدد الصعود الاقتصادي المشهود للصين في خضم وقوع فوضى اجتماعية وسياسية، فقد كشفت أزمة العملات التي عصفت بشرقي آسيا عام ١٩٩٧ عن مَواطن ضعف في الأساسات التي تقوم عليها الأسواق والحكومات هناك. أما أوروبا فقد تتمكن بدورها، بفضل اتحادها الناجح اقتصادياً، وبفضل تنامي المنافسة الاقتصادية في العالم، من تثبيت موقعها مقابل منافسيهما الأهم: الولايات المتحدة وآسيا. وبهذا، فقد أبحرنا الآن بعيداً عن عالم الامبراطوريات والكتل الاقتصادية السرية والمتنافسة التي كانت قائمة في بدايات القرن العشرين. ومن شأن توفر اقتصاد عالمي مزدهر يتميّز بحرية انتقال البضائع ورؤوس الأموال، أن يجعل التوسع (الاقتصادي التجاري *) لشرق آسيا وأوروبا، متناغماً بشكل يقوّي أحدهما الآخر. علاوة على ذلك، فإن القِيَم الاقتصادية التي تُعتنق في آسيا هي قِيم مستخلصة إلى درجة كبيرة، ومشابهة لتلك الموجودة في أوروبا. برغم ذلك، فإن عهد الهيمنة الأوروبية والأطلسية، الذي اشتمل على المراحل المختلفة لإخضاع العالم غير الأوروبي والامبراطوريات، بشكل رسمي أو غير رسمي، يبدو في انحدار.

طبيعة القوة

هناك ثلاثة أشكال للقوة في المجال الدولي هي القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية أو الأيديولوجية. ولكن، تقليدياً، انحصرت القوة في الحلبة الدولية بالقوة العسكرية. على أن القوة العسكرية لم تكن كافية وحدها أبداً، ذلك لأن القدرة العسكرية تفترض وجود القدرة الاقتصادية والتماسك السياسي للدولة المعنية. فضلاً عن ذلك، وبينما كانت القوة العسكرية أهم أشكال القوى الأخرى، فإنها لم تكن بالضرورة الحافز الرئيسي وراء توسع مصالح الدول، فتوسع الدول الأوروبية في أرجاء العالم منذ أواخر القرن الخامس عشر وصاعداً، تحقق من خلال الوسائل العسكرية، ولكنه كان مدفوعاً بدرجات أكبر بكثير

بالرغبة في الحصول على المواد الخام وتحقيق المصالح المختلفة. لهذا، فإن هيمنة الامبراطوريات الحديثة على العالم، خاصة خلال الحقبة الاستعمارية، جرت بصورة جمعت القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية والثقافية.

أما في عالمنا المعاصر، فربما كانت أسبقية القوة العسكرية على بقية أشكال القوة الأخرى تتراجع إلى حد ما. إذ إن التوصل إلى اختراع الأسلحة النووية خلال الأربعينيات، جعل اندلاع الحروب بين الدول العظمى أمراً مستبعداً إلى حد بعيد، وإن لم يكن أمراً مستحيلاً. وثانياً، أصبحت قوة الدول منفصلة أكثر فأكثر عن السيطرة على الأراضي ومنوطة بالقوة الاقتصادية، وتتبدّى من خلال أشكال وصيغ مثل القوة الاستثمارية والتجارية، والأشكال الثقافية والتكنولوجيا التي توظِّف الأبعاد الاقتصادية والثقافية معاً، بما يؤكد على التحول عن القوة العسكرية. كما أن التأثير الأميركي في مجالات الإعلام الفضائي والسينما والموسيقى الشعبية واللغة الإنكليزية، يؤكد على تطوّر ما بات يعرف بـ«الأشكال الناعمة» من القوة soft forms of power. أما إلى أي مدى ستصل هذه التحولات، فإن ذلك يُعتبر سؤالاً مفتوحاً آخر. فالقدرة على استعراض القوة الاقتصادية والثقافية منوطة بالقدرة العسكرية إلى درجة كبيرة، كما هي الحال بالنسبة إلى ألمانيا واليابان حيث إن قدرتيهما منوطتان باستعداد قوة أخرى، هي الولايات المتحدة، لحمايتهما.

لقد ضخُمت كثيراً الهزيمتان اللتان مُني بهما قطبا الحرب الباردة في النزاعات المندلعة في العالم الثالث على أيدي أعداء أضعف منهما بكثير: الأميركيون في فيتنام والروس في أفغانستان. ولكن هذه النزاعات لا تكشف في حد ذاتها عن زوال القوة العسكرية، إذ إن روسيا والصين كانتا وراء تزويد الفيتناميين بالسلاح، كما كانت الولايات المتحدة وراء انتصار الثوار الأفغان. وقد تلت هذه الحروبَ نزاعاتٌ استُخدمت فيها القوة العسكرية بصورة تقليدية لإيقاع الهزيمة بدول عدوة في كل من الكويت في عام ١٩٩١، وكوسوفو في عام ١٩٩٩. ولا يشير الاهتمام الأميركي، في السياق الدولي الجديد، بزيادة هيمنتها العسكرية خاصة من خلال استخدام الأسلحة الموجَّهة بدقة والتفوق الاستخباراتي أو ما يعرف بـ«الثورة في

الشؤون العسكرية» revolution in military affairs، إلى نهاية القوة العسكرية. وربما كانت العلاقة بين الأشكال الثلاثة للقوة تمر في حالة من التغيُّر، ولكن هذا لا ينطبق على تبعية كل منها للأخرى. وربما كان الأخطر من ذلك هو الحدود المفروضة على الدول أو أيّ من أشكال القوة من جانب التحديات الجديدة العابرة للحدود والتدهور البيئي وتجارة المخدرات والأمراض. ولا تتوفر هنا الحلول الكلاسيكية للدول المركزية لمواجهة تلك المشاكل. لكن، إن كان هناك من حلّ لهذه المشاكل، أو سياسات متماسكة إزاءها، فإنها ينبغي أن تبدأ من الدولة نفسها.

دور الدولة

يأتي تحليل القوة التي تتمتع به الدول ودرجة تغيّرها أو تبددها، في صميم النقاش حول الاتجاهات المهمة الجارية في عالم اليوم. إن الدول التي يُنظَر إليها على أنها مؤسسات أو مراكز إلزامية إجبارية وإدارية، وكأدوات للشرعية، ظلت قائمة لآلاف السنين، برغم أن الدولة الحديثة بقواها الشاملة المحدّدة ومزاعمها في الشرعية الديموقراطية والوطنية، تُعتبر من منتجات القرنين الماضيين. وخلال هذه المدة من الوقت، وفي ظل الثورة الصناعية والتحولات التي طرأت على المجتمع المحلي، نشأت الدولة كما نعرفها اليوم. وحتى عهد قريب، بدت قوة الدولة وكأنها في حالة من التنامي خاصة إزاء السيطرة على حركة البضائع والأفكار والناس عبر الحدود. ولكن، تبدو قوة الدولة مؤخراً وكأنها تشهد حالة من التراجع والاضمحلال، جراء الخصخصة والفكر النيوليبرلي من داخلها، وتقلص سيطرة الدولة على الأنشطة العابرة للحدود من خارجها. وقد بدأ النموذج الكينزي للإدارة الاقتصادية Keynesian model الذي شاع في أوروبا الغربية بعد عام ١٩٤٥، بالتراجع خلال السبعينيات. وكانت الشيوعية هي المحاولة الأخيرة خلال العصر الحديث لمجموعة من الدول في السيطرة على ما يتحرك عبر حدودها، ومنع شعوبها من عبور تلك الحدود. وترتبط ظاهرة العولمة التي هي محط جدل واسع (انظر الفصل الخامس) ارتباطاً وثيقاً بتراجع دور الدولة، وذلك بإفلات حركة رؤوس الأموال والبضائع والأفكار من نطاق سيطرة الحكومات.

برغم ذلك، من الصعب القول بفقدان الدولة في العالم الصناعي قوتّها بشكل كلّي. صحيح أن العولمة تقلل من قدرة الدول، كل بمفردها، على السيطرة على حركة البضائع ورؤوس الأموال عبر حدودها، كما أنها تقلّل السيطرة على الأفكار، وتشير إلى صعوبة محاولات ضبط حركة الناس سواء من خلال نظام قانوني عادل أو من خلال غيره، بيد أن الدولة استبقت على دورها المركزي في ما يتعلق بصعد أخرى. فقد ظلت عاملاً مهيمناً في اقتصاديات كل دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) التي يصل معدل إجمالي الناتج المحلي لها ٤٠٪. كما احتفظت الدولة بدورها في حفظ الأمن، سواء بحفظ النظام ضمن الدول أو في الجو والبحر خارجها، وهما يُعتبران شرطين لاستمرار عملية العولمة نفسها. كما تعتمد المؤسسات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي، التي تشكّلت من مجموعة الدول، على الدعم السياسي والمالي والاقتصادي للدول الأعضاء فيها، ولا تزال تلك المؤسسات بعيدة عن اعتبارها مستقلةً عن الدول الأعضاء فيها بأي شكل له معنى. وتواصل الدول ضمن حدودها فرض الضوابط التجارية والمالية وتطبيق القانون. علاوة على ذلك، فإن الدول تظل محور الالتزامات السياسية في عالمنا المعاصر بمجموعه. وحيثما كانت الديموقراطية معمولاً بها، فإنها تمثّل أساس الحياة السياسية في الدولة المعنية. وسواء كانت الديموقراطية معمولاً بها أم لا، تظل الدولة بوصلة الانتماء الوطني لمعظم من يعيشون فيها. أما خارج نطاق العالم المتقدم، فإن الصورة مختلفة، فهنا ربما كانت القوة الاقتصادية والإجبارية للدولة أضعف، ومزاعمها في الدعم الشعبي العام أقل، على أن ذلك ليس هو السائد، إذ إن تدخل الدولة في التعليم والقطاع المصرفي والاستثمارات في دول شرق آسيا الصناعية، كان وراء التنمية الاقتصادية فيها. أما في الدول العربية والأفريقية، فظلت القسرية القوية في محلها. إن سيادة القومية في الدول الديموقراطية والمستبدة، على حدّ سواء، تؤكد اعتقاد البشر المستمر بشرعية الدولة، سواء الدولة التي يعيشون فيها أم تلك التي يحلمون بالعيش فيها.

خريطة متحوّلة: انفصال أم تكتُّل

إن التساؤل الذي يطرح نفسه بشدة في سياق بقاء الدول، هو ما يتعلق

بتماسكها. إذ إن خارطة حوالى ١٩٥ دولة في العالم حُدِّدت بشكل اعتباطي، وغالباً ما يتواجد هناك من يطعن في شرعية حدودها. وهي تعكس بشكل ضعيف طبيعة الجماعات اللغوية أو غيرها من جماعات قائمة ضمن حدودها. وحتى تلك الدول التي تبدو متمتعة بأساس تاريخي متماسك، فإنها قامت من خلال الغزو وفرض هيمنة ثقافية وإنكار التنوع والصلات الانتقالية التي كانت قائمة. وبرغم ذلك كله، فإن هذه الخارطة هي التي تشكّل أساس النظام السياسي العالمي ونمو السياسات الديموقراطية والشرعية والمشاعر المعنوية.

وقد برزت هذه الخارطة إلى الوجود نتيجة قوتين تاريخيتين قبل أي شيء آخر هما: الحرب في حالة أوروبا، والامبريالية في حالة بقية أرجاء العالم. ففضلاً عن التقسيم، أدت الامبريالية إلى تشكيل كيانات جديدة، إذ انتظمت بلدان شديدة التنوع مثل إيرلندا والهند في كيانات سياسية منفردة على يد الاستعمار، كما أن كيانات أخرى في أفريقيا ومنطقة جنوب شرق آسيا (أستراليا - آسيا) والأميركيتين، تشكّلت في الحقبة الامبريالية. وبرزت محاولات عديدة خلال الحرب الباردة لإعادة رسم تلك الخارطة: إذ استقلت المستعمرات السابقة بشكل أو بآخر ضمن حدود الكيانات الكولونيالية نفسها، ولكن تلك الخارطة صمدت في وجه تلك المحاولات. ولم تتحقق إلاّ حالة انفصال واحدة، هي انفصال بنغلاديش عن باكستان عام ١٩٧١. وفشلت بعض الكيانات التي كان يمكن أن تنال استقلالها في تحقيق ذلك لأنها تعرضت للاحتلال على أيدي أعداء لها لحظةَ الاستقلال، وهي فلسطين التي احتلتها إسرائيلُ والأردنُ عام ١٩٤٨ وعام ١٩٤٩، والتيبت التي احتلتها الصين عام ١٩٥٠، والصحراء الغربية التي احتلتها المغرب عام ١٩٧٥، وتيمور الشرقية التي احتلتها أندونيسيا عام ١٩٧٥. أما انتهاء الحرب الباردة فقد قاد إلى تفكك أربع دول متعددة الإثنيات، هي الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وأثيوبيا، وظهرت إلى الوجود أكثر من عشرين دولة مستقلة. وشهدت مناطق أخرى مثل إسبانيا وأجزاء من أميركا اللاتينية والشرق الأوسط والهند، تجدُّد التطلعات نحو الانفصال. والسؤال القائم هنا هو: إلى أي مدى ستصل تلك التطلعات؟ ويتكهن البعض بأنه جراء ما تعانيه الدولة في أرجاء

العالم من أزمة، فإننا قد نشهد قيام مئات من الدول، ربما الصغيرة والجميلة، وربما لا[٥].

وليس من شك في أن انتشار التفتت على نطاق واسع يمثّل تحولاً كبيراً في العالم. غير أن تفكك الدول ربما مثّل اتجاهاً أقل أهمية عما بدا عليه الأمر في موجة الانفصال الأولى لما بعد الشيوعية. فأولاً، كانت أزمة السلطة في البلدان السائرة إلى انفصال في حقبة ما بعد الشيوعية، مقصورة بشكل أساسي على الدول الشيوعية. أما في أرجاء أخرى من العالم، فإن أنظمة دول كثيرة لم تسمح بتفكك دولها كما لم يسارع المجتمع الدولي إلى تشجيع ذلك. ولم ينتفع الأكراد، خاصة بعد استقلال الأوكرانيين الذين كانوا يشكّلون أكبر تجمع أهلي من دون دولة، من سقوط الشيوعية. ثانياً، وحيثما أصبح الاستقلال ممكناً، في ناميبيا وفلسطين وتيمور الشرقية، وفي وقت ما في المستقبل في غرب كالدونيا، فإن ذلك يمثّل انحسار بقايا الاستعمار. غير أن الاتجاه الأهم في الحلبة الدولية في ما خصَّ إعادة رسم خارطة العالم، لم يكن المتمثل في الانفصال بل المتمثّل في الاندماج، ومرّة أخرى في الحالات التي فتحت نهاية الحرب الباردة احتمالات جديدة في وجهها. ومن هنا، فإن إعادة توحيد ألمانيا في عام ١٩٩٠ كان الحدث الأهم في أوروبا منذ عام ١٩٤٥، لا استقلال سلوفينيا أو ملدوفيا أو جورجيا. أما في الشرق الأوسط، فإن الحالة الوحيدة التي صمدت لتوحيد دولتين عربيتين، وبقدر كبير من الإكراه من الشمال القوي على الجنوب، هي توحيد اليمنين الذي جرى في عام ١٩٩٠، ووافقت عليه الأطراف المختلفة من خلال حرب أهلية في عام ١٩٩٤. وتظل احتمالات توحيد الكوريتين في شرق آسيا، عاجلاً أم آجلاً، كبيرة. ويظل السؤال الأهم خلال السنوات المقبلة هو توحيد الأجزاء الصينية الثلاثة: بكين وهونغ كونغ وتايوان. إن عملية توحيد الدول هذه، لا انفصالها، التي ترافقها أشكال أوسع من الاندماج الإقليمية، هي التي تمثّل المظهر الأكثر تحدياً للتغيّرات الطارئة على خارطة العالم المعاصر.

---

(٥) 'The Breaking of Nations - and the Threat to Ours', *The National Interest*, 26, Winter 1991-92.

تحديات فكرية

الاعتماد المتبادَل

إن الكيفية التي نفهم بها أثر ما هو دولي على حياتنا اليومية وعلى مجتمعاتنا، تُعَد أمراً مركزياً في تحليل العالم المعاصر. وقد أصبح الناس اليوم في كل بلدان العالم، بصورة غير مسبوقة، واعين للأشكال العديدة التي تتأثر من خلالها حياتهم بما يجري خارج حدود دولهم. لقد صرنا نعيش في عالم أصبحت أجزاؤه تتفاعل مع بعضها البعض على نحو متعاظم، ولا يقتصر ذلك على الاقتصاد أو البيئة المعولمة، أو انتشار الأفكار السياسية الجديدة، بل يتخطاه إلى الطعام، والموسيقى، والملابس، والأدوار التي يلعبها كل من الجنسين، والصحة، وليس آخرها أشكال الاتصالات والتغييرات الطارئة عليها. ويُلمَس ذلك كله في النظرة إلى الحياة الجيدة وما يطمح إلى بلوغه الناس، وخاصة الشباب منهم، كما أنه حاضر أيضاً في ما يواجهونه من تحدّيات أو يتخيَّلونه من أخطار.

بيد أنه لا بدَّ من أن نكون حذرين هنا وألا نقع أولاً في فخ المبالغة في تصوير درجة وحدة توحد العالم الفعلي، فسواء قلنا إنه أصبح قرية معولمة أو إن أجزاءه غدت متشابكة ببعضها، أو وصفناه بأية أوصاف أخرى، فإن العالم يظل، رغماً عن أي مؤشر نختاره من غذاء أو استثمار أو لغة، مكاناً مليئاً بالتنوع، ومفتَّتاً إلى درجة كبيرة. ومرد ذلك أسباب تاريخية وأخرى تتعلق بتشجيع أو استفزاز العولمة نفسها لصيغ جديدة من التنوع في الموسيقى والأزياء والطعام وفي مقدمة ذلك المشاعر. فانتشار العولمة في ما يتعلق بالنمو والتجارة والاستثمار والفرص الحياتية يظل أمراً انتقائياً جداً. إلى جانب ذلك، ثمة متسع للخلاف أيضاً حول جِدَّة فكرة ترابط أجزاء العالم بعضها ببعض. والدول الأكثر تطوراً والأكثر انعزالاً حتى الآن اليوم هي التي تتوهم أن هذا الترابط ليس سوى تطوّر حديث. ففي الولايات المتحدة وأوروبا في السبعينيات والثمانينيات، اكتشف الكتّاب ما سمّوه «الاعتماد المتبادل» interdependence. وقصدوا بذلك الاستعداد المفرط vulnerability لمجتمع ما للتأثر بما يجري من أحداث تدور في مجتمع آخر:

أزمة أسعار النفط في عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٣ أو حرب فيتنام مثلاً. بيد أن هذا لا يتعدى أن يكون وهماً من جانب المجتمعات القليلة جداً التي لم تتأثر أو تُصدَم أو حتى لم تتعرَّض للنهب والتخريب من قبل الاستعمار والسياسات التي شهدها القرنان التاسع عشر والعشرون. وبالنسبة إلى تسعين في المئة من العالم أو كله باستثناء المملكة المتحدة والسويد وكندا والولايات المتحدة، فإن ما تُعانيه دول العالم من تأثر بما يدور خارج أراضيها ليس بالأمر الجديد. وحتى تلك الدول الأربع فإنها لم تكن معزولة بالقدر الذي يظنه البعض عن مجمل ما يجري من أحداث خارجها، مثلما يدلل الانهيار الاقتصادي عام ١٩٢٩ والحربان العالميتان. ثالثاً، إن هذا التركيز على التأثيرات الخارجية لا يعني هنا وجود حتمية ما. فنحن، في أي مجتمع كنا، لسنا مسلوبي الإرادة أمام الاتجاهات المعولمة، بل إن في مقدورنا، إلى حدّ معقول، اختيار شكل استجابتنا لها. أما كيف يجري ذلك، وما هي حدوده، وأيضاً ما هي الخيارات الأكثر التي تفرضها وتتيحها التيارات المعاصرة، فإن ذلك كله يمثّل سؤالاً مركزياً في وقتنا الراهن.

فقدان الأمن

تُعتبر المخاطرة risk من الموضوعات الأهم التي تحظى بالنقاش في دوائر العلوم الإنسانية وقطاع المال والأعمال اليوم. وهناك اعتقاد بزيادة مستوى المخاطرة في العقود الأخيرة في ما يخص العديد من المجالات الحياتية مثل الصحة أو الحسابات المالية أو السلامة الجسدية للفرد. فمستوى المخاطرة التي يُقْدم عليها فرد بالمشي ليلاً في شوارع مدينة كبرى مصدره المجتمع الذي يعيش فيه، وربما يكون أكبر من تهديدات دولة أخرى أو خصوم للدولة التي يعيش فيها هذا الفرد. ويحظى هذا الموضوع باهتمام فروع العلوم الاجتماعية العديدة من علم الاقتصاد إلى علم الاجتماع إلى علم النفس إلى علوم المحاسبة. ولكن، ربما كانت المخاطرات التي تنطوي عليها العلاقات الدولية هي الأخطر، وهي ظلت كذلك طوال عقود. وتتضمن تلك المخاطرات سوء التقدير في أوقات أزمات السياسة الخارجية، أو خطر التدخل، أو عدم التدخل، في النزاعات الداخلية للدول الأخرى، وقبل هذا كله خطر الحرب النووية الذي لا يزال يحوم في الأفق.

وهذه هي الأشكال الكلاسيكية المعروفة منذ أمد بعيد لأسباب انعدام الأمن التي تنطوي عليها العلاقات الدولية. غير أنه يمكن إضافة أسباب جديدة لانعدام الأمن بأشكالها الكلاسيكية والدراماتيكية من أخطار. فهناك المخاطرات المتعلقة بعدم طرح وتناول قضية خراب البيئة المعولمة على المدى الطويل، أو السماح باتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء عقداً بعد آخر، والأخطار الناجمة عن انتشار مرض فقدان المناعة (الأيدز) وعودة الأخطار التي هددت الصحة العامة إلى الظهور من جديد، برغم أنه سبق أن أُنهيت وسُيطِر عليها، وبروز الأخطار المصاحبة للأشكال الجديدة من النشاطات الإجرامية المتعدية للحدود كتلك المتعلقة بالمخدرات أو اختطاف النساء أو انتشار قطع السلاح الصغيرة. فمصانع إنتاج الهيروين في كولومبيا وأفغانستان، أو تدهور البيئة في المناطق الاستوائية، أو أزمة اللاجئين في البلقان، أو انهيار القطاع المصرفي في جنوب شرق آسيا، أخطارٌ تمثّل أسباباً لغياب الأمن تؤثر على من يعيشون على بعد آلاف الأميال منها. وإعادة تعريف فقدان الأمن، ولو جزئياً هنا، تنضاف إليها التغيّرات الطارئة على الاتصالات والسهولة الكبيرة التي ينتقل بها الناس والبضائع والمعلومات حول العالم. وفعلاً، فإن ضعف دوائر المعلومات المعولمة أمام محاولات الاختراق أو الهجوم، يُعتبر أمراً يبعث على تنامي القلق حيال الأمن.

وتنطلق المحاججة من أجل نقاش عقلاني مفيد حول العلاقات الدولية جزئياً من هذه القضية، أي من الأخطار المحدقة بالأمن على صعيد دولي. وهنا أيضاً يتبدى خطأ تجاهُل ما يجري خارج حدود الدولة التي نعيش فيها، ويتلخص في تراجع وسائل الإعلام وتقهقرها في معظم الدولة المتقدمة إلى ما يسمى البرامجَ «المحلية» أو «العائلية». وفي الوقت نفسه يبرز سؤال حول كيفية تفاعل تلك الأشكال المختلفة لانعدام الأمن مع بعضها البعض. إن الارتباط بين فقدان الأمن الاقتصادي والحرب كان واضحاً منذ زمن طويل، سواء تجلّى في الصراع على المصادر أو السيطرة على الطُّرق التجارية، أو تجلّى في أثر الكساد العظيم، على المدى المتوسط، عام ١٩٢٩، على السياسة في أوروبا.

ولا يزال فقدان الأمن الاقتصادي والتنافس يحتفظان بالقدرة على بعث

النزاعات، كما هو واضح في منطقة الخليج الفارسي وشرق آسيا. أما أثر تطوّر تجارة المخدرات وانتشار الأيدز أو النزاع حول السياسات البيئية حسب التعريفات التقليدية لها، فلا يزال أقل وضوحاً، ولكن من المحتمل أن يكون مشؤوماً. أما عندما يصل بنا الأمر إلى التحديات المرتبطة بقراصنة الكمبيوتر الحاقدين أو متعهّدي صفقات بيع الأسلحة البيولوجية، فإننا نجد أن تقييم أخطار ذلك باتت أصعب وأصعب. وفي الوقت نفسه، وكما هو الحال في ما يتعلق بفقدان الأمن العسكري، فإن هناك كثيرين ممن لهم مصلحة في تضخيم قَدْر المخاطر لأسباب فكرية أو مالية. ولن يؤدي الإنكار والنفي الفكري والتجاهل السياسي والإعلامي من جهة، والتضخيم من حجم الأخطار من جهة أخرى، إلاّ إلى زيادة أثر أسباب فقدان الأمن على المدى الطويل.

خرافات معولَمة

ينطوي كل حقل فكري على أشكال من التحريف وسُوء العرض والخرافات والأمور غير العقلانية. ومن مهمات الالتزام الأكاديمي تحديد مثل تلك الخرافات والترّهات ودحضها. وإذ تدفع العولمة نحو قَدْر أكبر من الاتصال بين الناس، فإنها تدفع أيضاً نحو قَدْر أكبر من سوء الفهم بينهم. ويتعلق أحد التحديات الفكرية الأساسية للعالم عند ٢٠٠٠ بمواجهة الخرافات والتشويهات والتحريف للتفسيرات والأمثلة التاريخية المستخدَمة في النقاش حول النظام الدولي. ويمكن القول إن هذا الأمر يُعتبر من أقل مظاهر العولمة التي حظيت بالدراسة، وهو الاتجاه نحو الهوس (البارانويا) ونظرية المؤامرة، والذي برز أول ما برز إبان فترة الاستعمار، ثم دبت فيه الحياة من جديد خلال الحرب الباردة، ووصل الآن ذروته في اللحظة الراهنة المعولمة. وربما كان الهوس (البارانويا) هو أضخم مسرح للعولمة.

لقد كان فرانسيس بيكون هو من طرح في كتابه منهجاً علمياً لتخليص عقول الرجال والنساء من «الأصنام العديدة المسيطِرة عليها». ولا تخلو العلاقات الدولية من خرافات وترّهات تتلبّسها، ولا يحتاج المرء إلى غير النظر في ما تردده وسائل

الإعلام في أي بلد كان، أو الإنصات إلى خُطب السياسيين فيها، أو الانتباه إلى التوجهات التي يُعبَّر عنها في السياقات اليومية، ليدرك حجم الازدراء الضخم والخرافات الشائعة المنتشرة حول القضايا الدولية. وربما يفضل الأوروبيون في غرب القارة، الاعتقاد أن الآخرين هم الذين ينطلقون في تفكيرهم من نظرية المؤامرة، مثل خشية الصرب من الأتراك، وغضب الصينيين من قصف سفارتهم في بلغراد، وقلق المسلمين من «المؤامرات» الغربية، ولكن هذا أمر غير صحيح، ولا نحتاج إلى أكثر من قراءة ما يقوله قطاع عريض من الصحافة البريطانية حيال بروكسل (أي النظرة المتشككة تجاه الاتحاد الأوروبي *). وكذلك التدقيق في نظرة معظم اليسار الأوروبي نحو الولايات المتحدة، أو نظرة الكثيرين في الولايات المتحدة نحو الأمم المتحدة والأنظمة القضائية الدولية التي تتعارض مع رغباتهم.

كل ذلك يُغنينا عن التطرق إلى التخرصات المتعلقة بمصرع الأميرة ديانا أو تحطم طائرة «تي دبليو أي - ٨٠٠»، أو اغتيال الرئيس جون كنيدي. وينضاف إلى تلك المؤامرات الخرافية تلك الخاصة بالخصومات الوطنية والتسطيح، وترددها عادة الصحافة البريطانية والتلفزيون على نحو متعاظم، وهي تلك الخرافات حول ألمانيا وفرنسا والمسلمين وأمثالهم. ومن مفارقات العولمة، خلقُ سياق يفرّخ خرافات واسعة تجاه ما هو دولي برغم أن السياق ذاته يؤدي إلى إيجاد وسائل أعلام ضيقة الأفق في النظرة إلى المصلحة الضيقة. وتُعَدُّ الصحافة البريطانية أقوى المرشحين بين وسائل الإعلام في الدول الديموقراطية، لنيل الميدالية الذهبية على هذا الصعيد.

وفي ما يتعلق بتعصُّب المركزية الإثنية، فإننا نعيش حقاً في عالم معولم. فالأساطير الناتجة عن ذلك، مثل كثير من الأيديولوجيات أيضاً، عالية الضجيج حيال تفردها. وعلى هذا المنوال، نجد أن كل أمة تعتقد أنها أكثر أمة تتعرض للتحايل عليها أو أكثرها استهدافاً! وقد يخفف التعليم والسفر والحداثة من حدة تلك الخرافات، ولكن يمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى اشتداد حدتها. ومن بين أكثر تلك الخرافات إضحاكاً القول بأن تجار الأسلحة يسيطرون على السياسة

الخارجية الأميركية، أو أن للبريطانيين دائماً مخططات سرية ضد شعب أو آخر، أو أن الأميركيين دائماً ما يرمون ثقلهم هنا أو هناك (للتدخل في شؤون الآخرين*). ويكفي السفر إلى الشرق الأوسط أو جنوب آسيا لالتقاط خرافات أخطر وأقسى. أما من تابع السياسات البلقانية خلال السنوات العشر الماضية، فلا بدّ من أنه سمع ذلك العدد الضخم من الخرافات التي كرر بعضَها بحماسة عددٌ ممن يُفترَض أنهم مراقبون أجانب يتصفون بالصرامة والدقة.

وربما كان من مهام كل أيديولوجيا قومية، اختلاقُ مؤامرة دولية موجَّهة ضد شعبها، حيث يفسَّر كل حدث على أنه جزء من مؤامرة أكبر. وفعلاً، نرى بحق خلاصات التواصل العابر للحدود، السياحة الجماعية الضخمة مثلاً، مُضافة إلى ما تُنتجه وسائل الإعلام السطحية، بما يعني أن التفاهم الدولي يشهد حالة من التراجع على أوجه عديدة. ويمكن القول إن مستوى الأحكام المسبقة وسطوة «الأصنام» على صعيد دولي، يبرزان هنا أكثر بكثير مما هما عليه في أي مجال من مجالات الأنشطة الاجتماعية.

خيارات أخلاقية

يقودنا ذلك كله إلى أهم الأسباب التي تتطلّب منا تحليل ما هو دولي الآن، ربما كما لم تستدع الحاجة إلى ذلك من قبل أبداً، وأيضاً تحليل طبيعة انتقاء أو اختيار السياسات المختلفة والقضايا الأخلاقية التي تثيرها تلك الخيارات. وكما هو حال المخاطرة، وأصنام العقل، فإن الاختيار أمر مرتبط بكل دوائر النشاط البشري. غير أن الخيارات المتعلقة بما هو دولي تتصف بأنها جزئية: وهذا ينطبق على النقاش حول قضايا مثل الحرب والهجرة والاقتصاد العالمي والبيئة وحقوق الإنسان وسواها. غير أن ما لهذه القضايا من وزن، يتباين مع السطحية والتبسيط اللذين يَسِمان عموم الحوارات التي تشغل رأي الناس. إذ يحمل الجميع وجهات نظر قوية تجاه الأخلاق والعلاقات والدولية. وهناك دوماً الدعوة العالمية التي يتردد صداها في كل مكان وتقول «ينبغي فعل شيء ما»، والتي تنطلق من افتراض أن هناك دائماً أمراً ناجعاً يمكن القيام به. كما يسارع الكل إلى تبرير موقفهم

انطلاقاً من أشكال متعددة من الأحقية وصوابية الذات وتفرُّدها، وفي الوقت ذاته إدانة الآخرين. ولو كان هناك من افتراض يجمع بين النقاشات العامة في كل بلدان العالم، فهو أن هناك جواباً بسيطاً، فمعظم الناس متأكدون من أن هناك جواباً واحداً لا غير هو جوابهم، وأن أي شخص يرفض جوابهم هو إما غبي أو منافق أو مخادع أو أداة لتحقيق مصالح شخصية، أو أنه يرمي إلى صرف الانتباه العام بعيداً عن المشاكل المحلية.

وعندما يتعلق الأمر بالنقاش حول البعد الأخلاقي في القضايا الدولية، فليس ثمة مجال لإبداء الشك حول ما هو مطروح، أو حتى لاستطلاع الحذر للمواقف المختلفة. وإذا كان نمط إبداء التذمر الأخلاقي إزاء الشؤون المحلية أو الصراعات الإثنية أو الإقليمية قد أصبح موضة قديمة، إلاّ أنه لا يزال معافىً وقوي الحضور في ما خص الشؤون الدولية. فتأمَّلْ هنا ما اعتُبر أشد الخلافات الأخلاقية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، كتلك التي أُثيرت حول التدخل الدولي في التسعينيات، بشأن الكويت ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، وفي البوسنة عام ١٩٩٥، وكوسوفو عام ١٩٩٩. وأنْصِتْ أيضاً إلى كل ذلك الصخب المتصاعد حول النزاعات الإثنية المختلفة مثل الشيشان وفلسطين وكردستان وكشمير والتبت وتيمور الشرقية. ومرة أخرى، ينبغي ألا نعتقد أن التقدم أو الحداثة أو العولمة قد دفعت مثل تلك الخيارات الأخلاقية نحو أن تكون في موضع إجماع أوضح. بل إن تحديات العولمة تجعل من تلك المحاجّات حيال الهجرة وتقاسم مسؤولية الحفاظ على البيئة والتدخُّل الإنساني والخلافات القضائية والتجارية، أشدَّ حدة. وبينما نجد موجةَ التذمر والاتهام بوجود مؤامرات عاليةً، فإن النظر بتوازن، عدا عن توفر قَدْر من الوعي والنقد الذاتي، منخفض جداً. ونجد أن العديد من سياقات النقاش حول البعد الأخلاقي في العلاقات الدولية، لا يعكس إلاّ معادلة صِفْرية تشبه إلى حدّ بعيد مباراة كرة القدم التي إما أن تكون رابحاً أو خاسراً فيها.

حدود الجديد

تثير التحدياتُ التاريخية والأخلاقية لعالمنا المعاصر، التساؤلَ حول تقييم

المدى الذي يمكن فيه اعتبار عالم اليوم جديداً حقاً. وهناك شائعتان مملّتان حيال أي وضع معاصر. تتمثّل أولاهما بالقول بأنه «لم يتغيّر أي شيء». ويقع في قلب هذه المقولة بعضُ الرؤى السائدة التي تقول بوجود طبيعة بشرية متوارَثة تتمثّل في قادة لا يمكن الوثوق بهم، وشعوب متقلِّبة تميل نحو التطرف. وفي السياسة، فإن الدول والأمم ما زالت بيننا، والشكوك القديمة بين الشعوب ما تزال قائمة وحية، ومشكلات العالم الحديث، مثل الهجرة والانتشار النووي وأسعار النفط والأصولية الدينية، كلها كانت معنا في الماضي ولا تزال معنا في الحاضر. وحال الاستجابة لكل ذلك تقول: «فلنسحبِ اللحافَ فوق أنفسنا ولنعدْ إلى النوم». أما النظرة الأخرى، الأكثر عمقاً، فهي التي تقول بأن كل ما نحتاج إلى أن نعرفه موجود في الأعمال الكلاسيكية الكبرى مثل كتابات (فيلسوف السياسة والحرب اليوناني *) ثيوسيدس أو (فيلسوف السياسة والحرب الإنكليزي *) هوبز، أو ميكافيللي، أو ماركس. فالأعمال الكلاسيكية وتاريخ القرون الماضية، تفيدنا في الدراسة أكثر مما قد تفيدنا الموضات («البحثية» *) الراهنة أو الحماسة. والأمر ذاته ينطبق على الأدب، فيقال مثلاً إن كتاب **ريتشارد الثالث** لوليام شكسبير الذي كُتب عام ١٥٩١ هو من أفضل الكتب عن صدام حسين (أي لفهمه *).

من المستحيل قراءة فقرة ما في واحد من كتب الآداب العظيمة، أو قصيدة كُتبت قبل قرون خلت، من دون أن نصاب بالدهشة بسبب ما نراه من انعكاسها على واقعنا المعاصر وعلاقتها به. وفي السياسة والعلاقات الدولية يحبّذ الناس إسناد آرائهم وتقويتها باستدعاء الماضي: في القرن الماضي مثلاً، كان هذا الاستدعاء يتم عن طريق الرجوع إلى حكماء الامبرطورية الرومانية أو اليونانية، أما اليوم فإن ذلك الإسناد يتم عن طريق استخدام مقولات سوسيولوجية أو سلوكيات قَبَلية، وكأنما الكل صار له رأي حول العصور المظلمة. على أن ذلك لا يقدّم إجابة كافية. فالمعرفة الإنسانية، علمية كانت أم أدبية، تتطوّر حكماً وذلك بسبب أن العالم نفسه الذي تحاول أن تصفه تلك المعرفة صار مختلفاً. فالتصنيع، والأسلحة النووية، والتقدم في الطب، تعمل كلها على تغيير شكل العلاقات الإنسانية، وأيضاً شكل العلاقات الدولية. فقبل خمسين عاماً ماضية، كانت هناك

قلّة فقط بإمكانها تصوُّر ما يمكن أن يعمله توسع الاتحاد الأوروبي أو الأسلحة النووية من أثر على العلاقات بين الدول.

أما على الطرف الآخر، فإننا نجد مقولة إن كل شيء يتسم بالجِدَّة، وإننا نعيش، بحسب ما يخبرنا البعض، في عالم قد تغيّر نتيجة سبب ما: وهذا السبب قد يتمثَّل في كارثة إنسانية معيّنة، مثل «أوشفيتز» (المحرقة/الهولوكوست *)، أو «صبرا وشاتيلا»، أو «سربنيتسا وسراييفو»، أو قد يتمثل في عملية اجتماعية، مثل الحداثة، أو ما بعد الشيوعية، أو انتشار الكمبيوترات الشخصية. على أن الزعم ببزوغ «حقبة جديدة»، هو في حد ذاته زعم قديم: فالأديان والثورات اعتادت أن تحمل إلينا هذا الزعم في الماضي. وفي العلاقات الدولية ودراسة عملية مركَّبة كالعولمة، فإن الزعم ببزوغ «الجديد» لا ينقصنا أيضاً، كما هو متمثل في القول بأن المسافة، أو الجنسية، أو الدول، قد انتهت. وثمة مزاعم كبرى نسمعها في الوقت الحاضر بشأن التقدم في مجالين من مجالات البحث الإنساني هما تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا البيولوجية. وهنا أيضاً، نحتاج إلى نظرة تاريخية أعمق حتى نتذكر أنه في ما يتعلق باضمحلال المسافة، فإن ظاهرة الهجرة لازمت السياسة العالمية مئات السنين، وليست جديدة، وأن المعتقدات الدينية، وغيرها من الأيديولوجيات التي هزَّت الأوضاع التي كانت سائدة، قد تجاوزت الحدود منذ زمن سحيق، بل إنها وُجدت قبل أن توجَد الحدود نفسها. فالسيد المسيح، وبوذا، والنبي محمد، ومارتن لوثر كنغ، سوف يتعجبون لو سمعوا مقولة أن انتقال الأفكار عبر الحدود هو نتاج الزمن المعاصر.

والمشكلة في كثير من التحليلات بشأن العالم المعاصر، وسماته المعولَمة الما بعد حداثية والمتعدية للحدود، لا تكمن في تحديد أيّ من هذه التحليلات خاطئةً، بل في اعتبارها جديدةً بالقدر الذي يزعمه أنصارها. وكما سأناقش في الفصل الثامن، فإن الكثير مما يقال حالياً له علاقة بالدور الذي تلعبه الثقافة في مجال العلاقة بين الشعوب وفي طبيعة أنظمة القوة نفسها، وهو دور كان سيثير دهشة الكنيسة الكاثوليكية أو أنصار الامبرطورية البريطانية لما يُحدثه من تغيير. والتحدي بالنسبة إلينا، وهو سرّ تحليل أي وضع معاصر في أي مرحلة زمنية، هو

في تجنُّب كلا التحليلين الناقصين: فالعالم ليس ثابتاً برمته، كما أنه ليس جديداً بكليته. والجواب الخاص بنا وبمرحلتنا يقع في مكان ما في الوسط بين ذينك التحليلين. وهو ذاته، يتسم أيضاً بالتغيّر المستمر. وعندما نقول «الجواب الخاص بنا» فإننا نقصد أنه الجواب الذي يعطينا أكبر قدرة على فهم الأحداث والسيطرة عليها، ويتوسط ما هو دائم وما هو ظرفي.

وبشأن التنبؤ بالشكل الذي ستؤول إليه مسارات التاريخ، فإن الدرس الأهم الذي تعلَّمناه من القرن الماضي هو وجود عنصر المفاجأة الذي تتمتع به شؤون البشر. فمنذ سنة ١٩٩٠ شهدنا نهاية الحرب الباردة، وانهيار الشيوعية، وتفكك الاتحاد السوفياتي. صحيح أن هناك من كان قد توقّع حدوث هذه الأمور، لكن ذلك التوقّع كان بشكل عام مختلفاً عما حدث بالفعل. وعلى عكس الكثير مما كُتب حينها، فإن انهيار الشيوعية لم يكن بسبب قيام ثورة من الأسفل، عدا عن أن يكون ذلك نتيجة ثورة قوميات، بل إن السبب كان فقدانَ الهدف والإرادة عند من هم في القيادة. والتمرد من الأسفل، وُجد حقاً ولكن لاحقاً، وانتقل إلى الشارع بعد أن تراجعت سلطة الدولة وقوتها وهيبتها. والتغير الثاني الذي حدث هو ما يتعلق بالعولمة، التي سنأتي على نقاشها لاحقاً، وهي عملية متعددة الأوجه. وبرغم أن هذين التغيرين قد يشيران إلى بروز اتجاه واضح نحو تبنّي القِيم الليبرالية، إلاّ أن ثمّة تغيُّرات أخرى لا تتطابق بسهولة مع النظرة الليبرالية التفاؤلية بشأن العملية الإنسانية. فمثلاً، اعتُبرت العلمنة على الدوام كواحدة من العمليات المرافقة للحداثة، وهي التي لا يُقصَد بها الإلحاد، أي عدم الاعتراف بوجود إله، بل يُقصَد بها التراجع التدريجي للخطاب الديني والسلطة الدينية من الحياة العامة. لكن الأحداث في العديد من البلدان تشير إلى خلاف هذا، ولا تُقصد هنا البلدان الإسلامية وحدها، بل تُضاف إليها الهند وإسرائيل والولايات المتحدة. وفي الصين أيضاً، حيث كان يقال دوماً بأنه ليس ثمّة إله خفي هناك، نرى بروزاً لطوائف تسيطر على ملايين الأتباع، وبحماسة أكثر من تلك الخاصة بالحزب الشيوعي نفسه. لذلك، فإننا في القرن الحادي والعشرين علينا ألاّ نتفاجأ بوجود مفاجآت.

مفاجآت الاستمرارية

إذا كان ما سبق أعلاه يشير إلى أحداث حملت مفاجآت نابعة من كونها تحققت وتغيّرت، فإن ثمّة نوعاً آخر من المفاجآت بشأن أمور لم تتغيّر بل استمرت كما هي، وخلافاً للتوقعات. وكما فشل التوقع بـ«موت» الدِّين، فإن موت كل من الدولة، والعائلة، والرواية، بدا هو الآخر توقعاً لم يتجسَّد. وفي الإطار الأوروبي، فإن الاتحاد الأوروبي (EU)؛ الفكرةَ التي كانت رؤيوية قبل خمسين عاماً، يستمر اليوم في النمو برغم أدائه الضعيف والخلافي أحياناً. وبرغم ما يظهر من ضعف أولي بفكرة «اليورو»، فإن الجميع يبدون راغبين في أن يكونوا جزءاً من الاتحاد الجمركي. وحتى الأمم المتحدة، فإنها فكرة استمرت برغم كل نقاط ضعفها، وقليلون جداً هم الذين فكروا بالانسحاب منها جدياً. والأكثر لفتاً للانتباه، وربما الأكثر أهمية للعالم بشكل عام، هو استقرار علاقات القوة بين الدول الكبرى. فقبل عقدين من الزمن، سمعنا عن تراجع هيمنة الولايات المتحدة وبداية بروز قوى منافسة مثل أوروبا، والاتحاد السوفياتي، واليابان. والآن، نرى أن روسيا (وريثة الاتحاد السوفياتي، وإحدى جمهورياته السابقة) في فوضى عارمة وسوف تظل كذلك لعقود قادمة. كما أن اليابان في أزمة اقتصادية مستمرة منذ عام ١٩٩٠. وأقصى ما تأمله أوروبا هو كرسي تجاري ومالي واستراتيجي على الطاولة نفسها مع الولايات المتحدة يقوّي اقتصادها. وقبل نحو عقد من الزمن، كتب بول كنيدي في كتابه المهم والعميق **صعود وهبوط القوى الكبرى**، عن التوسع الزائد للقوى الكبرى وكيف أدى ذلك إلى بروز وانهيار القوى المهيمنة والتوسعية في الماضي، مثل روما وهولندا وبريطانيا، وكيف أن الصيرورة ذاتها سوف تؤثر في الولايات المتحدة نفسها[٦]. وبعد ذلك بعقد، صرنا نسمع القليل عن التوسع الأميركي الزائد، وعوضاً عنه نسمع عن «العولمة النشطة»، و«القوة التي لا غنى عنها»، والانفرادية، وهي أمور سنناقشها في الفصل السابع.

إن شؤون البشر تنطوي، وسوف تظل تنطوي، على مفاجآت، إمّا للأفضل

---

(٦) Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*, (London: HarperCollins, 1988).

أو الأسوأ، وهي مفاجآت قد تكمن في التغيّر الذي قد يلحق بتلك الشؤون، أو قد تكمن في استمرار تلك الشؤون كما هي. وربما بعد قرن من الآن، سوف يظل البريطانيون متشككين تجاه الاتحاد الأوروبي، وتجاه المسألة الإيرلندية، أي أن الصراعات بين المجموعات الإيرلندية لن تُحَلّ. وسوف تزعم كل الأصوليات، من مختلف الأنواع، أن ثقافتها تتعرض للهجوم من مؤامرات أجنبية، كما أن الأميركيين سوف يظنون أن بقية الدول تستغل الوضع العالمي من دون المساهمة في دفع الأكلاف والمسؤوليات التي تتحملها الولايات المتحدة وحدها. وربما لا تكون الأمور كذلك. لكن، كما أننا لا نفترض أن أمنياتنا سوف تتحقق كلها، يتحتم علينا أيضاً ألاّ نفترض أن كل الأمور سوف تتغيّر. وأن نخلط ما نتمناه بما هو موجود حقاً في الواقع، هو أكبر خطأ في السياسة، كما يقول بحق ميكيافيللي، وهو أمر مصيب سواء في العلاقات الدولية أو في السياسية المحلية. والفصل العاشر سيناقش كيف يمكن أن نفكر، ونتخيل، ونجادل، من أجل عوالم بديلة عن عالمنا اليوم، وهو جهد ضروري ومرغوب. لكن هذا التفكير، المثالي بأحسن معانيه، يجب أن يكون متأسّساً على الواقعية، لكنها في الوقت ذاته واقعية موجَّهة ضد الافتراضات التي تقول بأنه لا يمكن تغيير أي شيء مما هو سائد، وضد كل «المستحيلات» والبدائل الخطيرة. ولهذا، فإن أفضل ما يمكن أن نبدأ به هو نظرة واقعية، نقدية ومتزنة، تجاه حدود الجديد في الألفية الحالية، وأثر الماضي في العالم عند العام ٢٠٠٠.

الفصل الثاني

ظلال القرن العشرين

عادة ما يتصف بزوغ عام جديد، فضلاً عن ألفية جديدة، برغبة في رسم حدّ فاصل مع الماضي، إذ يحدو الجميع الأمل بألاّ يتكرر التوتر والفشل اللذان سادا في الحقبة الماضية. وفي حالة عام ٢٠٠٠، فإن كل ذلك يأخذ أبعاداً أقوى بسبب التغييرات التي رافقت نهاية القرن العشرين، خاصة توقفَ الصراعات الكبرى بين الدول مع نهاية الحرب الباردة. وإذا أضيف إلى ذلك انتهاءُ حقبة التنافس الأيديولوجي، والتفاؤل بالتغيّر التكنولوجي، برغم أنه تفاؤل غير مقنع تماماً، فإن التقليل من ارتباط الماضي بالحاضر يصبح أشدّ.

ومن زاوية ما، فإن هذا الشعور بالانقطاع مبرَّر. وبعيداً عن الألفية ذاتها، فإن نهاية الحرب الباردة، بأبعادها المتعددة، تشكّل نقطة مفصلية استراتيجية وأيديولوجية كبرى في تاريخ العالم. وبحسب صياغات (المؤرخ الإنكليزي*) إيريك هوبزبوم، فإن عام ١٩٩١ يمثّل نهاية «القرن العشرين القصير» الذي بدأ عام ١٩١٤ كما يقول[١]. وقد ضاعف من الشعور بوجود حقبة جديدة تزايدُ التعاون الاقتصادي بين الدول الكبرى وانتشار الديموقراطية. بيد أن إنكار الماضي، سواء بالنسبة إلى الدول أم الأفراد، قد لا يؤدي إلاّ إلى منح ذلك الماضي فرصة أكبر

(١) Eric Hobsbawm, *Age of Extremes, The Short Twentieth Century 1914-1991*, (London: Michael Joseph, 1994).

للتأثير على الحاضر. فمن ناحية أولى، فإن كل هؤلاء الذين ينكرون أي أثر للتاريخ هم في الحقيقة واقعون تحت تأثيره. ومن ناحية أخرى، فإن كل الذين يستدعون التاريخ يستشهدون به غالباً بطريقة انتقائية تخدم أهدافهم الذاتية. فالانغماس في التراث القومي أو الديني ليس هو الطريق لحلّ الماضي. والقرن العشرون يلقي بظلال على القرن الحادي والعشرين عبر طُرق مؤثرة قد لا تكون مُدرَكة كما هي في حقيقة الأمر.

هناك ثلاثة أسباب تجعل من غير السهل إزاحة تاريخ القرن العشرين جانباً. السبب الأول أن القرن العشرين كان وراء تشكيل القرن الحادي والعشرين كما نراه الآن، متمثّلاً بالخارطة السياسية للدول، والتقسيم العالمي تبعاً للحدود الاقتصادية، والمنظمات الدولية التي تشكّل بنية النظام العالمي، وكذلك الخلافات التي أدت إلى الكثير في العالم. وأحد الأمثلة الواضحة في هذا السياق هو تردُّد قوتين اقتصاديتين كبيرتين، هما ألمانيا واليابان، عن لعب دور استراتيجي يتوازى مع قوة كل منهما الاقتصادية برغم كبر عدد السكان في كل منهما. ويعود هذا التردد إلى الاعتداءات التي قامت بها هاتان الدولتان في النصف الأول من القرن العشرين. السبب الثاني أن القرن العشرين كان وراء تشكيل المشاعر التي تنظر من خلالها الشعوب إلى النظام العالمي السائد، وكذلك إلى بعضها البعض. فتنامي الوعي الجماعاتي والإثني، وكذلك الشعور الديني، يعكس الحراك الذي شهدناه في القرن العشرين ويتواجد الآن في القرن الحادي والعشرين. كما أن العديد من الدول الأوروبية ما يزال متأثراً بحنين حقبة ما بعد الامبريالية. السبب الثالث، الأكثر جوهرية، يكمن في أن تجربة العولمة التي نحياها الآن مبنية على مفاهيم للقوة، وعدم المساواة المشتقة من الحقب الماضية، مثل الحرب الباردة والاستعمار. والواقع أن كل الخطاب الصراعي داخل العولمة إنما يعكس الأثر المستمر لتلك الحقب، وذلك لأن هذا الخطاب، بحد ذاته، بمفرداته ونظمه المفهومية، مشتَق أيضاً من الصراعات السابقة.

إن الاعتراف بالماضي لا يعني فقط إدراك الكيفية التي يشكّل بها التاريخُ الواقعَ الراهن، لكن ذلك الاعتراف يمكن أن يساهم، بوعي، في تشكيل الحاضر

من خلال استبقاء الجوانب الإيجابية من الماضي. وهنا، فإن إرث القرن العشرين يمكن أن يتيح التقدم وتحقيق الإمكانات الواعدة التي ظلّت برسم التحقق، ودفعت لأجلها البشرية أكلافاً باهظة، بسبب الصراعات في ذلك القرن. ولهذا، فإن التمعن في أثر الماضي يمكن أن يفيد الحاضر بطرق متعددة، منها تقليل تأثير الصراعات الماضية والأحقاد على الحاضر، والاعتراف بأن العالم الذي يبدو جديداً، قد تَشَكّل، مثله مثل العولمة، خلال القرن الماضي، ويفيد أيضاً في استحضار الخيار الديموقراطي إلى القرن الحادي والعشرين، وهو الخيار الذي خيض الصراع من أجله واستمر في القرن العشرين. كما لا يقل عن ذلك أهمية في سياق هذا الاعتراف بالماضي، النقاشُ حول أوروبا ومساهمتها في تقييم الماضي وأثره في الحاضر، وهي التي كانت بؤرة الصراع في القرن العشرين، وأيضاً مصدرَ العديد من أفكار الحرية.

القرن العشرون: تاريخ مقتضَب

إن كان التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين يتألف من حلقات متعاقبة من التوسع الرأسمالي التي تفتقد الزخم، وكان تاريخه العلمي يتميّز بما أحرزه من تقدم واستغلال شديدين، فإن السياسة فيه اتسمت بثلاث عمليات شاملة: الحرب والثورة والديموقراطية. فقد هيمنت حربان عالميتان على النصف الأول من هذا القرن شملتا كل أوروبا تقريباً ومعظم الشرقين الأوسط والأقصى، وأدتا إلى زج الولايات المتحدة، التي كانت منعزلة حتى ذلك الحين ومنغلقة على نفسها، في الشؤون الأوروبية والآسيوية. أما النصف الثاني من هذا القرن، أي حتى عام ١٩٩١، فكان مسرحاً لمنافسة معولَمة ومتعددة الجوانب وأكثر تعقيداً؛ هي الحرب الباردة. ومن ناحية عسكرية، كانت هذه الحرب عبارة عن تنافس استراتيجي بين كتلتين هدد بفناء البشرية من خلال حدوث كابوس نووي. وترافقت تلك المنافسة، في الوقت نفسه، مع سلسلة حروب متعاقبة كان العالمُ الثالث مسرحَها وراح ضحيتها نحو ٢٠ مليون إنسان. وبينما اشتعل أوار هذه الحروب في أرجاء الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا وأميركا اللاتينية، فإن أخطر

تلك الحروب كانت تلك التي اندلعت في شرق آسيا، في الصين أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، وفي كوريا من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٣، وفي فيتنام من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٧٥. فقد كان عدد القتلى في شرق آسيا ١٠,٤ ملايين شخص من أصل الملايين العشرين الذين قُتلوا في صراعات حقبة ما بعد عام ١٩٤٥ ونزاعاتها، مقابل ٤ ملايين شخص قُتلوا في جنوب الصحراء الأفريقية، و٢,٩ مليون شخص في وسط آسيا وجنوبها.

فضلاً عن ذلك، فإن الحرب الباردة كانت نزاعاً أيديولوجياً، أو صداماً بين تصورين، وبين نظامين اجتماعيين متنافرين، إزاء الكيفية التي ينبغي تنظيم العالم وفقاً لها. ولهذا، فإن لهذه الحرب تاريخاً اجتماعياً لا يقل عن تاريخها العسكري أو السياسي. ودفاعاً عن هذين التصورين المتنافسين، خاض الملايين من الناس الحرب وقضوا نحبهم. كان من السهل جداً نسيان حقيقة مهمة عند استعادة أحداث الحرب الباردة أو عبر صفحات الكتب التي حاولت تقديم تفسيرات بنيوية، وهي أن الفعل البشري كان هو الأساس في تلك الأحداث، متجسِّداً في الأيديولوجيات والقادة والانخراط الجماعي المنظَّم. وإن وُجد هناك من لا يزال يشك، مع نهاية القرن، في أن الحرب الباردة كانت تدور حول شيء ما، فإن حجم التغيير والتسليم الذي حلّ بالكتلة السوفياتية المهزومة بعد انتهاء الحرب الباردة، ينبغي أن يحسم هذا الشك بشكل قاطع. إذ إن دول الكتلة السوفياتية السابقة، بل وحتى دول الاتحاد السوفياتي السابق نفسه، تغيّرت على نحو أساسي جوهري بعد سقوط الشيوعية. وهو تغيُّر يرقى في عيون الجميع، ما عدا أولئك المصابين بعمىاء الغائية السطحية، إلى الثورة. فعلى مدار نحو أربعين عاماً، كان كل طرف يطمح إلى الانتصار، وفي نهاية المطاف كانت هناك نتيجة واحدة تمثَّلت بانتصار طرف واحد فقط. أما التواريخ الأهم أو النقاط الفاصلة في هذا القرن، فترتبط بالعمليات الثلاث التي شكَّلته والتي وقعت خلاله متمثلة في الحربين العالميتين في عامي ١٩١٤ وعام ١٩٣٩، وفي ثوراته عام ١٩١٧ وعام ١٩٤٩، وفي الدمقرطة عام ١٩٤٥ وعام ١٩٩١. ولم يكن هناك من فترات فاصلة بين هذه العمليات الثلاث. فالحربان العالميتان في أوائل القرن اندلعتا، قبل أي سبب

آخر، بسبب انفجار الصراعات الاجتماعية داخل الدول السلطوية التي كانت في طور التمدُّد العالمي (كونها النمط السائد *). وبخلاف ذلك، فإن الحرب الباردة اندلعت واستمرت بسبب تباين النظامين الرأسمالي والشيوعي وتنافسهما. وعند نهاية كل واحد من هذه النزاعات أو الصدامات العالمية الثلاثة في الأعوام ١٩١٨ و١٩٤٥ و١٩٩١، لم يتوقف الأمر عند إعادة صوغ للتحالفات بين القوى الكبرى فحسب، بل وقعت تغييرات سياسية ثورية أيضاً: بعد الحرب العالمية الأولى في روسيا، وبعد الحرب العالمية الثانية في الصين وفي أجزاء أخرى من العالم الثالث، وبعد الحرب الباردة في التحولات الاجتماعية والسياسية للكتلة السوفياتية السابقة.

ولا يرى بعض المراقبين نمطاً ينتظم تلك الأحداث، فهنا تلتقي آراء المتشككين والمناوئين للمؤسساتية anti-foundationalist مع آراء أصحاب التاريخ التقليدي، الذي يعتبرون التاريخ مكوّناً من مجرد حوادث تتلو بعضها البعض. ورغم ذلك، يمكن القول بأن هناك شكل ما لهذا القرن وإن لم يكن محدداً من بدايته، كما هو الأمر أيضاً في سياق تحليل التاريخ الاقتصادي، بل إن ذلك الشكل يتبدى من خلال استرجاع أحداث القرن المختلفة. وهذا الشكل، هو قبل أي شيء آخر، انفجاري ثم تسووي للصراعات المصاحبة للحداثة ونمو المجتمع الصناعي وما أطلقه من توترات داخل المجتمعات وفي ما بينها. وفي النصف الأول من القرن انفجرت الأزمة العامة للمجتمع الحديث إلى حرب وثورة، أما في النصف الثاني فإن التوترات التي نضجت في النصف الأول منه، وألقت بظلها على الحرب الباردة، خضعت تدريجياً لقدر من السيطرة السياسية عليها، بشكل ديموقراطي داخل الدول وبشكل دبلوماسي وتنسيقي في ما بينها[٢].

---

(٢) يعتمد هذا التلخيص بشكل كبير على كتابات الكُتّاب الذين حلّلوا صراعات القرن العشرين وتسوياته مثل:

Karl Polanyi, *The Great Transformation*, (Boston: Beacon Press, 1957); Eric Hobsbawm, *The Age of Extermes;* Gabriel Kolko, *Century of War*, (New York: The New Press, 1994).

١٩٤٥: نقطة التحوُّل

في سياق هذا المنظور للقرن العشرين، فإن اللحظة المركزية، أو نقطة التحول فيه، هي عام ١٩٤٥. وتتبدى أهمية هذا الحد الفاصل على طول النصف الثاني من القرن وفي نهاية القرن العشرين. وبعيداً عن كل الأهمية أو التبريرات الذاتية التي تلصقها دول ونخب بالعالم ١٩٤٥، فإن هناك رسالة أساسية واحدة تُستشَف من الإقرار بأن هذا العام كان بمثابة نقطة تحول، ولهذه الرسالة شقّان، أحدهما يقتضي الحذر والآخر يبعث على الأمل.

أما الأخذ بأسباب الحذر فإنه يتحقق من خلال ضرورة الوعي بالمخاطر التي تثيرها الرأسمالية السلطوية في وجه العالم، والتي لا زالت قادرة على إثارتها في المستقبل. فصعود اليمين المحافظ الذي يتصف بالحنين إلى الماضي في النمسا وسويسرا في أواخر التسعينيات، ويتغذى على الانغماس في الرغبة بإحياء الماضي النازي في جهة، والعداء للمهاجرين من جهة أخرى، يُنذر بإمكانية وجود قوة سلطوية جديد مشؤومة في السياسة الأوروبية. كما أن الولايات المتحدة لم تكن بعيدة أبداً عن مثل هذه الميول في ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والعسكرية. وفي اليابان، فإن هذه الميول مكبوتة ولكنها في طور العودة والظهور. لهذا، فإن النصر الذي تحقق عام ١٩٤٥ كان حاسماً ولكنه مؤقت، إذ إن احتمالات بروز السياسات الاستبدادية والعنصرية داخل الرأسمالية نفسها، تظل قائمة من أسفل كما هي من أعلى. وكما قال الفيلسوف الألماني ماكس هوركيمر في عام ١٩٣٩، فإن على الذين لا يرغبون في الحديث عن الرأسمالية ألا يتكلموا عن الفاشية، وهناك الكثيرون ممّن لا يريدون فعل ذلك[٣]. وقد نُسي هذا الأمر بسهولة في أجواء الانتصار الاحتفالية في التسعينيات، واقتصر تذكُّر الحقبة الفاشية من خلال أشكال انتقائية من السخط تجاه جرائم الإبادة البشرية، بدلاً من تذكر البرامج الأوسع للقمع الاجتماعي والعنصري، التي احتلت معاداة السامية مكاناً مركزياً

(٣) نقلاً عن:
Martin Jay, *The Dialectical Imagination*, (London: Heinemann, 1973), p. 121.

فيها، برغم أن تلك البرامج كان لها مطامح أيديولوجية وجغرافية أوسع من ذلك بكثير. ويُعتبر اللجوء إلى رابطة الدم والتقاليد والانتقاص من قدر الشعوب الأخرى ومعاودة صياغة السلطة على نحو متواصل، من الأمراض المستوطنة في المجتمع الحديث.

يمثّل الإقرار بأهمية عام ١٩٤٥ أيضاً، مناسبة للتطلع إلى الأمام ولتذكُّر ومراجعة وتطوير مفهوم التحرر الإنساني. وإن كان هناك تاريخ اقتصادي للقرن العشرين، كما أن هناك تاريخاً عسكرياً وعلمياً له أيضاً، فإن ذلك القرن كان عصرَ السياسة الذي شهد أيضاً الصدام بين الأنظمة السلطوية والامبريالية في النصف الأول منه، والانتشارَ المتقطع للتحرر في نصفه الثاني، والصدامَ المستمر بين الحاكمين والمحكومين الذي أفضى تدريجياً، وبعد كلفة باهظة، إلى تقدم المحكومين على حساب حكامهم. وكثيراً ما يتم إغفال أن هذا التقدم كان نتيجة المقاومة الجماعية والمعارضة، وليس تحققاً لمنطق ليبرالي حتمي، أو هدية من جانب حكام كرماء. كما أن تلك الحركات (التي مثّلت المقاومة الجماعية والمعارضة *) هي التي أعادت تعريف، وما تزال تواصل إعادة تعريف، ما بمقدور الديموقراطية تحقيقه، بدءاً من المطالبة بحق الاقتراع للرجال وصولاً إلى مساواة النساء بالرجال في حق التصويت، ومن نظرة محدودة لدور الدولة إلى نظرة أخرى تفترض أن على الدولة أن تقدم قدراً كبيراً من الرعاية، ومن تصور للحقوق متمركز حول الفرد إلى آخر يوفر لمجموعات اجتماعية واقتصادية اعترافاً قانونياً، وإن لم يكن بعد متحققاً بالتمام.

أما بالنسبة إلى العالم غير الأوروبي، فقد مثلت نهاية الحرب العالمية الثانية بدايات الحقبة التي شهدت أخيراً انتهاء الاستعمار الأوروبي. وكان نظام الهيمنة ذاك بأشكاله المتعددة، الرسمي منها وغير الرسمي، والذي غلّف العالم منذ القرن السادس عشر، بمعنى إخضاع الشعوب وأراضي الغير لحكم الآخر، قد وصل إلى ذروته عام ١٩٣٨. فقد كان حوالى ٤٠٪ من سكان العالم في ذلك الوقت خاضعين لحكم كولونيالي مباشر. نفضت أميركا اللاتينية الاستعمار عن كاهلها بعد الحروب النابوليونية، أما الامبراطوريات الأوروبية ممثّلة في امبراطورية

آل رومانوف والامبراطورية العثمانية وامبراطورية آل هابسبيرغ، فتفككت بعد الحرب العالمية الأولى. أما الحرب العالمية الثانية فقد عصفت بهذا النظام في كل مكان آخر بإضعاف قوة القوى الكولونيالية الأوروبية وإفقادها عزيمتها، حتى عندما خرجت منتصرة من تلك الحرب، وذلك من خلال تحفز شعوب تلك البلدان وانخراطها في أشكال جديدة من الثورة والتطلعات الوطنية. وكان بروز الحركات القومية في الشرق الأوسط، في إيران والعالم العربي، ردَّ فعل على الاضطرابات التي أثارتها الحرب العالمية الثانية. كما انتهى الحكم البريطاني لشبه القارة الهندية عام ١٩٤٧. وكان أثر هذه الأحداث العالمية أشد ما يكون وضوحاً في شرق آسيا، إذ إن الحرب العالمية الثانية غيّرت الصين. فبسبب هزيمة اليابان، وصلت الثورة في الصين إلى النصر عام ١٩٤٩. أما في فيتنام، فإن زوال الاستعمار الفرنسي والشلل المفاجئ الذي حلّ باليابان، مكّنا الفيتناميين من السيطرة على كل بلادهم، وكان عليهم في الأعوام الثلاثين التالية السعي وراء استبقاء استقلالهم واستعادته من التدخلين الفرنسي والأميركي. وفي أندونيسيا ـ البلدِ الثاني الأكثر تعداداً للسكان في شرق آسيا ـ فقد انتهى الحكم الهولندي فيها سريعاً عقب الانتفاضة الوطنية التي اندلعت خلال عام ١٩٤٥ وظلت مستمرة حتى عام ١٩٤٩. وشهدت أفريقيا في أواخر الأربعينيات والخمسينيات بروز الحركات الوطنية، بدءاً بالجزائر وانتهاءً بكيب تاون في جنوب أفريقيا، التي تحدَّث نموذج نمط الهيمنة الأوروبية وأدت إلى إشعال شرارة ثورة سياسية في المركز الاستعماري نفسه، كما حصل في البرتغال عام ١٩٧٤.

وفي ما يخص أوروبا، فإن تحرير القارة من الفاشية ـ ما عدا إسبانيا والبرتغال ـ في عام ١٩٤٥، عاد بالنفع على القارة بأكملها، وطال حتى شعوب الدول الفاشية السابقة نفسها. كما شكّل ذلك العلامة المؤشرة على انتهاء النزاع الأكثر دموية في تاريخ البشرية، والذي برَّره التحالف المناهض للفاشية بأنه كان دفاعاً عن الحرية. غير أن هذا التحرير، كما كشفت الأعوام الخمسون اللاحقة، يُخفي داخله تناقضات المفهوم الحديث للحرية، وقبل ذلك التنافس بين قوتين متنافستين تنزعان نحو التحرر. فالحرب العالمية الثانية كانت حرباً خاضت غمارها

قوتان غريمتان ورثتا الاستنارة هما الرأسمالية الامبريالية والشيوعية المناهضة للامبريالية، واللتان قاتلتا قوة ثالثة هي الرأسمالية السلطوية والعنصرية. وقد سعت تلك الرأسمالية السلطوية.إلى جحود الاستنارة ونكرانها، برغم استفادتها من تقنيات الحداثة وأفكارها. وكانت قد وصلت إلى السلطة على ظهر النزاعات والصراعات الاجتماعية والسياسية التي أنتجتها الحداثة نفسها، وقتَ اندلاع الحرب العالمية الأولى وخلال سنوات تلك الحرب قبل أي فترة أخرى.

لقد هيمنت الحرب الباردة والتنافس بين المشروعين الحداثيين: الشيوعية والرأسمالية، على تاريخ العالم منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٩١. أما الآمال التي سادت عام ١٩٤٥ تجاه بروز مشروع تحرري واحد يستلم راية مشروع التحالف أيام الحرب، وتلخصت في طموحات التحالف المناهض للفاشية بوجود الأمم المتحدة من فوق وتشكل جبهة شعبية من تحت، فإنها سرعان ما تبددت. ولكنْ، برغم ما جمدته الحرب الباردة، فإن مشروع التحرر استمر. فهزيمة الفاشية في ألمانيا وإيطاليا واليابان قادت إلى قيام أنظمة ديموقراطية مزدهرة ضمن حدود متباعدة ومثيرة. ولم تعد تلك الدول تشكّل تهديداً عسكرياً لجاراتها. وقد قادت تأثيرات الحرب الثانية على الدول الكولونيالية الأوروبية، بالإضافة إلى الضغوطات من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، إلى انتهاء الامبراطوريات الكولونيالية الأوروبية خلال عقدين من الزمن. ودفع الخوف من نشوب ثورات تحتية، بل من الشيوعية قبل أي أمر آخر، إلى إجراء إصلاحات اجتماعية في أرجاء الغرب. وفي الستينيات، نشأت مجموعة من حركات التحرر في أوروبا الغربية، التي تأثر العديد منها، للمفارقة، باتجاهات اجتماعية وثقافية راديكالية في الولايات المتحدة، على تحدي الأنظمة التراتبية وأنظمة السلطة القائمة وذلك على نحو متزايد، خاصة ما تعلق بـ«الجندر»، (أي الأنظمة المتعلقة بوضعية النساء تجاه الرجال gender *). كما مرّت الولايات المتحدة نفسها بدمقرطة راديكالية جذرية في عهد حركة الحقوق المدنية.

وفي السبعينيات، انهارت أنظمة اليمين الاستبدادية التي كانت تخندقت في إسبانيا والبرتغال واليونان، في وجه الضغوط الديموقراطية والاجتماعية في

الداخل، وتحت وطأة نموذج العالم الديموقراطي المزدهر من الخارج. وأخيراً، ومع نهاية عقد الثمانينيات وعلى نحو أشد دراماتيكية، انتهت المنافسة بين الصيغتين المشوّهتين للتحرر، وذلك مع انهيار أنظمة اليسار الاستبدادية، لعجزها عن التغلب على خصمها المتمثل في الأنظمة الليبيرالية الديموقراطية، والأهم من ذلك قصورها عن تطوير نفسها إلى صيغ وأشكال ديموقراطية قادرة على تحقيق نموذج سياسي بديل، فانهارت الأنظمة الشيوعية البيروقراطية بسرعة مذهلة وبلا ممانعة تذكر. لقد وعدت الشيوعية بتحقيق مستقبل يتجاوز الوضع القائم، متمثلاً في مرحلة «ما بعد الرأسمالية»، أو ما نُظر إليه على أنه سلسلة من المراحل التاريخية، لكن ظهر أن ذلك الوعد المستقبلي كان خاطئاً من زاوية الطموحات، وكذلك من زاوية الرؤية التاريخية الممتدة. فشلت الشيوعية في تقديم أفضل مما قدمته الرأسمالية، سواء بالمعايير الاقتصادية أم السياسية. لقد أخطأت في فهمها للتحديات الكلية والعالمية بغية الوصول إلى مرحلة أعلى من التاريخ. وفوق ذلك كله، أغفلت الشيوعية سر الحداثة الذي كان ماركس نفسه قد أدركه سنة ١٨٤٨، وهو التغيّر المستمر: إذ ليس ثمة مسار أحادي التوجه ينبغي «تركيبه» لتحقيق إنجاز تاريخي ما. لم تعد الأهداف الأولى التي أرادت الشيوعية تحقيقها في بدايات تحديها للرأسمالية، بعد عام ١٩١٧ مباشرة، هي الأهداف الحاسمة نفسها بعد ذلك بعقود. لقد حفرت الحداثة قبراً لشيوعية جامدة، لكنها لم تفعل الأمر نفسه حيال رأسمالية دائمة التغيّر.

لقد تحددت أحداث ما بعد ١٩٩١، بغض النظر عن تعددها، نتيجة تفكك الصراع بين الشيوعية والرأسمالية والحرب الباردة. وتكثفت في ذلك التفكك ثلاث عمليات متمايزة: الأولى هي انهيار الاتحاد السوفياتي والدول متعددة القوميات الأخرى، وظهور ما يزيد عن عشرين دولة مستقلة جديدة. والثانية هي نهاية التنافس الاستراتيجي والعسكري بين القوى الكبرى، واضمحلال خطر نشوب حرب نووية. والثالثة هي نهاية الانقسام الأيديولوجي الكبير بين أنصار الوضع القائم ودعاة إصلاحه من جهة، وأنصار البديل الثوري من جهة ثانية، وهو الانقسام الذي دام أكثرَ من مئتي سنة. وكما سنرى في الفصل الثالث، فإن هذه

الفترة الجديدة أنتجت كماً كبيراً من التحليلات. على أن الخطوط العريضة لسنوات ما بعد الحرب الباردة واضحة بما فيه الكفاية، فهناك تكريس قوة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال زيادة هيمنة الولايات المتحدة من ناحية، وتعزيز التكامل الأوروبي من ناحية ثانية، وهناك احتواء جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ودول أوروبا الشرقية من قبل العالم الرأسمالي، على ما رافق ذلك من فوضى، وهناك أيضاً التكامل الاقتصادي التدريجي وغير المكتمل للصين مع بقية العالم الرأسمالي، كما هناك أيضاً المحاولات المتشنجة التي أُحبطت للأنظمة المستبدة لاستغلال مرحلة عدم الوضوح العالمي الجديد. وكذلك هناك تشتت مقاومة دول العالم الثالث، الفردية والجماعية، ضد سيطرة الغرب. وهنا أيضاً، فإن المفاجآت تتواجد في حيّز التوقعات بالقدر ذاته الذي تتواجد فيه في حيّز عدم التوقعات.

القِيم «الأوروبية» وما بعدها

ترافق ظهور المراحل المبكرة لتغيير «هندسي» في خريطة القوى في العالم، مع انتهاء التنافس بين النظامين الاجتماعيين (الشيوعية والرأسمالية) في عام ١٩٩١، كما ذُكر في الفصل الأول. وإذ بدأ القرن العشرون بهزيمة دراماتيكية لأوروبا تمثّلت في الحرب الروسية ـ اليابانية في عامي ١٩٠٤ و١٩٠٥، فإن الأعوام الأخيرة من القرن نفسه شهدت النهاية الحاسمة لخمسة قرون من الهيمنة الأوروبية على العالم، وهي أشد ما تكون وضوحاً في تحول القوة الاقتصادية من منطقة المحيط الأطلسي إلى الشرق الأقصى. كذلك، فقد مثّل الانسحاب البريطاني من هونغ كونغ في حزيران/ يونيو عام ١٩٩٧ النهاية التامّة لنصف ألفية من التوسع الكولونيالي الأوروبي. ولكن هذا التحول يقتضي منا تقييم مكانة أوروبا في تلك الفترة الزمنية. فأوروبا كانت موقع الحربين العالميتين والحرب الباردة، بكل ما ترتب على تلك الحروب من تأثير معولم. وقد حددت نتائجُ تلك الأحداث والفترات الزمنية في أوروبا، قبل أي شيء آخر، مغزى القرن العشرين، الذي تشكّلت قَسَماته جرّاء السمة المتناقضة لمكانة أوروبا في التاريخ الحديث.

ولا ينبغي للأبعاد السلبية لهذا التاريخ الأوروبي، أن يلفها النسيان أبداً. ففي

مطلع القرن الحادي والعشرين، ليس ثمّة مجال للشفقة على القِيم «الأوروبية»، فقد أعادت الدراسات الأخيرة في تاريخ العبودية والاستعمار التأكيد على ما اقترفته أوروبا من جرائم وما نشرته من أمراض وعمليات سلب ونهب في المراحل الأولى من الاستعباد والإخضاع الأوروبيّيْن للعالم[٤]. علاوة على ذلك، فإن العنصرية، وهي أعظم جرائم القرن العشرين وأكثر الأفكار لاإنسانية في تاريخنا، نشأت في أوروبا أيضاً. كما أهلكت الفاشيات الأوروبية، اليمينية واليسارية، ملايين الناس باسم الرؤية التاريخية التي تبنّتها. أما الديموقراطيات الليبرالية، برغم أن أداءها كان جيداً داخل دولها، إلاّ أنها ألحقت الدمار بالعالم الثالث من خلال الاستعمار وحروب ما بعد الاستعمار، وأضافت بذلك ملايين أخرى إلى حصيلة قتلى القرن العشرين الذين ماتوا سُدى.

إلى جانب ذلك، فإن التطرق في النقاشات والحوارات المعاصرة إلى الحديث عن «هوية أوروبية»، غالباً ما يكون له مضمون عنصري، سواء كان ذلك في ما يتعلق بالمسلمين أو مثلما تجسّد في حروب ما بعد عام ١٩٩٢ في البلقان. فهنا، كان توظيف الهوية الأوروبية من قبل الكروات والصرب وثيق الصلة، بشكل عصيّ على المعالجة، بمشاريع إبادة بشرية وظائفية. فقد كان توظيف تلك الهوية عند الصرب موجَّهاً ضد المسلمين، وعند الكروات فقد كان ضد الصرب. وبشكل أعم، فإن أوروبا مبنية على أساس الأضداد. فثمة حاجة مفترضة إلى «آخر» مُستمَدة أحياناً من قراءة مغلوطة لعلم الأنثروبولوجيا، وأحياناً وعلى نحو غير ملائم من كتّاب محافظين مثل كارل شميت، بحيث خدمت هذه القراءة تلك الأغراض. ويجري تحديد ذلك «الآخر» أحياناً على أنه العالم الإسلامي، أو الإسلام نفسه، ويرتبط في أحيان أخرى بالعالم الثالث بأكمله. وفي الواقع، كان لأوروبا العديد من «الآخرين»، وإيران هي الأطول عمراً من بينهم، وهي التي كانت «الآخر» الذي تحدّدت اليونان الكلاسيكية إزاءه. أما القوة غير الأوروبية

(٤) Robin Blackburn, *The Making of New World Slavery*, (London: Verson, 1997); Mark Cocker, *Rivers of blood, Rivers of Gold: Europe's Conflict with Tribal Peoples*, (London: Jonathan Cape, 1998); Lisa Potts, *The World Labour Market: A History of Migration*, (London: Zed, 1990).

الأهم من كل ما عداها فهي الولايات المتحدة. والأهم من ذلك كله، أن الدافعَين الأكثر تأثيراً في التاريخ الأوروبي خلال نصف الألفية الماضية والمتمثلَين في التوسع الاستراتيجي والاقتصادي باتجاه الخارج، والحرب الداخلية الضروس، كانا مستقلين عن أي «آخر». فبالنسبة إلى الدافع الأول، برز النمو الاقتصادي والثورة الصناعية من الداخل الأوروبي. أما الدافع الثاني، الحروب الداخلية، فلم يكن له علاقة بشكل لافت بالعالم الأوروبي، سواء ما تعلق بالتنافس على المواد الخام أو التنافس الاستراتيجي. إن وجود «الآخر» أمر مناسب كمصدر للتحجج، وكذلك للسلب والنهب، وليس كعامل حاسم.

إن هذا التاريخ الأوروبي والمعولَم، يعيد التأكيد على ضرورة الوعي بالطبيعة المتناقضة للحداثة نفسها، والمتجلية في الصراعات بين فاشية اليسار وفاشية اليمين التي طغت على النصف الثاني من القرن العشرين وعلى العديد من النزاعات التي شكّلت المجتمعات، وكذلك على العلاقات التي تسود اليوم بين تلك المجتمعات. وكما سنسلط الضوء في الفصول التالية، فإن مثل هذا الوعي ينبغي أن ينبهنا إلى العديد من النظريات السطحية التي وُضعت لتوضيح عالم ما بعد الحرب الباردة. فخطر عودة الاستبداد، وخطر تجدد الصراعات بين الدول، لا زالا حاضرين في مطلع القرن الحادي والعشرين كما كانا في القرن الماضي، مما يلقي بظلال الشك على التفاؤل بـ«الحقبة الجميلة». أما «نهاية التاريخ» التي يدافع عنها فرانسيس فوكوياما، فإنها تتجاهل التوزيع غير المتكافئ والمتناقض في الوقت ذاته للتغيّر السياسي والاندماج الاقتصادي[٥]. وفي حين أن فوكوياما مصيب في زعمه أن التاريخ في حالة من الجمود، في اللحظة الراهنة، بمعنى أن لا وجود لأيديولوجيا ذات مطامع معولمة قادرة على تحدي الرأسمالية الليبرالية، فإنه ليس في وسع أحد التأكد من استمرار ذلك بسبب عامل آخر أكد عليه فوكوياما، محقاً، وهو الحاجة الإنسانية المتمثّلة في الاحترام. إذ إن الأغلبية العظمى من البشر لا تعيش في ظروف ديموقراطية أو صناعية متقدمة. وبالفعل،

(٥) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man*, (London: Hamish Hamilton, 1992).

فإن الوجه الآخر للنمو والازدهار الاقتصاديين في السنوات الأخيرة، هو اتساع الفجوة بين سكان العالم المتقدم الذين يشكّلون ١٠ بالمئة من سكان العالم، وبين بقية سكانه خلال هذا القرن، وتواصُلُ تلك الفجوة في الاتساع. ولهذا، فإن الاحتفاء والرضى عن النفس اللذين يُعبّر عنهما من خلال القول بـ«انتصار الغرب»، يتجاهلان الدمار الذي صنعه الغرب، وتنامي اللامساواة في سياق عملية العولمة المعاصرة الراهنة، وبروز المراكز الاقتصادية التي ترفض هيمنات وسط الأطلسي خلال نصف الألفية الماضية.

برغم ذلك، فإن الكثير من الحداثة وجانباً مما يُعتبر قِيماً عالمية في ما يتعلق بالحريات السياسية، برزا في أوروبا. وهذا لا يعني النظر إلى هذه القِيَم على أنها كانت من نتاج «الغرب» لأمرين مهمين، أولهما أن جوهر قِيم العالم الديموقراطي، متمثلة في الحقوق والاستقلال والمساواة والديموقراطية نفسها، تتقاسم أصولاً أوروبية وغير أوروبية. وكما هو حال جذور الكثير من العلوم والرياضيات الحديثة، فإنها تعتمد على عناصر قديمة غير أوروبية. فمفهوم الصفر (٠)، وهو مفهوم مركزي في الثورة الرقمية الراهنة، نقله علماء الرياضيات الأوروبيين عن الهند في القرن الحادي عشر. وثانيهما، أن قِيم الديموقراطية أخذت شكل صيغتها الحديثة لا من خلال نخبة مهيمِنة أو مسيطِرة، بل عبر الاضطرابات التي زلزلت أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ولم تكن بلورةُ تلك الأفكار نتيجةَ غرب موحّد غير مختلف، بل نتيجة الصراعات والحركات الاجتماعية والسياسية التي قامت لأجل التحرر في الغرب. وكما سيتضح عبر استعراضنا «للعداء للامبريالية» في كل من الفصلين الثالث والعاشر، فإن رفض ذلك الإرث واعتباره يعبّر عن «مركزية أوروبية» أو «مركزية إثنية»، أو على أنه نتاج سردية مهيمِنة ومنفصلة، يعنيان التفريط بعنصر مهم من عناصر الإرث التحرري للإنسانية جمعاء[٦].

(٦) هذه النقطة ناقشها بشكل ممتاز سامي زبيدة، انظر:
Sami Zubaida on 'Human Rights and Cultural Difference: Middle East Perspectives', *New Perspectives on Turkey*, Fall 1994.

وهناك مخاطرة أخرى ينطوي عليها هذا الرفض تتمثّل في أنها قد تدفع إلى التسليم، باسم النسبية غير الحاسمة، بألوان من القمع الذي يبرَّر على أسس قومية. فليس كل ما هو صادر عن الهيمنة قمعياً بالضرورة، إذ ينبغي لأي تقييم للقمع أو لمصادرة الحقوق، أن يجمع بين التنديد بما هو أسباب خارجية المنشأ، سواء أكانت امبريالية أو ذات سمات مهيمِنة، وبما هو داخلي وأداتي أصيل. وبمقدور المتمتعين بسلطة اجتماعية أو سياسية أو دينية أو مستمَدة من جنسهم (كالرجال مثلاً) أو بكل تلك الأشكال معاً، استغلالُ نغمة رفض القِيم الغربية لإضفاء الشرعية على أشكال سيطرتهم. وقد لجأ كثير من هؤلاء إلى ذلك بالفعل. كما لا ينبغي أن نقبل بعض المزاعم على ظاهرها كالتي تقول إن نظام القِيم الـ«غربية» متمايز عن النظام الذي تضاد وإياه، وغير متوائم معه. ومن ناحية السياق التاريخي، متمثلاً في التفاعل الثقافي العلمي، وأيضاً في سياق العالم الحديث، فإن ما قد تبدو بمثابة ثقافات أو سياقات متمايزة، تنطوي على قواسم مشتركة كثيرة في ما بينها. وغالباً ما تخفي قوة الحركات الإثنية والقومية المتعددة حقيقةَ انتمائها للأفكار والظروف الحديثة، فليس من حركة وطنية قومية أو ثقافية ترفض حق تقرير المصير، أو حق الشعوب في الاشتراك في مباريات كأس العالم. إن النسبية عملية انتقائية إلى حد بعيد، وهذا أمر ينبغي أن يزيد من الدفاع عن القِيم العالمية مثل التسامح والتحاجج بالمنطق، المتكوّنة من أسفل إلى أعلى، والتي تشكّلت إلى درجة كبيرة في أوروبا نتيجة للصراعات التي قامت فيها.

لذلك، فإن القرن العشرين ليس حقبة يمكن أو ينبغي أن تُنسى، إذ إنه يحتفظ لنفسه بتأثير أو نفوذ تكويني لدول العالم واقتصادياته وسكانه، وهو الفترة التي أورثتنا أفكار عالمنا المعاصر بطرق غالباً ما كانت مجهولة، وعلى رأس ذلك كله فإنها طُرحت من خلال الاضطرابات الاجتماعية والحروب التي شهدتها أجندة سياسية أبعد ما تكون عن الاكتمال، ولكنها قد تكون صالحة كأساس نبدأ منه معالجة مشاكل المستقبل.

الفصل الثالث

سجالات حول السياسة الدولية

لم تتصادف نهاية الحرب الباردة وانتشار العولمة مع مشاعر التفاؤل بحلول ألفية جديدة وحسب، بل ترافقت أيضاً، في أوساط من يكتبون في العلاقات الدولية، مع بروز العديد من النظريات الرئيسية أو تلاوين متباينة من التعميمات حول كيفية تحديد معالم العالم المعاصر. وقد أنتج التصور الذي يرى العولمة مولِّدة للتوحُّد، وإن في حقل الأفكار على الأقل، تنويعات من الادعاءات التاريخية الكبرى. وقد نظر بعض الكُتّاب، مثل روبرت كابلان، إلى العالم بعد عام ١٩٨٩ على أنه في حركة استرجاع، وعودة إلى الوراء، أو انبعاث لـ«المضطهَدين»، وبصورة خاصة في أشكال إثنية أو دينية[١]. أما آخرون، مثل زاكي لايدي، فنظروا إلى عام ١٩٨٩ على أنه قاد إلى سقوط العالم في «أزمة معنى»، أو ما وُصف بـ«المقبرة العظمى للألفاظ ومعانيها حيث تفقد الكلمات، التي ظل استخدامها وشيوعها نادراً، معناها وتسقط في أَسر الغموض»[٢]. وربما يكون لهاتين النظرتين أثر بالبداهة، ولكنهما إن غرقتا في خضم تعميم مسرف فلن يكون لهما أي اعتبار. وهناك مجموعة من الرؤى البديلة والأكثر وضوحاً، ولكن

---

(١) Robert Kaplan, *The Ends of the Earth: A Journey at the Dawn of the 21st Century,* (New York: Random House, 1996).

(٢) Zaki Laidi, *A World Without Meaning. The Crisis of Meaning in International Politics,* (London: Routledge, 1998), pp. 1, 178.

المثيرة للجدل أيضاً، أو وجهات نظر تتنافس في ما بينها على رسم ملامح العالم المعاصر والحكم المعولَم. وتوخياً للوضوح، فإننا سنحلل وجهات النظر تلك من خلال استعراض أربع مدارس، ربما مبسَّطة ومثالية، ولكنها ليست بعيدة عن الحوارات والسجالات المعاصرة حول النظام الدولي.

الهيمنة التفاؤلية

وجهة النظر أو المدرسة الأولى، هي الهيمنة التفاؤلية، وهي الرؤية الأكثر شيوعاً داخل بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. وترى وجهة النظر هذه أن العالم الذي بات بعد انهيار الشيوعية وانتشار العولمة على مشارف عصر انتصار جديد، تهيمن فيه الليبرالية السياسية واقتصاد السوق والتقدم العلمي، خاصة في مجال علوم الحياة، وأنه دخل مرحلة جديدة. ولعل فرانسيس فوكوياما وتوماس فريدمان هما أبرع من عبّر عن وجهة النظر هذه[3]. وتُمثّل الصيغ المختلفة «لأفكار نهاية التاريخ» و«النظام العالمي الجديد» و«انتصار السوق» عن هذه النظرة، كما يعبِّر عنها بتلاويين قومية، تجدُّدَ الحديث عن «القرن الأميركي»، وهو المفهوم الذي صاغه بالأساس هنري لويس عام ١٩٤١. وتبعاً لوجهة النظر هذه، فإن الدول الكبرى المناوئة لأشكال الهيمنة الغربية، متمثلة في روسيا والصين، تعارض تلك الهيمنة بهدف الحصول على صفقات أحسن في ما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية، أو العضوية في منظمة التجارة العالمية، لكنها ستنضبط بالمسار العام الجديد آجلاً أم عاجلاً. وستظل هناك بالطبع مشاكل عديدة مثل جيوب الفقر والجريمة داخل الدول المتقدمة، أو الفقر في بعض بقاع أرجاء العالم الثالث التي لم تتمكن من اجتياز المرحلة الانتقالية، أو الدول المصنَّفة بأنها «مارقة» أو «منبوذة» وترفض الإذعان. برغم ذلك، فثمة طاقة عاتية تكتسح العالم، وذلك أمر جيد من ناحية أولية، وكل ما يتبقى عداها، بحسب التعبير الهيغلي، هو «إعادة توزيع للتحالفات بين القوى الثانوية».

---

(٣) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man,* Chapter 2, note 5; Thomas Friedman, *The Lexus and the Olive Tree,* (London: HarperCollins, 1999).

تجدر الإشارة إلى أن هذا التفكير يختلف تماماً عن التفكير الذي كان مهيمناً على النظام الدولي بين الدول المسيطرة حتى انتهاء الحرب الباردة، وهو بشكل محدد تفكير توازن القوى. وهذا لا يعني أنه خلال تلك الحقبة قام بالفعل توازن قوى حقيقي بين الدول، بل ما يعنيه ذلك أن السياسة الدولية كانت تعمل من خلال عملية توازن، يتمّ فيها إبطال رجحان قوة أي دولة منفردة عن طريق بروز قوة مكافئة لها، إن من قبل دولة أخرى أو تحالف ما من الدول. وبهذا المعنى، فإن توازن القوى كان أشبه بآلية تقويم ذاتية تعمل في مواجهة الطامحين إلى الهيمنة على أوروبا، من أمثال نابوليون وهتلر، أو هؤلاء الرامين خلال الحرب الباردة إلى السيطرة على العالم. غير أن ذلك استتبع بقاء العالم واقعاً في أسر التنافسات الاستراتيجية. ولن يظل توازن القوى فاعلاً اليوم إلاّ ببروز بديل عن الولايات المتحدة كقوة عظمى في العالم، ولكن يبدو ذلك أمراً مستبعَد الحصول لوقت طويل قادم. ومن هنا، يتبدى إغراء الهيمنة التفاؤلية (أي حصول الاستقرار عن طريق هيمنة قوة عظمى، ومنظومة أفكار واحدة، على السياسة الدولية *)[(٤)].

وحتى لا نقع في تبسيط مُخِلّ، فإن الهيمنة التفاؤلية لا تعكس نظرة القادة الأهم إلى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فقط، بل إنها تمثّل أيضاً وجهة النظر التي تعبّر عنها كبريات صحف ومجلات الهيمنة المعولمة مثل مجلة **الإيكونومست** وصحيفتي **الهيرالد تريبيون** و**الفايننشال تايمز** ونظيراتها في كل بلد

(٤) في عام ١٩٩٥، وضمن سلسلة من المقابلات مع صنّاع السياسة الخارجية الأميركية، سألت الدكتور هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي الأسبق ومؤلف العديد من الكتب حول توازن القوى، عن دور ذلك التوازن في عالم ما بعد الحرب الباردة. وأشار جوابه إلى أنه، تماماً مثل البقية منّا، لم تكن لديه رؤية واضحة حول الموضوع: صعب جداً ومعقّد جداً. وقد أُجيبَ عن ذلك بأن هناك أنواعاً مختلفة من توازن القوى يجب التعامل معها في الوقت نفسه: اقتصادي، سياسي، وربما عسكري. ولا أستطيع القول إن هناك ميزان قوى الآن يمثّل التوازن. بشكل أو بآخر، فإن الأمر لا يزال ذاته، لكنه ليس كما هو تماماً. ويُمكن أن أضيف إليه توازناً بين الوسائل والغايات. إنه السؤال اللامجاوَب عليه في زمننا هذا، والذي لم تتجهّز له الولايات المتحدة بشكل جيّد بعد. انظر:

Fred Halliday, *From Poisdam to Perestroika. Conversations with Cold Warriors*, (London, BBC Publications, 1995), p. 33.

من بلدان تلك المنظمة. وهي النظرة ذاتها التي نستخلصها من متابعة قناة «سي .أن .أن.» الإخبارية. ولا تروّج تلك الصحف والمجلات والمحطات التلفزيونية الأكاذيب، كما أنها ليست طرفاً في مؤامرة واسعة لمنعنا «نحن» عموم الناس الفاضلين، من الوصول إلى «الحقيقة»، وذلك بحسب الاتهامات التي يكيلها لها منتقدوها باستسهال. بل إن تلك المنابر الإعلامية تصنَّف في عداد النخب الأحسن اطّلاعاً وذكاءً لحاجتها إلى أن تكون كذلك. فلو كنت تدير شركة أو دولة، أو منطقة في العالم، عدا عن الطموح إلى التنسيق مع آخرين لإدارة شؤون العالم، فأنت بحاجة حينها إلى المرونة وإلى الاطلاع المناسب وإبراز معرفتك في الوقت المناسب. ومن هنا، حاجة المعلقين الإعلاميين إلى أن يكونوا في الطليعة دوماً في ما يخص الأخبار المالية والتكنولوجية واندماج الشركات المختلفة، وكذلك حسن المعرفة بالأسواق الفنية والأفلام وتحوّل العلاقات بين الجنسين وتقديم النصائح لكثيري السفر والترحال، وسوى ذلك من أمور مهمة.

غير أن ثمّة مشاكل عديدة تتعلق بمقاربة «الهيمنة التفاؤلية»، ويأتي في مقدمتها غياب الأساس الذي يقوم عليه التعاون الدولي في طرح تحديات العالم المعاصر وتناولها إلى حد كبير. فلم يدم «النظام العالمي الجديد» الذي تكلم عنه الرئيس الأميركي جورج بوش (الأب *) في عام ١٩٩١ إلاّ بضعة أشهر. وهذا النظام الذي تأسس أصلاً عبر التعاون الأميركي ـ السوفياتي في الأمم المتحدة، سرعان ما أزيح جانباً بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي أولاً، وثانياً بسبب الخلافات الناشبة داخل الأمم المتحدة بين الدول الغربية، وتحديداً بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى. وانتهى القرن العشرون بخلاف بين القوى العظمى حيال كوسوفو، وبقلق متنام في أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية إزاء النيات الأميركية حول برامجها الصاروخية، وباشمئزاز واسع، ولو أنه مفرط في صمته، من البشاعات الروسية في الشيشان. ولو انتقلنا إلى صعيد دولي مهم آخر، لوجدنا أن التوصل إلى اتفاقات دولية أمر غير سهل ويتسم بالمراوغة. فبسبب الخلافات بين الدول، فإن العالم أبعد من أي وقت مضى عن وضع تحديد ضوابط فعّالة لمسائل مثل البيئة والمخدرات. وينطبق هذا الأمر على

منظمة التجارة العالمية. وجوهر ما حدث في سياتل أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٩، لم يكن ما وقع في شوارعها. فالمتظاهرون البالغ عددهم ٣٥ ألفاً، وتلك الأقلية التي أثارت الشغب وحطمت محلات «كوندي ناست» ومقاهي «ستار باكس»، لم يكونوا السبب الرئيسي وراء فشل مؤتمر التجارة العالمي، بل كان وراء فشله الخلافاتُ التجارية بين دول المنظمة، وتحديداً بين الولايات المتحدة والأوروبيين في جانب، وبين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتحالف من دول العالم الثالث يضم البرازيل ومصر والهند وغيرها في الجانب الآخر.

وعندما ننتقل إلى المسائل الأمنية، نجد أن الوضع أقل طمأنة. فمعاهدة حظر انتشار الأسلحة غير التقليدية وإجراء التجارب النووية التي ترسخت على مدار العقود الماضية، انهارت عند نهاية القرن العشرين وسط الهدير المدوّي والمزدوج لانفجارات جنوب آسيا في عام ١٩٩٨، ورفض مجلس الشيوخ الأميركي معاهدة حظر إجراء التجارب النووية الشاملة في عام ١٩٩٩. وتمثّل معاهدة حظر انتشار الأسلحة غير التقليدية، محاولة أخرى للسيطرة على الصواريخ النووية، وكان قد جرى التوقيع عليها أول مرة في عام ١٩٦٨، ثم مُددت إلى أَجَل غير مسمى في عام ١٩٩٥، بحيث تجري مراجعتها كل خمس سنوات. وقد اتفقت دول العالم عبر مؤتمر لمراجعة تلك المعاهدة الذي عُقد في نيويورك في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٠، على العمل على تحقيق هدف بعيد الأمد متمثّل في إزالة الأسلحة النووية، وهو أمر نشك في معقوليته وإمكانيته، وسوف نعود إلى هذا الأمر في الفصل الرابع.

المشكلة الثانية المتعلقة بـ«الهيمنة التفاؤلية»، هي السمة البنيوية اللاعادلة للاقتصاد العالمي المعاصر، وللعولمة بشكل خاص، والمسيطَر عليها من قبل الأقلية. وكما سنرى في الفصل الخامس، فإن التفاوت في العالم تزداد حدته أكثر فأكثر. فما نسبته ٦٨٪ من استثمارات العالم وتجارته، يتمّ تداوله بين الشريحة الأغنى من الاقتصاد العالمي التي تشكّل ٢٠٪ من سكانه. والفجوة بين أغنى ٢٠٪ وأفقر ٢٠٪ في العالم تصل إلى ما نسبته ١ إلى ٨٦. والنقاش العالمي العام حول هذه الموضوعات يمثّل في الواقع رؤية نخبة ضئيلة حول العالم، أقل من ١٠٪

من سكانه. ففي الأخبار والتحليلات، وفوق كل شيء في أعمدة الرأي في الإعلام العالمي المعولم، ليس هناك إلاّ النزر اليسير، إلى درجة معدومة تقريباً، مما يعكس تجربة بقية سكان العالم ومشاعرها. ويعبّر بعض كُتّاب الأعمدة عن النقمة والقلق، لكن مشاعر الغالبية من شعوب العالم لا يعبَّر عنها بشكل ملائم. وبرغم أن قادة تلك الشعوب موجودون وظاهرون إلاّ أنهم ليسوا في وسط التيار المركزي (في العالم *). وإذ نقرأ عن أزمة العملات، فإننا نقرأ أقل عما تعنيه تلك الأزمة لأولئك الذين يتأثرون بها خلال الأشهر والأعوام التي تتفاعل فيها. وبالفعل، فإن النقاش الذي تديره النخبة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يظل محدوداً، سواء تعلق ذلك بالآثار الاجتماعية الناتجة عن إعادة الهيكلة الاقتصادية، أم الناتجة عن ثورة المعلومات، أم عن التدخلات العسكرية الغربية التي تبرَّر بدوافع إنسانية.

وربما يتساؤل هنا أصحاب الرؤية الواقعية «وماذا إذاً»؟ إذ يستطيع العالم المتقدم أن يبني جدراً حوله ولا يتجه إلى الخارج إلاّ في بعض الحالات للحصول على النفط مثلاً، أو السياحة. لكن، حتى لو وضعنا الاعتبارات الأخلاقية جانباً، فإن هذا الأمر لم يكن ممكناً في الماضي، وتقل فرص تحققه باستمرار في الحاضر. وما وصفه روبرت كوبر بـ«العالم ما قبل الحديث»، وجزء من «العالم الحديث»، يمكن أن يوقعا الضحايا في «العالم ما بعد الحديث» عن طريق ضغوطات الهجرة والحرب، بما فيها الحروب الكيماوية والبيولوجية، وربما في المستقبل عن طريق التحديات البيئية والوبائية. وصدام حسين والأزمة المالية في جنوب شرق آسيا كانا شاهدين على عالم موحَّد وتبادلي الاعتماد. إن فكرة أن تتحوصل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نفسها كقلعة معزولة، ليست خياراً[٥].

المشكلة الثالثة، كما سيتوضح في الفصل السادس، هي أن ركني رؤية

---

(٥) Robert Cooper, *The Post-modern State and World Order*, 2nd edn, (London: Demos and the Foreign Policy Center, 2000).

«الهيمنة التفاؤلية»، وهما الديموقراطية والسوق، لا يرتبطان ببعضهما البعض بالشكل الذي يعتقده أنصارهما. فالديموقراطية لا تكتسح العالم، إذ عوضاً عن ذلك نرى الديموقراطية تترسخ عند ربع سكان العالم، بينما نرى أطيافاً من دول تتراوح في درجات الاستبداد هي الموجودة في بقية العالم. واستمرار الديموقراطية في الدول التي تأسست فيها برسوخ، مشروط بالالتزام وبالتأييد طويل المدى من قبل الناس، وهو استمرار مهدَّد بالتغير التكنولوجي. وفي المناطق الأخرى، فإن القول بوجود «ديموقراطيات ناشئة»، هو بحد ذاته خرافة طوباوية. والحديث عن «الانتقال» يفترض ضمناً أن شيئاً ما سيحدث، بينما قد لا يحدث أبداً. وفي ما يتعلق بـ«السوق»، فهو بالفعل يحرك الاقتصاد في أوروبا الغربية، لكن لا يفعل الأمر ذاته في مناطق أخرى كثيرة. وبسبب انهيار الشيوعية، فإن معدل الدخل القومي انخفض إلى أكثر من النصف، بشكل عام، في دول الاتحاد السوفياتي السابقة. وفي كل دول أوروبا الشرقية، لم تحقق سوى بولندا معدل دخل قومي عام ١٩٩٩ يصل إلى مستويات عام ١٩٨٩. كما أن تقلبات أسواق الأسهم والعملات، الناتجة عن الاعتقاد بالتحولات التي جاء بها الإنترنت، تأتي بمخاطر وتوقعات حدوث أزمات مفاجئة.

وفوق كل شيء، فإن «المتفائلين بالهيمنة» يجازفون بنسيان الدرس الأكبر في القرن العشرين، وهو أن الثورات، من الأسفل، ليست وحدها التي تغير التاريخ، بل إن فشل مَن في الحكم يفتح أيضاً بوابات عدم الاستقرار، فالتغير يأتي من تحت كما يأتي من فوق. وبالفعل، فإن كل لحظات الانتقال الكبرى في القرن الماضي كانت أولاً وأخيراً نتيجة فشل من كانوا في السلطة. فمثلاً، تسبب عام ١٩١٤ (الحرب العالمية الأولى*) في تدمير الحقبة التي سبقته من السلام، وقاد إلى الثورة الروسية عام ١٩١٧، وإلى سقوط معظم حكم العائلات في أوروبا. كما أن مجيء النازيين للسلطة في ألمانيا عام ١٩٣٣، كان نتيجة الكساد الاقتصادي الكبير، وكذلك تشتُّت النخبة السياسية الألمانية. وسقوط الشيوعية عام ١٩٨٩ كان بسبب فقدان الثقة من القمة إلى الأسفل في الاتحاد السوفياتي. والحروب في يوغوسلافيا السابقة تولَّدت عن الصراعات بين فئات مختلفة داخل

النخبة الشيوعية الحاكمة. والشيء نفسه يمكن أن يحدث ثانية. فمسيرة العولمة ونظام الحكم المعولم يتعرّضان للتهديد من الداخل بسبب عدم أهلية القيادات العليا والخلافات في ما بينهم، كما يتعرضان للتهديد من التحديات التي تأتي من خارجهما. والتوجه نحو تبني سياسات انفرادية، وكذلك الشقاق داخل المؤسسات الدولية المعولمة، يؤكدان احتمالية بروز عدم استقرار مصدره القمة. وكمثال واضح على ذلك فلننظر إلى اعتراض العالم الخارجي على تصاعد النزعة القومية الأميركية إزاء إلغاء معاهدة عام ١٩٧٢ لحظر انتشار الصواريخ البالستية. وإذا نشرت أية إدارة أميركية قادمة نظاماً ضد الصواريخ البالستية (خلافاً لما تنص عليه المعاهدة المذكورة، وهدفه ليس إيران أو كوريا بل الصين وروسيا)، فإن ذلك سينطوي على انعكاسات طويلة الأمد تبعث على عدم الاستقرار. ومن الممكن جداً، أن يتمّ نشر ذلك النظام، وقد تكون تبعاته هائلة. إن «الهيمنة التفاؤلية» قد تمثّل في القرن الحادي والعشرين وهماً لأصحاب ذلك التفاؤل، خاصة عندما يكونون هم الذين يُوْقعون الدمار الأقصى فيه، تماماً كما كانت في القرن العشرين.

الإصلاح الليبرالي

المقاربة الثانية للوضع الدولي المعاصر، وللحكم المعولم على وجه التحديد، هي الإصلاح الليبرالي الذي يستند قبل كل شيء إلى المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، وإلى نمو التعاون بين الدول المتقدمة[٦]. وقد كانت مناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس الأمم المتحدة، التي احتُفل بها عام ١٩٩٥، نقطة بارزة في هذا السياق حيث صدرت مئات التقارير حول تقوية نظام الحكم المعولم. كما أن الألفية الجديدة وفُرت احتمالات أخرى لدعم هذا التوجه تمثّلت في انعقاد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. وكان من بين أهم المشروعات التي ترافقت ومناسبة مرور خمسين عاماً على نشوء

(٦) For one cautious variant, see John Ruggie, *Constructing the World Polity, Essays on International Institutionalization*, (London: Routledge, 1998).

الأمم المتحدة، صدورُ تقرير «لجنة الحكم المعولم» المعنون بـ«جيرتنا المعولمة» Our Global Neighbourhood. فقد تضمن هذا التقرير، كما تقارير أخرى، مقترحات حول إصلاح مجلس الأمن، وإنشاء مجلس اقتصادي نظير، وإدخال المنظمات غير الحكومية داخل النظام الأممي بشكل أكثر فاعلية، وتبني أعراف معولمة بشأن الصراعات، والحقوق، والبيئة، والهجرة. وفي أبسط صوره، فإن هذا الإصلاح الليبرالي يحمل على الاعتقاد أن المؤسسات التي نملكها الآن، من الأمم المتحدة وحتى الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية، بالإمكان، بل ويجب، تطويرها وتقويتها برغم كل نواقصها. إننا نحتاج، كما يُعتقد، إلى تقوية المؤسسات الدولية أكثر وأكثر ودعمها بالتزام ومسؤولية أكبر. وبكلمة واحدة، واستناداً إلى رؤية أولئك الذين أسسوا الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وسط الحطام العالمي الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، فإنه يتوجب علينا أن نعمل بجِدّ أكثر.

على أن هذا التوجه؛ الإصلاح الليبرالي، ينطوي على عدد من المشكلات كما سنرى بتوسع أكبر في الفصل التاسع. فهو من ناحية أولى، يتغاضى عن تاريخ السنوات الخمسين الماضية حيث كانت المؤسسات الدولية تعمل تبعاً لإرادة الدول المسيطِرة على تلك المؤسسات، وتهتم فقط بالقضايا التي تريدها تلك الدول. ولم يُسمح لتلك المؤسسات بأن تقاضي الدول الكبرى، أو أن تنشط ضد رغبات تلك الدول. والدرس الذي تعلمته الأمم المتحدة، وكذلك الاتحاد الأوروبي، برغم ما يرافقه من رطانة حول التكامل، هو أن اللاعبين الكبار هم من يُحسب لهم الحساب، وهم الذين بإمكانهم إعاقة الأمور إذا أرادوا. وفي عام ١٩٦٦، كان شارل ديغول قد قال إن أوروبا هي شأن فرنسي وألماني مجتمع(٧). والآن، بعد أكثر من ثلث قرن، ليس ثمّة سبب يبرر مراجعة ذلك المنطق. ونوعية الإصلاح الليبرالي التي يميل إليها التفكير الحالي، هي نفسها، لم تتطوّر بشكل

---

(٧) Quoted in Roy Denman, 'As Old Fault Line Becomes Clear, Some Will Proceed Alone', *International Herald Tribune*, 11 July 2000.

سليم، فقليلون هم الذين يتذكرون «لجنة براندت» عام ١٩٨٠ بمقترحاتها التفصيلية حول برنامج «الكينزية المعولمة» (نسبة إلى نموذج الاقتصاد الكينزي *) وتطبيق «نظام اقتصادي عالمي جديد» New International Economic Order (NIEO). وهذا النظام لم يصل إلى أي نتيجة تقريباً، بسبب، ولو جزئياً على الأقل، رفض دول العالم الثالث التعاون في ما بينها بشأن أي سلعة من السلع ما عدا النفط، والأهم من ذلك رفض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الانخراط في أي تفاوض ذي معنى. وللأمانة، فقد اصطدم ذلك النظام بجدار صلد في «مؤتمر كانكون» بين الدول المتقدمة والنامية في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨١. والعنصر الوحيد الذي طُبِّق، بشكل ما، من ذلك النظام، كان «الضمانات»، على ضعفها، التي تمّ تبنيها في «اتفاق لومي» Lome Convention بين الاتحاد الأوروبي وما يقارب ستين دولة من المستعمرات الأوروبية السابقة. وهو اتفاق تعرض للتفكك في سنوات اللبرالة التي تبعت، ثم جُدد في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، وإن بصورة هزيلة. وقد انخفضت حصة التعامل مع تلك الدول في سوق الاتحاد الأوروبي من ٦,٧٪ سنة ١٩٧٦ إلى ٣٪ سنة ١٩٩٨. أما أهداف بقية التقارير، مثل «تقرير برونتلاند» حول البيئة، فقد تعرَّضت هي الأخرى للإهمال بوجه عام.

كما برزت أولويات الدول القوية بشكل قوي في ميدان آخر؛ هو حفظ السلام والتدخل الإنساني. وقد كان هذا هو الدور الذي تصوره التفكير الليبرالي التدخلي مناطاً بالأمم المتحدة وأعضائها بامتياز، وهو الدور الذي جعلته نهاية الحرب الباردة ممكناً. وقد انقسم الرأي الليبرالي تجاه هذا الموضوع منذ نهاية الحرب الباردة. ورافق الخلافُ كلَّ حالة من حالات التدخل، من الكويت إلى كوسوفو. وكان الرأيُ السائد في أوساط الليبراليين، تأييدَ التدخل بهدف حفظ السلام وحقوق الإنسان. لكن المشكلة هي أن النتائج كانت جزئية النجاح، فقد انعدمت في بعض الحالات (رواندا وأفغانستان)، وكانت متأخرة في حالات أخرى (تيمور الشرقية والبوسنة)، وتمّ التخلي عنها بسبب الضغط (الصومال)، أو لم ينتج عنها حلّ سياسي (الكويت وهايتي). والتفاؤل الكبير الذي شاع في أوائل

حقبة التسعينيات وتجسّد في «أجندة السلام» التي أصدرها الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي سنة ١٩٩٢، سرعان ما تبخّر جراء مآسي مقاديشو وسراييفو وسربنيتسا، معطوفةً على اللاحسم وتفكير التمنيات اللذين شابا أداء مجلس الأمن نفسه.

البعد الثاني للموقف الليبرالي الإصلاحي، يتمثّل في التأكيد على المنظمات غير الحكومية (NGOs)، وبشكل أوسع على بناء مجتمع مدني معولم Global Civil Society مكوّن من المجموعات ذات التوجه الإصلاحي. وتمثّل المنظمات غير الحكومية مظهراً مميّزاً في العالم المعاصر، وبعضها ساهم مساهمة بارزة في تشكيل ونشر أجندة ليبرالية. فدور منظمات مثل «العفو الدولية»، و«أوكسفام»، و«غرين بيس» (السلام الأخضر*)، على سبيل المثال، هو دور لا نقاش فيه. وبعض الحملات، مثل الحملة ضد الأسلحة الموجّهة إلى الأفراد، حققت تأثيراً كبيراً. كما تمّ وضع قضية البيئة على الأجندة الدولية بفضل جهود كتّاب ومجموعات ضغط خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. غير أن أهمية المنظمات غير الحكومية، وكذلك الفرص المتاحة لها، يجب أن لا يُبالَغ بها. فقد انتهت الرومانسية التي تحيط بالمنظمات غير الحكومية، ويجب أن تنتهي. فهذه المنظمات ليس بمقدورها أن تكون بديلاً عن الدول، كما لا يجب أن تكون كذلك، ومعظمها لا يسعى إلى الحلول محل الدول، بل إلى دفعها للعمل باتجاه الأهداف التي تعمل لأجلها تلك المنظمات، سواء في مجال حقوق الإنسان أم غيره. والكثير من تلك المنظمات يعتمد في جزء كبير من ميزانياته على ما تساهم به الدول نفسها. وعليه، فإنها، أي المنظمات، تُعتبر إلى حد ما مقاولاً للدول، وبالتالي تخضع للمحظورات السياسية التي تفرضها الدول. وبعض تلك المنظمات بالطبع منّت نفسها بأن تصبح دولاً، مثل منظمة التحرير الفلسطينية، والجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، والمؤتمر الوطني الأفريقي. وفي حالات أخرى، انشغلت الدول بالقيام بمتطلبات للمجتمع المدني توقفت جهات أخرى عن تلبيتها.

وتقدم المنظمات غير الحكومية نفسها باعتبارها شكلاً أكثر ديموقراطية

وفاعلية من أشكال الحكم الأخرى، غير أنها هي ذاتها تتملص من الخضوع لمعايير أخرى من الحكم. ومن الصعب عادة الجزم بمدى تمثيلية، أو فاعلية، أو ديموقراطية هذه المنظمات. وآلية الإدارة الداخلية لهذه المنظمات تتوزع على طيف واسع، وفي بعض الحالات تقع أسيرة عدم فاعلية ملتبَسة بالدفاع عما يتم رؤيته صواباً. وإذا كانت المنظمات غير الحكومية تتحدث، بحق أحياناً، باسم مجموعات من الناس، فإن النيابة عنهم في أحيان أخرى لا تكون قد تشكّلت ديموقراطياً. وعلينا ألاّ نسعد دوماً بكل الشكوك التي تثار حول الدولة، وننجرَّ إلى الاعتقاد أن كل ما هو «غير حكومي» جيد أو ينزع لأن يكون كذلك. ففي «مؤتمر بكين» للمرأة سنة ١٩٩٥، وضعت منظمة العفو الدولية تصنيفاً للمنظمات غير الحكومية بحسب الاهتمام، فهناك منظمات «إنجوز»، وهي المنظمات غير الحكومية العالمية INGOs, International NGOs، وهناك منظمات «بنجوز»، وهي المنظمات التي تُساعد من قبل رجال الأعمال BINGOs, Business-Supported NGOs، وهناك «رينجوز»، وهي المنظمات الدينية والمحافظة RINGOs, Religious NGOs، وهناك «جنجوز»، وهي المنظمات المُسيطَر عليها من قبل الحكومات GINGOs, Government-Controlled NGOs[٨]. وقد أضاف بعض المعلقين الشرق أوسطيين، منظمات «تنجوز، وهي المنظمات القبلية الطابع Tribal NGOs. ويشتمل العالم غير الحكومي على تلك المنظمات الليبرالية والمتسامحة، لكنه في الوقت ذاته يشتمل على «أوبس دي» Opus Dei، وهي منظمة كاثوليكية وضعت من بين أهدافها تحقيق السيطرة الخفية على الاتحاد الأوروبي، ويشتمل على كارتيلات المخدرات والمافيا، والجماعات غير الليبرالية العديدة التي ظهرت في البلدان الشيوعية السابقة.

ويبقى هناك نوع آخر من التفاؤل، ربما الساذج، حول الأجندة الليبرالية في ما خص المنظمات الدولية. وبعض الأمثلة في هذا السياق قد تكفي مثل: قوة حفظ سلام دولية دائمة تابعة للأمم المتحدة، جمعية عمومية ثانية (للأمم

---

(٨) I am grateful to Mel James of Amnesty International for this.

المتحدة*) تضمّ المنظمات غير الحكومية و/أو ممثلين منتخَبين، دبلوماسية شفافة، ونهاية السيطرة على حركة البشر. وهذه أهداف لا بأس بها، لكنها تتغاضى عن العالم الذي نعيش فيه. فالأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن ربما يؤيدون وجود طاقم إداري قوي لقوات حفظ السلام في نيويورك (مقر الأمم المتحدة*)، لكنهم لم يؤيدوا، ولن يمولوا قوة حفظ سلام دائمة. وخلال حالات حفظ السلام الأخيرة، في البوسنة وكوسوفو مثلاً، أصرَّ أولئك الأعضاء بوضوح على أن تظل كتائب حفظ السلام هناك تحت إمرة القيادات القومية لبلدانها. ويبقى هدف إنشاء قوة سلام مستقلة تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك تسلسل قيادي مستقل، سراباً. أما إقامة جمعية عمومية ثانية فهو أكثر عجزاً، وسيكون دكاناً للثرثرة أكثر من الجمعية الموجودة حالياً، وبأثر أقل. فإيجاد جمعية عمومية للمنظمات غير الحكومية سوف يطرح السؤال حول مدى تمثيلية هذه المنظمات. أما إنشاء جمعية عمومية بالانتخاب، عبر قانون صوت واحد لكل فرد، فإن نتيجته سوف تكون إعطاء أغلبية واضحة للصين والهند بشكل يرفضه الآخرون.

يُعتبر النقاش والتفاوض العلني من أقدم أوهام الأجندة الليبرالية، وهما وَهْم متكرر في الدراسات التقليدية لنقاد سياسات القوة، كما يبرز في دراسة أ.ج.ب.تايلور **صناع المشاكل**(٩)، حيث يقول إن الذين تناط بهم مهمة التفاوض يجب أن يتم اختيارهم ديموقراطياً، كما يجب أن يُصادَق على ما يتوصلون إليه بطريقة ديموقراطية أيضاً. غير أن الدبلوماسية العلنية قد لا تكون مرغوبة دائماً، وربما يذهب المرء للقول إن أكثر النجاحات الدبلوماسية تواضعاً في السنوات الأخيرة لم يكن لها أن تصل إلى ما وصلت إليه لو أنها تبنَّت دبلوماسية علنية. وبالتأكيد، فإنه ما كان بالإمكان التوصل إلى اتفاقيات بشأن الحد من الأسلحة بين الدول الكبرى، أو تسويات في الصراعات الإثنية مثل إيرلندا وفلسطين وجنوب أفريقيا، لو لم تتوفر ضمانات بسرية تلك التسويات.

---

(٩) A.J.P. Taylor, *The Troublemakers: Dissent over Foreign Policy 1792-1939,* (Harmondsworth: Penguin, 1985).

أما بشأن فتح الحدود أمام حرية انتقال البشر في العالم، فإن أكثر الأجندات ليبرالية تتفادى تلك الدعوة، سواء من ناحية تبني سياسة أو إدارة للهجرة تعتمد ذلك[١٠]. وتبقى مسألة كيفية معاملة المهاجرين بعد دخولهم لبلد ما أسهل بكثير، سواء أكانوا مهاجرين بدوافع سياسية أم اقتصادية. وبرغم أن الدعوة إلى حدود مفتوحة تماماً هي دعوة عقلانية سامية، لكنها في الوقت ذاته تتسم باللامسؤولية. والسؤال الصعب هو في كيفية التوصل إلى نظام هجرة عالمي، عن طريق التفاوض، يستجيب للحاجات الاقتصادية سواء في البلد المصدِّر للعمالة أم البلد المستورد لها، ويستجيب كذلك للالتزامات الأخلاقية تجاه اللاجئين لأسباب سياسية. وبرغم أن المحاجّات التي تقوم على أسس اقتصادية في هذا المجال قوية في حالتي أوروبا واليابان، إلاّ أنها تواجه معارضة شديدة من قِبَل الرأي العام هناك. والولايات المتحدة هي الدولة المتقدمة الوحيدة التي هيأت نفسها لتلك الأوضاع من خلال خليط من الهجرة الشرعية وغير الشرعية، بينما تتوزع الآخرين أشكالٌ مختلفة من رفض الهجرة، وليس من المقدَّر أن يفعلوا سوى الشيء القليل إزاءها، وفي وقت متأخر أيضاً.

وهناك نظام عالمي بشأن اللجوء السياسي، يتضمن التزامات أخلاقية وقانونية شاملة، لكن لو طُبِّقت هذه الالتزامات بصورتها القصوى فإنها ستسفر، منطقياً، عن نتائج هائلة. وتؤكد اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ حول «أوضاع اللاجئين» في «المادة ١» على حق اللجوء السياسي لأولئك الذين «يواجهون خوفاً فعلياً من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالدين، أو بالقومية، أو لأنهم أعضاء في مجموعات اجتماعية أو سياسية». وتقول «الماد ٣٣» إن الدول المتعاقدة تلتزم بعدم إبعاد من تنطبق عليهم تلك الظروف أو إعادتهم. وإذا أخذنا حالة طالبي اللجوء السياسي من الشرق الأوسط وأدخلنا الاضطهاد الإثني واضطهاد المرأة ضمن الأسباب الموجبة للجوء السياسي، فإنه لن يتبقى في الشرق الأوسط، من أصل ٣٥٠ مليون إنسان، سوى ذكور الأشكناز، وكذلك نحو خمسة وعشرين

---

(١٠) For example, ***Our Global Neighbourhood, the Report of the Commission on Global Governance***, (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 206-8.

رئيس دولة يمارسون سلطة مطلقة واستبدادية. وبهذا، فإن بقية سكان الشرق الأوسط سوف يقدمون طلبات للجوء السياسي إلى أماكن أخرى. وعلى شاكلتهم سيتصرف كل سكان الصين وسكان كثير من البلدان الأخرى. والحلّ طويل المدى لهذه المعضلة، هو قيام ديموقراطيات قوية في بلدان المصدر. ولكن، ريثما يتم ذلك، ويبدو أنه سيأخذ وقتاً طويلاً وقاسياً، فإن الأمر سيظل أكثر قضايا العالم المعاصر شمولية وعمقاً في التأثير بالنسبة إلى ملايين الناس الذين يريدون الهجرة إلى مجتمعات أخرى، إما لأسباب اقتصادية أو سياسية.

وتنطوي الإصلاحية الليبرالية على خيال أخلاقي متفائل ومفعم بالأمل، لكنه مشوب أيضاً بالخشية من الفشل في معالجة ما يُعتبر مشكلة عميقة بشأن الاختيارات الأخلاقية في الميدان الدولي، وتحديد المصالح الدولية تبعاً لنوع الاختيارات الأخلاقية التي يتمّ تبنيها. وبرغم كل الإعلانات بشأن المصالح المعولمة (أي المشتركة بين كل الناس والشعوب *)، فإن السؤال الحقيقي الذي ما زال مطروحاً في أكثر المجالات، هو إن كانت تلك المصالح موجودة حقاً. فالاختلافات حول الهجرة، والبيئة، والمخدرات، والأمن، وتوزيع الثروة، وتنظيم التعليم العالمي، وتوزيع التكنولوجيا، قد، بل سوف تستمر. وهذه الخلافات تحتاج إلى إدارة وتحكيم أكثر بكثير من اللجوء إلى إنكارها بالتمنيات، كما أنه ليس هناك حلّ مثالي يمكن السعي وراءه أو يمكن رفض الحلول الأخرى باسمه. وكما جادل إدوارد كار (المؤرخ البريطاني المعروف *) بقوة في كتابه **أزمة السنوات العشرين ١٩١٩ ـ ١٩٣٩**[١١]، فإن النظرة الليبرالية للعلاقات الدولية وللقضايا الخلافية، تفترض أيضاً وجود نوع من الحلّ الضمني الذي يستجيب لكل الاحتياجات، وأي تناغم في المصالح وفي الاهتمامات الأخلاقية يرفع من مستوى النتائج لصالح الجميع. وقد يتحقق هذا أو لا يتحقق، إذ ليس هناك موقف أخلاقي سهل بالنسبة إلى الحدود والتجارة، والبيئة، فضلاً عن التوترات بشأن الحقوق سواء بين الأفراد أم الجماعات أم الدول، أو ما هو صحيح وخاطئ

(١١) E.H. Carr, *The Twenty Year's Crisis 1919-39*, (London: Macmillan, 1983), Ch. 6, 'The Limitation of Realism'.

بالنسبة إلى التدخل الإنساني. وفي حالات الصراعات، فإنه غالباً ما يكون ثمة صراع بين الأولويات الأخلاقية أو القانونية. وهذا لا يعني القول إن العلاقات الدولية هي معادلة صفرية (إما رابح مطلق وإما خاسر مطلق *) لكن القصد هو القول إن الوصول إلى مكاسب قصوى قد ينطوي على خيارات صعبة وخلافية.

المعاداة الجديدة للامبريالية

هناك نقد أكثر جذرية، أو باستخدام اللفظة المعاصرة: نقد «حيوي» للنظام العالمي الراهن، يستند إلى رفض الحكم المعولم والسيطرة الغربية باعتبار ذلك امبرياليةً. وينتشر مثل هذا النقد في العالم الثالث، ويمكن أن يأخذ شكلاً تحليلياً أو تحريضياً. وهنا، تبرز ظلال الحقبة الاستعمارية والحرب الباردة بوضوح. وينتشر النقد المعادي للامبريالية أيضاً في الدول المتقدمة خلال النقاشات حول أزمات مثل أزمة الكويت عام ١٩٩٠، والبوسنة عام ١٩٩٥، وكوسوفو عام ١٩٩٩، وحول البنك وصندوق النقد الدوليين. ومصدر هذا النقد متعدد، فبعضه يأتي من اليسار المعروف، أو الكلاسيكي، وبعضه الآخر يأتي من الرفض ما بعد الحداثي لـ«مشروع الاستنارة»، وبعض آخر أيضاً يأتي من توجهات اجتماعية أكثر جِدّة معادية للهيمنة، برزت من الحركات البيئوية والاجتماعية. فلينين ومتطرفو البيئة، وماو ومعارضو سياتل، تجمعوا في تحالف واسع ضد الهيمنة الغربية والمشروع الامبريالي. ولهذا، فإننا لا نستمع إلى مقولة إن العولمة هي شكل من أشكال الامبريالية، أو الهيمنة الأميركية فحسب، بل أيضاً إلى مقولة «امبريالية حقوق الإنسان». فحالتا الكويت وكوسوفو، كما يقال هنا، وكذلك المحاولة الليبرالية بالتمييز بين الحرب المشروعة وغير المشروعة، ليست سوى أشكال من الامبريالية. ونظرية «الحرب العادلة» التي استُخدمت في الماضي لإضفاء الشرعية على حروب التحرير الوطني، وحروب الدفاع عن النفس، صار يُنظَر إليها الآن على اعتبار أنها مسوّغ للامبريالية[١٢].

---

(١٢) Mark Curtis, *The Great Deception, Anglo-American Power and World Order,* (London: Pluto, 1998); Peter Gowan, *The Global Gamble. Washington's Faustian Bid* =

وإذا ألقينا نظرة حول عالم اليوم، فإننا نرى أن هؤلاء النُّقاد هم أكثر معارضي الهيمنة الغربية تأثيراً، وتوزيع كُتب نعوم تشومسكي (المفكّر الأميركي المعارض للهيمنة الغربية *) مؤشر على هذا[١٣]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى كتابات إدوارد سعيد المبدئية، التي يساء الحكم عليها، بشأن انتقاد «اتفاق أوسلو» العام ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومن دون شك، فإن الحماسة والسهولة اللتين يُستقبل بهما الخطاب المعادي للامبريالية، تشيران إلى عمق العداء المتسبب في هيمنة القوة الغربية[١٤]. وخلال عدّة أشهر، قبل بداية الألفية الجديدة وبعدها، شهدنا تعبيرات ذلك العداء في شوارع لندن، وواشنطن، وسياتل وأماكن أخرى. وكثير ممن يتحدثون في المؤتمرات والصحف الغربية، لا يلقون بالاً لهذا الرأي البديل والناقد، برغم أنهم يتحدثون بتمييز دقيق بين الصواب والخطأ في عمليات مثل الكويت وكوسوفو، وعلى شاكلتهم أولئك الذين يعملون مع الأمم المتحدة ويأملون برؤية نظام معولم أوسع بشأن التدخل الإنساني، وهو التدخل الذي انتشرت حماسة شديدة بشأنه وشأن النظام العالمي الخاص به في دوائر دارسي العلاقات الدولية.

على أن هناك عدّة مشكلات كبيرة متعلقة بـ «المعاداة الجديدة للامبريالية»، التي هي رفض معولم ومريح إلى حد ما وواسع الانتشار. ويمكن القول بالفعل هنا إن الرضى عن النفس الذي يسود عند الذين يسيطرون على القوة، يقابله رضى عن النفس مكافئ عند الناقدين للامبريالية. لكن كلّ الرفض المتسرع، ومعاداةِ الغرب، أو الفانتازيا البيئية، لا يقدم إلاّ القليل على صعيد طرح نظام بديل، فكري أو أخلاقي، تماماً كما لا تقدم المصادقة على نظام القوة (السائد *) نفسه أيَّ بديل آخر.

= *for World Dominance*, (London: Verso, 1999); Tarq Ali (ed.), *Masters of the Universe, NATO's Balkan Crusade*, (London: Verso, 2000).

(١٣) Naom Chomsky, *The New Military Humanism, Lessons from Kosovo*, (London: Pluto Press, 1999).

(١٤) Edward Said, *Peace and its Discontents*, (New York: Vintage, 1995).

وفي المقام الأول، فإنه يجب أن نسأل عن البديل الذي يُطرح ذلك النقدُ باسمه. فأشكال النقد المعادية للامبريالية فشلت، عموماً، في طرح أي بديل عملي. ولا يمكن رفض الرأسمالية المعولمة باسم بديل محتمل يحوم حول معاداة الرأسمالية، إن لم يكن ذلك البديل على قدر من المعقولية. وهذا لم يكن ليتأكد لو أن البديل الأبرز؛ التخطيط المركزي، نجح في إدارة موارده خلال عقود ثمانية من السنين، أو لو أن قلعتيه الحاليتين؛ كوبا وكوريا الشمالية، تبعثان على الأمل أو الإلهام لبقية الإنسانية. وعلى المنوال نفسه، نجد أن بعض البدائل التي تطرحها حركة البيئة ليست واقعية ولا مرغوبة، حيث بات تكرار المناداة بـ«الطبيعة» أو إدانة التكنولوجيا والصناعة، أمراً مبتذلاً.

وفوق ذلك، ينطوي هذا الاتجاه (المعادي للامبريالية *) على سذاجة حول نظام الإدارة والحكم نفسه، حيث يعامل الإجماعَ الغربي على أنه أمر سلبي وغير قادر على الوصول إلى نتائجَ إيجابية، بينما يعامل المعارضةَ لذلك الإجماع على أنها إيجابية جداً. وهنا يرتد النقاش الأخلاقي العالمي المسالم على نفسه. فمما لا شكّ فيه أن البنك الدولي وإدارة بيل كلينتون كانا حقاً مسؤولين عن كثير من الأخطاء والتجاوزات، غير أنهما أيضاً سعيا وأنجزا تغيّرات مهمة في بعض الحالات في العالم. وصحيح أن حكومة طوني بلير في بريطانيا لم تنجز «أجندة أخلاقية» تامّة (في السياسة الخارجية *)، إلاّ أن سجلها في العديد من القضايا إيجابي، وأقلّه اعتقال أوغستو بينوشيه. كما أن النظرة التسطيحية للبعد الأخلاقي (في السياسة *) ونظيرها التحليل التسطيحي، يختزلان صياغة السياسة الغربية إلى مصدر واحد هو فساد النخبة السياسية، وعقدة الصناعة العسكرية، والشركات متعددة الجنسيات عموماً. وبهذا، فإن إدانة سياسة الهيمنة قليلاً ما يرافقها تحليل عميق وتفصيلي حول كيفية صياغة تلك السياسة. وفي أكثر الأحوال، فإن نظرية المؤامرة هي التي تسود.

وهناك أيضاً عودة متكررة للسذاجة حول معاداة الامبريالية، إذ إن هؤلاء الذين يعارضون نظام القوة المسيطِر، سواء أكان الامبريالية، أم الغرب، أم «إجماع واشنطن»، أم أي شيء آخر، لا يجسّدون دائماً قِيم التحرر. فصدام

حسين، وسلوبودان ميلوسوفيتش، والعديد من رجال الدين الفارغين، والمجاهدين الشيشان، يستحقون معاملة عادلة من العالم، لكنهم لا يستحقون دعماً بلا مساءلة. وإن لقي ظهور «حركة شيباس» في المكسيك سنة ١٩٩٤ تعاطفاً عالمياً كونها حركةً معارِضةً ضد العولمة الرأسمالية، فإن البديل الذي قدمته ظلَّ غامضاً. كما أن علاقة الحركة مع عموم المكسيكيين تظل مبهمة. إضافة إلى ذلك، فإن المرء لا يستطيع أن يتجاهل ما هو موجود في ممارسة بعض المنظمات غير الحكومية وثقافتها، عدا عن المنظمات البيئية الأوسع انتشاراً في العالم، حيث معايير حرية التعبير والمحاسبة، وكذا إمكانية رفض التقاليد والأنماط الاجتماعية، تتصف بالندرة فعلاً.

والمهم هنا، أننا بحاجة إلى أن نتناول جوهر الادّعاءات المعادية للامبريالية، الذي يستند إلى رؤية واسعة الانتشار، وإن تكن غير ممحصة، حول تكوين العالم المعاصر. فهنا، كما هو سائد في أدبيات العداء للامبريالية، نظرةٌ سطحية وأحادية الاتجاه وتآمرية بشأن السياسة الغربية والغرب نفسه. فهذا الغرب يصوَّر كفاعل موحَّد متماسك وذي هدف حاسم، ويحتوي في جوهره على مشروع هيمنة، بينما في الواقع، وكما توضَّح في النقاش حول «القِيم الأوروبية» في الفصل الثاني، فإن هناك قوى (غربية *) متنافسة، إن لم تكن متصادمة، تشتغل الآن، كما اشتغلت طوال السنوات المئتين الماضية، وهي التي تسمح بتفسيرات مختلفة حول الرسالة «الغربية». وتاريخ السيطرة الذي يُوصَف به أحد الأطراف يُقابَل بتاريخ من المطالبة بالحقوق والكفاح عند الطرف الآخر. وليس هناك «غرب» واحد، إن من زاوية التأثير التاريخي أو من زاوية الأيديولوجيا. كما ليس هناك «غير غرب» واحد يتفاعل معه الغرب. والقوى التي تدعو للقومية، أو للمجتمع المدني، أو لحقوق المرأة، أو المنظمات غير الحكومية، تزيد من ربط الطرفين ببعضهما البعض. كما أن القومية، والحركات المناصرة لحقوق الفقراء والريف والمرأة في المجتمعات غير الغربية، ليست مستورَدات غربية، بل قوى حركتها ظروف تلك المجتمعات نفسها، وإن كان الخطاب المعارض الذي استخدمته استُخدم بريادة في الغرب أولاً. وهذه القوى والحركات تجمع في عملها أشكالاً محلية وعالمية من

الاحتجاج والأيديولوجيا. كما أن حركات الاحتجاج المحلية ليست شأناً محصوراً بمعارضة الهيمنة الخارجية، فالمجتمعات التي تتواجد فيها تلك الحركات لم تعد غريبة عن إنتاج هيمنة ومعارضة محلية وأصلية.

وفي المجتمعات غير الغربية، هناك أشكال من التنظيم، والقِيم المكرَّسة تقليدياً، التي تلتقي مع القِيم التحررية القادمة من الخارج. فمثلاً حق التمرد، ومراقبة الحُكام، واستقلالية الفضاء السياسي عن الاجتماعي، وحقوق المرأة، وسلطة الكُتّاب المستقلين، والعلمانية، وترسُّخ التعددية الثقافية، كل ذلك من القِيم التي توجد في الثقافات غير الغربية وتجتمع مع نظيرتها من الاتجاهات التحررية الموجودة في الغرب. والمبادئ ذاتها التي هي جوهر مفهوم الحقوق، مثل القيمة الأخلاقية للفرد، وحق التمرد، موجودة في الأديان الكبرى في الشرق الأوسط، ومنها اشتُقت المبادئ الحديثة حول الحقوق. غير أن ما يقع في قلب النقد المعادي للامبريالية شيء آخر، وهو رفض إصلاح نظام وبنية القوة المعاصرة الموجودة أو الانخراط فيها، باسم بديل «ثوري»، وهو الذي يكرّس إدانة التفاوض، أو التسويات والتعايش. والفَرق بين الثورة والإصلاح، هو في الافتراض أن أي برنامج تغيير على شكل طموحات عولمية غير مُعبَّر عنها بأشكال ثورية، لن يكون كافياً بطبيعته تلك، كونه لا يتجاوز البنى الموجودة حالياً للسلطة. على أن هذا الرفض نفسه خاضع لنقد التاريخ. فتاريخ القرن الماضي شهد ثورات تبدّى أن لها أجندات ضيقة ومقفلة، ما إن تتحقق حتى تؤدي إلى الجمود. ففي السياسة، والاقتصاد، والعلاقات الدولية، وحتى في التصميم، كان الاتحاد السوفياتي هو الذي تجمّد فيه التقدم الذي كان قد تأسس على طموحات تمَّ التخلي عنها لاحقاً. وقد سعت الشيوعية إلى تقليد الرأسمالية في المنافسة العالمية، بل والعولمية، لكنها أهملت أشد أفكار الماركسية أهمية ومركزية، وهي فكرة فهم سمة التغيّر المستمر عند الرأسمالية. وكانت الشيوعية، وليس الرأسمالية، هي التي دفعت الثمن النهائي الذي تحدَّث عنه ماركس من أن «كل ما هو صلب يذوب في الهواء». وعلى العكس، فقد كانت قدرة الرأسمالية على الإصلاح والتجدد جليةً في بلدان العالم المتقدم. وبالقدر نفسه من الوضوح،

ومن التحدي أيضاً لجمود ثنائية الإصلاح والثورة، كان جلاء برنامج الإصلاح وطبيعته المتجددة. إن أهداف الثورتين الأميركية والفرنسية، متجسِّدة في برامج الحقوق التي أعلنتها، ومرتبطة بعملية بطيئة لكن راسخة من الدمقرطة، بعثت الإلهام في معظم العالم، وإن تكن ما تزال بعيدة عن التحقق. وتمثّل برامج الحقوق تلك، بالفعل، المعيارَ الذي يُقاس به فشل كل الأنظمة السياسية والاجتماعية الحالية. ولو تحققت تلك البرامج، فإن ذلك سيقود بالتأكيد إلى تغيّر حقيقي، بل يمكن القول تغيّر ثوري، في طبيعة النظم الحالية، وسنعود إلى هذه النقطة في الفصل العاشر.

«العصور الوسطى الجديدة»

هناك بديل عن التشاؤم الذي يرتبط تاريخياً باليمين، برغم أنه لم يعد كذلك، يرى العالمَ المعاصر متجهاً نحو نوع من الفوضى غالباً ما يُطلَق عليها وصفُ «العصور الوسطى الجديدة». ويُعتبر آلان منك، وروبرت هارفي وروبرت كابلان نماذجَ من الكُتّاب الذين يتبنون ذلك البديل[(١٥)]. وتبعاً لهذه الرؤية، فإن الدول هي في صراع متزايد مع بعضها البعض وفق القواعد التقليدية للصراع على القوة، ولكن على أرضية ثقافية. وتبعاً لها أيضاً، تبدو الأعراف الدولية للأمن والمدنية في ضمور، وفي الوقت نفسه تقلّ قدرة الدولة على احتكار العنف، أو السيطرة على التحديات التي تواجه سلطتها. ويضاف هذا إلى انتشار الأسلحة، سواءً التقليدية أم النووية، والازدياد الجنوني لتجارة المخدرات، واندلاع العنف وتكاثر أمراء الحرب، وأيضاً تنامي صيحات معولمة حول الهوية، والمجتمع، وتكرُّس فظاظات جميع الفئات. ويمثّل هذا، في رأي البعض، توجهاً عولمياً يتصف بضعف الدولة، أو السلطات المعتمِدة على الدولة، في العالم المعاصر، بينما

---

(١٥) Alain Minc, *Le Nouveau Moyen Age,* (Paris: Gallinard, 1993); Robert Harvey, *The Return of the Strong: The Drift to Global Disaster,* (London: Macmillan, 1995); Robert Kaplan, *To The Ends of the Earth: A Journey of the Dawn of the 21st Century,* (New York: Random House, 1996); In separate vein, see Christopher Coker, *The Twilight of the West,* (Oxford: Westview Press, 1998).

يمثّل للبعض الآخر توجهاً محصوراً في بعض المناطق، كما في البلقان مثلاً، وفي دواخل المدن في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأفريقيا، حتى لم تعد سلطة الدولة، ولا التنسيق داخل الدولة نفسها يشتغلان. وإحدى النتائج لكل هذا، هي التخلي عن المسؤوليات الدولية خاصة في ما يتعلق بحفظ السلام والحماية الإنسانية. وبحسب تعبير ديفيد هويل، النائب في مجلس العموم البريطاني، فـ«إننا لا نستطيع مسح الدموع من كل الأعين». والمعنى نفسه ينطوي عليه تعبير كوندوليسا رايس، خبيرة السياسة الخارجية في الحزب الجمهوري الأميركي (قبل أن تصبح مستشارة الأمن القومي في إدارة الرئيس جورج بوش الابن *) حين تقول «إن العمل الطيب ليس استراتيجيا». وفي مثل هذا الخطاب القروسطي، يُستحضر التاريخ ليؤكد نزعة تشاؤمية مستمرة من الخطر التغافلُ عنها.

ومن التسرع هنا رفضُ هذا المنطق (التشاؤمي *)، الذي يبدو ضرورياً ويوازن في بعض الحالات الشعور بالرضى عند من يتحكمون بالسلطة، ويوازي أيضاً التفاؤل الليبرالي عند من هم خارج السلطة. والنظرة الهوبزوية الباردة (نسبة إلى فيلسوف السياسة الإنكليزي توماس هوبز *) لا تفقد أهميتها. وليس على بعض الحريصين في المجتمعات المتقدمة على إدانة الدولة واعتبارها رمزَ القمع، إلاّ أن يقضوا بعض الوقت في أماكن مثل الصومال وطاجكستان ولبنان، حيث صارت الدولة غير فاعلة. على أن هذه النظرة، ومن أوجه عدّة، مضلِّلة. ففي المقام الأول، نحن الآن، سواء في العلاقات الدولية أو المحلية، بعيدون عن القرون الوسطى، فالدولة اليوم تتمتع بسلطة وتحظى بشرعية أكبر بكثير مما رأيناه في القرون الماضية. واستحضار أمثلة خيالية كالجيوش الخاصة، أو نموذج المدينة ـ الدولة، أو تعدُّدية السيادة، التي تفترض إثبات التشابه مع القرون الوسطى، هي جميعاً ذات أهمية سياسية أو تحليلية محدودة. كما أن عولمة الاقتصاد تفصلنا عن تلك المرحلة.

ويعمل التاريخ أيضاً على التصويب بطريقة أخرى، خاصة لأولئك الذين يبالغون في تقدير الذي حدث في العالم منذ سنة ١٩٨٩. فـ«القوميات الجديدة»

التي نسمع أحاديث كثيرة عنها، سواء في كردستان أو ألمانيا أو إيرلندا الشمالية، هي ليست بالجديدة تماماً. وإن كنا نسمع كثيراً عن ظاهرة أمراء الحرب حالياً، فإن بورما كانت مليئة بهؤلاء خلال حقبة الحرب الباردة. وفي الوقت الذي نعتبر فيه وحشية الحرب فضيحة، فإن عدم المساواة التكنولوجية، والاعتداءات على المدنيين، والجرائم ضد النساء، ليست جميعها سمات خاصة بالعالم الحديث. وعندما غزا البريطانيون التبت عام ١٩٠٤، أصيب منهم، في معركة غورو الحاسمة، ما يقارب نصف الدزينة إصاباتٍ غيرَ قاتلة، بينما خسر التبتيون ما بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ قتيل، و١٦٨ جريحاً، من أصل قوة قوامها ١٥٠٠ مقاتل[١٦]. ويتقزم حجم الجرائم ضد النساء خلال التقدم الروسي في أوروبا الشرقية في الحرب العالمية الثانية، أو تلك التي ارتُكبت في الحرب الهندية ـ الباكستانية عام ١٩٤٧، عندما يُنظر إليها من خلال ما حدث في البلقان حديثاً. كما أن السمة الطارئة والملحة التي تتصف بها هذه المشكلات، لا تأتي من تصويرها، غير الصحيح، باعتبارها نتائجَ للفوضى العولمية الجديدة.

إضافة إلى ذلك، فإن التراجع نحو التفسيرات الماضوية التاريخية، كما هي بضاعة روبرت كابلان التي برسم التجارة، أو التصريحات السياسية للروائي ف. س. نايبول، هو أمر مضلِّل. فالثقافة ليست عنصراً ثابتاً، أو عنصراً تفسيرياً مستقلاً، لأسباب شُرحت سابقاً، بل هي إطار، أو لغة، تتبدل فيها الأولويات، ومن خلالها تُعبِّر المصالح عن نفسها. وبالمثل، فإن استدعاء شروحات الداروينية الاجتماعية لفهم تصرف الدولة، لا يفسِّر إلاَّ القليل، أو لا يفسر شيئاً. والتشاؤم الدولي، أيضاً، يقلل من هامش العمل المستهدَف. وبرغم حالات فشل المؤسسات الدولية في السنوات الأخيرة، بل ومنذ عام ١٩٤٥، فإنها أظهرت أن ثمة قدرة على الفعل والتدخل تميِّز عالمنا كثيراً عن عالم الفوضى الذي يفترضه أصحاب مقولة «القرون الوسطى الجديدة». وهناك أيضاً اهتمام عالمي، على مستوى الدولة وغير الدولة، بقضايا العدل والحقوق. وهناك قدرة متطورة فعلاً

---

(١٦) Peter Fleming, *Bayonets to Lhasa*, (London: Rupert Hart-Davis, 1961), pp. 151-2.

على تناول التوترات الاقتصادية العولمية. وإذا بدت مقاربةُ «القرون الوسطى الجديدة» مثيرةً لفظياً، فهي لا تشكّل منهجاً تحليلياً. وإذا كان العالم عند ٢٠٠٠ يسمح بالتعميمات السهلة، فهو يطرح تحديات يمكن أن تسيطر على العقود القادمة.

الفصل الرابع

عودة الحرب

تميل التوقعات إزاء الألفية الجديدة، إلى التأكيد على مستقبل إيجابي مدعَّم بالازدهار الاقتصادي، وثورة الإنترنت. وترافق تلك التوقعات الإشارة إلى بعض القلق المتمثّل في عدم المساواة التي صاحبت العولمة، واحتمالات تفاقمها. وكان مارتن ولف، المُراسل القدير لصحيفة **الفاينتشال تايمز**، قد علّق في واحد من أواخر الأعمدة التي كتبها في القرن الماضي، بأنه إن كان ثمة شيء يتمنى رؤيته في المستقبل فهو انتهاء عدم المساواة العولمية[١]. وهناك في الواقع أمنية قد تكون أغلى وتتقدم على غيرها، وهي السلام. فأخطار الحرب، والحاجة إلى التفكير في تلك الأخطار بوضوح، لم تختفِ من أفق العالم. صحيح أن العالم ربما يعيش الآن على مشارف حقبة سلمية ومعولمة، وعلى الأقل من دون صراعات كبرى بين الدول المتقدمة، لكن العالم نفسه قد يكون في واقع الأمر يمر في حقبة «انتقالية» ما تلبث فيها أخطار الحرب أن تتراجع حتى تعاود الظهور. ومن ضمن أخطار عديدة، فقد ورث القرن العشرون إلى القرن الحادي والعشرين، آلافَ الرؤوس النووية ووسائل نشرها، وما يرافق ذلك من مخاوف جراء استمرار ذلك الانتشار.

أما خارج العالم المتقدم، فإن الصراعات وما يتعلق بها ما زالت مستمرة،

---

(١) *Financial Times*, 26 November 1999.

وهذا قد يؤثر أيضاً على العالم المتقدم نفسه. ولهذا، ربما ينظر المراقبون بعد جيل من الآن إلى عالمنا الحالي بنوع من الازدراء باعتباره عالماً عاش في جنة موهومة، مُهمِلاً أسبابَ الصراعات والدمار اللاحق. وكان كارل فون كلاوزفيتش (منظّر علم الحرب الألماني في القرن التاسع عشر*)، قد تحدَّث بحق عن «ضباب الحرب»، لكن هناك أيضاً «ضباب السلم»، وما يولِّده من رضى واسترخاء، وما يحتضنه من مخاطر، وما يُنتجه ذلك من ضباب الأوهام التي ربما لم تكن كذلك كما هي اليوم.

الحرب والحداثة

الحرب، بشكلها الخارجي، أي بين الدول، أو بشكلها الداخلي، أي الحرب الأهلية، كانت واحدة من التأثيرات التي شكّلت عالم اليوم. وخارطة العالم التي نعرفها الآن، بتقسيمها العشوائي للأرض والشعوب، والمليئة بالهويات، والتواريخ، ورموز النصر والهزيمة، والإذلال، هي - إلى درجة كبيرة - نتاج الحرب. إن تطوّر الاقتصاد الحديث والدولة، والعلم الحديث، والتعليم، هي إلى حد بعيد أيضاً نتاج الصراع والتحديات بين الدول. والأمر ذاته ينطبق على النظام السياسي للمجتمعات الحديثة، برغم ما يسببه الإقرار بذلك من امتعاض. فتطور الديموقراطية الحديثة هو، إلى درجة كبيرة، نتيجة للحرب: نتيجة للوعود التي أُعطيت للناس من قِبَل النخب المنهكة في بعض أجزاء أوروبا، أو نتيجة للهزيمة كما في حالتي ألمانيا واليابان، أو كخلاصة لحرب أهلية طاحنة وتتمتها السياسية من خلال حركة حقوق مدنية على مدار مئة عام بعد تلك الحرب، كما في حالة الولايات المتحدة. وبرغم أن الحرب نفسها تعرَّضت للتحول بسبب التصنيع، والتقدم العلمي، والديموقراطية، فإنها ذاتها أثّرت بعمق في العالم الذي أنتجها. وبهذا المعنى، فإن الحرب تمثّل جزءاً جوهرياً من الحداثة ومن تشكُّل السياسة والمجتمع والاقتصاد في العالم بشكل عام[٢].

---

(٢) لقد ناقشتُ هذا بتفصيل أكبر في:

'Europe and the International System: War and Peace', in Stephen Chan and Jarrod Wiener (eds.) *Twentieth Century International History*, (London: I. B. Tauris, 1999).

وإن كانت الحرب محطّ الاهتمام الأول والتقليدي لتحليل العلاقات الدولية، على خلفية مركزيتها في العالم الحديث، فثمة أطروحتان بشأن موقعها في النظام الدولي. الأولى ترى أن الحرب متكررة الحدوث، وأنها نتاج التنافس الرأسمالي، بحسب الرؤية النظرية التي يُنظَر من خلالها لذلك النتاج، ونتاجُ التوترات داخل المجتمع، وضغوط التصنيع العسكري والجيش، أو هي نتاج تعددية، أو فوضوية، الدول نفسها. أما الأطروحة المناقضة فتقول إن الحرب لم يعد لها لزوم في العالم الحديث كما كانت بالنسبة إلى ارستقراطيات القرن الثامن عشر، أو دكتاتوريي القرن العشرين. وبسبب احتمالاتها التدميرية، والمصالح السلمية للمجتمعات الصناعية، فقد أصبحت الحرب عديمة اللزوم للعالم الحديث ولتنظيم العلاقات بين الدول. الأطروحة الأولى هي الملاذ المفضَّل لـ«الواقعيين» والمتشائمين في مضمار العلاقات الدولية، وسرعان ما تستدعي إعادة التاريخ لنفسه، أو الآثار الناتجة عن الطبيعة الإنسانية غير المتغيِّرة، والتي تتعزز اليوم بصعود علم الاجتماع. وهي موجودة أيضاً في المخزون الفكري لكثيرين، ماركسيين وغيرهم، ممن يرون المجتمع الرأسمالي الحديث مادياً وعدوانياً في جوهره. وهذه الأطروحة الأخيرة كانت قد صيغت من قبل إيمانويل كانت في أواخر القرن الثامن عشر عندما تخيَّل أن عالماً تزداد ملامحه الدستورية، وضمناً السياسات الديموقراطية داخل الدول نفسها، سيزداد فيه التعاون بين الدول. وفي القرن التاسع عشر، اختبر علماء الاجتماع عدم مواءمة الحرب مع المجتمع الحديث، وكما تولَّد الاعتقاد بعالم ديموقراطي يعمُّه السلام فقد تولَّد التوق إلى الوصول إليه.

وقد دعَّمت أحداث القرن العشرين كلاًّ من الأطروحتين: فهناك حربان عالميتان وحرب باردة، وصراعات محلية عديدة دعَّمت أطروحة عودة الحرب. وفي المقابل، فإن زيادة التعاون والحلول السلمية للصراعات بين الدول الديموقراطية المتقدمة، دعَّمت الأطروحة الأخرى. وإذا كان تاريخ الحرب ينقض أطروحة الربط التبسيطي بين الحداثة والسلم، فإن التاريخ نفسه يقدّم دعماً جزئياً ومشروطاً للأطروحة المعاكسة. فقد أُضعفت فكرة العلاقة الاشتراطية بين الحداثة

والحرب، فعوضاً عن ذلك تبرز الحرب كنتاج مشروط لتحديث المجتمع حتى لو كان استخدامها، ولو كانت القوى التي تحركها، يقعان في قلب العلاقات بين الدول الديموقراطية المتقدمة. وفي أعقاب الحرب الباردة، تبدو الصورة أقل وضوحاً عما كانت عليه في أي لحظة سابقة في العصر الحديث. ويبدو العالم ممزّقاً بين توجهين في ما خص الحرب: الأول أن حقبة الحروب الكبرى بين الدول، كما رأيناها من القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين، قد انتهت. والثاني أن أشكالاً جديدة من الحرب تمثّلت في البلقان، ووسط أفريقيا، وكولومبيا، آخذة بالانتشار. وكثير من المعلقين، بل من الفلاسفة أيضاً، يُنبئ بهذا التغيّر، حيث، من جهة أولى، تتراجع الحرب بصيغتها التقليدية، وتتراجع النزعة نحو الحرب والقتال في المجتمع الحديث، وكذلك الرغبة في تخصيص الأموال للإنفاق العسكري. ومن جهة ثانية، هناك بروز نمط قوي من الحروب الداخلية تفتقد السيطرة أو الأيديولوجيا التي صاحبت الصراعات السابقة. ويرتبط الجدل حول الحرب المعاصرة بتنبؤ أوسع نُوقش في الفصل الأول حول الطبيعة المتغيّرة للقوة نفسها، حيث قوة الاقتصاد، بل قوة الثقافة والإعلام تحلان محلّ القوة العسكرية التقليدية. وبالمثل، فإن النقاش حول الحرب يثير السؤال حول قدرة العالم المتقدم على الاستجابة للالتزامات الأمنية، وخاصة ما يتعلق بحفظ السلام، التي ما زال العالم العنفي يطرحها. وهنا، ومن ضمن التحديات المطروحة، تبرز المتطلبات التي يطرحها العالم «الحديث» و«ما قبل الحديث» على العالم «ما بعد الحديث» post-modern.

وهناك أسباب تدعو إلى عدم الاقتناع الكلي بأي من الرؤيتين حول الحرب، أي الرؤية التي تقول بضمور الحرب أو تلك التي تقول ببروز حروب «جديدة». فقد كان للقوة العسكرية حدود على الدوام، ولم تكن الوسيلة الوحيدة، أو في حالات كثيرة، الوسيلة الأكثر فعّالية التي حققت بها الدول أهدافها. لكن، كما نوقش في الفصل الأول، استمر استخدامها لأهداف سياسية في العالم الحديث. وتُعتبر الحرب أيضاً أداة لتصحيح الأخطاء، فكل الأنظمة الأخلاقية تبيح حق الثورة. وفي الوقت نفسه، تظل القوة العسكرية ضرورية لإدارة أي نظام معولم،

لتأمين السلم داخل الدول وفي ما بينها، ولضمان الأمن وتسيير النظام الاقتصادي العالمي، وكذلك لتطبيق إرادة المجتمع الدولي ضد المعتدين داخل الدول وفي ما بينها، في الحالات العادلة. ولأن استخدام القوة يظل قضية تهتم بها كل الدول، فإن المسائل السياسية والأخلاقية المرتبطة باستخدام القوة العسكرية لم ولن تختفي. وإذا نظرنا إلى مخاطر الحرب بين الدول، فإنه من الأكيد أن الصراعات العسكرية الكبرى، بالشكل الذي رأيناه في القرن الماضي، قد تراجعت في بعض أجزاء العالم، وخصوصاً أوروبا. والأطراف التي تسببت في الحروب العالمية، سواء حروب ١٩١٤ (الحرب العالمية الأولى *) أم ١٩٣٩ (الحرب العالمية الثانية *)، أو أزمات الحرب الباردة، لا تتجه الآن، كما تشير الدلائل، إلى مواجهات عالمية السمات. فالأوروبيون يتصرفون بشكل معقول في المستقبل المنظور. والأكثر وضوحاً أن البلقان لم يعد برميل متفجرات دولياً كما كان عليه الأمر في العقدين الأولين من القرن العشرين. فألمانيا لم تعد تلك القوة القلقة، وهي وسواها من القوى الأوروبية مستوعَبةٌ الآن في الاتحاد الأوروبي و«حلف الناتو». وروسيا، برغم كل انتقاداتها للغرب، لن يكون بمقدورها، ولا في رغبتها، الانخراط في أي منافسة استراتيجية جدية مرة أخرى. وبعد سنوات من الآن، ربما يقود مزاج النقمة في روسيا، الذي دعم الحرب الإجرامية في الشيشان، إلى عسكرة جديدة، لكن هذا ليس خطراً قريباً أو حتمياً. ولتحديد مصادر الصراع، فإنه يتعيَّن علينا النظر إلى مكان آخر: إلى التغيّرات في نمط الحرب نفسها، وإلى بعض المناطق في العالم حيث احتمالات الحروب بين الدول ما تزال قائمة.

نشوء عدم الأمان

إذا كانت الفترة في ما بعد الحرب الباردة قد اتسمت بانخفاض كبير في الصراعات العسكرية العالمية، أي بين «حلف الناتو» والكتلة السوفياتية السابقة، فقد رافقتها في الوقت ذاته توجهات أخرى زادت من حالات الحرب، وكذلك من احتمالات قيامها في المستقبل. فأولاً، اندلعت في الفترة من ١٩٩١ وصاعداً

عشرات من الحروب برغم التغيّر في الظروف الدولية(٣). وكما كان الحال في الحرب الباردة، فإن الكثير من تلك الحروب كانت إثنية أو انفصالية. لكن الأمر المختلف كان عودة هذا النوع من الحروب في أوروبا للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، وتفريخها أشكالاً من الجريمة المنظّمة والمصالح الاقتصادية. وأحد مظاهر هذه الحروب، كان قدرة المجموعات المتمردة على إعالة نفسها من خلال أنشطة اقتصادية عابرة للحدود، مثل جمع التبرعات من الجاليات في الخارج (جيش التحرير الكوسوفي، نمور التاميل، حزب العمال الكردستاني، الجيش الجمهوري الإيرلندي)، أو الإتجار بالمواد الخام والمعادن النفيسة التي تُنتَج في أراضي المتمردين (كمبوديا، أنغولا، سيراليون)، أو إنتاج المخدارات وتنقيتها (كولومبيا). وفي حالات عديدة، فإن الأطراف المنخرطة في هذا، سواء أكانت دولاً أم مجموعات من المتمردين، تتورط في انتهاكات واسعة ومنظمة لقوانين الحرب، ضد المدنيين، والنساء، والسجناء. وهذا يمثّل بالنسبة إلى البعض نوعاً جديداً من الحرب، إن لم يكن مرحلة جديدة من العلاقات الدولية تولّدت عن وضع دولي يسمح لهذا النوع من الحروب بالبروز بشكل أكثر مما كان عليه الوضع في الحرب الباردة، حيث كانت حروب الثورات، والحروب المضادة للثورات، تُدعَم وتُحتوى من قِبَل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي(٤).

ولكن، قد يكون من الخطأ، كما نوقش في الفصل الثالث، النظر إلى هذه الصراعات كمرحلة جديدة في الحرب، أو في السياسة الدولية. كما لا يبدو هذا النوع من الحرب موجة مستقبلية. فالحرب الفظيعة التي حدثت في أوروبا في التسعينيات (من القرن الماضي *) أفسحت الطريق لبروز سلام بارد هناك، ولكنه فعّال إلى حد بعيد. وفي أميركا اللاتينية، تبدو كولومبيا حالة فريدة تقوم على تاريخ من الصراع يعود إلى عقد الأربعينيات (من القرن الماضي *)، ومجموعات

---

(٣) Dan Smith, *The State of War and peace Atlas*, 3rd edn, (London: Penguin, 1997); Strategic Survey, 1999/2000, (London: International Institute for Strategic Studies).

(٤) Mary Kaldor, *New and Old Wars: Organized Violence in the Global Era*, (Cambridge: Polity Press, 1999); Michael Ignatieff, *The Warrior's Honour: Ethnic War and Modern Conscience*, (London: Chatoo & Windus, 1998).

المتمردين فيها، (FARC) و(ELN) نتاج من الحرب الباردة وتيار التمرد الراديكالي الذي اجتاح أميركا اللاتينية في عقدي الـ١٩٦٠ و١٩٧٠. والحال، أن أفريقيا هي المنطقة التي تبرز فيها الحرب بشكل مذهل. لكنها هنا تعكس الصراعات الإثنية أو الداخلية بالقدر نفسه الذي تعكس فيه أهمية التنافسات بين الدول نفسها، إن على شكل حروب مباشرة كما بين أثيوبيا وأريتريا، أو على شكل حروب أهلية دُوِّلت كما في الحربين الأهليتين في زائير وأنغولا.

ويمثّل الإرهاب، بصفته التي تسمى «دوليةً»، الشأن الثاني الذي يُنظَر إليه بكونه يشجع على نشر عدم الأمان في العالم المعاصر. ويُقصَد بالإرهاب، اصطلاحاً، استخدام العنف ضد المدنيين من قِبَل قوى معارضة، سواء على النطاق المحلي أو العالمي. وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين حوادث عديدة جداً من هذا النوع. ففي عام ١٩٩٨، فُجرت سفارتان للولايات المتحدة في شرق أفريقيا، الأمر الذي ردت عليه واشنطن بإطلاق صواريخ كروز ضد أهداف في أفغانستان؛ المكان الذي من المحتمل وجود قواعد فيه للذين قاموا بالتفجيرات، وضد السودان؛ المكان الذي لا يقوم فيه مثل ذلك الاحتمال. وليس هناك سبب للاعتقاد أن مثل هذه الأفعال لن تتكرر، ولهذا السبب تبرز الكتابات الموازية لها حول الحروب الجديدة لـ«الإرهاب الجديد».

لكن، من الضروري إدخال عنصر من التناسب هنا. أولاً، هذا النوع من الأفعال الإرهابية، التي يمكن أن نسميها «إرهاباً من أسفل»، لازمت المجتمع الحديث بشكل وبائي على مدار قرن من الزمن. والإرهاب، كما التعذيب، هو إلى حد بعيد نتاج المجتمع الحديث وأيديولوجياته وحركاته السياسية، وهو ليس منتشراً في ما بعد ١٩٨٩ بأكثر مما كان قبلها. وثانياً، من الخطأ التركيز فقط على الأفعال التي يقوم بها المتمردون المنخرطون في الصراعات ضد الدول. فأكثر الأنشطة الإجرامية الجماعية ضد المدنيين والآخرين، لم تقم بها الجماعات المتمردة، بل الدول نفسها. وهذا المعنى للإرهاب، الذي هو الاستخدام الأصلي منذ الثورة الفرنسية، يبقى سائداً في غير مكان في العالم. ثالثاً، إن غالبية أفعال «الإرهاب من أسفل» لم تنفَّذ ضد الدول، بل جرت في سياق حروب أهلية، وهو

ما كان عليه الحال لأمد طويل في سيرلانكا وكشمير ولبنان، وصار أيضاً الحال في حقبة التسعينيات في رواندا والبوسنة وسيراليون. وبهذا، فإن التجمعات المجاورة، وليس العدو البعيد، هو هدف الأفعال الإرهابية: والإرهاب «الوطني» صار يُعتبر الآن أكثر مدعاة للقلق، وأكثر إجرامية، من نظيره الإرهاب العالمي. وختاماً، فإن الإرهاب لم يتحول في الوقت الراهن إلى «ظاهرة عالمية» كبرى بالمعنى الذي يقود إلى حروب ما بين الدول (كما سبق وقاد إلى ذلك في سراييفو سنة ١٩١٤)، أو إلى تهديد جدي للنظام العالمي. صحيح أنه درامي، ووحشي، ومفاجئ، لكنه لا يشكّل تحدياً للنظام المعولم، إذا أخذنا بالاعتبار الجزء الأخير من القرن العشرين. وتضم التهديدات المتعلقة بالإرهاب، مثلها مثل التهديدات المتعلقة بالأسلحة النووية، إرثاً آخر مؤذياً من الحرب الباردة.

النمط الثالث من أنماط غياب الأمان، يتمثّل في انتشار ما يطلق عليه «أسلحة الدمار الشامل» (WMD)، سواء أكانت نووية، أم كيماوية، أم بيولوجية. وهذه الأسلحة تواجدت في أغلب القرن العشرين. فالأسلحة الكيماوية استُخدمت في الحرب العالمية الأولى، ثم لاحقاً استخدمتها الدول العربية، وكذلك في الحرب العالمية الثانية. والحلم بامتلاك «السلاح الخارق»، والخوف منه أيضاً، بكونه يضمن التفوق المطلق على العالم، سيطرا على قرن كامل استحوذ بالخيال العلمي. على أن الواقع على الأرض كان أقل درامية. فالقوى الكبرى بنت وكدست مثل ذلك السلاح لكنها لم تستخدمه، ولم توفره لأطراف ثانية. ونظام حظر نشر الأسلحة النووية خلال الحرب الباردة كان ناجحاً، وقاد إلى تدهور كبير سنة ١٩٦٣ في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والصين. والجرائم الفظيعة التي ارتُكبت، خلال القرن العشرين وأبرزها التصفية الجماعية للمدنيين، نُفّذت على الأغلب بأدوات العصور السابقة، مثل غرف الموت وأفران الغاز، وفِرَق الاغتيال، والسكاكين والخناجر. ولم تكن مخترعات العلم الحديث هي السبب في الدمار الجماعي، بل الإرادة السياسية وعدم احترام الأنظمة والمجتمعات.

وقد شهدت حقبة ما بعد بداية التسعينيات، تأكيداً على ذلك، إذ إن عدة دول لم تكن سابقاً في عداد الدول النووية امتلكت الآن السلاح النووي أو هي

قادرة على تملكه. وكثير من القيود التي كانت مفروضة على المواد النووية الخام، ووسائل نقلها، وعلى العقول المتخصصة في هذا المجال خلال الحرب الباردة، قد زالت الآن. وكما أوضحت الحالة العراقية، كان بمقدور دولة ذات التزامات دولية أن تمتلك أسلحة دمار شامل من الأنواع الثلاثة من دون علم المراقبين الدوليين، وأن تستخدم الأسلحة الكيماوية في حربها مع إيران من سنة ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، وأن تخزِّن كميات كبيرة من الأسلحة البيولوجية من دون عقوبات. ولم يكن التقدم العلمي هو الذي أنتج هذا، بل إن الإرادة السياسية لاستخدامه مضافاً إليها التلكؤ الدولي لمنع ذلك، هما اللذان أنتجا هذه الانعطافة الخطيرة.

على أن انتشار أسلحة الدمار الشامل لا يعني الاستنتاج المباشر أننا نعيش في عالم أكثر خطورة من ذي قبل. صحيح أن الدول وقادتها يمكن أن تتضارب أهدافهم، لكنهم ليسوا على العموم غير عقلانيين. حتى صدام حسين أظهر قدرة على القيام بحسابات باردة وفعَّالة خلال احتلاله الكويت وانسحابه منها. ففي حين قامر، مخطئاً، بأن العالم سيسمح له بالبقاء في الكويت، فإنه أصاب حين قدَّر أنه ما إن ينسحب منها فإن قبضته على السلطة في العراق لن تتهدد جدياً.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل، هو في الأغلب نتيجة قلق الدول من المخاطر التي تتعرض لها من قبل الآخرين، وليس مؤشراً على النوايا العدوانية. وفي العديد من الحالات، فإنه بالإمكان الوصول إلى حلّ سياسي ودبلوماسي للقضايا المعنية التي تشكّل مصدر القلق. هذا برغم أنه في الحالتين الإسرائيلية والإيرانية سعت الدولتان إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل لردع تهديدات هجومات حقيقية في ضوء الأحداث المعاصرة.

أما في حالة كوريا الشمالية، فإن البرنامج النووي كان نتيجة الفشل في الوصول إلى حلّ سياسي للمشكلات التي تُعاني منها شبه الجزيرة. والاستثناء كان في حالات العراق ودول جنوب شرق آسيا: الهند وباكستان. فهنا كان إغراء الارتقاء إلى أفضلية سياسية ـ وليس الحسابات العقلانية للأخطار ـ هو الذي أطلق عملية امتلاك الأسلحة النووية. وفي هذه المناطق، من ضمن مناطق أخرى، ظل

خطر الحرب بين الدول ماثلاً. وإن كان بالإمكان تفادي المخاوف غير الحقيقية، فإن المخاوف الجغرافية لا يمكن تفاديها.

احتمالات الحرب بين الدول

في الوقت الذي تقلصت فيه احتمالات الخطر في القارتين الأميركيتين وأوروبا إلى درجة كبيرة، فإن الوضع مختلف تماماً في مناطق أخرى من العالم، حيث لم تتراجع حدة الصراع بين الدول برغم انتهاء الحرب الباردة، وحيث وفّرت أشكال التسلح الجديدة، مثل الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، فرصاً جديدة للدول لخوض الصراعات المسلحة. وهناك ثلاث مناطق في العالم تبرز بوضوح هنا هي الشرق الأقصى، وجنوب آسيا، والخليج الفارسي، وجميعها ليست غريبة عن الحرب في التاريخ الحديث.

وقد كانت أُولى الرصاصات لما سيُعرف بأنه أكبر حروب الدول في القرن العشرين، قد انطلقت سنة ١٨٩٤/ ١٨٩٥ في الحرب الصينية ـ اليابانية. وكانت المنطقة آنذاك مسرحاً للدمار الفظيع في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفي هذه الأخيرة كانت مسرحاً لاستخدام السلاح النووي. وخلال الحرب الباردة، كانت أكثر الصراعات دموية هي التي وقعت في شرق آسيا، حيث الثورة الصينية، والحروب الكورية والفيتنامية. واليوم، تشهد المنطقة نمواً وازدهاراً اقتصاديين عظيمين، لكن سيكون من السذاجة افتراض أن ذلك النمو وكذلك الاعتماد الاقتصادي المتبادَل سوف يتمكنان وحدهما من إبقاء شبح الحرب بعيداً. فالدول والشعوب على استعداد لخوض الحرب حتى لو كانت ستسبب لهم دماراً اقتصادياً هائلاً. ففي الصين، نرى تصاعداً للمشاعر القومية مرتبطاً بشعور من الظلم مترسّب من الماضي القريب إزاء الغرب واليابان، ويتغذى بالأزمة التي تُعاني منها الأيديولوجية الماركسية المسيطرة حتى الآن. ومع انفكاك قبضة الشيوعية على البلد، فإنها حتماً ستُستبدل بآليات أخرى للسيطرة والتلاعب، عبر الفساد والعلاقات عوضاً عن الالتزام الحزبي، وعبر القومية بدلاً من أفكار ماركس ولينين وماو تسي تونغ. أما المؤسسة التي تحلّ تدريجياً محل الحزب كعماد للنظام، فهي الجيش.

وتأخذ المخاطر التي تسم علاقات الصين بالآخرين ثلاثة اتجاهات. الأول هو مسألة تايوان، إذ قالت الصين إنها مستعدة لخوض الحرب إذا أعلنت تايوان الاستقلال، وهي قادرة على إلحاق الدمار بتايوان من دون الاضطرار للانخراط في عملية كاسحة على طول الأميال المئة والستين من سواحل تايوان التي لا تمتلك القدرة على السيطرة على الأجواء ولا إمكانات النقل الأرضي والحشد. وبرغم أن قدرة الصين الصاروخية صغيرة ومحدودة، وتقدَّر بـ١٨ صاروخاً من طراز «سي. أس. أس. ٤»، و٦٠ صاروخاً من طراز «سي. أس. أس. ٢»، والنموذجين المطوَّرين منه «٣»، و«٤»، متوسطة المدى، إلاَّ أن هذه القدرة كفيلة بأن تضرب أهدافاً في تايوان، وأن تهدد أيضاً السفن الأميركية واليابانية التي قد تأتي لإسناد تايوان. أما الاتجاه الثاني فهو مسألة كوريا التي ما زالت من دون حلّ. فشمال كوريا في وضع غير مستقر، وهناك القليل مما هو معروف عن الحسابات السياسية للقيادة هناك. وقد يستمر هذا الوضع سنوات عديدة قادمة، لكنه قد يتفجر نتيجة للشقاقات داخل النظام. وآجلاً أم عاجلاً، فإن كوريا الشمالية سوف تسير في الطريق الذي سارت فيه الدول التي كانت قد تقسَّمت خلال الحرب الباردة، وستُستوعب من قبل شقيقتها الرأسمالية الأقوى مثل حالتي ألمانيا واليمن. وأي وضع يكتنفه الغموض، أو يتسم بالعنف، يرافق عملية الانتقال في كوريا، قد تترتب عليه مضاعفات إقليمية خطيرة. أما الاتجاه الثالث فهو الجزر المختلَف عليها في بحر الصين الجنوبي، والتي تدَّعي ملكيتها كل من فيتنام والصين ودول أخرى. صحيح أن الجزر الصغرى لا تشكّل سبباً لاندلاع الحروب، لكنها في الآن ذاته توفر الشرارة للحرب عندما تكون الأوضاع مأزومة بالصراعات والضغوط الاستراتيجية والسياسية التي تتزايد باضطراد.

أما المنطقة الثانية التي تمثّل نطاقاً محتملاً للحروب بين الدول، فهي جنوب آسيا(٥)، فهناك خاضت الهند وباكستان ثلاث حروب ضد بعضها البعض في

(٥) للاطلاع على نقد مقنع من داخل القارة، انظر:
Praful Bidwai and Achin Vanaik, *New Nukes: India, Pakistan and Global Disarmament*, (Oxford: Signal Books, 2000).

سنوات ١٩٤٧، ١٩٦٥، ١٩٧١. ومقاطعة كشمير التي قُسّمت بين الدولتين، لا تظل مصدراً للنزاع فحسب، بل أيضاً مسرحاً لعودة العنف الذي يتحمل مسؤوليته الطرفان. ففي كلا البلدين هناك قوى قومية وصدامية تعمل باستمرار. ففي الهند شهدت حقبة التسعينيات صعود تيار هندوسي قومي يتبنى رؤية عسكرية من الثقافة الهندوسية تهدد غير الهندوس داخل الهند، وتدعو في بعض الأحيان إلى تصفية باكستان نفسها. وفي باكستان، يتغذى تصاعُد الشقاق والعنف داخل البلد على الأصولية الإسلامية، وتجارة المخدرات والفساد السياسي[٦]. والمسؤولية الأهم تقع على عاتق الهند التي قامت في أيار/مايو ١٩٩٨ بتفجير نووي ودفعت باكستان لتحذو حذوها. وبدت الأسباب التي ساقتها الهند لتبرير تفجيراتها النووية مبتذلة إلى الحد الأقصى، حيث قِيل إن أحد أهم الدوافع كان وجود تهديد صيني مفترض، برغم أنه غير موجود، وكذلك الحجة المعروفة من أن الهند صار يتوجب عليها أن تقف في وجه كثير من الأخطاء التي ارتكبها الآخرون ضدها في الماضي، وهي حجة يمكن بالطبع أن تتبناها كل دولة في العالم.

ثمّة قناعة عند بعض العقلاء، وكذلك عند من يؤمنون بأن الأسلحة النووية تحقق الاستقرار في العالم، بأن الردع النووي يمكن أن يجلب الاستقرار في جنوب آسيا، وهو أمر مرغوب فيه بشدة، لكنَّ هناك أسباباً عدة تجعل هذا التفكير محطاً للشك. فأولاً، يتطلب الردع الذي يؤدي للاستقرار، وجودَ سلطة سياسية ثابتة ومستقرة في البلدان المعنية، وهذا لا ينطبق على الهند وباكستان، وليس من المحتمل أن يتحقق في المستقبل المنظور. وعوضاً عن ذلك، فإننا نشهد تنافساً فئوياً وإثنياً وحزبياً يقود إلى عدم استقرار على مستوى العلاقات الخارجية ومستوى سياسات الدفاع. ثانياً، كان السلاح النووي الذي ساد في أوروبا خلال الحرب الباردة، قد تمتع بميزة وجود نطاق عازل Buffer Zone بين القوى الرئيسية المتنافسة: فروسيا كانت في الشرق، وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة كانت في الغرب. وليس هناك نطاق مشابه في حالة جنوب آسيا، حيث الهند

(٦) Achin Vannaik, *The Furies of Indian Communalism: Religion, Modernity and Secularization*, (London: Verso, 1997).

وباكستان جارتان متلاصقتان. ثالثاً، تعزَّز السلام النووي في أوروبا بالأثر الكئيب لـ «الستار الحديدي» الذي برغم كونه جريمة إنسانية، فقد كان أيضاً ضمانة ضد أي أزمة مفاجئة أو تصعيد غير متوقع في الأمور. وعلى العكس من ذلك، هناك في جنوب آسيا منطقة كشمير المتنازَع عليها، التي تريد باكستان زعزعتها، وترفض الهند مصالحتها، بينما لا تريد غالبية سكانها المتعددي اللغات والأصول والصفات الدينية، الحكم المباشر من قبل الهند، أو الاندماج التام في باكستان.

أما ثالثة المناطق التي تتميّز بعدم استقرار كبير، فهي منطقة الخليج الفارسي، فهنا أيضاً كان ثمّة تاريخ من الحروب، لا تقل عن ثلاث «حروب خليجية» بين الدول هناك. الأولى كانت بين إيران والعراق واستمرت من سنة ١٩٦٩ حتى ١٩٧٥، وانتهت بـ«اتفاق الجزائر» عام ١٩٧٥ الذي رسم الحدود بين الدولتين وألزمهما بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض. وقد كان ذلك الاتفاق معقولاً، وكان من الممكن أن يشكّل الأساس لخفض التوتر بشكل عام في المنطقة، لكنه انتهى مع قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، التي قادت إلى تجدد تدخل كل من البلدين في شؤون البلد الآخر، وأدت بعد أشهر من حوادث الحدود والانتهاكات المتبادلة إلى بداية حرب الخليج الثانية عندما غزا صدام حسين إيران في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. استمرت الحرب حتى آب/أغسطس ١٩٨٨، وكان الثمن مئات الألوف من الأرواح، وكانت ثانية أطول حرب في القرن العشرين بعد الحرب الصينية ـ اليابانية بين سنوات ١٩٣٧ ـ ١٩٤٥، التي كانت أطول من الحرب الإيرانية ـ العراقية بشهرين فقط. وأكثر من ذلك، كان فشل صدام حسين في هزيمة إيران وفرض شروطه على القيادة التي خلفت الخميني في طهران، قد قاد مباشرة إلى حرب الخليج الثالثة سنة ١٩٩٠، إذ لم يكن ثمة ما يُظهره صدام حسين بعد ثماني سنوات من الحرب مع إيران. فقد سعى إلى تعويض ذلك في مكان آخر، وغزا الكويت.

وبمعنى ما، فإن الصراع في الخليج كان، وما زال، بالإمكان تفاديه. فليس ثمّة قضية من القضايا الخلافية في الخليج مستعصية على الحلّ، وليس هناك خلافات حدودية كبرى. فإيران والإمارات تتنازعان على جزر صغيرة غير مأهولة

السكان، وهو نزاع ينطبق عليه قول الكاتب الأرجنتيني جورغ لويس بورغس في وصفه للنزاع البريطاني ـ الأرجنتيني على جزر الفوكلاند، بأنه «صراع بين رجلين أصلعين على مشط». وأسباب الصراع كامنة في داخل هذه البلدان، وبشكل محدد في الطريقة التي أنتجت من خلالها القومية الحديثة تنافساً وانقساماً جرّا هذه المجتمعات نحو الحرب. وهي، أي تلك القومية الحديثة، يمكن أن تفعل ذلك ثانية. والأساس لأي نظام أمني (إقليمي *) في الخليج هو مثلث يضم أقوى ثلاث دول في المنطقة، وهي إيران والعراق والسعودية. وما لم تحقق هذه الدول الثلاث حداً أدنى من العلاقات التعاونية، فإن خطر الصراع سيظل قائماً. وفي الوقت الراهن، تحفظ القوى الخارجية سلاماً هشاً في الخليج، لكن ليس ثمة ضمانات بشأن مدى بقاء تلك القوى هناك. وفي هذه الأثناء، فإن العراق سيستعيد الثقة والقدرة على المناورة، وما حاوله صدام حسين في السابق من غزو لإيران ثم للكويت، قد يكرره مرة أخرى.

«الثورة في الشؤون العسكرية»

لم تكن ممارسة الحرب وحدها التي تغيَّرت مع انتهاء الحرب الباردة، بل أيضاً نظرية الحرب نفسها. وأحد أبعاد هذا التغيُّر الذي كان نتيجة مباشرة للصراعات التي اندلعت في حقبة التسعينيات، تمثَّل في تطوّر مبادئ جديدة بشأن «حفظ السلام» و«فرض السلام»، والمرحلة التي تتوسطهما وهي «إقامة السلام»، أو «الفصل السادس ونصف» من ميثاق الأمم المتحدة. وقد واجهت كل الفِرق العسكرية التي شاركت في عمليات الأمم المتحدة وسواها مع عمليات للتدخل الإنساني، تحديات كبرى في التعامل مع التعقيدات الجديدة الناجمة عن الانخراط في الصراعات المختلفة، حيث فرض السلام، ومحاربة الانتهاكات التي تحدث في حق ذلك السلام، وتقديم الإغاثة ومساعدة السكان المدنيين، تتداخل في ما بينها.

على أن هذا التطور في المجالين السياسي والعسكري المحدودي المستوى تكتيكياً، ترافق مع شيء آخر مختلف هو بروز مفهوم جديد للحرب، كانت

الريادة فيه للولايات المتحدة، ويوفر تفوقاً في الحرب أكبر مما كانت عليه الأمور في السياقات الحديثة بين الدول. ويُطلَق على هذا المفهوم في بعض الأحيان «الثورة في الشؤون العسكرية»، ويحتوي على مكونين أساسيين: الأول هو وجود نظام قيادة وتحكُّم ميداني أكثر سرعة وترابطاً، والثاني هو استخدام الصواريخ والقنابل الدقيقة في الهجومات بعيدة المدى ضد أهداف العدو[٧]. وقد أمكن تحقيق هذين العنصرين بفضل التقدم التكنولوجي الذي حققته الولايات المتحدة وحدها. ويتيح هذان العنصران إمكانية شن حرب لا تُستخدم فيها القوات وتكون ضحاياها في الحدود الدنيا. وإذا كانت حرب الخليج سنة ١٩٩١ قد أبرزت هذا التحول بعض الشيء، فإن حملات القصف الجوي في أواخر التسعينيات ضد العراق، وكذلك ضد الأهداف الصربية في ١٩٩٥ و١٩٩٩، كانت تجسيداً لاحتمالية تطوّره. كما أن مستقبل نظام الدرع الصاروخية الأميركية، يشكّل هو الآخر فصلاً إضافياً في تقوية احتمال تحقق برنامج توظيف التفوق التكنولوجي لضمان النصر.

وقد تكون الانعكاسات السياسية لـ«الثورة في الشؤون العسكرية» هائلة. فمن جهة أولى، تضع هذه الانعكاسات الولايات المتحدة في موقع لا يمكن تحديه، ليس فقط إزاء خصومها المحتملين وأبرزهم روسيا والصين، بل إزاء حلفائها أيضاً حيث تبرز الفجوة بين قدرة الولايات المتحدة وقدرة حلفائها. ولم يتأتَّ للأوروبيون امتلاكُ «التفوق الذكائي» الذي مكّن لهذا التطوّر التكنولوجي أن يصبح حقيقة. على أن ثورة الشؤون العسكرية هذه، تثير أسئلة بالقدر نفسه الذي تقدّم فيه أجوبة. فأولاً، ليس من الواضح مطلقاً إلى أي قدر يمكن قبول بعض الادعاءات التي تقدّمها التكنولوجيا الجديدة في المجال العسكري. فمثلاً، يقوم برنامج نظام الدرع الصاروخية الأميركية على مجموعة من التجارب واحتمالات الرصد والدقة، تحوّم حولها خلافات واسعة. وسوف يكون هذا النظام أيضاً عرضة لأية إجراءات مضادة له، مثل استخدام موسع لأنظمة الصواريخ الخادعة.

(٧) Lawrence Freedman, *The Revolution in Strategic Affairs*, (London: International Institute for Strategic Studies, 1998).

وإضافة إلى ذلك، فإن التكنولوجيا المتقدمة في عالم اليوم، بسبب ارتباطها بالكمبيوتر، اختُرعت بهدف الاستخدامات المدنية ومتوفرة في الأسواق، بخلاف الحال مع كثير من التكنولوجيا في العصر الحديث التي كانت عقب سنة ١٩٤٥ متمركزة في الأجهزة العسكرية. وثانياً، لا يستطيع التفوق الجوي وحده تحقيق الأهداف السياسية للحرب، فقد يستطيع توجيه ضربة قوية إلى الخصم، أو ردعه، لكنه عديم الأهمية في الحروب الأهلية.

على أن أكثر المسائل شؤماً، تظل تلك المتعلقة بالانعكاسات السياسية للثورة في الشؤون العسكرية، وبزيادة التوتر بين الولايات المتحدة وحلفائها بسبب برنامج الدرع الصاروخية، وبسبب ما صار يُعرف الآن بأُسّ أي استراتيجية عسكرية في القرن الحادي والعشرين وهو التفوق في المعلومات والاستخبارات. وعملياً، فإن برنامج الدرع الصاروخية و«التفوق الاستخباراتي»، يطرحان خطورة فكّ التزاوج بين نظام الدفاع الأميركي وأمن الدول الأوروبية، وهو تزاوج رآه البعض، خاصة اليمين الجمهوري، كالتزام غير عادي، بل انتقالي تجاه الأمن الأوروبي. وبرنامج الدرع الصاروخية القائم على ما يقارب مئة محطة اعتراضية في آلاسكا، لا يمكن أن يقود بأي حال من الأحوال إلى إحباط القدرة الهجومية الروسية. كما أنه من غير المعقول أن يُصرف على هذا النظام أكثر من ٣٠ مليار دولار خلال عشر سنوات بهدف مواجهة كوريا الشمالية وإيران. فالأولى يمكن ردعها بوسائل أخرى، ويمكن أن تختفي أصلاً، والثانية سوف تتوقف عن أن تكون مصدراً للتهديد الاستراتيجي فور دخول القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية مرحلة جديدة. ويقع بين هذه التهديدات الصغيرة والتهديد الروسي، تهديد كبير لا يتم الحديث عنه كثيراً، وهو الصين، الذي إن لم تُحَلّ قضية تايوان فسيكون العدو الأكثر جدية والأكثر صموداً. وهنا، فإن استطلاعات الرأي تشير إلى أغلبية كاسحة في وسط الأميركيين تؤيد نشر نظام الدرع الصاروخية.

ونظراً إلى أن هذا النظام يسلّط الضوء على الفجوة في القدرات بين الولايات المتحدة والدول الأخرى، وبسبب فقدان الثقة بالهدف الاستراتيجي الذي يدّعيه هذا النظام، فإنه يثير مخاطر زيادة الكراهية العالمية له، وإثارة الشكوك حول نوايا

الولايات المتحدة نفسها. وهكذا، فإن الثمن الباهظ يأتي من الآثار السياسية والأيديولوجية لـ«ثورة الشؤون العسكرية»، وليس من قدرتها القتالية. وبالتأكيد، فإن هكذا بداية لحقبة جديدة من السلام المعولم، لا تبشّر بالنجاح.

احتمالات السلم

إن تقييم مخاطر الحرب في نهاية المطاف، ليس إقراراً بحتميتها أو اعترافاً بأنها قَدَر لا مناص منه، بل هو لإعادة التأكيد على الارتباط الوثيق بين الحرب والسياسة. فالسياسة التي يمكن أن تقود إلى الحرب، يمكن أن تقود أيضاً إلى منع قيامها. وليس ثمّة أحد يتأمل العالم عند ٢٠٠٠ وهو واثق من أن حقبة من السلم العالمي، يرافقها التخلي النهائي عن الحرب وتحقيقُ سلام ديموقراطي، أصبحت في اليد. وكما بدأ القرن العشرون بحروب محلية مهّدت لقرن لاحق من الصراع، وعبأت الجماهر في عصيانات مسلحة في الصين وفي حرب البوير والعصابات المسلحة في جنوب أفريقيا، فإن القرن الحادي والعشرين بدأ من وسط رماد حرب كوسوفو، ووحشية حرب الشيشان، والحرب بين أثيوبيا وأريتريا، هذا على سبيل المثال فقط.

لكن هذه الصراعات لم تكن حتمية، ولا تعكس عودة إلى سلوك فطري أو قِبَلي بدائي، بل كانت في أصلها ومسارها الذي اتخذته نتاجَ العالم المعاصر، وخيضت بوسائل معاصرة، ومن أجل أهداف معاصرة. وكان كل صراع من تلك الصراعات، بشكل مجرد، قابلاً للحل السياسي. فالخلافات بين الدول يمكن أن تُحَلّ بالتسويات والوساطة، والخلافات داخل الدول تُحَلّ بتشكيل الائتلافات الحكومية. وفي الوقت الذي أفلتت فيه صراعات عديدة من الحل السلمي، فإن العقد الأخير من القرن العشرين شهد حالات عديدة للتسويات التفاوضية بين الدول أو داخلها، كما هي حالات ناميبيا، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، ونيكاراغوا، وكمبوديا، وكذلك في انطلاق عمليات سلمية، ناجحة جزئياً على الأقل، في إيرلندا، ولبنان، وإسرائيل/فلسطين. وساهم التفاوض، وجهود قوات حفظ السلام الدولية، والالتزامات المالية، والحظ الحَسَن أيضاً، في الوصول

إلى تلك النتائج، وكذلك في الحفاظ على زخم المفاوضات بعد أن تبدأ.

غير أن الدبلوماسية وحدها لا تكفي. والآمال الأوسع في أن نشهد عالماً يعمه السلام في فجر القرن الحادي والعشرين تكمن في ترسخ نطاق السلم الديموقراطي وامتداده بشكل يشمل المناطق الرئيسية في أوروبا، وشمال أميركا، ثم يجذب مناطق أخرى من العالم إلى أنظمة التنمية الاقتصادية والحكم الديموقراطي. وعلى المدى البعيد، من الغباء استثناء احتمال تفكك نطاق السلم هذا، إذ إن مشروطية العلاقة بين الحداثة والحرب تحتوي على إمكانية حدوث مرحلة أخرى من تاريخ العالم تلجأ فيها الدول الصناعية الكبرى ذات الديموقراطيات الراسخة، وإن لم تكن تامّة، إلى الحرب مرة أخرى. ولكن على المدى المتوسط، وفي العقود المستقبلية المنظورة، يبدو هذا الاحتمال أضعف من احتمال الحرب بين الديموقراطيات وغير الديموقراطيات.

وفي هذا الإطار، من غير المدهش أن يتزايد تأثير مفهوم «السلام الديموقراطي» برغم أن ما يشكّل موقع القلب الديموقراطي لهذا السلام هو دول خرجت من قرون حروب طويلة، وكانت قد فرضت الحرب على غيرها سواء أكانت ديموقراطية أم لا، كما حافظت على مؤسسات وثقافات هي، في أكثر من جهة، غير ليبرالية بشكل صارخ، فضلاً عن أنها معرَّضة للتخلي عن مسؤولياتها الخارجية. على أن ربط السلام بالازدهار ليس بالأمر الساذج، إذ إنه يوضّح كيف يمكن تحقيق الطموح إلى الوصول إلى عالم أكثر سلاماً. وعليه، فإن التطبيق هنا واضح جداً: عالم أكثر سلاماً يتطلّب عالماً يتحقق فيه الرفاه الاقتصادي والحرية السياسية بشكل عام. وهذان يمثلان تحديين آخرين كبيرين للحقبة الجديدة.

الفصل الخامس

العولمة وسلبياتها

التعريف والتاريخ

منذ مطلع حقبة التسعينيات، أصبحت العولمة الموضوع الأساسي في نقاشات العلوم الاجتماعية، وكذلك في النقاش العام سواء في المجتمعات المتقدمة أم النامية. وحقيقةُ أن ثمة شيئاً هائلاً وعميقاً قيد الحدوث، هي أمر لا خلاف عليه، برغم أنه من غير الممكن معرفة محطته النهائية. لكن، وسط دوار التعميمات والمزاعم التاريخية الكبرى التي غلّفت النقاش حول العولمة، هناك حاجة إلى دقة مفهومية إزاء «ماذا» يُقصد باللفظة نفسها، و«ما» هو الذي تعولم بالضبط. كما أن من المطلوب إبداء حذر أكثر من المعتاد خشية الخلط بين ما يُعتقد أنه عملية توحيدية (العولمة *) والتطورات المختلفة. وبذا، يُترك المجال مفتوحاً أمام إدراك مدى ارتباط مكونات العولمة ببعضها البعض. فالتغيّرات في بنية العائلة، وصعود الأفكار العلمانية وهبوطها، وانتشار الوجبات السريعة، ليست أموراً مرتبطة بالضرورة بتحرير التجارة أو الإنترنت. كما أن سقوط الشيوعية لم يرتبط إلاّ جزئياً بالعمليات التي صارت تُعرف بالعولمة، حتى وإن تلاقى الأمران في نهاية حقبتي الثمانينيات والتسعينيات. ويمكن أن يُنظَر إلى صعود حركات الاحتجاج الإثني والقومي، والهويات الطائفية الضيقة، كتمرد ضد العولمة وكمكوّن من مكوّناتها على حد سواء.

ومن المهم أيضاً سبر غور التعبير نفسه: «عولمة»، إذ ليس كل من سافر إلى الخارج، أو كل شركة تصدّر نسبة من منتوجاتها تُعتبر متعولمة إلى درجة كبيرة. والعديد من العمليات المرافقة للعولمة هي في الواقع محصورة بين عدد محدود من المجتمعات والاقتصادات، وهي إقليمية أكثر منها عولمية، مع وجود أجزاء كبيرة من العالم مستثناة تماماً. ومن هنا، فالتعبير: «عولمة»، يغطي عمليات متعددة، وربما كان وضع العالم أفضل لو لم يُستخدم هذا التعبير، فهو برّاق أكثر من تعبير «الدولة» أو «الاقتصاد» الذي لا يشكل بدوره نموذجاً للدقة كما هي حال تعبيرات كثيرة في العلوم الاجتماعية يعوزها الضبط مثل «الأمة» و«السلطة» و«البنية»[١].

كما أن العولمة، بأبسط صورها، تشير إلى ثلاثة أشياء: خفض واضح في الحواجز بين المجتمعات والدول، وزيادة التجانس بين المجتمعات والدول، وزيادة حجم التبادل بين المجتمعات سواءً تمظهر على شكل تجارة، أو رأسمال، أو حجم العملات المتبادلة، أو حركة السياح والمهاجرين. ففي مجال الاقتصاد، تعني العولمةُ تحريرَ التجارة وزيادة حركة تدفق رأس المال عبر الحدود. فالتجارة العالمية في البضائع والخدمات ارتفعت ثلاثة أضعاف تقريباً بين السبعينيات وسنة ١٩٩٧، وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع سبعة أضعاف إلى ٤٠٠ مليار دولار في الفترة نفسها، وحجم التداول اليومي في أسواق الأسهم ارتفع من ١٥ ملياراً سنة ١٩٧٣ إلى ١,٥تريليون سنة ١٩٩٨[٢]. وقد سهّل الطريقَ أمام هذه التحولات الهبوطُ في كلفة الاتصالات، فقد انخفضت كلفة الطيران بنسبة ٥٠٪

---

(١) من ضمن دراسات عديدة جداً اعتمدتُ بشكل خاص على التالي:
Paul Hirst and Graham Thompson, *Globalization on Question, The International Economy and the Possibilities of Governance*, (Cambridge: Polity Press, 1996); Paul Hiest, 'The Global Economy-Myths and Realities', *International Affairs 73* , 3 July, 1997; Harry Gelber, *Sovereignty Through Interdependence*, (London: Kluwer, 1997); David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt and Jonathan Perraton, *Global Transformations*, (Cambridge: Polity Press, 1999); Anthony Giddnes, *Runaway World*, (London: Profile Books, 1999); Jan Aart Scholte, *Globalization, A Critical Introduction*, (London: Macmillan, 2000).

(٢) *UNDP Human Development Report*, 1999, pp. 25-31.

بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٠، وقويت خطوط الشحن البحري عن طريق تكثيف استخدام الحاويات، وانخفضت أسعار الكمبيوتر من آلاف الدولارات إلى بضع مئات أو أقل، وهبط معدل كلفة عمليات معالجة المعلومات من ٧٥ دولاراً لكل مليون عملية إلى أقل من واحد بالمئة من السنت (الأميركي) في الفترة نفسها[٣]. أما سياسياً، فإن العولمة تعني زيادة التنسيق بين الحكومات، وفي الوقت نفسه زيادة التعاون بين المجموعات غير الحكومية عبر الحدود. ويركّز النقاش حول العولمة على زيادة قوة الشركات متعددة الجنسيات مقابل الدول. أما ثقافياً، فالعولمة تعني زيادة التفاعل بين الثقافات وتجاوز سيطرة الدولة أو السلطات الثقافية الراسخة. ولأن العولمة ترافقت مع الثورة التكنولوجية والإنترنت، فإن كثيراً من الكُتَّاب يقدِّمون طروحات أوسعَ حول العلاقة بين زيادة التفاعل بين المجتمعات، وانزياح المفاهيم المرتبطة بالعالم «ما بعد الحديث» الموسوم بعلاقات عابرة للزمن والفضاء والهوية، وهنا يأخذ النقد المتشكك موقعه في رصد ما يحدث.

وبرغم أن مثل هذه التعريفات تلتقط الفكرة بشكل أو بآخر، إلاّ أن مجال عدم الدقة يظل كبيراً. وحتى عندما يتم تعريف العولمة بمعايير اقتصادية، فإننا نرى التعريف يتنوع من اعتماد نسبة الخبراء إلى معدل الدخل القومي للبلد، ومن خلال بعض القياسات المتعلقة بالتجارة وتحرير الاستثمار، إلى حساب نسبة الاستثمار الداخل إلى الاستثمار الخارج. وفي الوقت نفسه، تغطي التعريفات السيسية دور الدولة، وكذلك أدوار الأطراف التي ليست هي بدول.

ويحتاج النقاش حول الشركات متعددة الجنسيات إلى الدقة ذاتها. فأولاً، يجب تحديد المعيار الذي يتمُّ به اعتبار شركة مندرجة تحت ذلك التعبير، فالتصدير إلى مجموعة من الدول لا يعني بحد ذاته أن الشركة أصبحت متعددة الجنسيات[٤]. ثانياً، ليس هناك سوى مجموعة صغيرة من الشركات التي لا

---

(٣) *UNDP 1999*, p. 28.

(٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يستخدم «معيار عبر الحدود» الذي يعتمد على معدل حصص الأصول الأجنبية إلى الأصول الكلية، والمبيعات للخارج إلى الحجم الكلي للمبيعات، =

تمتلك علاقة واضحة مع دولة ما، أو هوية «وطنية»، سواء عن طريق موقع إدارتها الرئيسية أو أولوية علاقاتها السياسية. ثالثاً، عندما يأتي الأمر للأركان التي تسند العولمة، مثل الأمن، التنظيم أو الإطار القانوني للأعمال، فإن الدول تظل هي الأصل. وإذ تستطيع الشركات متعددة الجنسيات تجاوز سيطرة الدولة في المجتمعات النامية الضعيفة، فإنها لا تستطيع القيام بالأمر نفسه في الدول المتقدمة حيث حكم القانون قوي، والدولة قوية، وحيث تقوم غالبية استثمارات هذه الشركات، والعمالة التي تستخدمها، وتجارتها. وهنا، فإن أي ربط سطحي بين الشركات متعددة الجنسيات والعولمة لا أساس له، إذ إن الدول هي التي تعطي الزخم للعولمة عن طريق التشريعات والتعاون الدولي، وأحياناً يتمّ ذلك في غير مصلحة الشركات متعددة الجنسيات نفسها.

وإذا كان التعريف يُعتبر أحد المتطلبات الضرورية من أجل نقاش العولمة بشكل مركّز، فإن هناك متطلَّباً آخر هو المنظور التاريخي. ففي الوقت الذي ارتبط فيه تعبير «العولمة» بأواخر القرن العشرين، فإن كثيراً مما يُناقَش تحت ذلك العنوان كان قائماً منذ عقود إن لم يكن قروناً. فتوحُد العالم في إطار سوق اقتصادية رأسمالية واحدة، بدأ قبل خمسمئة سنة، أي حوالى عام ١٥٠٠. وبالمثل، فإن انتقال الأفكار والناس والأديان والقوى الثقافية والسياسية عبر الحدود، كان قد قام منذ قرون. وتبدو العولمة، جزئياً، أكثر جِدةً مما هي عليه لأن هذه العمليات كانت مقيَّدة ومسيطَراً عليها من قبل الدولة الحديثة والقوية ونظام القِيم المتضمَّن في القومية. فالدولة والقومية سعتا إلى تقسيم العالم إلى كيانات لغوية وثقافية منفصلة، لكنها متجانسة داخلياً. وبهذا المعنى، فإن العولمة يمكن أن تُرى على أنها تشكّل نهاية المرحلة التي ترافقت مع محاولات الدولة حمايةَ الاقتصاد المحلي وبناءَ فضاءات إنتاجية وتجارية حصرية. وهكذا، فإنها،

= والعمالة الأجنبية إلى الحجم الكلي للعمالة. وبتطبيق هذه المعدلات على شركتي «ماكدونالد» و«كوكا كولا»، فإن المعدلات الناتجة ستكون منخفضة في كلتا الحالتين بسبب ضخامة السوق الأميركي. انظر:

The Economist, 27 September, 1990.

بشكل عام، مُدارة من قبل الدول، وهي إلى درجة كبيرة تتطلب أشكالاً مختلفة من التنظيم في ما بين الدول.

قد يوفر منظور الخلفية التاريخية أيضاً نظرة إلى المستقبل، طارحاً السؤال ليس فقط حول متى وكيف ستنتهي العولمة، بل على أي أساس ومعيار يمكننا أن نحكم بأنها انتهت. فالاندماج الكلي للدول، والثقافات، واللغات، والشعوب، ليس ممكناً، ولا مرغوباً. وما هو مرغوب في المقابل، وممكن التحقيق ربما، هو إنهاء الفروقات الهائلة المرافقة للعالم الحديث إزاء إمكانية اكتساب الثروة والحياة الكريمة. وهنا، فإن العولمة تطرح تحدياً يقع في قلب الأداء الذي قامت به حتى الآن. والقضية الأهم، في ما يتعلق بمسيرة العالم في بداية القرن الحادي والعشرين، هي المساواة. فعملية العولمة الراهنة غير متكافئة بشكل كبير، ومزعزعة للاستقرار. حتى في المجال الاقتصادي، حيث يخلق تنامي التكامل بين الاقتصادات فرصاً للبعض، فإن هذا المجال يترك كل مجتمع من المجتمعات عرضة للتقلبات التي تتعرض لها المجتمعات الأخرى.

وفي المجال السياسي، فإن بداية أي مرحلة جديدة في التعاون الدولي توفر فرصة لبروز قدر كبير من الهشاشة والقابلية للتأثر بما يحدث في الخارج. وهنا، تقع أكبر التحديات التي تطرحها العولمة في كل مجال من المجالات التي تؤثر فيها. وهنا أيضاً، تبدو العلاقة مع نهاية الحرب الباردة أكثر وضوحاً، وإلحاحاً، من ذي قبل. فنهاية التنافس الأيديولوجي والاستراتيجي لم تُنهِ النقاش حول العولمة، ومحركها الرأسمالية، بل إن التغيّر في السياسة الدولية في نهاية القرن العشرين عرَّض الرأسمالية لمزيد من الاختبار. فقبل القرن العشرين، كانت عمليات التصنيع والتحديث محصورة في جزء صغير من العالم، وكان التحدي متمثلاً في الاستجابة للتوقعات في داخل المجتمعات الصناعية. وفي أغلب فترات القرن العشرين، تمتَّع العالم الرأسمالي بوجود عذر دائم، تمثَّل في أنه مهما بلغت أخطاؤه فقد كان متفوقاً مقارنة بمنافِسه: الشيوعية. وحالياً، دُمِجَ العالم غير الغربي في النظام الاقتصادي والسياسي الغربي، فالمنافسة خلال الحرب الباردة تمَّ الظفر بها. والآن، على الرأسمالية أن تحقق الوعود التي وعدت بها، فقد أصبحت وحيدة

في الميدان، وهي الآن ـ لأول مرة في التاريخ ـ تفتقد أيَّ عذر عن تحقيق وعودها.

عدم الاستقرار وعدم المساواة

يمكن أن تُرى العولمة باعتبارها ثاني أكبر تحدٍّ يواجه العالم اليوم، وهو تحدّ يمكن أن يُفهَم بمعنى مزدوج لا يشمل فقط «آثار» العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تشكّل العولمة، بل أيضاً «قدرة العولمة على توزيع» العوائد التي يُنتجها المجتمع الحديث في أنحاء العالم.

وتطرح آثار تلك العمليات أولاً سؤالاً يتمحور حول المدة التي سوف تستمر فيها الفورة الاقتصادية التي اتصف بها عقد التسعينيات، وبشكل أعم إلى أي مدى تتواجد بين أيدينا رأسماليةٌ مقودة بثورة الاتصالات قبل أي شيء آخر. وهناك ميل، بل أكثر من ذلك، في الكثير من التغطية الحالية للعولمة، نحو افتراض أن المشكلات الاقتصادية الأكبر للعالم قد حُلَّت، وذلك بكوننا نتشابه جميعاً في احتياجاتنا، لكن الأمر ليس على هذا النحو في الكثير من المجالات الأساسية. فتاريخياً، كان أكثر ما يتكرر من عدم الاستقرار هو ما ينتج عن دورات الإنتاج والنمو التي هي سمة النظام الرأسمالي الحديث لأكثر من قرن ونصف قرن. وليس بإمكاننا معرفة ما إن كان نمط دورات عدم الاستقرار قد انتهى. صحيح أن انتهاء تلك الدورات يُعتبر أمراً ممكناً، لكن من المستبعد كلياً أن يكون هذا هو الوضع الآن. فمثلاً، تتحدث أوضاع الاقتصاد الياباني خلال حقبة التسعينيات عن نفسها، حيث لم تتمكن لا سياسات الدولة التدخلية، ولا زيادة جهد القطاع الخاص، من معالجة الكساد. وبين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٩ ارتفع إجمالي الدين العام في اليابان من ٦٩٪ إلى ١٢٨٪ من مجمل الناتج المحلي، ويُتوقع أن يرتفع إلى ١٥٠٪، بينما يقبع معدل نمو مجمل الناتج المحلي تحت أقل من ١٪ كمعدل عام. والمخاوف من الدورات الإنتاجية ليس شأناً خاصّاً بالماركسية أو أتباع كوندراتييف Kondratieff، بل إن الأدبيات الصادرة عن عدد من كبار الاقتصاديين تشير إلى أن الفورة الاقتصادية الحالية يمكن أن تنتهي[٥]. وكانت فورة اقتصاد الولايات

---

(٥) Paul Krugman, *The Return of Depression Economics*, (London: Allen Lane, 1999).

المتحدة خلال حقبة التسعينيات، قد اعتمدت على إنفاق المستهلكين واستثمار الأعمال، وتغذّت على الاقتراض من القطاع الخاص. كما أن الاقتراض ازداد بسبب زيادة أسعار البيوت وزيادة معدلات أسواق الأسهم، وكلتا هاتين الفقاعتين يمكن أن تنفجر. ومثل هذه الأزمة سوف تطرح للنقاش واحداً من أهم مبادئ العولمة، وهو تقلُّص دور الدولة. وعلينا أن ننتظر لنرى إن كان أي كساد في الاقتصاد الأميركي سوف يقود الشريك السابق في الاقتصاد، أي الدولة، إلى التدخل لمعالجة الوضع. ولهذا، فإنه من المبكر جداً الدعوة إلى قيام «مرحلة جديدة كلياً» من الرأسمالية، سواء من ناحية المحركات الاقتصادية لها أم النمو، أو سواء من ناحية المعالجة العلمانية للدورات التي ما تزال تحيق بالنظام. وكما أوضحت أكثر من حالة خلال عقد التسعينيات، فإن أي ادعاء يُعتقد أنه كشف عن سر اشتغال آلية الدورات الإنتاجية، يمكن دحضه بسهولة.

وإذا كانت نهاية دورات الإنتاج تظل سؤالاً مفتوحاً، فإن هناك ثلاثة اتجاهات مرئية أكثر ومتعلقة بأنماط توزيع الثروة والفرص داخل العولمة ولها انعكاسات سلبية مؤكدة. أولها العمالة، حيث برز خلال السنوات المئتين الماضية، من خلال التصنيع والنمو التكنولوجي والاقتصادي، اتجاه نحو زيادة العمالة. وقد كان هذا الاتجاه هو محرك التمدين (الانتقال من الريف إلى المدن *) والهجرة. ففي عالم ما بعد ١٩٤٥، كان تحقيق «العمالة الكاملة»، بتعريفاته المختلفة، طموحاً عالمياً. غير أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة ربما باتت الآن مهدَّدة. إذ ليس هناك انخفاض في أهم شكلين تاريخيين من أشكال العمالة، وهما الزراعة والصناعة، بسبب التقدم التكنولوجي، بل إن التغيُّر في العلاقة بين التقدم التكنولوجي والعمالة يعني ببساطة أن العالم لا يحتاج إلى القوة العاملة الموجودة. والمرحلة القادمة من تنظيم الإنتاج، في بعض أجزاء قطاع الخدمات أيضاً، هي «الروبتة»، أي استخدام الروبوت، وهي عملية قد تتحدى كثيراً من قطاعات العمالة الآمنة في الاقتصاديات المتقدمة، حيث إن خلاصة الجمع بين شراء البضائع عبر الإنترنت واستخدام الروبوت في السوبرماركات، تهدد بتغيير الحياة المدينية. وترافق هذه الفجوة بين العرض والطلب في العمالة، في سياق الاقتصاد

العالمي، زيادةً في عدم الأمان، أو وضع العمالة في موضع الضحية. وهذه العملية تُعتبر مشكلة لسببين: الانفجار الديموغرافي من ناحية، وارتفاع طموحات الناس في العالم من ناحية ثانية.

وتقول الاتجاهات الديموغرافية العالمية إن على العالم أن يوفر ٣٠ مليون فرصة عمل سنوياً حتى عام ٢٠٥٠. وبحسب منظمة العمل العالمي، فإن حوالى ثلث القوة العاملة في العالم، أو مليار إنسان، هم إما عاطلون عن العمل وإما في بطالة مقنّعة. ولهذا، فإن خلق فرص عمل، سواء بطرق معقولة أم مخادعة، يصبح التحدي الأكبر في القرن الحادي والعشرين، سواء لنمط العلاقة بين الشمال والجنوب أو في داخل العديد من البلدان. وهو تحدٍّ يؤشر إلى عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول، وإلى تلكؤ الدول في الانسحاب من الخطط غير الفعّالة لخلق فرص عمل، كما يدلّ على الضغوطات العالمية من أجل الهجرة داخل البلدان وفي ما بينها. وقد مرَّ العالم في حقبة الثمانينيات عبر نقطة مفصلية انتقالية، إذ للمرة الأولى تصبح غالبية سكان العالم قاطنة في المناطق المدينية. ففي عام ١٩٧٥، كان ٦٠٪ من سكان العالم يعيشون في مناطق ريفية، وانخفضت هذه النسبة عام ٢٠٠٠ إلى أكثر بقليل من ٤٠٪[٦]، وهكذا، فإن مدن العالم النامي تتفجر. وفي الوقت نفسه، فإن هناك ملايين من الناس يسعون للوصول إلى الدول المتقدمة. والمرحلة الراهنة من التقدم العلمي والتكنولوجي لم تقدّم إلاّ أقل القليل لمعالجة المهمات الاقتصادية المتعلقة بتوفير فرص العمل والحفاظ عليها.

أما الاتجاه الثاني المرتبط جوهرياً بشكل التنظيم الحالي لاقتصاد العالم، برغم عدم ارتباطه بالرأسمالية نفسها، فهو زيادة عدم الاستقرار في أسواق المال والعملات[٧]. والمؤشرات على عدم الاستقرار المالي المعولم موجودة. ففي العقد السابق كانت هناك أزمات بنكية واضحة في أكثر من ١٢٥ بلداً. وفي

---

(٦) The World Bank, *World Development Report 1999/2000*, (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 9.

(٧) Robert Shiller, *Irrational Exuberance*, (Princeton: Princeton University Press, 2000).

الولايات المتحدة نفسها، كان هناك أثر من أزمة في المؤسسات المالية الكبرى. وثورة المعلومات التكنولوجية ذاتها شجعت على المبالغة في إثارة الأسهم، التي بدورها قادت إلى تقلُّبات كبيرة في السوق. وقد تفاقم هذا جراء الزيادة الكبيرة في حجم الأموال التي يتمّ الإتجار بها، وضعف المؤسسات المالية في الكثير من البلدان، وعدم العقلانية وعدم الأمان التي يتصف بها جنون المضاربات. وهذا الأخير يتضمن شيئاً آخر يُنظَر إليه ببساطة على أنه شيء «عادي»، وهو هذا المشهد اليومي الذي نراه في الكازينو المعولم لرجال ونساء يتصايحون عبر هواتفهم النقالة وأمام شاشات الكمبيوتر، ويتلاعبون، عبر بحثهم عن أسرع الطُرق للحصول على العوائد المالية في أقصر مدى ممكن، برفاهية المليارات من الناس، وهو جنون يترسخ الآن من خلال ثورة المعلومات. ولأن الكثير من نشاط السوق يتمّ التحكم به عن طريق سيكولوجيا ذاتية المصدر، فإن الإثارة يمكن أن تتحطم بسرعة.

إن أكبر جانب لعدم الاستقرار في العالم هو الاقتصاد، وقد تولَّد عن نمو عدم المساواة الذي يقبع بدوره في الأوهام التي يطرحها تعبير العولمة نفسه. وكان العالم على الدوام يخضع لسيطرة أقلية من الدول والاقتصادات، أي إنه أوليغاركي. وإذا كانت الثورة الصناعية ووجود سوق عالمية واحدة، قد مهّدا الأساس لمثل هذه اللامساواة، فإن الازدهار الذي شهدته حقبة ما بعد ١٩٤٥ وحتى منتصف السبعينيات، وكذلك العولمة النيوليبرالية الراهنة، قد كرَّساها. وتتصف العمليات المرتبطة جوهرياً بالعولمة بكونها ليست متساوية التوزيع على النطاق العالمي. فمن حجم الاستثمار الأجنبي البالغ عام ١٩٩٧ حوالى ٤٠٠ مليار دولار، ذهب ما نسبته ٦٠٪ إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أما ما تبقَّى فقد ذهبت نسبة ٨٠٪ منه إلى عشرين دولة فقط، وكان أكبر المستفيدين الصين التي أستقبلت ٤٥ مليار دولار، أي أكثر بثلاثة أضعاف من البرازيل التي احتلت المرتبة الثانية. وفي أكثر من مئة دولة، كان معدل ذلك الاستثمار أقل من مئة مليون دولار في السنة.

إن سجل القرن العشرين في ما خص توزيع الثروة، كما هو مدوَّن في «تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام ١٩٩٩»، يتحدث عن نفسه. فالفجوة بين أغنى

خُمس سكان العالم والخُمس الأفقر كانت على التوالي: ١ إلى ٣ عام ١٨٢٠، ١ إلى ١١ عام ١٩١٣، ١ إلى ٣٠ عام ١٩٧٠، ١ إلى ٦٠ عام ١٩٩٠ و١ إلى ٨٦ مع نهاية القرن. ومع عام ١٩٩٧، كان أعلى ٢٠٪ من سكان العالم يعيشون في البلدان ذات الدخل المرتفع ويحصلون على ٨٦٪ من الدخل الإجمالي العالمي، بينما يحصل الـ٦٠٪ الذين في الوسط على ١٣٪ من ذلك الإجمالي، ولا يتبقّى للـ٢٠٪ الذين في القاع سوى ١٪. ويتمظهر غياب المساواة هذه مرة أخرى عبر مؤشرات أخرى، فأعلى ٢٠٪ من سكان العالم يسيطرون على ما نسبته ٨٢٪ من التجارة العالمية، وما نسبته ٦٨٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن بالطبع أن يتم تخفيف حدة هذه النِّسَب باستخدام الأطروحة التقليدية المضادة للاقتصاد الليبرالي، والتي تقول إنه برغم اتساع تلك الفجوة فإن الدخل الإجمالي والوضع المعيشي العام للعالم، أيّاً كانت طُرق قياسهما، يتحسنان. فقد انتشر النمو على نطاق عالمي واسع، ومعه ارتفعت مستويات المعيشة وارتفع توقع العمر عند الوفاة. وبذلك، فإن هؤلاء الذين يرون الاقتصادات الوطنية أو الاقتصادات العالمية كمعادلة صفرية (ربح كلي أو خسارة كلية على حساب الطرف الآخر *) هم مخطئون. فزيادة ثروات البعض لا تعني بالضرورة زيادة فقر البعض الآخر، برغم أن الحقائق الموجودة تواجه هذا الطرح بقوة. فأولاً، يشهد أكثر من ثلث بلدان العالم الثالث، أي ٨٠ دولة من ١٩٥ دولة، معدَّل دخل للفرد في نهاية عقد التسعينيات أكثر انخفاضاً مما كان عليه ذلك المعدل قبل ذلك التاريخ بعشر سنوات، وهذا يعكس حدود أطروحة الإفادة المتدرجة من العولمة. ثانياً، يعكس هذا الانخفاض حقيقة أن الدخل اليومي لربع سكان العالم ـ ١,٣ مليار تقريباً ـ بحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية، هو أقل من دولار واحد، وأن ذلك الدخل لنصف سكان العالم هو أقل من دولارين. ثالثاً، إن ظروف الحياة للكثيرين انخفض مستواها بسبب أزمات العالم الحديث، فهناك انتشار الأيدز، بشكل خاص وسط العديد من السكان في أفريقيا، وكذلك التدهور البيئي، والنمو المتسارع للمدن.

بل إن الإحصاءات النسبية تلك كافية لأن تشكّل قلقاً كبيراً على المستويين

الأخلاقي والعملي. وكما ذُكر في الفصل الثالث، فإن عالماً يسوده عدم المساواة، الذي يشهد تفشّيه الكثير في العالم كذلك، لن يصبح عالماً مستقراً. فالضغوط للسيطرة على الموارد الطبيعية، والتنافس على الأفضليات، وفوق ذلك كله الضغوط الهائلة بهدف الهجرة، تنتج، مجتمعةً، عن عدم المساواة ذلك. وهناك ارتباط وثيق بين حالات الحرب الأهلية وما تولِّده من آثار إنسانية مرعبة، وبين الفقر. صحيح أن المجتمعات الغنية يمكن أن تحارب بعضها البعض أيضاً، لكن احتمالات الحرب بينها تظل بالتأكيد أقل من تلك التي تسود بين المجتمعات الفقيرة والمهمَّشة. وفي ما يتعلق بالإدراك العام للناس في العالم المتقدم، فإنه من السهل أن يتم نسيان مدى الكراهية التي يُنتجها التطوّر الحالي للاقتصاد العالمي. فلا يُنظَر إلى العولمة بكونها ميزةً رائعة، بل كمشروع هيمنة آخر يدار عن بُعد بواسطة الدول الغنية والقوية بهدف إخضاع غالبية دول العالم الضعيفة والفقيرة واستغلالها. وتسود نظريات المؤامرة حول توظيف البث التلفزيوني الفضائي، أو الثورة المعلوماتية، أو التطورات في التجارة العالمية والتمويل، لتخدم النخبة العالمية. وسوف تتمحور السجالات الأساسية حول السياسة الدولية، وحول العدل العالمي في القرن الحادي والعشرين، وإلى درجة كبيرة حول كيفية تحقيق العولمة.

التغيُّر العلمي والتكنولوجي

غير أن التحدي السياسي والاجتماعي المتضمَّن في العولمة، لا يتوقف عند العوائد الاقتصادية والعمالة والدخل، بل يشمل أيضاً نمط توزيع المكاسب العملية التي تفيد العالم المتقدم. وقد اهتمت الدراسات التي أُنتجت مع مطلع الألفية بشكل خاص، بما يحدث في هذا المجال تحديداً، وذلك بسبب الأطروحة المشتقة من التاريخ الاقتصادي والتي تقول إن التكنولوجيا هي المسرح الأساسي للنمو(٨). على الجانب المتفائل، هناك التغيّر الهائل في ثورة المعلومات وفي العلوم. فثورة المعلومات تتواصل بلا حدود وبسرعة فائقة، والاستخدام للإنترنت

---

(٨) *International Herald Tribune*, January 2000.

يتزايد بمعدل ٨٠٪ شهرياً، وأثره على الاقتصاد والتعليم والإعلام هائل. لقد تغيّرت الحياة اليومية بشكل جوهري، ليس أقله على مستوى العلاقات الدولية. والذين وُلِدُوا في هذا الزمن لديهم رؤية معرفية مختلفة جذرياً، ومستوى من الدخل مختلف جذرياً عن الذين وُلِدُوا في أزمان سابقة. وأحد الأمثلة اللافتة جداً هو تشغيل كبار السن، وغالباً من النساء، ممن يستطيعون استخدام البريد الإلكتروني للتواصل ومن دون الضغوط النفسية والإرباكات المرافقة لاستخدام الهواتف.

أما على الجانب السلبي، فإننا نواجه مسألة البيئة التي ما زالت لم تُحَل. وإذا وضعنا جانباً التوقعات المبالغة في التخويف، فإنه من المؤكد أن ثمّة شيئاً جوهرياً يحدث لمناخ العالم، وأن النشاط الإنساني يلعب دوراً رئيسياً في ذلك. فدرجة حرارة العالم ارتفعت بمقدار درجة فهرنهايت واحدة ما بين عامي ١٩٠٠ و٢٠٠٠. والتقديرات المسؤولة تتوقع ارتفاعاً آخر بمقدار ٣ درجات فهرنهايت مع حلول عام ٢١٠٠. وهذا لا يتواصل فحسب، بل يستمر من دون أن يلقى الاهتمام والمراقبة. وعكست معاهدات «مونتريال» و«ريو دي جانيرو» و«كيوتو» بعض الرغبة في التعامل مع قضية تغيّر المناخ. لكن الاتجاهات الرئيسية في ما خص الإنتاج والاستهلاك، لم تتم مواجهتها. فليست هناك دولة واحدة اتخذت إجراءات حاسمة للتقليل من استخدام السيارات، بل إن توجُّه الحياة الحديثة يسير أكثر وأكثر نحو ذلك الاستخدام. والمجتمع المستعد لمنع الإعلانات لترويج السجائر ليس لديه الاستعداد ذاته لمنع ما هو أكثر خطراً وهو إعلانات ترويج السيارات. وعندما يتعامل مجتمع ما مع الإعلانات عن السيارات بالطريقة نفسها التي يتعامل بها مع الإعلانات عن السجائر، فإن ذلك سيكون إشارة على التصميم. وتضغط الدول المنتجة للنفط بقوة ضد ما تراه ضرائب تمييزية للكربون في الدول الغنية. وكذا يستمر تدمير الغابات، وتُعامَل المحيطات والجو كمكبات للنفايات البشرية، وعالم سنة ٢١٠٠ قد يكون بلا أسماك.

ويجب أن يُضاف إلى هذه التغيّرات في البيئة، انتشارُ الأمراض وخاصة الأيدز، وأوسع من ذلك التدهور في أنظمة الصحة العامة التي كان لها دور كبير

في التحسن الذي شهده القرن الماضي. فمع أول كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ كان عدد الذين ماتوا بسبب الأيدز ١٦ مليون إنسان، منهم ١٤ مليوناً في أفريقيا جنوب الصحراء. وهناك ٣٣ مليون إنسان يعيشون حول العالم حاملين فيروس «أتش. آي. في.»، الفيروس المسبب للأيدز، و٩٠٪ من هؤلاء لا يعلمون أنهم مصابون بالفيروس. ويُعتقد أن انتشار هذا المرض على مستويات وبائية في الهند وشرق الصين بات محتملاً. وفي بعض بلدان العالم، وبشكل خاص في أفريقيا، بلغت مسألة الأيدز حداً طغت فيه على المجتمع كله، إن على شكل كلفة العلاج أو على صعيد إنضاب العمالة على المدى الطويل.

أما بشأن الصحة، كما هو الحال بشأن البيئة، فإن الاهتمام العام يترواح بين الشعور بالخطر والتجاهل. والأدلة على احتمالات انتشار الأوبئة عند الجيل القادم، بل خلال العقد القادم، منذرة بالخطر حقاً. وقد حذرت منظمة الصحة العالمية من انهيار مستويات الصحة العالمية وذلك لأن الميكروبات أصبحت أكثر مقاومة للمضادات الحيوية. وتشير عودة التيفوئيد إلى الهند، وانتشار السل في الدول الشيوعية السابقة، ومقاومة السيلان ضد البنسلين في جنوب شرق آسيا، إلى احتمال بروز أزمة أمراض مُعْدية عالمية. وكما هو الحال مع البيئة، فإن مخاطر العودة إلى عصر ما قبل المضادات الحيوية، تبرز بسبب الاستخدام السيئ للعلم والنمو الاقتصادي. وهو في هذه الحالة يتمثل في الاستخدام المفرط للمضادات الحيوية في العالم المتقدم وإدخالها في أطعمة الحيوانات أيضاً.

وهنا، نرى أكثر أشكال تحديات العولمة دراميةً وعلى شكل مزدوج. فهناك الانتشار الواسع للأمراض على مستوى العالم، وهناك بشاعة عدم المساواة في التعامل مع هذه الأمراض. فهذه العمليات لا تحدث بشكل تلقائي، بل في سياق أنظمة سياسية واجتماعية تشكّل وتكرّس آثارها. وتشكّل قطاعات الخدمات الصحية، بكل أشكالها، أكثر المؤشرات لفتاً للنظر على عدم المساواة العولمية. فالمصابون بفيروس «أتش. آي. في.» في الغرب، يمكن أن يقللوا من آثاره عبر المعالجة بخليط من الأدوية. لكن هذا الخليط يكلف عشرة آلاف دولار سنوياً،

وهو ما لا يمكن تحمله من قبل ملايين من المصابين في أفريقيا(٩). والأمر نفسه ينطبق على مستقبل التقدم العلمي والتكنولوجي. فإن كان بالإمكان، عبر الثورة في العلوم الجينية، تعديل بنية البشر، فإن طول عمر الإنسان سوف يختلف جوهرياً، وسوف تتأثر العلاقات الاجتماعية والسياسية أيضاً. وكما هو الحال مع الكثير من المكتشَفات، فإن الأغنياء هم الذين سيحصلون على الميزات الجديدة، على عكس الفقراء. ويظل احتمال بروز عالم منقسم بحسب توزيع الثروة، وأيضاً بحسب الاستفادة من المعالجة الجينية، قائم ومقلق.

والقلق نفسه حول التفاوت في توزيع التكنولوجيا، ينطبق على الثورة المعلوماتية. فهناك الكثير الذي يُقال عن ثورة المعلومات، مثل المساواة والتحرر اللذين توفرهما تلك الثورة، إذ إن أي شخص يستطيع أن ينشر، أو يتصل، أو يتاجر. لكنّ هناك جانباً مظلماً لكل هذا. فأولاً، هناك ما يمكن أن نطلق عليه تعبير «الانقسام الرقمي» digital divide، الذي يعني عدم المساواة في توفر الأجهزة والشبكات المطلوبة. فهؤلاء الذين تتوفر لديهم تلك الأجهزة والشبكات، سرعان ما يجدون أنفسهم وقد أزيحوا إلى الهوامش بسبب التغيّرات السريعة في البرمجيات الطرية والصلبة software and hardware. ثانياً، توفّر شبكات ثورة المعلومات أشكالاً جديدة، واحتمالات لأشكال سيئة، من السيطرة الحكومية وسيطرة محتكري النفوذ على البرمجيات والرخص، كما أن الاندماجات التي حصلت في الولايات المتحدة بين كبريات الشركات التلفزيونية وشركات الإنترنت وصناعة الترفيه، لا تُبشّر بحرية التعبير أو تعزيز تعددية الأصوات أو استقلاليتها. ثالثاً، إن إمكانية بروز أي صوت نقدي أو مستقل، سواءً في السياسة أم غيرها، يعتمد على القدرة على التمييز بين الموثوقية reliability ونوعية المواد المختلفة، إذ إن وسائط المعلومات السريعة superhighways هي أيضاً ساحة للنفايات الإعلامية. وحين تختلط الأشياء ببعضها، فإن مطلب المسؤولية السياسية والاجتماعية يصبح أكثر صعوبة.

---

(٩) *International Herald Tribune*, 20 April 2000.

إن العالم لا يعاني نقصاً في المعلومات، ولم يكن كذلك أبداً. لكن النقص يكمن في قدرة الناس على التفكير النقدي والأصيل وأخذ الوقت الكافي عند الضرورة قبل إطلاق الأحكام، وهو أمر ما زال بعيداً عن أن يترسخ نتيجة انفجار الثورة المعلوماتية. وما هو أهم من ذلك، الآثارُ الاجتماعية والثقافية لهذا الانفجار، مثل تحدي الأشكال المترسخة للحياة الاجتماعية سواء أكانت في التعليم أو تربية الأطفال أو العلاقات الشخصية، والتي لا يمكن قياسها بعد. كما قد تكون الحميمية والتأمل ضحيتين للثورة المعلوماتية، كما قد يُعتبر عدم قدرة الناس على التوقف عن اللهاث في الحياة وصفةً للهوس. وإذ يتم استيعاب الثورة المعلوماتية من قبل أنظمة التعليم والتفاعل الاجتماعي المترسخة، كما حدث مع التغيّرات الدراماتيكية السابقة في حقل الاتصالات كالهاتف والتلفزيون، فإن تأثيرها يظل أكبر بكثير.

لكن، أكثر ما هو مثير، ومقلق، حول المناخ الحالي السائد إزاء التفاؤل العلمي، أو التشاؤم البيئي المعاكس له، هو النظرة القاتلة المشتركة التي تقلل من أهمية العامل الإنساني. ويتمّ التحدث عن «الثورات» المعلوماتية والبيولوجية، كما لو أن ليس للناس علاقة بها، بل كأنها ببساطة نتاج تغيّر حتمي وبنيوي. والشيء نفسه يُقال أيضاً عن سباق التسلح، حيث يُقال إن الأسلحة أصبحت «متخلِّفة» ويجب «تحديثها»، وكأن هذه الأسلحة لها حياة عضوية خاصة بها. ولكن هذه الحقول، تحديداً، هي الأكثر احتياجاً إلى تدخل العامل الإنساني، ولكن ليس عبر تعديل هذه الأمور بشكل قاتل لتوائم صيرورة مجهولة inexorable تحدث «هناك»، بل عبر السيطرة والتحكم بتلك الصيرورة، والدفاع عما يتعرض للتهديد واستثمار أفضل ما يوفره العلم الآن، وهذا ينطبق قبل أي شيء على علوم الحياة life sciences. وثمّة نوع آخر من التفكير القاتل يحيط بالنقاش حول البيئة، ويعكس فقدان الإرادة السياسية، ويشير إلى جدول زمني فقير الاستجابة لتحديات البيئة على المدى الطويل.

التحدي القائم: الحداثة وعدم المساواة

شهدنا على مدار نصف ألفية من العولمة، جدلاً، وفي العصر الحديث،

عايشا محاولتين طموحتين لمعالجة مسألة الفجوة بين العالم المتقدم والعالم الأقل تقدّماً. فمن ١٨٧٠ إلى ١٩٤٥ كانت هناك تجربة الاستعمار، ومن ١٩٤٥ إلى ١٩٩٠ كان هناك تجربة الشيوعية في أكثر من ٢٠ دولة. وكانت تانك المحاولتان، بطبيعتهما الاستبدادية التحديثية، مشروعات تنموية developmentalist سعت إلى تحويل العلاقات بين البلدان الغنية والفقيرة. وتمّ لفظ المحاولتين الآن، ولو بعد أكلاف باهظة. ويظل السؤال ما إن كانت محاولة ثالثة لخلق عالم موحّد عن طريق العولمة، يمكن أن تكون أفضل حالاً وأقل كلفة على الصعيد الإنساني.

إن التحديات التي يطرحها التوزيع العالمي للثورة والعلم هي، إلى جانب الحرب، أشد التحديات إلحاحاً على الأجندة الدولية وأكثرها مدعاة للقلق من ناحية أخلاقية. ولم تستطع الحداثة، برغم الدينامية الاقتصادية والسياسية التي أحدثتها في بعض البلدان، أن تحلّ هذه المعضلة. بل إن التوسع الأوروبي الاقتصادي والنظام السياسي حول العالم هما اللذان خلقا عالم اليوم الذي يتصف باللامساواة، وإن كان موحّداً. وقد أدى النظام الاقتصادي الراهن الذي انتشر خلال الثمانينيات والتسعينيات، والذي يتلخص بتعبير العولمة، إلى جعل عدم المساواة في التوزيع أكثر سوءاً.

إن مسؤولية معالجة اللامساواة المتضمَّنة في العولمة، هي في المقام الأول مسؤولية الدولة. فالسوق، وحده، لا يستطيع معالجة عدم الاستقرار الذي تفاقم الآن عبر الاتصالات السريعة، ولا حلّ اللامساواة والكراهية اللتين تُنتجهما. وهذا، فوق كل شيء، هو الدرس الذي نخلص به من أي تأمل نقدي للقرن العشرين(١٠). ولأن السوق لا يمكنه، وحده، حلّ تلك المشكلات، يتوجب علينا ألاّ نبالغ في التوقعات حول ما يمكن تحقيقه عبر الشركات متعددة الجنسيات. فهذه الشركات هي مسبب جزئي لمشكلات العالم الاقتصادي، أو حلّ جزئي لها. وهكذا، فإن الحفاظ على استقرار النظام والتأكد من أن السياسات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية المطبقة تستهدف التقليل من التفاوت بشكل

(١٠) Karl Polanyi, *The Great Transformation,* (Boston: Beacon Press, 1957).

كبير، يبقيان وظيفة الدولة بشكل جوهري. وكمثال على هذا، يمكن الإشارة إلى تطوّر «المعمار المالي العالمّي» الذي صُمم لاستيعاب الأزمات في الأسواق العالمية. وبرغم أن هذا يُرى في الكثير من الأحيان كما لو أنه تجمُّع مغلق وغامض لبعض الهيئات المالية المستقلة، إلاّ أنه في المقام الأول يشير إلى تمكُّن الدول من التعاون بينها من خلال نظم الإنذار المبكر ومعايير الأداء الجيد، وإلى كيفية تنسيق المساعدات الطارئة في أوقات الأزمات.

وأكثر من ذلك، فإن أي معمار ما يأخذ قوته من قوة اللبنات التي تكوِّنه. ولهذا، فإن القاعدة للتفاعل بين الدول هي أن تلك الدول نفسها فاعلة وأمينة، وذلك هو البُعد الداخلي للحكم المعولم global governance، (انظر الفصل التاسع). والنتيجة أن الجهد المشترك لتلك البلدان بإمكانه أن يوجه ويستوعب أية مخاطر تطرحها العولمة. والعولمة تجعل من الدول، عن أكثر من طريق، أكثر، وليس أقل ضرورة. وإن لم نجد في الدولة «الفاعل»، فإننا لن نجده في أي مكان آخر. وهذا لا ينطبق فقط على الدولة في البلدان القوية، مثل مجموعة الدول الثماني ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بل أيضاً على الدولة في المجتمعات النامية. ولا يمكن للتغيُّرات الاقتصادية وحدها أن تُعالج الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، إذ يتطلب هذا دولاً فاعلة وناجحة لإدارة التغيّر الاقتصادي. وهنا، فإن العولمة المعاصرة تُنتج تفاوتاتها الخاصة بها، إذ لا تكرس تفاوتاً اقتصادياً معولماً وحسب، بل تخلق في المجتمعات الفقيرة دولاً ضعيفة وفاسدة تعزز من التفاوت عبر تدوير المال وإعادته إلى الدول الغنية، وعاجزة عن تطوير اقتصادياتها الخاصّة بها.

يمكن أن تلعب الدولة أيضاً دوراً في معالجة جانب آخر في العولمة وهو زيادة التشابه بين الدول والاقتصادات والمجتمعات وحتى الثقافات. فالعولمة تتضمن، بشكل مباشر، قواعد مشتركة للتجارة والاستثمار وحقوق الملكية، ومبادئ قانونية وسياسية مشتركة حول الحكم الجيد good governance والديموقراطية. كما أن هناك توجُّهات مشتركة في الميدان الثقافي، سواءً في ما خص النخب أو الجماهير. وهكذا، فثمة تنميط واسع homogenization

للمجتمعات يُعتبر جزءاً من هذه العملية. ويمكن أن يكون بعض هذا التنميط نتاجاً ليس عن العولمة نفسها، أي نتيجة مؤثرات خارجية على المجتمع المحدَّد، بل أكثر ارتباطاً بمتطلبات الحياة الحديثة. فأن تكون هناك قوانين للسير، مثلاً، في كل البلدان، ليس نتيجة العولمة بقدر ما هو واحد من متطلبات المجتمع الصناعي. وليس من الواضح مدى التنميط السياسي والاجتماعي الواسع الذي تدفع العولمة باتجاهه، فالبلدان يمكن أن تتبنّى أنظمة انتخابية وقضائية مختلفة، وتتحدث لُغات مختلفة، وتأكل أطعمة مختلفة، فالذوق الذي يسود فيها هو الذي يُنتج ثقافة الجيل الشاب، وليس الاتجاهات العولمية.

وفي حقل الثقافة، فإن الدولة تحتفظ بمجالات تأثير هامة، من خلال النظام التعليمي الذي لا تتحكم فيه العولمة، ومن خلال القدرة أيضاً على ترويج الثقافة بكل أبعادها. وهذا هو ميدان آخر لا تستطيع فيه قوى السوق قيادته وحدها. والتطور الكارثي لصناعة السينما، المسيطَر عليها من قبل هوليود، دليل على ذلك، برغم أن هذا لا يعني أن هوليود لا تُنتج أفلاماً كثيرة جيدة، لكن احتكارها تلك الصناعة يدمر التنوع الثقافي. ويُعَدُّ التصحر الثقافي لقنوات الأفلام في تلفزيونات البلدان الناطقة بالإنكليزية، مؤشراً كافياً على ذلك. والعولمة التي تقود إلى أحادية ثقافية هي مدمرة للإنسانية، وهي ليست نتيجة مرغوبة، أو ضرورية للتغيّرات التي تحدث في تنظيم اقتصاد العالم.

وبشكل عام جداً، فإن العولمة تمثّل في المطاف الأخير، أفضل فرصة للنظام الذي يحركها، أي الرأسمالية. وهذا تحدٍّ لا تستطيع البلدان الغنية والقوية إهماله. فالقرن العشرون انتهى مع تنديد عالمي واسع بالتفاوتات التي ترافق العولمة، من الاحتجاجات ضد الليبرالية المنحازة في «مؤتمر سياتل» وحملة عام ٢٠٠٠ للمطالبة بخفض ديون الدول الفقيرة، إلى التحديات المتنوعة لسلطة الشركات متعددة الجنسيات في المجتمعات المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء.

وفي النهاية، فإن هذا السؤال حول التفاوت، يخص قدرة الرأسمالية نفسها. فهؤلاء الذين يصادقون على الرأسمالية، كما في طروحات النيوليبرالية الجديدة اليوم، يعتقدون أنها تملك قدرة غير محدودة على تحقيق النمو وتوزيع الثمار.

والسوق، كما يُقال لنا، بإمكانه حلّ كل المشكلات التي يواجهها، وهو قادر على الابتكار المستمر. وفشل الرأسمالية في تحقيق ذلك حتى الآن، كما تمضي الأطروحة، هو إما نتيجة لعدم توفُّر الوقت، أو لوجود عقبات سياسية وثقافية وقانونية وُضعت في طريق انتشارها. والأطروحة المضادة لذلك تقول إن الرأسمالية لا تدمر فحسب الكثير مما تحوله، وتُنتج بالضرورة عالماً غير متكافئ ومُنقسماً بحسب خطوط احتكارية، بل إن لها حدوداً تقف عندها. ففي القرن التاسع عشر، كانت تلك الحدود خاصة بالسوق نفسه، وفي القرن الحادي والعشرين هي حدود الطبيعة، ضمن أشياء أخرى.

لكن يبقى هناك متسع لتقييم مفتوح هنا، إذ إن الرأسمالية اتُّهمت في الماضي بأنها «غير قادرة» على القيام بعدد من الأمور التي أثبتت لاحقاً أن بمقدورها القيام بها، مثل حق الانتخاب universal suffrage والمساواة القانونية بين الرجال والنساء، ونزع الاستعمار، والتصنيع في العالم الثالث، وإنهاء الحرب بين الدول المتقدمة. وفي المقابل، فقد تمتعت بالعديد من الفرص، وطرحت الكثير من الوعود التي لم تحققها. والسؤال الذي يظل مفتوحاً، هو إن كان هذا النظام (الرأسمالي)، بعد خمسة قرون من بداية انتشاره، قادراً على تحقيق الوعود التي ينسبها مناصروه له، ويعمل على توزيع الفُرص على طول العالم. وحتى يتمكن النظام من تحقيق ذلك، فإن العولمة ستظل مجرد كلمة أخرى تعني هيمنة أقلية الدول الغنية على بقية العالم: وهذه المرة ليست هناك أعذار للرأسمالية.

الفصل السادس

هشاشة الديموقراطية

إلى جانب تحديَي الحرب وعدم المساواة، هناك تحدٍّ ثالث كبير يواجه العالم عند ٢٠٠٠، يتمثّل بنشر الديموقراطية وترسيخها. فالدول الديموقراطية لا تُشبع الغايات السياسية فحسب، بل ربما تحقق أيضاً الثروة والأمن. ويدّعي فوكوياما، وآخرون، أن الديموقراطية هي أعلى، بل بشكل غير مباشر، آخر مرحلة من مراحل التطوّر السياسي، وأنها الأكثر ملاءمةً للغايات الأخرى، وتحديداً النمو الاقتصادي. ويبرز مستقبل الديموقراطية في غاية الأهمية أيضاً لأي بحث عن العلاقات الدولية بسبب ارتباطها القوي بالسلام. والحدس الذي قال به إيمانويل كانت، في نهاية القرن الثامن عشر، بأن نظاماً عالمياً للسلام يمكن أن يوجد عبر تعاون الدول الدستورية في ما بينها، أصبح احتمالاً أقرب للتحقق الآن[١].

أما الذين يجادلون بأننا نعيش اليوم في عصر ديموقراطي، فهم يشيرون إلى موجة الدمقرطة التي شملت البلدان الشيوعية السابقة وأجزاء من العالم الثالث في حقبة التسعينيات[٢]. وقد قامت تلك الموجة على الإرث الديموقراطي لصراعات

(١) 'Idea for a Universal History from a Cosmopolitan Point of View' (1784); 'Perpetual Peace' (1795), in Immanuel Kant, *On History*, edited by Lewis White Beck, (New York: Bobbs-Merrill, 1963).

(٢) Samuel Huntington, *The Third World, Democratization in the Late Twentieth Century*, (Norman: University of Oklahoma Press, 1993).

«القرن العشرين القصير» داخل الدول وبين الدول نفسها، كما نوقش في الفصل الثاني. وقد ساهمت عوامل عدة في إحداث هذا التطوّر، أولها الإنهاك الأيديولوجي الذي أصاب البدائل غير الديموقراطية، وثانيها ترافُق الديموقراطية مع الازدهار الاقتصادي، وثالثها دعم التوجهات الديموقراطية من قِبَل المجتمع الدولي. ويزداد، باستمرار، عدد الدول التي توصف بأنها «ديموقراطية» بحسب المعايير الانتخابية والدستورية الأساسية: من ٥٦ دولة عام ١٩٩٠ إلى ٨٦ دولة عام ٢٠٠٠. ويتم توظيف هذا الاتجاه لدعم مقولة أشمل حول العالم المعاصر، وهي أنه في أعقاب الحرب الباردة، انتصر خيار الديموقراطية الليبرالية ولم يعد هناك منافسون عالميون لها. وبذا، برغم كل العثرات التي تواجهها، فإن الديموقراطية تنتشر في طول العالم وعرضه.

الحرية وحدودها

إن الادّعاء الذي ينطوي عليه كثير من النقاش بشأن الديموقراطية، يقول بأن الديموقراطية هي هدف يمكن تحقيقه، وإن حدث وتحقق فإنه يكون مستديماً. غير أن هذا مجرد وهم حداثي، فالديموقراطية نظام، وكغيرها من النظم يمكن أن تتغيّر وأن تموت. وبينما تركّز الاهتمام على انتشار الديموقراطية في المجتمعات غير الديموقراطية، فإن الاهتمام ذاته يجب أن يتركّز على تقييم السياسيات الديموقراطية في الدول المترسخة ديموقراطياً، ولو من ناحية ظاهرية. وهنا، ثمّة جهد مطلوب، ليس فقط للحفاظ على النظام الديموقراطي، بل أيضاً لإعادة التفكير فيه وابتكار أشكال جديدة له وتطويرها. ويتعرض الافتراض الأساسي القائل بأن التطوّر الدستوري هو نهاية المطاف لكثير من النظم السياسية، لتحدٍّ كبير، مذكِّراً إيانا بأن النُّظُم السياسية لا يجب أن تكون جامدة أبداً، وأنها تزول إن لم تتطوّر. وقد شهدنا مثيلاً لإعادة التفكير بهذه الإصلاحات الدستورية داخل الدول الراسخة، مثل الاعتراف بتعددية المناطق والثقافات في دول كبريطانيا وإيطاليا وفرنسا، ومحاولة استكشاف أشكال جديدة للحقوق الثقافية وحقوق الأقليات ضمن الدول ذات التاريخ والسياق الاستعماري مثل أستراليا وكندا.

وترافق كل هذا مع إعادة اختبار تواريخ الدول، والإثنيات، والثقافات، والقوة، وهي عملية لقيت تشجيعاً من قبل الاعتراف المزدوج بالتنوع المعاصر الذي برز نتيجة للهجرة والتعددية التاريخية، وهو تنوع كان يتعرض لإنكار دائم من قِبَل طروحات الوحدة القومية والهيمنة.

كما ساعدت التغيُّرات في المجتمع الحديث، ونهاية الحرب الباردة، على تشجيع التفكير في ترسيخ الديموقراطية في المجتمعات المتقدمة، الأمر الذي يترافق مع محاولات لخفض الحواجز بين العقائد السياسية (المتنافسة *) التي قسَّمها القرن أو القرنان السابقان: الاشتراكية والليبرالية، الإصلاح والثورة، التخطيط والسوق. ومن هذا المنظور، فإن عام ١٩٨٩ شهد نهاية اثنتين من الأيديولوجيات وليس واحدة فقط: التخطيط المركزي وتوجيه الدولة من جانب، ودوغما النيوليبوالية وسوقها الحر من جانب آخر[٣]. وبدلاً عن ذلك، فقد برزت تسوية، على شكل إجماع مركزي أحياناً، تدعو إلى «السوق الاجتماعي» social market. وهذه الدعوة تؤكد على ضرورة إعادة هيكلة الدولة بعيداً عن الأشكال التقليدية للتوجيه، ولكن مع إعطائها وظائف جديدة في المجتمع مثل تطوير ثقافة مجتمع مدني أوسع بشأن قضايا التعليم، والعائلة، والجريمة، وإعادة التفكير في العمالة التامّة وربطها أكثر بالتعليم، وإعادة هيكلة نظام الرعاية الاجتماعية، وكذلك الانخراط بشكل أنشط على المستوى المعولم. غير أن قوى النيوليبرالية تبقى قوية في البلدان الناطقة بالإنكليزية، برغم أنها جفولة في طرح ادعاءاتها، وفوق كل شيء تبقى في الظل الأميركي، لكنها متبناة بوضوح وصرامة أكثر من قبل المفكرين الاجتماعيين الديموقراطيين في فرنسا وألمانيا والدول الاسكندنافية. وهذا التوجه يعكس الأزمة الأيديولوجية المزدوجة لحقبة التسعينيات والفرص المرافقة التي توفرت.

وبرغم أن هذه التقييمات قد تعزز من الديموقراطية، فإن أكبر الأوهام

(٣) ومن الأمثلة على إعادة التقييم هذا، انظر كتابات:
Noberto Bobbio and Jurgen Habermas.

المعاصرة يقع بالضبط في هذه السمة الاشتراطية والمتغيِّرة للديموقراطية. ويتعرض أي نظام ديموقراطي لطروحات مضادة وهامة، لا تتصف بأنها تظل صالحة لمساءلة ذلك النظام، بل تترسخ بسبب التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الحديث، وأيضاً بسبب التغيّرات العالمية المرافقة للعولمة. ولا تتعرض الأنظمة الديموقراطية في الدول الكبرى لمنظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، لخطر كبير بالانهيار، كما كان الأمر في نهاية العشرينيات والثلاثينيات (من القرن العشرين*)، لكنها في المقابل، موضع نقد واسع أبرزه بوضوح انتصار ما بعد ١٩٨٩.

ويتوزع هذا النقد على مستويات ثلاثة: نظري theory، وظرفي conjunctural، وعولمي global. ويُعتبر النقد النظري للديموقراطية قديماً قِدَمَ الديموقراطية نفسها، وهو يطرح بروز المساواة في الميدان العام. فالتركيز على الأشكال السياسية والقانونية والانتخابية يُخفي استمرار ملامح غير ديموقراطية أخرى متأصلة في المجتمع الحديث والحياة العامة. ففي اليونان القديمة، تركّز الانتقاد على «الدهماء»، أو الغوغاء، ونُظر إلى جماهير الناخبين بكونها غير قادرة على ممارسة حقّ التصويت بمسؤولية، وذلك بسبب تشكيلها، أو مزاجها. وقد نظر المفكرون المحافظون في القرن العشرين بتخوف إلى دخول الجماهير إلى ساحة السياسة، ولم يكن ثمّة تبرير لذلك. وفي المقابل، فإن مخاطر استبداد الغالبية تظل ماثلة، وتأخذ شكلاً حاداً خاصة في المجتمعات ذات التنوع الإثني والجماعاتي، وحيث حقوق الأقلية لا تتمُّ المحافظة عليها كما ينبغي. أما النقد الثاقب الآخر للديموقراطية، ولليبرالية بشكل عام، فإنه يبدأ وينتهي، حول التناقض بين المساواة الظاهرية وحيادية النظام السياسي، وواقع اللامساواة والانحياز الذي يسببه تدخل المال في السياسة. إن التناقض بين الديموقراطية وعلاقات السوق، يتجسّد في قدرة السياسين المقربين من رجال الأعمال على التأثير في النتائج عبر ما يتوفر في أيديهم من أموال مخصَّصة للحملات الانتخابية. كما يبرز ذلك التناقض في الإعلام حيث تشويه المعلومات والخيارات الانتخابية، في وقت يجب أن تكون فيه العملية الانتخابية حرّة من أي تشويهات عن طريق

السوق، ويبرز أيضاً ذلك التناقض من خلال قدرة السلطة المالية على إحباط الحكومة كلياً.

وكلٌّ من هذين النقدين تكرَّس إلى درجة كبيرة بسبب التوجهات الموجودة في المجتمع المعاصر. وهناك مكافئ حديث لحكم «الدهماء»، أو حكم الغوغاء، متمثل في النظرة إزاء قضايا عقوبة الإعدام، والهجرة، وحقوق النساء (الجندر)، فضلاً عن المسؤولية في السياسة الدولية. وليس من الصعب العثور على ذلك كله. وعلى طول العالم وعرضه، أساءت القومية والشوفينية إلى حكم الأغلبية. فمثلاً، عكس مصير الكاثوليك في إيرلندا الشمالية في سنوات ١٩٢٠ و١٩٧٠، وكذلك مصير المسلمين في الهند، القليل من حكمة الأغلبية. وتتكرَّس انتهاكات الديموقراطية إلى حد كبير من خلال دوغما السياسيين. أما بشأن التشوهات التي تسببها الأموال، فإن هذا من الأمور المعروفة في كل المجتمعات المتقدمة. وإذا وضعنا الانتخابات جانباً، فإن الحكومة مقيَّدة جداً، وتتشكل وتنحرف توجهاتها تبعاً للمصالح المالية والاقتصادية. ويتسم الإعلام بأنه أكثر الأطراف في العملية السياسية لامسؤولية، برغم النظر إليه، تاريخياً، بأنه الضامن للمجتمع المدني. وكما سنرى في الفصل التاسع، فإن هذا لا يُضعف الديموقراطية داخل البلدان فحسب، بل أيضاً الحكم المعولم governance. وفي البلدان المتقدمة، وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، انحدرت استقلالية المؤسسات الإعلامية وقدرتها على تأسيس مواقف مستقلة بشأن الأمور التي تتطلب أحكاماً سياسية.

وقد تعزَّز النقد النظري التقليدي للديموقراطية بطُرق ضاعفت من الشك حول مآل أي نظام سياسي. فأولاً، وقبل كل شيء، قدمت «النسوية» feminism، سواءً في مرحلتها الأولى في أوائل القرن العشرين، أم في مرحلتها الثانية بداية من عقد الستينيات، نقداً مدمراً للنظام السياسي القائم إزاء حرمان النساء من المساواة الاقتصادية والقانونية والتعليمية والسياسية في الميدان العام. كما نقدت النسوية أيضاً اللامساواة التي تُترك من دون معالجة سواءً محلياً أو أيديولوجياً أو اجتماعياً عندما يتمّ الركون إلى منح المرأة مجرد مساواة عامّة في حقها في التصويت الانتخابي مثلاً، أو في الوظائف العليا. وكما هو حال النقد الاشتراكي للّيبرالية،

فإن نقد النسوية يُضعف المعايير الرسمية للديموقراطية نفسها. ثانياً، تطرح الحركة البيئية، بطُرق بدت الآن أكثر وضوحاً، تساؤلاً حول قدرة المجتمع الحديث على إدامة الازدهار وأسلوب الحياة الخاص به من دون القيام بتغيُّرات اقتصادية جوهرية وتحديدات على ما زال يُعرف حتى الآن بميدان الحرية الشخصية. وفوق كل شيء، فإن هذا يُرجعنا إلى النقد الأطول عمراً وترسُّخاً بشأن العملية الديموقراطية، وهو محدوديتها بالإطار الزمني للتجديد الانتخابي. فالقضايا التي تتراكم على مدى عقود، أو قرون، لا تُعالَج بانتخابات وآفاق سياسية محدَّدة بثلاث إلى خمس سنوات.

ويُضاف إلى هذين النقدين المعاصرين للديموقراطية، نقد فلسفي ثالث برز في السنوات الأخيرة، وهو نقد يسعى، تحت رداء الليبرالية، ليس إلى تعزيز إمكانات الديموقراطية، بل إلى لجمها، وذلك بإخضاع «عالميتها» للمساءلة. والطرح المحافظ هنا، يقول إن بعض الشعوب غير مؤهَّلة ديموقراطياً، وإنها لو كانت كذلك فستحتاج إلى قرون للوصول إليها. وهو طرح معروف وكان، قبل كل شيء، من بضاعة الاستعمار الجاهزة. لكن هذا الطرح أعيد إحياؤه على شكلين مختلفين: الأول هو المحاججة التي يتبناها الحُكّام والمدافعون عنهم في المناطق غير الأوروبية في العالم، وخاصة العالم العربي وشرق آسيا، والتي تقول إن الديموقراطية «الغربية» غير مناسبة لمجتمعاتهم إذ تتعارض مع القِيم المحلية. والثانية هي المحاججة التي يطرحها بعض الفلاسفة الليبراليون والتي تقول إنه يجب السماح للمجتمعات غير الغربية بأن تحافظ على أشكال من الحكم غير الديموقراطي ما دامت تحترم القواعد الأساسية للنظام(٤). وهذه التساؤلات حول الديموقراطية، تتضمن تحدياً مزدوجاً: الأول هو مجموعة من المقولات الاجتماعية التي تؤكد الفروق الجوهرية بين الثقافات، والثاني هو شرعية تفسيرات النخب والسلطات وما تطرحه من تحدٍّ لمبدأ العالمية universality. وسوف نتعرض للتحدي الأول في الفصل الثامن، وللثاني في الفصل العاشر، لكن يكفي

(٤) John Rawls, *The Laws of Peoples*, (Cambridge: MA, Harvard University Press, 1999).

هنا القول إن الزعم بالاختلاف ـ مثله مثل الزعم بـ«الأصالة» ـ يُخفي من الأمور أكثر مما يكشف.

إن التحديات النظرية التي تواجه الديموقراطية، سواءً تلك التي يطرحها الذين يريدون تقويتها أو أولئك الذين يريدون الحد من تطبيقها، تعززت بشكل كبير من خلال المجتمع الحديث، سواءً في المجتمعات المتقدمة حيث تسود الأشكال الديموقراطية، أو في سياق الانتشار العالمي للديموقراطية. ولهذا، فإن العالم المعاصر يطرح ثاني أكبر مجموعة ظرفية من الأسباب التي تثير القلق حول ترسخ الديموقراطية. وهذه الأسباب ترتبط قبل كل شيء بانتشار الديموقراطية الذي أعقب انهيار الأيديولوجيات القديمة، وانتشار أشكال المسؤوليات المدنية من ناحية، وانتشار أيديولوجيات جديدة، عبر انتشار العولمة، تهدد قِيم التسامح بين المجتمعات وفي داخلها العولمة.

وبرغم أن الديموقراطية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أوروبا، الولايات المتحدة، كندا، أستراليا، اليابان . . .*) لا تواجه تهديداً محققاً ينذر بحدوث انهيار دستوري، إلاّ أن البلدان المتقدمة تشهد انعداماً للثقة بالديموقراطية على نطاق واسع. وهذا يتضمن التشكيك بنوايا السياسيين وقدراتهم، وعدم الثقة بالقطاع العام، وتراجع القناعة بالخدمات العامة. وفي الوقت الذي تخضع فيه التغيّرات الدستورية والإصلاحات في العديد من البلدان للنقاش، فإن بعض الأشكال المحددة والعريقة للديموقراطية، تتعرض لفقدان الاتجاه العام. ففي الكثير من بلدان العالم المتقدم، أصبحت الأوصاف المرتبطة بالبلدية، أو الحكومة، مرادفة لأوصاف الفساد وعدم الفاعلية، ولا تستقطب أي اهتمام سياسي. كما أن مفهوم الديموقراطية في مكان العمل، من خلال أشكال الحكم المحلي والاستشاري، لم يعد موضوعاً للنقاش العام، عدا عن أن يكون محط ممارسة عملية. وفي ما يتعلق بالممارسة العملية لذلك المفهوم، فإن العولمة توفر مبرراً جاهزاً للابتعاد عنه وعن كل ما يصنَّف على أنه ممارسة «قديمة».

وفي الوقت نفسه، هناك عودة في الكثير من البلدان إلى القومية، خاصة

الطالعة من تحت الحكم الشيوعي(٥). والقومية لا يمكن النظر إليها بكونها غير متوائمة مع الديموقراطية بالتعريف، برغم أنها كذلك في أغلب الحالات بسبب اعتبارها الشرعيةَ متركزةً على المفهوم البدائي الذي يعتبر الأمة معطى تاريخياً، واعتماد «قادة» من نوع خاص يزعمون تمثيل تلك الشرعية. ويتكرر تلاقي القومية المتشددة مع السياسات المضادة للديموقراطية بشكل كبير ينفي احتمالية أن يكون ذلك التلاقي عرضي الطابع. لكن، مهما كانت تنويعات القومية في ما خص السياسة المحلية، فإنها على وجه أكيد غير متغيرة تجاه السياسة الخارجية والعلاقات مع الدول الأخرى والشعوب. فهنا، يصبح النمط السائد إزاء هذه السياسة هو التنافس والمبالغة في الفروقات، وإنكار الحلول التعاونية. وبصيغتها الأكثر اعتدالاً، فإن تلك السياسة (القومية *) قد تأخذ شكل رفض المعاهدات الدولية بشأن التجارة والبيئة، وتبنّي موقف شوفيني تجاه الهجرة، وتصويب الذات تجاه رفض أي نقد لسياسات حقوق الإنسان في البلد المعني: انظر هنا ليس فقط إلى ردود الفعل العنيفة وعالية الصوت لبلدان مثل الصين وإيران وإسرائيل تجاه أي كشف لممارسات التعذيب فيها، بل أيضاً إلى ردّ فعل الولايات المتحدة ضد انتقادات منظمة العفو الدولية لأنظمة العقوبات المتشددة وعقوبة الإعدام، وكذلك ردّ الفعل البريطاني ضد قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. أما في صيغها الأكثر تطرفاً، كما في حالة يوغوسلافيا السابقة، فإن صعود القومية في حقبة التسعينيات قاد إلى القتل والجرائم بحق الإنسانية على نطاق واسع.

ويمكن أن يُضاف إلى التحديات النظرية والظرفية المذكورة أعلاه المرتبطة بأداء الديموقراطية داخل المجتمعات، والتوترات التي تسم السياسة المعاصرة، تحدياتُ العولمة نفسها. وهنا ثمّة عملية متناقضة قيد الاشتغال. فبمعنى ما، حظيت «الدمقرطة» التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين بتشجيع من قبل التحولات الدولية. ففي حقبة السبعينيات، تحولت الدول الأوروبية التي حُكمت بأنظمة حكم فاشية، إلى الديموقراطية، وذلك كي تنخرط في الازدهار الذي جلبته

(٥) Jack Snyder, *From Voting to Violence, Democratization and Nationalist Conflict,* (London: W. W. Norton, 2000).

السوق الأوروبية المشتركة. فالثورة البرتغالية سنة ١٩٧٤ احتوت على مكوّن عسكري وثوري اشتراكي، لكن القوة الرئيسية خلفها، والقوة الأكثر استفادةً منها، كانت الطبقة الوسطى التي أرادت أن تتخلص من عزلة البرتغال عن بقية أوروبا، وأن تُنهي علاقات البرتغال مع العبء الامبرطوري ما قبل الحديث في أفريقيا، وتحويل البرتغال إلى جزء «عادي» من أوروبا. وبالمثل، شهدت حقبة التسعينيات التحاق، أو إجبار، دول من أميركا اللاتينية وشرق أوروبا على احترام أكبر للقِيم الديموقراطية. فالمجلس الأوروبي Council of Europe، على سبيل المثال، فرض شروطاً على البلدان الراغبة بالانضمام إليه ومن ثم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تتعلق بالانتخابات وحقوق الأقليات والنساء gender. والإشارة هنا إلى أن تشجيع الديموقراطية من قبل الدول الكبرى، كان بحد ذاته مشروطاً وجزئياً لا يعني التقليل من آثار ذلك التشجيع. ففي خلال حقبة الحرب الباردة، قادت المصالح الاستراتيجية إلى ترسيخ، إن لم يكن خلق، النظم الاستبدادية. أما في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فإن تشجيع الديموقراطية يتوقف عندما يتواصل الصدام بين المصلحة الاستراتيجية والاقتصادية مع عملية الدمقرطة، كما هو بارز بوضوح كبير في حالة حلفاء الغرب في العالم العربي.

غير أن العولمة تشجع تأثيرات أخرى مضادة للديموقراطية تؤدي إلى مضاعفة التوجهات المصاحبة للنقد السابق للديموقراطية، وتخلق مصاعب جديدة للحكم الديموقراطي. ففي المقام الأول، تسمح العولمة بوجود فروقات أكبر في مستويات المعيشة عما كان عليه الأمر في السابق بسبب تقييدها قدرةَ الدولة على إدارة الاقتصاد. ومثلُ هذه التقلبات، وفتحُ الحدود، أتاحا فرصة أكبر لحركات جماهيرية احتجاجية كي تحرك الناس وتقوم بالتعبئة على أرضية قومية. وسواءً في المجتمعات المهيمِنة أم المجتمعات المهيمَن عليها، فإن إغراءات الديماغوجية القومية ازدادت، وهو ما نراه متكرر الحدوث مثلاً عند اليمين في اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة. وفي العقود الماضية، رأينا استخدام المقاومة للتأثيرات الخارجية الاجتماعية والثقافية من قبل دول وحركات مستبدة تحت ستار مقاومة «الامبريالية الثقافية». وتحمل العولمة مخاطر تكريس ذلك، إذ إن أولئك الذين

يرغبون بالتلاعب بشعوبهم يلجأون أكثر فأكثر إلى التنديد بالضغوط الخارجية.

وهناك أثر شبيه ومتردد قد يرتبط بانتشار الإنترنت والتجارة الإلكترونية. فهذه تساعد من ناحية على مساعدة وتقوية أولئك الذين يبحثون عن السلع والمعلومات، لكنها في الوقت ذاته تخلق دائماً عالماً تندثر فيه القيود الديموقراطية التقليدية على المواد الدعائية العدائية والعنصرية؛ عالماً يصبح فيه الأساس المالي والضريبي للدولة أقل صلابة مع زيادة تدخل الشركات الكبرى وأشكال التدخلات الأخرى في الفضاء الشخصي للأفراد. ويقول البعض إن الديموقراطية يمكن أن تتعزز بواسطة ما يوصف بـ«الحكومة الإلكترونية» e-government، لكن برغم ما يحمله هذا من وعود بتسهيل الاتصال والتشاور، فإن هذا التوجه ينطوي على إضعاف تأثير أولئك الذين لا يملكون وسيلة الاتصال تلك، أو لا يملكون الوقت لاستخدامها. وبروز ديموقراطية إلكترونية e-democracy متواصلة النشاط ومدعومة بتدخلات غير متوازنة من قبل مجموعات المصالح، ومن قبل وسائل إعلام غير مسؤولة تتلاعب بالعواطف، هو أمر فاشل حقاً، وكابوس مزعج.

الإطار التاريخي

إن التحديات التي تواجه الديموقراطية كشكل سياسي، سواءً أكانت نظرية أم ظرفية أم عولمية، لا تعني أن الأطروحة الليبرالية حول الديموقراطية، بشكل أو بآخر، هي أفضل نظام سياسي مرغوب فيه. وقد أثبتت أنها متوائمة مع الليبرالية الاقتصادية والنمو. وليس هناك بالفعل أية أيديولوجيات منافسة لها الآن. وبهذا الشأن فإنه يمكن القول إن أطروحة فرانسيس فوكوياما، التي أسيئ إليها كثيراً، صحيحة بشكل عام (التي تقول إن الديموقراطية الليبرالية هي نهاية الفكر السياسي العالمي وأفضل صِيَغه *). فالقومية لا تشكّل بديلاً أيديولوجياً كونها لا تصف صيغة للحكم والسياسة المحلية، والأصولية الدينية لا هي عولمية ولا يمكن اعتبارها الجوابَ بأي معنى اقتصادي، إذ لو نظرنا إليها عن قرب لرأينا افتقارها إلى أي نموذج متماسك للنظام السياسي. والأطروحة حول السلام والديموقراطية لها مصداقيتها أيضاً، وذلك على خلفية أولية حيث تتردد الدول الدستورية في

خوض الحرب، وخلفية تاريخية أيضاً حيث إنه إلى حدّ الآن لم تقم الحرب بين أي دول ديموقراطية حقيقية، ولهذا فإن الفرضية القائمة الآن هي أن الديموقراطيات لا تخوض الحرب ضد بعضها البعض. وهذه النتيجة لها أهمية كبيرة بالنسبة إلى المستقبل، إذ تشير إلى أنه في عالم تتوزع فيه الرفاهية بشكل إجمالي، وتتأسس فيه الديموقراطية الليبرالية، أي كصيغة معولمة (مكبّرة *) عن الاتحاد الأوروبي، فإن شبح الحرب سيكون بعيداً. والنقطة هنا، بالطبع، هي أننا ما زلنا بعيدين جداً عن ذلك، بل إن «نطاق السلم» نفسه الذي أسسته الدول المتقدمة يتعرّض للتهديد من الداخل كما من الخارج.

وهنا، من الضروري أن يوضَع ترسُّخُ الديموقراطية في إطاره التاريخي. إن الديموقراطية يمكن أن تُعرَّف على أنها نظام دستوري أو جمهوري يشتغل فيه مبدأ صوت واحد لكل فرد، وحيث يتوفر قدر معقول من تداول السلطة. كما يجب أن يكون هناك اختبار زمني أيضاً: إذ يمكن القول إن الديموقراطية ترسّخت في مكان ما إذا مرَّ عليها فترة من الزمن، جيل مثلاً، أي خمسة وعشرين عاماً أو نحوها على الأقل. وقد رأينا العديد من الديموقراطيات قصيرة العمر، مثل ديموقراطية الفيمر في العشرينيات (١٩٢٠)، لبنان، سريلانكا، والعديد من دول أميركا اللاتينية وأفريقيا في الستينيات والسبعينيات. وباعتماد هذا التعريف والاختبار الزمني، فإن الديموقراطية تُعتبر مكتسباً جديداً حتى في أكثر الدول تقدماً، فالنساء لم تحظَ بحق التصويت في فرنسا، مثلاً، حتّى عام ١٩٤٨، وملايين من السود لم يتم احترام حقوقهم في الولايات المتحدة إلاّ في الستينيات، وفي أحد أجزاء المملكة المتحدة؛ إيرلندا الشمالية، تميَّز النظام الانتخابي بالتلاعب الخطير حتى عقد السبعينيات[٦].

وفي الوقت نفسه، فإنه سيكون من الرضى الخادع، كما أشير سابقاً، الاعتقاد أن هذا النظام محكوم بالاستمرار بعد أن تأسس، إذ ليس ثمّة نهاية

---

(٦) بهذا الشأن انظر المقالة الكلاسيكية لـ:

Goran Therborn: 'The Rule of Capital and the Rise of Democracy', *New Left Review*, 103 May-June, 1977.

للشؤون الإنسانية. والأنظمة السياسية، مثلها مثل المباني، تحتاج إلى الصيانة، وإن لم تتوفر لها تلك الصيانة فإنها تبدأ بالتهدُّم ثم تسقط (فضلاً عما يمكن أن يسببه السكان غير المكترثين من سوء أكثر). وليس هناك من ينظر إلى الوضع الحالي للديموقراطيات في العالم المتقدم ولا يشعر بالانزعاج. فمثلاً، هناك الانخفاض في مستويات المشاركة الانتخابية في الولايات المتحدة، وهناك القلق العالمي إزاء تشوه العملية الانتخابية بسبب تدخل الأموال الخاصة واللوبيات ومجموعات المصالح، وهناك الانخفاض المستمر في الوعي السياسي على جبهات عدة، وعلى وجه التحديد الجبهة الدولية، واللامبالاة المتزايدة من قبل الجيل الشاب تجاه السياسيين والمشاركة في العملية السياسية، وهناك أيضاً ندرة دراماتيكية في وجود قادة سياسيين ذوي مصداقية. ويؤثر فقدان الثقة عند الناس بالمؤسسات السياسية، في معظم العالم المتقدم. وإذا ما تمَّ سحب هذه التوجهات على العقود القادمة، فإن الوضع سيكون مهتزاً جداً بالفعل عام ٢٠٥٠[(٧)]. ولهذا، فإنه لا يمكننا، ولا يجب، أن نعتقد أن الديموقراطية يمكن أن تستمر إلى الأبد في غياب التجديد والإصلاح. وفي الوقت نفسه، فإن هناك اتجاهات أيديولوجية مقلقة تلوح في الأفق: في الولايات المتحدة هناك اليمين الديني، الذي يقدَّر بـ٨٠ مليوناً، يمارس تأثيرات سلبية على الحياة السياسية والاجتماعية. أما في أوروبا، فإن تصاعد اليمين المتطرف الجديد في دولتي النمسا وسويسرا، قد يبدو قصير الحياة ومنعزلاً، ولكنه من ناحية ثانية قد يكون المؤشر الأول على بروز توجه سيئ للغاية قد يجد صداه في دول أخرى أكثر قوة. وإذا كان احتمال بروز تطرف يساري نتيجة للرأسمالية ضعيفاً، فإن احتمال بروز تطرف يميني نتيجة لها يبقى قائماً.

وإذا انتقلنا إلى بقية العالم، فإن الصورة ليست وردية على الإطلاق. فمن أصل ١٩٥ هي مجموع دول العالم، هناك ١٠٠ دولة يمكن أن تُوصَف بأنها

---

(٧) On falling trust in political institutions and decline in political participation, see: Susan Pharr and Robert Putnam (eds.), *Disaffected Democracies,* (Princeton: Princeton Universty Press, 2000).

«ديموقراطية» بشكل أو بآخر. وعدد الدول التي اجتازت الاختبار الزمني، والتي فيها تدوال حقيقي للسلطة، هو أقل من ذلك بكثير، وهي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والهند، وبعض أجزاء الكاريبي، وهي في مجموعها حوالى ٤٠ دولة. وهناك دول عديدة أخرى تمر في عملية انتقال إلى الديموقراطية، لكنها في الكثير من الحالات عملية انتقال إلى لاشيء حيث تبقى كما هي: دولاً نصف ديموقراطية ونصف استبدادية، حيث تترافق السلطة الانتخابية الظاهرية مع سيطرة دكتاتورية رسمية أو شبه رسمية. وقد تعلمت كل الدكتاتوريات في العالم لعبة الحصول على الشهادة (الانتخابية *) والاسترضاء. وقد سألتُ يوماً أحد الأشخاص من دولة نصف استبدادية سمحت بالتعددية الحزبية وبعض التعددية الإعلامية: لماذا تريدون تعددية في بلدكم؟ فأجاب لأن الرئيس قال لنا إنه يجب أن تكون لدينا تعددية.

وبالإضافة إلى الطروحات حول السياسة الديموقراطية الرسمية، فإننا نسمع كثيراً حول الحاجة إلى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وهو أمر مطلوب بحق. لكن، كما نوقش في الفصل الثالث، فإن كثيراً من المنظمات غير الحكومية هي واجهة تديرها الحكومات، أو كما تسميها منظمة العفو الدولية «جنجوز» Government-run NGOs (GINGOs)، بينما تخضع منظمات كثيرة أخرى لأشكال مختلفة من القيود السياسية والقانونية والمالية. وحتى في المناطق التي تبدو فيها الدمقرطة وكأنها مسحت كل ما سبقها، فإن الأمور ليست كما تتبدّى، فمثلاً نجاح هوغو شافيز في انتخابات فنزويلا كرئيس عام ١٩٩٨، كان ضد التسيُّس الانتخابي. وفي المقابل، فإن الجنرالات الباكستانيين الذين أطاحوا بالحكومة المدنية المنتخَبة والفاسدة عام ١٩٩٩، تمتعوا بتأييد واسع.

روسيا، الصين وأندونيسيا

إن هذا الانتشار غير المتساوي والمشروط للديموقراطية مرتبط، في إطار النقاش في هذا الكتاب، بمسألة السلم. فإذا كان العديد من دول العالم ليست ديموقراطية ولن تصبح كذلك في المستقبل القريب، فإن احتمالات مخاطر

الحرب تظل مرتفعة. وكما يُطرح، بشكل مقنع، فإن أكثر الدول خطراً ليست الدول الدكتاتورية، بل الدول التي تمر بعملية دمقرطة، حيث تتصاعد العواطف، ويفقد القادة السيطرة، وتصل التوترات الاجتماعية والاقتصادية إلى الحد الأقصى(٨). وكانت الصراعات الأكبر في القرن العشرين قد حدثت في إطار تغيّر سياسي واجتماعي سريع. وبهذا الخصوص، فإن هناك ثلاثة بلدان تستحق التطورات السياسية الداخلية فيها اهتماماً خاصاً (روسيا، الصين وأندونيسيا*).

ما تزال روسيا، كما أشير سابقاً، بعيدة عن أن تحل كل المشكلات التي تبعت انهيار الاتحاد السوفياتي. وفي جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق الخمس عشرة، حيث الناتج المحلي سنة ١٩٩٨ كان في المعدَّل ٥٠٪ مما كان عليه عام ١٩٨٩، تتواجد الديموقراطية بالمعنى الصحيح في دول البلطيق الثلاث فقط. روسيا، في أحسن الأحوال، هي نصف ديموقراطية، موسومة بغياب القانون وبالقيود على الإعلام، والآن مسيطَر عليها من قِبَل فئة استبدادية كانت في جهاز الـ«كي. جي. بي.» السابق. أما بقية الجمهوريات، بلا استثناء، فهي أشكال مختلفة من الدكتاتوريات السياسية. وحتى تلك البلدان التي برزت فيها إلى حد ما ثقافة ديموقراطية مباشرة بعد سقوط الشيوعية، مثل أرمينيا، فإنها الآن تقوم بانتقال آخر إلى الدكتاتورية وحكم اللصوص، وإلى العنف ضد المعارضين السياسيين عند الضرورة. ولهذا، فإن الشرعية السياسية ضعيفة، والسياسة والإدارة تعجان بالفساد، والعنف يحيط بالحياة السياسية والتجارية.

وكما صار الحال في كل جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، أصاب الاتحادَ الروسي هبوطٌ هائل في مستويات المعيشة. وتولَّد هناك حنين شديد للماضي الآمن، وكذلك توق كبير إلى قائد قوي، كما يُعرَف فلاديمير بوتين الذي انتُخب في آذار/ مارس عام ٢٠٠٠. وتكمن الأخطار المباشرة التي تواجه الأمن العالمي في غياب السيطرة التامّة على الأسلحة النووية الروسية وغيرها. غير أن الخطر الأطول، على المدى البعيد، هو في بقاء روسيا في مرحلة قلقة سياسية

(٨) Jack Snyder, *From Voting to Violence, Democratization and Nationalist Conflict,* (London: W. W. Norton, 2000).

واقتصادية، حيث تلجأ القيادة السياسية أكثر فأكثر إلى الدوغما، سواءً في الداخل أم في الخارج. وقد تكون الحرب في الجمهورية الشمالية القوقازية؛ الشيشان، حرباً منفردة ومعزولة، ونتاجَ التاريخ والصبغة السياسية الخاصة للمنطقة، لكن على طول الاتحاد الروسي وعرضه، هناك توترات أوسع وأكثر تفجراً وغير قابلة للحل.

أما الصين، فتبدو ظاهرياً في وضع أفضل. فاقتصادها ازدهر في حقبة التسعينيات، وقيادتها ما تزال تسيطر على الوضعين السياسي والعسكري، وثمة انفتاح في الحياة السياسية محتَّم وآخذ بالحدوث. والسؤال الكبير الذي لا جواب له هو إن كانت الصين تستطيع المضيَّ في طريق التغيير الاقتصادي من دون إحداث تغيير سياسي، ومن دون اضطراب اجتماعي. فنظام السيطرة الحزبية يتآكل من دون أن يستبدله أي نظام آخر، والانتقال السياسي هو أصعب الأمور بسبب التوترات الاجتماعية التي أنتجها التغيير الاقتصادي، مثل زيادة الفساد والجرائم، وتفاقم التفاوت بين المناطق الساحلية والداخلية، وتقليص الوظائف بشكل هائل من شركات الدولة. وقد تتزايد الضغوط الاجتماعية في ضوء التوقعات بأن يصل عدد سكان الصين إلى مليار ونصف مليار مع حلول عام ٢٠٥٠. وأحد المؤشرات على أزمة السلطة في الصين، هو استمرار الحملات ضد الفساد، من دون نتيجة مرئية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، أصدر الحزب الشيوعي ما سمّاه «البرنامج الكبير للتقوية الشاملة لبنية الحزب»، المكوَّن من ٧٤ صفحة، كلها تعليمات وإرشادات لإعادة إنعاش الحزب. وعُبِّر عن الحملة، كغيرها من حملات الشيوعية الصينية، بتعبيرات رقمية، وهذه المرة تمّ الحديث عن «التمثيلات الثلاثة»: الحزب يجب أن يمثّل أكثر قطاعات الاقتصاد الصيني تقدماً، ويمثّل الثقافة، ويمثّل المصالح الأساسية للشعب[٩]. وقليلون هم الذين يعتقدون أن الصين ستقاوم التغيّر السياسي لفترة طويلة، وأقل منهم من يعلمون متى وكيف يمكن لذلك التغيّر السياسي الضروري أن يحدث.

---

(٩) *International Herald Tribune*, 3 July 2000.

أما مخاطر الوضع الأندونيسي فهي بارزة بوضوح منذ عام ١٩٩٨. فالعنف الذي اندلع عام ١٩٩٩، بموافقة الدولة، ضد شعب تيمور الشرقية بُعَيد تصويت الأمم المتحدة للاستقلال، كان مؤشراً على ذلك. وتزايُد العنف الأهلي في الجزر البعيدة مع وجود عدد كبير من مشكلات الانفصال غير المحلولة، يوازيهما ضعفٌ في السلطة الحكومية المركزية. وعلى الجناحين، يقع أولئك الذين كرسوا التصلب في ماضي أندونيسيا: الدكتاتوريون العسكريون، والأصوليون الدينيون. وأندونيسيا هي رابع أكبر بلد سكاني في العالم، بملايينه الـ٢٠٤، وأكبر بلد مسلم من ناحية السكان. وبسبب ما تتمتع به من موقع استراتيجي يقع على خطوط الملاحة البحرية، ومركزها في النظام المالي لشرق آسيا، وخطر التدهور البيئي المثبت، فإن ذلك كله يجعل كل ما يحدث هناك له تأثير حاد على العالم كله.

أوهام الديموقراطية المغلَقة

لقد قاد التطور في العالم الحديث، وخصوصاً في السنوات الأخيرة، إلى طرح مسألة كانت حتى وقت قريب تُعتبر من المسلَّمات التقليدية بشأن التفكير حول الديموقراطية، وهي مسألة اعتماد الشروط التي يُفترض أن تسبق وجود الديموقراطية والاشتغال المنظم لها، وبشكل كامل على التطورات الداخلية في البلدان. وركّزت النظرية الديموقراطية، بصيغتها التقليدية، بشكل حصري، على اشتغال المؤسسات داخل البلدان على العلاقة بين الناس والحكومة، وعلى الآلية الملائمة للتعامل في ما بينهم، وأهملت الأبعاد الدولية. لكن هذه المسلَّمة أثبتت عدم صلاحيتها، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل. أولها أن كل تاريخ التطور السياسي داخل الدول ارتبط بشكل وثيق بطبيعة العلاقات الخارجية بين الدول، وفوق كل شيء فإن الدولة اضطرت إلى أن تقدم تنازلات لمواطنيها بسبب حاجتها إلى تعبئتهم لخوض الحرب. ثانياً، إن المنظّرين السياسيين الذين، للوهلة الأولى، بدوا وكأنهم مهتمون حصرياً بالشروط الداخلية للديموقراطية، مثل لوك، وروسو، وبيرك، وميل، تحدثوا عن فرضيات مهمة حول الظرف الخارجي، وعلى الأقل حول العلاقات بين المؤسسات الداخلية لبلدانهم مع المؤسسات

السياسية المناظرة في البلدان الأخرى، وحول الحاجة إلى وجود تشابه عام معها. ثالثاً، إن تاريخ صعود الديموقراطية داخل بلدان العالم المتقدم، ترافَقَ مع تاريخ مغاير خارج تلك البلدان، تمثل في تصدير الاستبداد إلى المناطق الأقل تقدماً في العالم، إما عن طريق الحكم الاستعماري والمحافظة القسرية عليه، أو عن طريق المحافظة على الأنظمة الاستبدادية خلال الحرب الباردة. ولذلك، فإن النظرية التقليدية حول الديموقراطية، وتاريخها، لهما بُعد دولي جوهري.

إن العالم المعاصر يعزز اعتماد الديموقراطية على البُعد الدولي، فالديموقراطية تفترض وجود نظام عولمي تستطيع أن تشتغل في نطاقه. وهذا الأمر هو كعب أخيل القناعة الواسعة التي تقول بأن ثمة احتمالات ممكنة بعزل العالم الديموقراطي المتقدم عن بقية العالم، بحيث تسير أمور مجموعة الدول الديموقراطية من دون أن تتعرض لأية تحديات من خارج حدودها. وقد كان الدبلوماسي البريطاني روبرت كوبر قد اقترح تصنيفاً ثلاثياً مشهوراً لدول العالم: الدول الفاشلة أو دول ما قبل العالم الحديث، الدول الحديثة أو الاستبدادية القوية، والدول ما بعد الحديثة وهي الدول التي تتشارك في السيادة، كما في أوروبا، وما عادت تسير وفق المفاهيم التقليدية للأمن وتوازن القوى(١٠). والمشكلة هنا، كما يناقش كوبر نفسُه، هي في مدى انطباق واستمرار هذا التفريق بين الأصناف الثلاثة في العالم على أرض الواقع، وذلك لأن الأمن والازدهار وسلامة الضمير التي يتّصف بها العالم ما بعد الحديث، تتعرّض لتحديات من قِبَل العالم ما قبل الحديث والعالم الحديث. وتُضاف كذلك الآن إلى الارتباطات القديمة وطويلة الأمد بين النظام الديموقراطي داخل البلدان والنظام الدولي الخارجي، الضغوطاتُ التي تُنتجها العولمة نفسها.

والضغوط الخارجية على الديموقراطية يمكن أن تُلخّص في خمسة عناوين. الأول هو الاقتصاد العالمي، إذ إن مثل هذا الاقتصاد يعني وجود درجة معولمة من إمكانية التعرض والتأثر بالعوامل الخارجية. وإذا كان الاقتصاد العالمي سنة

(١٠) Robert Cooper, *The Post-modern State and World Order*, 2nd edn, (London: Demos and the Foreign Policy Centre, 2000).

١٩٢٩ لم يكن مؤطّراً ضمن وحدات آمنة محصنة ضد التقلبات التي تحدث في بعضها البعض، فإن الاقتصاد العالمي الراهن أقل تحصيناً. وما يحدث خارج «الأسوار» يمكن أن يكون ذا تأثير مهم في ازدهار الدول المتقدمة. ومن الأمثلة على ذلك، عدم الاستقرار في أسعار السلع، والتقلبات المالية. كما أن الانخفاض في الاحتياطات العالمية للنفط سوف يطرح تحدياً دراماتيكياً، إن آجلاً أم عاجلاً، في وجه التكنولوجيا ووجه الحياة الاستهلاكية في البلدان المتقدمة.
ثانياً، البيئة والصحة: إن التزايد الثابت في مستوى تلوث الجو والمحيطات، والانتشار المعلوم للأمراض الفتاكة، القديم منها والجديد، ونضوب المصادر، وذوبان الكتل الجليدية بسبب التغيّر البيئي، سوف تؤثر، مجتمعة، في كل مجتمعات الأرض إن لم يكن بشكل دراماتيكي، فعلى الأقل مع مرور الزمن.
ثالثاً، الهجرة: إن ضغوط الهجرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية، هي في ازدياد مستمر، هذا برغم أن العوائق أمام الهجرة الاقتصادية في البلدان المتقدمة ما تزال كبيرة كما كانت دائماً، وهذا سوف يقود إلى أمرين: نمو الهجرة غير الشرعية، ونمو المشاعر العدائية في الجنوب بسبب عدم فتح الأبواب أمام الهجرة. ومن هنا، فثمة حاجة إلى نظام صريح ومعولم حول هجرة الناس.
رابعاً، الأمن: صحيح أن مخاوف مخطِّطي السياسة النووية الأميركية إزاء حدوث هجومات تقوم بها دول العالم الثالث خاطئة، لكنَّ أشكالاً أخرى من المخاطر التي تواجه الأفراد الذين يتنقلون في البلدان الفقيرة وكذلك الاعتداءات منخفضة المستوى على المواطنين والأراضي في الدول المتقدمة، قد تزداد.

وأخيراً، هناك مسؤولية منوطة بالبلدان تجاه العمل معاً بهدف المحافظة على السلم والأمن العالميين، وكذا الاهتمام عند كثير من الأفراد ووسائل الإعلام في العالم المتقدم بالاستجابة للكوارث الإنسانية أو السياسية في المناطق الأخرى. وهناك جزء كبير من اليمين، والجزء الأقل تماسكاً من معادي الامبريالية في معسكر اليسار، ربما يتمنيان أن يختفي ذلك الاهتمام، لكن ذلك لن يحدث بشكل اعتباطي كما يتمُّ التعبير عنه. والزعم بوجود «مجتمع دولي»، أي مجموعة من الدول لها قِيم مشتركة، يتجنَّب، بتساهل لافت، حقيقة أن هذا المجتمع أُنشئ

عن طريق القوة، وأن التفاوتات الكبيرة في الثروة والقوة موجودة بين الدول. لكن الأطروحة التي تقول إن هناك بعض القِيم المشتركة، وإن أولئك الذين لا ثروة ولا قوة لهم يتبنون تلك القِيم أكثر فأكثر، ويرون المعايير تنطبق بثبات أكبر، هي أطروحة أقوى وأكثر ديمومة.

ولهذا، فإن مستقبل الديموقراطية، يعتمد، كما اعتمد دائماً، على البعد الدولي. ويتركّز الاهتمام في النقاش المعاصر حول الديموقراطية على كيفية نشر الديموقراطية في مناطق أخرى من العالم، أو العالم ما قبل الحديث والعالم الحديث بتعبيرات روبرت كوبر، أو إعادة تشكيل التحالفات بين المقاطعات بتعبير كل من هيغل وفوكوياما. وبرغم الوجود الثابت لقوى هامة، ومعاصرة على الأقل، تشتغل في هذا الاتجاه، فإن الموجة الحالية من الدمقراطة قد تنتهي مع تعلم الدول التواؤمَ والتخادعَ حول تطبيق الديموقراطية، بينما تعود إلى ممارسة الاستبداد. وهناك في القارة الأوروبية، آليات فاعلة لتشجيع الديموقراطية، وكذلك الأمر في أميركا اللاتينية والهند ولو بدرجات أقل. أما في أماكن أخرى، فإن الميزان بين القوى السياسية والقوى الاجتماعية لا يميل لصالح عملية دمقرطة مستديمة. لكن هذا الاهتمام بنشر الدمقرطة على النطاق العالمي إلى أجزاء العالم غير الديموقراطية، يُعطى الآن أولويةً أكبر وليست أقل، بسبب تأثير العالم الديموقراطي على بقية الدول والمجتمعات. ويمكن المحافظةُ على الفرصة المؤقتة لنشر الديموقراطية التي توفرت مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وإدامتُها. ولكنها، من ناحية أخرى، قد تتآكل بسبب التناقص في الالتزام الديموقراطي داخل العالم المتقدم، وبروز الدول والنخب الحاكمة الاستبدادية خارجه.

الفصل السابع

أميركا: قطب مُهيمِن فوق المحاسبة

إن أي مسح للعالم عند ٢٠٠٠، يُبرز سؤالاً مركزياً حول الولايات المتحدة، وكيفية تحليلها، وكيفية تقييم ما تقوم به وما لا تقوم به. وأهمية الولايات المتحدة لا تكمن في كونها القوة المهيمنة في العالم، وبكونها ستبقى كذلك في المستقبل المنظور، وحسب، بل أيضاً في أن التغيّرات التي تحدث فيها تشكّل إلى درجة كبيرة حياة الناس الذين يعيشون في بقية العالم، الأمر الذي يمثّل تحدياً لأي عالِم اجتماع أو أي شخص يشغله التفكير. وكان ماركس في منتصف القرن التاسع عشر قد حلَّل المجتمع البريطاني الصناعي لأنه اعتبره نموذجاً يعكس نمطاً سائداً في بقية العالم. وبعد قرن ونصف قرن، فإن ذلك الأمر نفسه ينطبق على الولايات المتحدة: إذ هي المهيمِن، وهي الحاكم غير الرسمي الذي يصبح النموذج المسيطِر فور أن يصبح القوة الميهمِنة. وقد أخطأ ماركس في اعتبار العالم يقلد بريطانيا، لكنه أصاب عندما رآها محركاً لتغير في العالم.

والولايات المتحدة هي موضوع للكثير من السجال الخلافي والتنديد أكثر من أي قوة أخرى، وهذ يستوجب الإقرار والنقاش. وإذا كان الولاء الأعمى لواشنطن، أو الإطراء الهستيري لوادي السيليكون (كرمز للتقدم والقوة الأميركيين *) لا أساس له، فإن التوجهات العدائية غير المتبصّرة ضد الولايات المتحدة منتشرة بشكل سطحي، وهي خيار لليمين واليسار في العالم، ويمكن أن تُخفي أكثر مما تُظهر. وكان الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران قد قال في الشهور

الأخيرة من حياته: «فرنسا لا تدرك أننا في حرب مع أميركا. نعم، حرب دائمة وحيوية، اقتصادية. إن هؤلاء الأميركيين أشداء، وشرسون. إنم يريدون نفوذاً حصرياً على العالم»[١].

كما تشكّل النظرة إلى أميركا، معها أو ضدها، خلفية أكثر النقاشات حول الكثير من المسائل الدولية، مثل أزمات التسعينيات في كوسوفو، والبوسنة، والكويت، وتيمور الشرقية، أو مسائل إدارة الاقتصاد العالمي كمنظمة التجارة العالمية، أو الأغذية المعدَّلة جينياً. ولهذا، فإن النقاش حول مستقبل المجتمع الحديث والسياسة الدولية، هو إلى درجة كبيرة نقاش حول أميركا.

إن أي تقييم للولايات المتحدة اليوم، ولمستقبلاتها المحتملة، يجب أن يتضمن قبل أي شيء تحليلاً للبلد نفسه، لتاريخه، لثقافته، وللسياسة المحلية فيه، وهو أمر ضعيف الوجود بشكل ملحوظ جداً في الأكاديميا، والصحافة، والنظرة العامة خارج أميركا. ويتصف ما يُطرح عادة لفهم الولايات المتحدة بالأتوماتيكية، حيث نجد إما التزلُّف والتقليد، أو عكسهما، أي التنديد ونظرية المؤامرة والمحافظة الثقافية. وهناك حاجة، تنمو عقداً بعد آخر، إلى التمييز بين نمط الحياة الأميركية والثقافة الأميركية، وللفصل بين ما هو مرغوب وما هو غير مرغوب فيها، ولإدراك التوجهات المختلفة للثقافة الأميركية نفسها. وبالإجمال، فإن هناك حاجة للتمييز بين التنديد الأوتوماتيكي بالولايات المتحدة الموجودة في أوساط كثيرة من اليسار واليمين في العالم، والانخراط الموضوعي في نقاش حول الولايات المتحدة وماذا فعلت وماذا تستطيع أن تفعل، وكذلك في النقاشات المختلفة والقائمة حالياً في الولايات المتحدة نفسها.

وهذه الحاجة إلى التمييز ترتبط أكثر ما ترتبط بمحركين من محركات النجاح المعاصر، إن لم يكونا دائمين، هما السوق وتكنولوجيا المعلومات. فبالنسبة إلى البعض، وفّر هذان المحرِّكان الجواب للكثير من مشكلات التغيُّر الاقتصادي والاجتماعي. وبالنسبة إلى البعض الآخر، فإنهما أنتجا وكرسا التفاوت وإهمال

---

(١) *International Herald Tribune*, 18-19 January 1997.

المصلحة العامة، والمسؤوليات العامة، التي تقع في قلب أي مجتمع مستقر وعادل. إن قوة المجتمع الأميركي راسخة بشكل كبير الآن لم تكنه في أي وقت مضى: إنه مجتمع لا يوازيه في نجاحه الاقتصادي وإنجازاته العلمية والتكنولوجية أي مجتمع آخر، وهو مجتمع رائد في اجتراح تعايش تعددية الأجناس، باستثناء مسألة السود الأميركيين، كما أن نظامه الفيدرالي مشهود له بالمرونة. لكن هناك الكثير أيضاً مما يمكن أن يعرِّضه للتهديد سواء من الداخل أم من الخارج. فمن الداخل، نرى مجموعة من المشكلات كالثقافة الشعبية الرجعية وتناقص المشاركة الانتخابية. وفي معمعة الهيجان بفورة تكنولوجيا المعلومات، من المهم تذكر الانهيارات السابقة، والعناصر الهشة الأشبه بالفقاعات التي تنطوي عليها انطلاقة التجارة الإلكترونية. وكل، الحديث عن «الاقتصاد الجديد»، والكمبيوترات، والبرمجيات الطرية، والاتصالات، لم تزد نسبتها عام ٢٠٠٠ عن ١٠٪ من ناتج الإجمالي المحلي. أما بشأن العنصر المركزي وهو الحياة السياسية، والقيادة ومستلزماتها الأخلاقية والفكرية، فإن الولايات المتحدة، كما كانت دائماً، لم تحقق كل الإنجازات المحتملة.

على المستوى الدولي، وفي إطار العقد أو العقدين القادمين، ليس هناك ثمّة منافسون كبار للولايات المتحدة، بل مجرد بعض التهديدات. غير أن الهيمنة الأميركية وصعود الانفرادية السياسية unilateralism، يشجعان على بروز كراهية عولمية غير صحية لمن يقع ضحيتها، وفي الوقت نفسه مقلقة للولايات المتحدة. وفي الحقل الاقتصادي، فإننا لا نعلم إن كانت الطفرة الاقتصادية الأميركية الحالية سوف تستمر أم لا، وحتى متى، ولا نعلم أيضاً الأثر الاجتماعي والفكري الأبعد مدى لاستمرار ثورة المعلومات، وهي التي يتمُّ الحديث عنها كحدود جديدة للعلم، ولكنها هي ذاتها حدود لا حدَّ لها. والرأسمالية الأميركية المعاصرة لا تُنتج ألواناً جديدة من التنظيم والإنتاج فقط، بل تقدِّم أيضاً نماذج جديدة وطموحات جديدة وأشكالاً جديدة من الفاعلين، أفراداً وجماعات. وهنا، يدعو توماس فريدمان، في أطروحته التي تهلل للنمط الأميركي في الحياة، إلى خليط من التقليد المنتقى والحداثة المرغوبة، أو شجرة الزيتون وسيارة اللكزس (كما هو

عنوان كتابه*). وهو يجادل ضد الرد اللامبالي إزاء ما يمكن أخذه وما يمكن رفضه، وكذلك ما يمكن للولايات المتحدة وغيرها تقديمه. وهو محق في القول إن الموضوع يجب أن يكون حول هذا التوازن، برغم أن هذا لا يعني بالضرورة تضمُّن جوابه ماهيةَ هذا التوازن بالضبط. والحداثة، مثل التقليد، تعددية ومتنوعة في القرن الحادي والعشرين، تماماً كما كانت في القرنين التاسع عشر والعشرين.

وهكذا، مع دخول العالم القرن الحادي والعشرين، ليس هناك سؤال أكثر أهمية، أو سيؤثر على حياتنا أكثر من مستقبل الولايات المتحدة سواءً كقوة عالمية أم كنموذج اجتماعي. فهذا البلد بسكانه الـ ٢٧٥ مليوناً، أي ٤٪ من سكان العالم، خرج مع نهاية الحرب الباردة وبزوغ العولمة، كقوة مهيمِنة، سواءً على الصعيد الاستراتيجي والعسكري (ميزانية الدفاع البالغة ٣٠٠ مليار دولار تكافئ مجموع الميزانيات الدفاعية للدول الست التي تأتي خلف الولايات المتحدة في الترتيب)، أم على صعيد النفوذ السياسي والدبلوماسي، أم على صعيد تعددية أنماط الحياة فيها وجذبها للآخرين. وفي نهاية المطاف، فإن هذا هو البلد المتقدم، هو الوحيد الذي يشهد نمواً سكانياً مرتفعاً. فمع حلول عام ٢١٠٠ يُقدَّر أن يصل عدد الأميركيين إلى ٥٧١ مليوناً. وسواء أكان في ميادين الملابس، أم الموسيقى، أم الطعام، أم علاقات الجنسين، أم التوق إلى أسلوب الحياة الحديث، أم في تكنولوجيا المعلومات، فإن أميركا هي المكان الذي يشهد أكثر التغيُّرات تأثيراً، والتي شعرت جراءها بقيةُ العالم أن عليها الاستجابة لها. كما أن أميركا هي التي تقود العالم في ميدان التقدم العلمي، سواءً للأفضل أم للأسوأ. وفي بعض الأحيان، فإنه يكون من الصعب حقاً التمييز بين العولمة، بأشكال مختلفة، والأمركة.

والانجذاب نحو أميركا يُستشعَر في كل العالم، وهذا هو باختصار رسالة كتاب **سيارة اللكزس وشجرة الزيتون**، حيث: «نحن الأميركيين رُسل العالم السريع، أعداء التقليد، أنبياء السوق الحر، وقساوسة التكنولوجيا المتقدمة. ونريد «توسيع» كلاً من قِيمنا والـ«بيتزا هت» الخاصة بنا. نحن نريد من العالم أن يتبع قيادتنا ويصبح ديموقراطياً، ورأسمالياً، مع وجود موقع إنترنت في كل زاوية،

وبيبسي كولا على كل شفة، ومايكروسوفت ويندوز على كل كمبيوتر. والأهم من ذلك كله، أن يكون كل طرف، كل طرف، يضخ الغاز الخاص به»[٢]. وهذا الطرح، بقدر من المفاجأة، هو نفسه الذي لخصه غوته قبل قرنين من الزمن في قصيدته «أميركا: حصلت على الأفضل». وقد تجدر الإشارة هنا إلى ارتفاع نسبة سكان العالم الذين يحبون أن يحصلوا على «البطاقة الخضراء» Green Card التي تسمح لهم بالعمل قانونياً في الولايات المتحدة. وكما كتب جان بودريار: «مهما يحدث، ومهما فكّر الإنسان في عنجهية الدولار والشركات متعددة الجنسيات، فإن هذه الثقافة، في طول العالم وعرضه، هي التي تجذب الشعوبَ ذاتها التي تُعاني الأسوأ على يد تلك الثقافة نفسها، وهي تقوم بذلك من خلال الاعتقاد العميق والمرضي بأنها جعلت كل أحلامهم تصبح حقيقة»[٣].

إن الجاذبية والقوة هاتين تعكسان ترسُّخ الأشكال التقليدية من النفوذ والتأثير، وأشكالاً جديدة من القوى الاجتماعية والاقتصادية. غير أن سيطرة الولايات المتحدة هذه، تدعو إلى الدهشة بأكثر من معنى. فقبل عقد أو اثنين فقط، كان هناك من يؤكد على تراجع قوة الولايات المتحدة عن موقعها المسيطر خلال حقبة الخمسينيات (١٩٥٠) حين كانت تتمتع بـ٥٠٪ من ناتج الإجمالي المحلي العالمي. وحيث كانت القوى التجارية الأخرى، مثل أوروبا، واليابان، في صعود. كما كان الخطر العسكري السوفياتي حقيقاً، حقيقاً فعلاً إذا ما أُخذت تحذيراتُ الجناح اليميني في أميركا بشأن «تقدم» السوفيات في هذا الفرع أو ذاك في سباق التسلح، بجدية. كما كانت الثورة تكتسح العالم الثالث من فيتنام إلى إيران، ومن أنغولا إلى نيكاراغوا. وبينما كان هناك بعض من عارضوا ذلك (أي فكرة تراجع قوة الولايات المتحدة *) ومن بينهم الكاتبان البريطانيان مايكل كوكس

---

(٢) Thomas Friedman, *The Lexus and the Olive Tree*, (London: HaperCollins, 1999), p. 384.

(٣) Jean Baudrillard, *America*, (New York, 1989), p. 77 quoted in Bruce cunnings, 'Still the American Century' in Michael Cox et al. (eds.) The Interregnum, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 279.

وسوزان سترينغ، فإن الرأي الغالب كان يميل إلى الاتجاه الآخر[٤]. ثم نشر بول كنيدي كتابه واسع التأثير **صعود وهبوط القوى الكبرى**[٥]، الذي قال فيه إن الولايات المتحدة سوف تتوقف عن أن تكون قوة عالمية، وهي في ذلك تتبع من سبقها من قوى مثل الرومان والهولنديين والبريطانيين، وذلك بسبب الالتزام بالتوسع، ولأن «التمدد الامبريالي الزائد»، له ضريبته المميتة، كما امتلأت المكتبات الأميركية بالكتب التي تتحدث عن التحدي التجاري الياباني.

ثم جاءت نهاية الشيوعية بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١، وبدت كنصر واضح للولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي برغم سياسة جورج بوش (الأب *) حول عدم الشعور بالارتياح. لكن كثيراً من المعلقين الأميركيين شككوا في ذلك الحكم (أي تحقيق النصر على السوفيات *)، إذ قِيل «إننا جميعاً دفعنا ثمن الحرب الباردة، ونحن أيضاً أُوذينا»[٦]، وإن الولايات المتحدة تضررت بسبب سباق التسلح وتركّز السلطة في دولة الأمن القومي. وكان الإجماع الليبرالي حقاً، أن الولايات المتحدة لم تكسب الحرب الباردة مطلقاً. فأزمات المدن، والتوترات العنصرية، والسجون المزدحمة، أظهرت جميعاً كم كانت الولايات المتحدة ضعيفة. ويركّز هذا التقييم الاسترجاعي، حول ثمن الحرب الباردة على أميركا، على النتائج السياسية للصراع، وخلق «دولة الأمن القومي».

على أن هناك ما يدعو إلى التشكيك بالرأي التقليدي حول الأزمة الأميركية أو تراجع الولايات المتحدة حتى خلال حقبة الحرب الباردة. وبتمحيص أكثر، فإن المرء يمكن أن يشكك في المقولة التي تقول إن الحرب الباردة أضعفت

---

(٤) Susan Strange, *Casino Capitalism,* (Oxford: Blackwell, 1986); Michael Cox, *Us Foreign Policy After the Cold War: Superpower without a Mission,* (London: Printer and Royal Institute of International Affairs, 1995).

(٥) 'The Breaking of Nations - and the Threat to Ours', *The National Interest,* 26, Winter 1991-92.

(٦) على سبيل المثال، انظر:

Christopher Lasch, 'The Cold War has Been Won at High Cost', *International Herald Tribune,* 13 July, 1990.

الديموقراطية الأميركية. وتعبير «دولة الأمن القومي» ينطوي على أن دولة الولايات المتحدة يمكن ألاّ تكون قد امتلكت عنصر الأمن القومي. كما أنه ليس من العادي الاعتقاد أن «الجمهورية» هي بالضرورة مخترَقة من قبل تدخلات خارجية، وهو الاعتقاد الذي ساد حتى حقبة الأربعينيات، والذي ما تزال بعض بقاياه موجودة إلى الآن خاصة في المخاوف الشعبوية في واشنطن من الأجانب (وحديثاً إزاء المتبرعين الصينيين المسيسين). وقد قِيل الكثير، بوجه حق، عن المكارثية، وهي ظاهرة من ظواهر الحرب الباردة أضعفت الديموقراطية في أميركا من خلال محاكمة المعارضين. ولكن على الضد من التراجع في حقبة الخمسينيات، برزت حركة الحقوق المدنية في حقبة الستينيات، وهي حركة بعث قادت إلى التحرير الفعلي لملايين الناس. وقد كان لحركة الحقوق المدنية بعدٌ دولي، وكان من الصعوبة مقاومتها بسبب ادعاء الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة أنها تقود العالم في مجال القِيم السياسية. والشكيك نفسه ينطبق على مقولة فساد النخبة السياسية في واشنطن من خلال الاتصال بالعالم الخارجي. فالفساد والكذب والتظاهر ظواهر لم تكن بحاجة إلى حرب باردة كي تبرز.

إن أغلب التحليلات عن ضعف الولايات المتحدة، سواءً في المجال العسكري أم الاقتصادي، خلال الحرب الباردة، كان خاطئاً. فالسوفيات لم تكن عندهم الريادة في سباق التسلح مطلقاً. والاستثناء الوحيد هو الفترة القصيرة التي أعقبت إطلاق صاروخ «سبوتنيك ١» سنة ١٩٥٧. وخلال تطوّر الأحداث في العقد الذي تلى ذلك، اتخذت الأمور مساراً مختلفاً. وتبقى الولايات المتحدة من ناحية عسكرية متقدمة جداً عن منافسيها وحلفائها، ومن دون دور الولايات المتحدة لَما كان هناك أية عمليات عسكرية بشأن الكويت، والبوسنة، وكوسوفو، وحتى في تيمور الشرقية. وتعبير «الثورة في الشؤون العسكرية»، يعني أن مبادرات الولايات المتحدة في مجال التسلح العسكري تتضمن تسلحاً مثل إقامة نظام دفاع صاروخي لا تستطيع أية دولة أخرى مجاراته. وبرغم أن ميزانيات التسلح حول العالم تتناقص، فإن ميزانية الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة من المقرر أن ترتفع من ٤٥ مليار دولار عام ١٩٩٧، إلى ٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥، في حين

أن البنتاغون يطالب بميزانية قدرها ٨٠ مليار دولار[٧]. وفي المجال الاقتصادي، سبقت الولايات المتحدة منافسيها التجاريين بشكل حاسم، سواءً في أوروبا أم شرق آسيا. فالنمو الثابت، والتسارع التكنولوجي، وانخفاض عدد العاطلين عن العمل، وانخفاض معدل التضخم، وفّرت للولايات المتحدة ازدهاراً اقتصادياً لعدة سنوات تحت إدارة بيل كلينتون. واختفى عجز الميزانية الذي كان قد بدا عصياً جداً على الحل في أوائل التسعينيات. أما عالمياً، فهناك سيطرة الدولار. وفي عام ١٩٩٩، بسبب رغبة كثير من الناس بالاحتفاظ بالدولار أو الاستثمار في أميركا، استطاعت الولايات المتحدة أن تتحمل عجزاً تجارياً بلغ ٢٧٠ مليار دولار، وإجمالي واردات بلغ ١,٢٣ تريليون دولار. وخلال ذلك، فإن مايكروسوفت، و«أميركا أون لاين»، وعدداً لا يحصى من أمثالهما، كانت تخلق عالماً جديداً، بأرباح مباشرة، وإبداع وخيال، وأيضاً احتمالات تدميرية على الصعد الاجتماعية والفكرية.

وبينما يكاد العالم يطير من العمى عند التأمل في نتائج التغيّر التكنولوجي المرافق لثورة الإنترنت، وبغض النظر عما هو متوفر بالفعل، فإن أميركا هي التي ستكون مختبر هذا العالم. وفي عالم الإنترنت، فإن أميركا، وحدها، لا تحتاج إلى رمز دولي، أو إشارة سابقة للعنوان البريدي، أو حقل إنترنت خاص يشير إليها في نهاية العنوان الإلكتروني، بينما بقية دول العالم تحتاج إلى ذلك حتى يتعرف إليها الآخرون. والإنترنت نفسه كان نتاجاً جانبياً للأبحاث العسكرية الأميركية، من خلال هيئة مشروعات البحث المتقدم، في حقبة السبعينيات خلال السعي وراء وسائل اتصالات آمنة. بل إن الهيئة المسؤولة مباشرة عن تنظيم فضاء الاتصالات الإنترنتي cyberspace، هي هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المتعمدة، ICANN، وهي جهة غير ربحية مخولة بالمسؤولية من قبل وزارة التجارة الأميركية. ومن خلال طُرق غير مرئية إلاّ جزئياً، تسيطر الشركات الأميركية على البنية التحتية للشبكة الاتصالية المعولمة، وبشكل خاص مواقع الإنترنت الخاصّة

(٧) هذا قبل أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وما أحدثته من زيادة في ميزانيات التسلح الأميركي المستقبلية. (المترجم).

بالتجارة والتبادل عبر الشبكة الإلكترونية. وقليلون هم الذين يتعجبون من بروز مزاج الثقة بالنفس، أو حتى تعجرف الولايات المتحدة. ويُقال إن أميركا هي القوة المسيطرة والمتفوقة، والضامن الذي لا غنى عنه للسلام العالمي والازدهار. ويصفها النُّقاد الفرنسيون بأنها «قوة دائبة النشاط» hyperpower. وأشار كثير من التكهنات عشية الألفية الجديدة، إلى أن هذا القرن سوف يكون «قرناً أميركياً» أكثر مما كان عليه الأمر خلال السنوات الخمسين الماضية.

المجتمع الأميركي في تغيُّر

ثمّة جزء من البنية الأساسية للدور الدولي للولايات المتحدة يُعتبر داخلياً، ولا يرتبط تماماً بالفترات الانتخابية التي تتمّ كل أربع سنوات، بل هو أكثر ارتباطاً بالتطور البنيوي، أي الظرفي، للمجتمع الأميركي. فقد انتهت سيطرة المؤسسة السياسية في الجانب الشرقي من الولايات المتحدة ذات البُعد العالمي، والتي حافظت على تدخُّل الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، وهي سيطرة لن تعود. فالمجتمع الأميركي نفسه يعدِّل من نفسه الآن ليتواءم مع تصاعد الهجرات اللاتينية والآسيوية، ومع الإزاحة الحاصلة من الشاطئ الشرقي إلى الوسط والغرب في النفوذ والتأثير السياسيين والاقتصاديين، والناتجةِ عن تلك الهجرات. وفي الحين ذاته، فإن أوروبا والالتزامات السياسية المرتبطة بالتدخل الأوروبي تتراجع. وليس بالإمكان رصد علاقة مباشرة بين التغيّر الحاصل في التركيب الإثني للولايات المتحدة والسياسة الخارجية، والاستثناء عن هذا، يبرز في حالة كوبا حيث ثمّة علاقة مباشرة يمكن رصدها في حالة الأصوات الانتخابية الكوبية في فلوريدا ونيوجيرسي، والتي تعيق أي تطوّر في العلاقات مع هافانا. غير أن هناك تقارباً ما، علاقة انتخابية، بين التغيّر الديموغرافي وبروز «انفرادية» unilateralism ما بعد الحرب الباردة، حيث التوجه نحو أميركا اللاتينية ومنطقة المحيطة الهادئ، بعيداً عن أوروبا، ويلتقي الرفض الثابت والشعبوي للمؤسسات الدولية، والغضب تجاه قضايا التجارة والعمالة، مع قلق الدوائر الانتخابية القديمة والجديدة. وإذا كان الاهتمام بالعالم الخارجي، والمعرفة عنه، في أي مجتمع من المجتمعات، محدودَين، فإنهما أقل مما كانا عليه من قبل في الحالة الأميركية،

خاصة مع انخفاض اهتمام الإعلام، وتحديداً التلفزيون، بما يحدث خارج أميركا، وهو أمر ذو أهمية كبرى في سياق ممارسة دور رئيسي على الساحة الدولية. فالمرشح الجمهوري للانتخابات الأميركية لعام ٢٠٠٠، جورج دبليو بوش (الابن *)، اشتهر عنه إهماله قراءة صفحات الشؤون الدولية في الصحف التي يطالعها في الصباح. فعندما تكون المهيمِن، أو القوة المسيطِرة، فإنه لا يهمك ما الذي يحدث في العالم الخارجي. وكان بطرس غالي، الأمين العام السابق للأمم المتحدة الذي أطاحت به من منصبه مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، قد ألمح إلى ذلك الأمر بأدب عندما قارن الأميركيين بالرومان قائلاً: «إنك لا تحتاج إلى دبلوماسية عندما تكون قوياً جداً». على أن هذا الانفصال المتزايد على الصعيدين السياسي والشعبي، يحبطه الاتصال المتزايد على الصعيد الاقتصادي. فأميركا اليوم تتبادل التجارة مع العالم الخارجي بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما كانت عليه في السابق، وبرغم أنها تصل إلى نصف نسبة التبادل التجاري الذي تقوم به دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلاّ أنها نسبة في تزايد مستمر. أما على الصعيد الاجتماعي، فإن الهجرة والمخدرات تربط المجتمع الأميركي بشكل وثيق بالعالم الخارجي، بشكل أكبر مما كان عليه الأمر في حقبة الجيل الماضي. بل إن الذوق يسجل تغيّراً أيضاً، فإذا كنت تبيع البيرة في السبعينيات (١٩٧٠) كان عليك أن تؤكد أنها أميركية، مثلاً من ماركة كورز، بد، شليتز. أما في الثمانينيات (١٩٨٠) فإن «البيرة المستورَدة» هي التي تجذب الزبائن.

وهذه التغيّرات في المجتمع تتواكب مع تغيُّرات في السياسة نفسها، وفوق كل شيء مع التوتر المستمر بين الرئيس والكونغرس. وقد عانت مؤسسة الرئاسة الأميركية أكثر من هزة في العقود الأخيرة، ففي عام ١٩٧٤ سجلت «فضيحة ووترغيت» بداية تلك الهزات وترافقت مع العواقب الخطيرة للسعي نحو الانفراج بين العملاقين. وفي عام ١٩٩٨ أضافت «فضيحة لوينسكي» بعداً آخر خاصة مع إلقائها الضوء على الطبيعة الخاصة للموقع السياسي للرئاسة. إن تقييم الأثر السياسي لأزمة لوينسكي يتطلّب توسيع الرؤية هنا. فبعد ثلاثة عشر شهراً من

الغموض، والمناورات، والإذلال، والتصويب التافه من قبل الكونغرس، أصدر مجلس الشيوخ قراره بعدم المضي باتجاه عزل الرئيس. ويمعنى ما، بدا أن هذه الأزمة لم تؤثر على صناعة السياسة الأميركية الخارجية، فخلالها بقي بيل كلينتون «مهتماً» و«منشغلاً»، بحسب تعبيراته، بالمفاوضات الدولية حول إيرلندا، والنزاع العربي ـ الإسرائيلي، والعراق. ولربما كانت الحالة الوحيدة التي انصرف اهتمام البيت الأبيض عنها آنذاك، بما أدى إلى نتائج أكثر سوءاً، هي غياب المتابعة اللصيقة لتفاقم أزمة الديون الروسية خلال آب/ أغسطس ١٩٩٨. ولكن هنا، كما في الحالات الأخرى، ثمة وهم حول السياسة الأميركية يقول بأنه لو كان الرئيس الأميركي مهتماً بشكل كامل، بهذه القضية أو تلك، لكان قد أوجد الحلّ لكل شيء. ولا يحتاج كثير من اللاعبين الدوليين، مثل الجيش الجمهوري الإيرلندي، أو أسامة بن لادن، أو المافيا الروسية، إلى حدوث أزمة في واشنطن، أو إلى مونيكا لوينسكي أو أي شخص آخر، كي يواصلوا سعيهم لتحقيق أهدافهم الخاصة. وهنا أيضاً ثمة وهم آخر واسع الانتشار في أوساط اليسار واليمين، متعلق بمعاداة التدخل في الشؤون الخارجية. ففي الوقت الذي يوجَّه فيه نقد مقنع إزاء السياسة الخارجية بكونها كانت متردِّدة جداً (حول البوسنة، وكوسوفو، وفلسطين)، فإن كلينتون لم يُتَّهم بعدم التحرك بل اتُّهم، في الحالات التي تحرك فيها، بأن ذلك التحرك كان يهدف إلى التعمية وحرف الأنظار، كما في حالة إطلاق الصواريخ في آب/ أغسطس ١٩٩٨ بعد الهجمات الإرهابية على السفارات الأميركية في أفريقيا، وفي حالة تخويل الحلف الأطلسي ضرب صربيا في آذار/ مارس ١٩٩٩. إن أسهل نقد يمكن أن يوجَّه إلى أي سياسة خارجية، هو القول إن هدفها هو حرف الانتباه عن المشكلات الداخلية. ومنتقدو بيل كلينتون والولايات المتحدة لم يتباطأوا في توجيه ذلك النوع من النقد. وفي تلك الأثناء، تمكن فيلم «واغ ذا دوغ» Wag the Dog، من الاستحواذ على تلك اللحظة بكونه يعرض قصة متخيَّلة عن رئيس أميركي يخوض حرباً ضد ألبانيا لينقذ نفسه من فضيحة داخلية. لكن ذلك النقد كان واهياً. فبرغم أن اتهام كلينتون خلال «أزمة لوينسكي» بكونه يحرف الانتباه نحو الخارج، بدا حاذقاً وأصلياً، إلاّ أن ما

بدا حاذقاً لم يكن كذلك، بل مجرّد آراء لأنصار نظريات المؤامرة يلجأون إلى التخرصات بسبب افتقارهم إلى المقدرة على تحليل النظام الدولي نفسه. فالعداء تجاه الالتزامات الدولية أمر يسيطر على اليمين المحافظ، كما يتبدى في رطانة بات بوكانان المعارض للوجود الأميركي في مناطق «ك» الثلاث 3ks: كوريا، الكويت، وكوسوفو، ويدعو إلى طرد الأمم المتحدة عن التراب الأميركي. لكن ليس هناك من هم أكثر عجرفة في هذا الإطار من الأميركيين الليبراليين، الذين لا يرغبون في ـ ولا يستطيعون ـ تحليل الوضع الدولي كما هو، والذين لا يرون في أي مبادرة خارجية إلاّ أجندة خفية أو محلية. ويجدر هنا تذكُّر كلمات غور فيدال، الروائي القدير، والذي مثله مثل الكاتب المسرحي الإنكليزي هارولد بنتر، «أفلت من» التحفظات الخلاّقة، وقال أثناء أزمة الكويت عام ١٩٩٠: «كأميركي متحمس وطنياً، لماذا عليّ أن أقلق بشأن صدام حسين، إنه ليس أكثر سوءاً من شرطة لوس أنجليس».

إن ردود الأفعال هذه تحجب، بدلاً من أن تكشف، العلاقة بين السياسات المحلية وتلك الخارجية. وهناك تقييم آخر يمكن أن يتجاوز ردود أفعال الرئاسة الأميركية تجاه القضايا المحددة، مركّزاً على الأثر الذي خلّفته طريقة الكونغرس في إدارة العلاقات على القضايا الأخرى طويلة الأمد. إن خسارة المكانة التي ترافقت وتلك الفضيحةَ يمكن أن يُنظَر إليها، جدلاً، بكونها جزءاً مهماً من الفشل في الحصول على الدم لبعض الاتفاقات حول التجارة العالمية، وللمصادقة على المشاركة في المحكمة الجنائية الدولية، ولحشد دفاع أكثر فاعلية لصالح الأمم المتحدة. وهذا بالتأكيد فاقم من التردد إزاء الانخراط في قتال بري خلال أزمة كوسوفو، وهو الأمر الذي ميّز التدخل الأميركي، وعابه جزئياً في الوقت نفسه. كما كان مرتبطاً بقوة مع أكثر قرارات الكونغرس كارثيةً، وهو رفض مجلس الشيوخ لمعاهدة حظر التجارب النووية (CTBT)، في تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٩. وهنا تلاقى السخف في البيت الأبيض مع ما في الكونغرس من تخوفات مزعومة إزاء صلاحيات الآخرين، بما خلق مناخاً عرّض الأمن العالمي بأسره لمخاطر جدية. إن فشل الرئيس في وضع أهداف للسياسة الخارجية وتحقيقِها، هو الذي

سبّب تفاقم الصراع المستمر بين الرئيس والكونغرس، وليس النجاح في تبني سياسة للتعمية أو حرف الانتباه إلى الخارج.

الخلاف حول السياسة الخارجية

إلى جانب التغيّرات المحلية، هناك نقاش حول كيفية ممارسة الولايات المتحدة للسياسة الخارجية. إن أكبر خطأ يمكن اقترافه إزاء تحليل سياسة أميركا، باستثناء تمنّي أن تتصرف كباقي الدول، هو معاملة نقاشات سياستها الخارجية على أنها موحَّدة. فسياسة الولايات المتحدة الخارجية تميَّزت دوماً باحتوائها على طروحات متنافرة، لكنها كانت تُفرز في سياقات مختلفة آراء متشابهة حول شؤون العالم وموقع أميركا إزاءها. ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى، سعى ودرو ويلسون (الرئيس الأميركي آنذاك *) إلى أقامة نظام ليبرالي عالمي جديد، قائم على عصبة الأمم. وفي عام ١٩٢٠، رفض الكونغرس الأميركي الذي كان يتبنى ما عرف بـ«الانعزالية» isolationism عضوية العصبة، التي ضعفت جداً بسبب الانسحاب الأميركي منها. ومن عام ١٩٣٠ وحتى «حادثة بيرل هاربر»، استمرت الانعزالية الأميركية قوية، لكنها بدأت بالضعف التدريجي مع تحرك روزفلت باتجاه التحالف مع بريطانيا ضد ألمانيا النازية. وكان أن أدى الهجوم الياباني عام ١٩٤١ (على بيرل هابر *) إلى تجميد أطروحة الانعزالية.

خلال الحرب الباردة، كان هناك إجماع عريض على ضرورة مواجهة الاتحاد السوفياتي، للمحافظة على التحالفات مع الدول المعادية للشيوعية في أوروبا، والشرق الأقصى، بغض النظر عن ديموقراطية هذه البلدان أم عدمها، مع وجود اختلافات كبيرة حول مدى المواجهة أو التعاون مع موسكو. وكان أن نشأ أيضاً معسكران هما، بحسب تعبيرات مايكل كلير، «البروسيون» Prussians و«التجار» Derstra. وبينما يركّز المعسكر الأخير على أهمية قوة الولايات المتحدة الاقتصادية، فإن الأول يركّز على أهمية تفوّق قوة الولايات المتحدة العسكرية[٨].

---

(٨) Michael Klare, 'The Traders and the Prussians', *Seven Days*, (New York), 28 March 1977, pp. 32-3.

وفي عقد السبعينيات (١٩٧٠) تبنى الرئيس جيمي كارتر سياسة «التجار»، بينما تبنى الرئيس رونالد ريغان في عقد الثمانينيات (١٩٨٠) سياسة «البروسيين». وكان دفاع ريغان عن سيطرة الولايات المتحدة على منطقة قناة بنما قد نطق عن كل ذلك عندما قال: «لقد سرقناها، بوضوح وصراحة». وكان كل من هذين المعسكرين قد ادّعى النصر عندما انهارت الشيوعية، فـ «البروسيون» نسبوا نصرهم إلى ضغط سباق التسلح (الذي فُرض على الاتحاد السوفياتي *)، «لقد أفلسناهم عن طريق الإنفاق أكثر منهم»، بينما جادل «التجار» بأن الأداء الاقتصادي الغربي، في أوروبا والولايات المتحدة، و«مؤتمر هلسنكي» عام ١٩٧٥، الذي تضمن السلة الرابعة لبنود حقوق الإنسان والذي كان الاتحاد السوفياتي بشكل أو بآخر ملتزماً به، هما اللذان أطلقا بداية انهيار النظام الشيوعي. غير أن القضية لم تكن أبداً بالوضوح الذي يفترضه ذلك التقسيم. أما أنصار «الجيواستراتيجيا»، وخصوصاً وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر، فقد استسخفوا مقررات «هلسنكي» حول حقوق الإنسان، ولم يروا أهميتها إلاّ في أوقات لاحقة. وفي الوقت نفسه، كان هناك على الدوام أولئك الذين يقفون على الجانب الأكثر محافظة أو واقعية، والذين شككوا في حكمة أي توسع عسكري على النطاق العالمي. فجورج كينان، منظّر فكرة الاحتواء (تجاه الاتحاد السوفياتي *)، كان مقتنعاً، بشكل أو بآخر، بعدم أهمية ما يحدث في العالم الثالث: فإن أرادت الصين أو فيتنام أن تصبح شيوعية فليكن. وبالمثل، فإن تحفُّظاً شبيهاً كان قد عبَّر عنه هانز مورغنثاو؛ أبو الواقعية الأكاديمية الأميركية. كما لم تكن الأحلاف بالدفء الذي يتمّ ادعاؤه، فالجمهوريون كانوا يُظهرون الأدب في العلن، لكنهم أقل أدباً في السر حول فشل الحلفاء الأوروبيين واليابان بالمشاركة في تحمُّل الأعباء العسكرية، ولا يتحملون شكوى أولئك الحلفاء من عدم الخبرة وغياب الرؤية التي يتهمون بها الدبلوماسية الأميركية.

أما على جانب اليسار والليبراليين، فقد تواجد أيضاً أولئك الذين شككوا من حكمة أي تدخلات خارجية، فنظروا إلى سباق التسلح على أنه كان نتيجة تشجيع مراكز الصناعات العسكرية ومصالح بعض أعضاء الكونغرس في جذب عقود في

الولايات التي يمثّلونها، ونظروا إلى التهديد السوفياتي على أنه مُفبرَك لغايات انتخابية، وإلى الاضطرابات في العالم الثالث كنتيجة لاستفزازات الولايات المتحدة وتدخلاتها[٩]. وفي ما يمكن اعتباره الصيغةَ اليسارية للفرضية الانعزالية، جادل اليسار بأن الولايات المتحدة نفسها كانت قد تعرَّضت لفساد سياستها بسبب التدخلات الخارجية والسياسات النووية في حقبة ما بعد عام ١٩٤٥، والدليل على كل ذلك كان التورط الكارثي في فيتنام. على أن تحليل العناصر المحلية نادراً ما كان متوازناً مع تقييم ما كان يحدث في الخارج، للصديق أو العدو على حد سواء. وعداء القادة الثوريين لأميركا لم يكن نتيجة لسوء الفهم أو الانحياز في واشنطن فحسب. فهوشي منه، وفيديل كاسترو، وروح اللّه الخميني، ودانيال أورتيغا، كان عندهم أسبابهم الحقيقية لمواجهة الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، فإن المواجهات التي وجدت واشنطن نفسها متورطة فيها لم تكن مجرد أوهام من جانب الصقور في الساحة المحلية، بل كانت هناك تهديدات ومشاكل حقيقة في الخارج، والأهم من ذلك مسؤوليات في ميادين الأمن والاقتصاد والتدخل الإنساني. إن تحقيق أجندة ليبرالية لم يكن أبداً، لا في الماضي ولا في الحاضر، مجردَ تحوصل الولايات المتحدة حول نفسها. فالخيار السهل لليبراليين كان في تصوير كل ممارسات السياسة الخارجية على أنها امبريالية، لكن الخيار الصعب يكمن في صياغة سياسة توظف القوة والنفوذ الأميركيين لتحقيق أهداف ليبرالية.

إن الخطوط الفاصلة في نقاشات الألفية الجديدة متوارَثة عن الخطوط التي فصلت بين النقاشات السابقة، وثمّة استمرارية قائمة فيها إن أجرينا بعض الإزاحات الملائمة في النقاشات المختلفة. وخيار الانعزال الأميركي التام ليس مطروحاً الآن كما كان مطروحاً قبل الحرب العالمية الثانية، إذ إن قوة أميركا

(٩) للإطلاع على صيغة معتدلة من هذه الأطروحة، انظر:
Alan Wolfe, *The Rise and Fall of the Soviet 'Threat'*, (Washington: Institute for Policy Studies, 1979);

وللاطلاع على نقدي الخاص في هذا السياق، انظر:
Fred Halliday, *The Making of the Second Cold War*, (London: Verso, 1983).

الاقتصادية مرتبطة ببقية العالم بشكل يجعل الانسحاب من العالم ضرباً من الغباء حتى عند أكثر وجهات النظر قومية. فالنقاش الآن يبرز بين طرحين يمكن وصفهما بالطرح «التعددي» multilaterlist والطرح «الانفرادي» unitlaterlist. «التعددي» يدعو إلى الانخراط في المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، و«حلف الناتو»، بينما الطرح «الانفرادي» متشكك ويدعو إلى تقديم مصالح أميركا أولاً. وكما هو السائد في السياسة الأميركية، فإن كثيرين يعودون أثناء السجالات إلى مصطلحات سنوات الجمهورية لاستخدامها، فيقال، مثلاً، إن توماس جيفرسون سوف يكون متشككاً إزاء أثر الالتزامات الدولية على الحريات الأميركية، أو أن أندرو جاكسون سوف ينحاز إلى إعطاء الأولوية للمصلحة القومية، بينما يتبنى أنصار ولسون نظرة ليبرالية للانخراط في العالم، وتسنُّم أعباء قيادة مستنيرة فيه.

وأكثر ما يميّز الطرح «الانفرادي» الجديد new unilateralism هو «النغمة» التي وصفها الخميني، بدقة، بـ«استكبار عالمي». وقد ولت الأيام التي كان فيها رجال الكونغرس والمرشحون السياسيون يسافرون من أجل تحضير أنفسهم للنقاش أو اتخاذ القرارات. فزعيم الأغلبية في مجلس النواب، ريتشارد آرمي، من تكساس، لا يحتاج إلى أن يسافر إلى أوروبا، فقد «سافر إلى هناك مرة واحدة». أما ترنت لوت، قائد الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، فقد عبّر أكثر من مرة عن هذه الوجهة «الانفرادية» الجديدة، وفاخر بأنه لا يسافر إلى الخارج، بعكس قادة الكونغرس الأميركي في الماضي الذين كانوا يزورون البلدان الأخرى بانتظام، وهو يُظهر اهتماماً قليلاً بالعالم خارج «أرض الوطن». كما كان قد استهزأ علانية بالأسماء الأجنبية لخصومه، واستخدم تعبيرات عنصرية. وكان مايكل كامديساس، رئيس صندوق النقد الدولي، وبطرس بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة، من الأسماء التي سخر منها لوت. وعن كامديساس قال ذات مرة: «إنه فرنسي واشتراكي، فهل أحتاج إلى قول المزيد؟». وإذا ذهبتَ إلى موقعه على الإنترنت فإنك سترى أنه لا يقول «أميركا أولاً»، بل «تينسي أولاً»، (ولايته *).

ثمّة أصوات كثيرة تُعبِّر حالياً عن «الانفرادية»، وهي في بعض المناطق تزداد فاعلية. ومن الأمثلة الجيدة هنا ما نجده في المناظرات بين المرشحين الجمهوريين الثلاثة للرئاسة في شباط/فبراير ٢٠٠٠، إذ سعى كل منهم إلى أن يثبت في خطاباته الأولية أنه من أنصار «الانفرادية». فجورج دبليو بوش قال إن على الولايات المتحدة التوقف عن التعاون مع الصين، وإنه سوف يعامل الصين كمنافس وليس كشريك في الشؤون الدولية. أما آلان كيز فقد أراد تمزيق معاهدة عام ١٩٧٢ لحظر انتشار الصواريخ البالستية (ABM). وجون ماكين أراد سياسة نشطة لدحر «الدول المارقة». وكان جورج بوش وجون ماكين قد أظهرا في السابق، بأشكال مختلفة، صيغاً ذكورية، وإن لم تكن عدائية، من السعي وراء المصلحة القومية. فقد عارض بوش تدخل الولايات المتحدة في كوسوفو على أرضية أنها كانت «حرب كلينتون»، بينما دعا ماكين إلى سياسة أكثر قوة ضد ما يسمى «الدول المارقة» مثل إيران وكوريا الشمالية والعراق. وقد لامست رطانة بوش بعض الطروحات القديمة في الولايات المتحدة مثل عدم الحاجة إلى الحروب الخارجية، ووظَّف ماكين تاريخه في السابق كبطل في حرب فيتنام ولامس أطروحة التدخل التي تُعتبر جزءاً من التراث المحافظ الأميركي.

وتمثّل صحوةُ التأييد لحرب فيتنام، كما تجسّدها كُتب مثل كتاب مايكل لند **فيتنام، الحرب الضرورية**، انتقالاً مهماً لحقبة ما بعد كلنتون، وهي حقبة توجهها «التعددي» أقل. والعبارة التي قالتها كوندوليسا رايس، مستشارة بوش للسياسة الخارجية، عن أن «عمل الأمور الطيبة ليس استراتيجيا»، تتجاهل فكرة أن الديموقراطية وحماية حقوق الإنسان هما الأساس للأمن العالمي. كما يمكن سماع المزاج الانفرادي في أمكنة أخرى. فمثلاً، يلخص بات بوكانان، المعلق الشعبوي ومرشح حزب الإصلاح للرئاسة، وذو الصوت الأوسع تأثيراً في دائرة مناصريه الانتخابيين، سياسته الخارجية بالقول: «أميركا أولاً، وثانياً، وثالثاً». وبوكانان ناقد دائم للاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، مثل «النافتا»، ومنظمة التجارة العالمية، ومعارض للتدخل الأميركي في كوسوفو، بل ذهب بعيداً في التساؤل حول الحكمة من تدخل الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية،

وهو يريد أن تخرج كل القوات الأميركية من أوروبا في مدة ثلاث سنوات.

تتصف الأجندة «الانفرادية» بالطول، وتتضمن أموراً عديدة، منها مقاومة الاتفاقات التجارية البيئية والتجارية، ودعم نظام الدفاع الصاروخي الذي سيفصم الدفاع الأوروبي عن نظيره الأميركي (راجع الفصل الرابع)، ومنها أيضاً التحرش بالأمم المتحدة وبقية المنظمات الدولية. وهنا، فإن الشأن الدفاعي جزء من فجوة أكبر، وهي في اتساع، بين الولايات المتحدة والرأي العالمي حول قضايا سياسية وأخلاقية أخرى. فيبرز الموقف الأميركي حول عقوبة الإعدام، على تناقض مع الرأي العام في الخارج. ويتزايد عدم المسؤولية بشأن معاهدة حظر التجارب النووية، وبشأن المحكمة الجنائية الدولية. كما أن التوتر إزاء الالتزامات مع منظمة التجارة العالمية يتلاقى مع رفض أوسع للالتزامات الدولية بشكل عام. ولا تلقى فكرة المساعدات للعالم الثالث التي كانت تُعتبر في الستينيات والسبعينيات عنصراً مركزياً في سياسة الولايات المتحدة وسياسة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل عام، اكتراثاً إلاّ من القلّة. وبرغم أن الدفوقات المالية الخاصة من العالم المتقدم إلى العالم الثالث تزداد إلى ٢٥٠ بليون دولار وتتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمارات والقروض البنكية الأخرى، فإن المساعدات الرسمية الأميركية انخفضت إلى ما نسبته ٠,١٪ من ناتج الدخل المحلي. وهذا أقل بكثير من نسبة ٠,٧٪ التي دعا إليها «تقرير براندت» سنة ١٩٨٠، وهي أقل نسبة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا تشكّل إلاّ نسبة ضئيلة مقارنة بالمساعدات التي تقدمها كندا وهولندا والدول الإسكندنافية. وللمقارنة، فإن ما تقدمه الولايات المتحدة من مساعدات، كنسبة من ناتج الدخل المحلي، ليس سوى سُبع ما تقدمه السويد.

أما الموقف النقيض لـ«الانفرادية» unilateralism فهو «التعددية» multilateralism. تجذب «التعدديةُ» التياراتِ ذات التوجه العالمي في الفكر الأميركي، والتي ترتبط بالوضع الحالي للاقتصاد الأميركي ولكنها تعتمد أيضاً على تحليلات حول العالم المعاصر تؤكد أن الانعزال الذي كان بالإمكان تبنيه في الماضي، لم يعد خياراً مطروحاً اليوم. فالتجارة، وتكنولوجيا المعلومات،

والبيئة، والهجرة، والمخدرات، تدفع الولايات المتحدة إلى أن تكون منخرطة في العالم، وتتشاور معه، وفي حدود ما تتعاون معه. والسؤال ليس إن كانت أميركا هي التي تقود، بل إلى أين تقود.

ولعل أحدث تجسيدات ذلك، وأكثرها إيلاماً، كان بالطبع ويليام جفرسون كلينتون. فكلينتون لم يكن قائداً ناجحاً، الأمر الذي كان يظهر بوضوح في بعض الأحيان وأحياناً أخرى من دون وضوح. فبعض قراراته كانت تعكس انتهازية وغياباً للشجاعة بما يستدعي الإدانة. وأحد الأمثلة على ذلك، معارضته لمقترحات البنك الدولي بشأن تخفيض التعرفة على صادرات الدول الفقيرة إلى الولايات المتحدة. وبينما يستطيع كثيرون تسطير قوائم مطولة حول فشل كلينتون، فإن الإدانة الأكبر التي يوجهها إليه المحافظون والليبراليون الغاضبون، على حدٍّ سواء، ليست صحيحة، فكثير من الرؤساء كانوا سيقومون بأشياء أقل مما قام به. فالتعدديون multilateralists، ممثلين بشخوص كلينتون ووزيريه للخارجية وارن كريستوفر ومادلين أولبرايت، سعوا إلى المحافظة على انخراط أكثر نشاطاً وتشاوري مع المؤسسات الدولية. جمّد كلينتون نظام الدفاع الصاروخي (NMD)، وحاول دفع «النافتا»، ومنظمة التجارة العالمية، والسياسة البيئية إلى الأمام، كما دافع عن تدخل الولايات المتحدة في البوسنة وكوسوفو لأغراض إنسانية.

وفي خطاب مهم له في آذار/ مارس ١٩٩٩، رسم كلينتون ملامح رؤيته حول الانخراط التعددي في العالم[١٠]، وقال فيه إن العولمة لا مناص منها لكنها لا تنطوي على أي ضمان بشأن السلام، أو الحرية أو الازدهار، أو بشأن تفادي أزمات البيئة أو الصحة العامة. وقال إن الولايات المتحدة تواجه خمسة تحديات، هي: تحقيق السلام في القرن الحادي والعشرين؛ ضم روسيا والصين إلى النظام الاقتصادي العالمي؛ الوقاية ضد أخطار انتشار الأسلحة والإرهاب والمخدرات والتغيّر المناخي؛ بناء نظام مالي عالمي يستفيد منه الكل؛ وأخيراً ضمان الحرية.

---

(١٠) *International Herald Tribune*, 1 March 1999, For a more robust case for multilateralisin 'We are not the World. A New Vision for Foreign Policy', *The Nation Special Issue*, 8 May 2000.

وقد كانت تلك التحديات المفصّلة، الأجندة التعددية التي تحقق بالفعل الفائدة للولايات المتحدة والعالم معاً. غير أن معارضتها الأكبر جاءت من داخل الولايات المتحدة ذاتها، من قِبَل الانعزاليين isolationists، والانفراديين unilateralists من جانب، ومن قِبَل اليسار والليبراليين من جانب آخر. وعند طرح البدائل عن هذه الأجندة، سواء من داخل أو خارج الولايات المتحدة، فإنه يظهر لنا أن الخطر الأكبر يأتي من الفشل في تطبيق هذه الأجندة، وليس من تطبيقها.

حدود القوة دائبة النشاط

وبسبب ذلك كله، فإن أحد العناصر التي شكّلت كيفية ممارسة القوة من قِبَل الولايات المتحدة كان النقاش الدائر داخل أميركا نفسها، وهو الأمر الذي يهمله مُنتقدو سياسة الولايات المتحدة في الخارج، برغم أنه عنصر حاسم في تشكيل تلك السياسة، وفي تقييد قدرتها على إقامة نظام عالمي جديد. وثمّة ضعف آخر في فكرة «النظام العالمي الجديد»، حتى لأولئك المؤمنين بها، وهو ببساطة المبالغة في تصوّر ما يمكن للولايات المتحدة، أو أي تحالف من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، القيام به. والمقولات المنتشرة حول قيادة الولايات المتحدة للعالم، وبأنها أقوى دولة، أو الدولة العظمى، أو الدولة ذات القوة النشطة، أو غير ذلك، تُشتّت الانتباه عن حقيقة وجود حدود معيَّنة تواجه أي دولة مهما بلغت قوتها.

وهناك ثلاثة أمثلة تكفي هنا للإشارة إلى الحدود التي تواجهها قوة الولايات المتحدة. أولها، التدخل الدبلوماسي في العديد من الصراعات الإثنية، إذ انخرطت الولايات المتحدة في عقد التسعينيات في محاولة الوصول إلى حلول تفاوضية سلمية للصراعات الإثنية والطائفية حول العالم، في إيرلندا، وفلسطين، وناغومو كاراباخ، وكشمير، وأثيوبيا وأريتريا. وفي البوسنة وكوسوفو تدخلت الولايات المتحدة لمنع جرائم الحرب، لكنها قامت بذلك متأخرة ولم تستطع فرض حلٍّ سياسي في أعقاب تلك التدخلات. وفي عدد من الحالات، كان ثمة

بعض النجاح تمثَّل في الوصول إلى وقف لإطلاق النار، لكن في الحالتين الأخيرتين (كشمير، وأثيوبيا وأريتريا) لم يكن هناك أي نجاح بالتأكيد. كما لم يكن هناك وصول، في أي من كل تلك الحالات، إلى تسوية سلمية كاملة ونهائية. فالحرب بين أثيوبيا وأريتريا، وهي الأكثر خطورة في العالم المعاصر، استعصت على وساطات منظمة الوحدة الأفريقية، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكل الأطراف الأخرى. أما الصراع في كوسوفو فقد تورطت فيه كل العصابات القومية، الصربية والألبانية. وقد حاول كلينتون في زيارته جنوبَ آسيا في آذار/ مارس ٢٠٠٠، إقناع الهند وباكستان بالعدول عن سياساتهما النووية، والتفاوض حول كشمير، واستمعا إليه بأدب، ولكن البلدين كانا واضحين في التعبير عن أنهما لم يعيرا أي اهتمام لكل الذي قاله. وفي هذه الحالات، فإن الذنب الرئيسي لا يقع على الولايات المتحدة أو أي قوى خارجية، ولا على القنوات المتعددة التي حاولت التوسط، أو المنظمات غير الحكومية التي رافقت نشاط الدول، بل إن مسؤولية هذه المآزق تقع على عاتق السياسيين المحليين، سواء الذين في الحكم أم الذين خارجه. إنهم المسؤولون عن إعاقة أي تسوية، وهم الذين شجعوا الكراهية ضد جيرانهم، وارتدّوا عن روح الاتفاقيات، وإن لم يرتدوا عن نصوصها. إن استمرار هذه المشكلات لم يكن ذنب الولايات المتحدة، ولا الاتحاد الأوروبي، ولا حلف الناتو، ولا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا أي هيئة خارجية، بل بكلمة واحدة، كان ذنب الأطراف المحلية والقادة المحليين.

والمثل الثاني الذي يوضح حدود القوة، هو السياسة المتعلقة بالمخدرات. فالمخدرات حالياً هي ثاني أكبر سلعة يُتاجَر بها في السوق العالمي، من ناحية حجم القيمة، إذ تبلغ ٤٠٠ بليون دولار، بحسب أرقام الأمم المتحدة، وتعادل ٨٪ من حجم التجارة العالمية، وتأتي مباشرة بعد النفط. والولايات المتحدة هي أكبر مستورد ومستهلك للمخدرات في العالم. ومنذ نهاية عقد الثمانينيات، حظرت السياسات الرسمية توريد الكوكا، والكوكايين الشكل المنقّى عنها. وفي عام ١٩٨٩، أقرّ الكونغرس «قانون التخويل الوطني للدفاع»، الذي جعل وزارة

الدفاع هي «الهيئة القيادية الوحيدة» في الحرب ضد المخدرات، وهي مهمة تردَّدَ البنتاغون في البداية في قبولها، لكن مع نهاية الحرب الباردة التي أفقدت الجيش الأميركي الكثير من المهمات، أصبحت تلك المهمة أكثر جاذبية له. وقد أنفقت أميركا مئات الملايين من الدولارت في البيرو، وكولومبيا، والمكسيك، في محاولة لاجتثاث إنتاج المخدرات وتصنيعها، وتوريدها إلى الولايات المتحدة. لكن هذه السياسة لم تنجح، إذ ما إن تُستهدف منطقة ما، أو وسيلة من وسائل التوريد، حتى تحتل منطقة أخرى، أو وسيلة أخرى مكانها، كما أن كارتيلات المخدرات التي كانت موجودة في العقد الماضي، مثل ميدلفري وكالي، استُبدلت الآن بكارتيلات أكثر عدداً وأصغر حجماً.

على أن فعالية هذه الحملة فشلت بسبب مشكلتين، الأولى أن سياسة الولايات المتحدة كانت موجَّهة ضد المورِّدين، أي المزارعين الفقراء الذين يكسبون عن طريق زراعة المخدرات ثلاثة أضعاف ما يكسبونه عن طريق زراعة أي محصول آخر، ولم تكن ضد المستهلكين ومستخدمي المخدرات الذين يشكلون مع مستخدمي السيارات جماعات ضغط، وإن لم تكن ظاهرةً، تمثل عدة ملايين في الولايات المتحدة نفسها. فإزاحة المشكلة باتجاه المورِّدين ليست حلاً. إن سياسة الولايات المتحدة بشأن حظر المخدرات المرتبطة بالجيش، وفي كولومبيا المرتبطة بأجهزة مكافحة التمرد المسلح، وبما تتطلبه من تسليم حتمي للمجرمين، تُرى بشكل واسع من قِبَل الآخرين على أنها تدخل امبريالي. وهناك في المكسيك، وكولومبيا، والبيرو، غضب متزايد تجاه تلك التدخلات، وتجاه السياسة الأحادية التوجه للولايات المتحدة بشأن المخدرات. وخلف هذه المشكلات، هناك فراغ أوسع في جانب السياسات المتَّبَعة. فمسألة المخدرات موجودة منذ عقدين، وفي الولايات المتحدة وأوروبا فشلت الحكومات، وما زالت تفشل، في معالجتها، إذ تتردد بين توريد المخدرات والنقاشات العقيمة حول تشريعها. والرأي العام يميل إلى تبني سياسات عقابية، وبالتالي ثمة مواقف غير واقعية. وبينما يستمر الخبراء والمنشغلون بحظر المخدرات في التأكيد على أنهم يملكون الحلول وأن الأمور تتحسن بشكل أو بآخر، فإن المرء يتشكك بعمق

في ما يقولونه. فإلى جانب الهجرة والبيئة، فإن المخدرات قضية كرستها العولمة، لكنها ليست ناتجة عنها، وهي قضية لا تملك الدول حلاً عملياً أو أخلاقياً لها.

إن الحدود التي تقيد قوة الولايات تجاه ما سُمّي في التسعينيات «الدولَ المارقة» rouge states، والتي أعيد تسميتها سنة ٢٠٠٠ «الدولَ المثيرة للقلق» states of concern. وبرغم أن النقاش يدور دوماً حول كيفية معاملة هذه الدول، فإنه من الأفضل أن نبدأ بالتساؤل حول الألفاظ نفسها. فالتصنيف ذاته خاطئ، إذ ينكر المصالح القومية المشروعة للدول المعنية، ويخلق صورة عن عالم محكوم من قبل ضابط شرطة sheriff. فلا إيران ولا كوبا غزتا أي بلد آخر، ولا تهددان أمن الولايات المتحدة. وسياسة الولايات المتحدة إزاء هذه البلدان تشذ عن تلك التي تنتهجها بقية الدول المتقدمة، وهي سياسة أسيرة للتطورات المحلية. وبرغم ذلك، فإن إدانة العراق مبرَّرة على أساس سجل العراق العدائي ضد إيران والكويت، ورفض الحكومة العراقية لمطالب الأمم المتحدة بشأن التفتيش على أسلحة الدمار الشامل ومراقبتها، وهي الأسلحة التى أظهر العراق استعداده لاستخدامها ضد جيرانه (إيران) وضد شعبه (الأكراد) على حد سواء. وأن يوضع العراق في التصنيف نفسه الذي توضع فيه كوبا، فإن ذلك أمر سخيف ويُضعف أية محاولة لاعتماد سياسة أمنية جدية وثاقبة ومتعددة الأطراف.

وثمة أيضاً عنصر من قِصَر النظر التاريخي يشتغل هنا، وهو إنكار حقيقة أن أسباب صراعات الحاضر تعود إلى اعتداءات حدثت في الماضي. فصحيح أن إيران، على سبيل المثال، دعمت العمليات الإرهابية في الخارج، ولعبت دوراً معيقاً في عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي، لكن هذه الأفعال تتضاءل أمام ما اقترفه الغرب، بريطانيا على وجه التحديد، وكذلك أميركا ضد هذا البلد. فبريطانيا غزت إيران مرتين في الحربين العالميتين، وأميركا وبريطانيا قلبتا نظام الحكم المنتخَب ديموقرطياً فيها سنة ١٩٥٣، وسنة ١٩٨٠ دعمتا العراق في غزوه لإيران في أوضح انتهاك لميثاق الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٤٥. إن السياسة الأوروبية في التسعينيات، أي الانخراط السياسي مع إيران، كانت خلاّقة وأكثر إدراكاً من سياسة الحظر على النفط والغاز التي أقرها الكونغرس الأميركي من

خلال قانون العقوبات على إيران وليبيا سنة ١٩٩٦. وبالمثل، كانت سياسة الولايات المتحدة قصيرة النظر إزاء كوبا، إذ يجب أن تكون، وسوف تكون، في كوبا عملية دمقرطة، لكن الحصار الأميركي لم يساعد هذه العملية، بل أعاقها.

إن إغراءات الهيمنة وترفها تعني أن الولايات المتحدة في خطر أن تصبح بعيدة أكثر وأكثر عن لعب دور عالمي مسؤول، فموقف ثقافتها السياسية وقيادتها بشأن الانخراط متعدد الأطراف مع العالم، يتسم بالتردد في أفضل الأحوال. وفي الوقت نفسه، فإن القيود المحلية والدولية على قوة الولايات المتحدة لا تعني فقط أنه ليس هناك «نظام عالمي جديد» يأخذ شكل تعاون دولي، بل أيضاً، وإلى درجة متزايدة، أن العالم لا يخضع لسيطرة الولايات المتحدة السياسية أو الاستراتيجية. وبالتأكيد، فإن ميزان القوى ليس عنصراً في العالم المعاصر، حتى لو أراد مناصرو هذه النظرية أن يطيلوا من الإطار الزمني الذي قد تبرز فيه أية قوة منافسة، أو كتلة من القوى، لتتحدى هيمنة الولايات المتحدة. لكن ما يمكن أن يتطور بموازاة عدم المساءلة للولايات المتحدة، هو عداء متزايد، وإن لم يكن مركّزاً، خارج أميركا، ليس فقط للتدخل الأميركي ذاته، بل أيضاً لأثر السياسات الأميركية على العديد من القضايا من تكنولوجيا المعلومات إلى حقوق الإنسان. وهذه المعارضة ترى نوايا الهيمنة، بل الامبريالية، في كل تحرك أو نفوذ أميركي، وتنكر من الناحية الأخرى إمكانية قيام «التعددية» multilateralism أو الاستفادة منها. ولهذا، فإن العالم الجديد لن يكرر القديم في صناعة كتلة من القوى تتحدى واشنطن. بل إن شعوراً معولماً من الكراهية، يستند إلى قضايا خاطئة أو غير خاطئة، يهدد بإيجاد عالم معاد لا تستطيع قوة الولايات المتحدة السيطرة عليه، خاصة مع تحول الولايات المتحدة أكثر وأكثر إلى الانفرادية unilateralism اللامسؤولة.

الولايات المتحدة والعالم: جردة حساب

إن الاستخدامات التي ستعتمدها القوة الأميركية ستكون حاسمة في تشكيل مستقبل العالم كله. وفي الوقت الحاضر، فإن الولايات المتحدة تتمتع بالسيطرة،

ولو بحدود، وستبقى كذلك على الأغلب. وسوف تستمر واشنطن، في مرحلة ما بعد كلينتون، كما كانت خلال مرحلته، في السعي نحو مصالحها الخاصة، عبر التعاون مع حلفائها إن استطاعت، وباستقلال عنهم، أو ضدهم، إن لم تستطع. ونرى ذلك في الانقسامات المتزايدة، والمقلقة، بشأن الأمن العالمي، وكذلك بشأن النقاشات حول منظمة التجارة العالمية، أو إدارة شبكة الإنترنت حيث يتحدى المستخدمون الأوروبيون هيمنة الـ ICANN. وهنا، فإن من الممكن الإشارة إلى بعض المواضع التي تتبدى فيها حدود القوة الأميركية، وأين يمكن أن يقع الانتقال إلى مرحلة عدم المحاسبة المعولمة global unaccountability. وسوف يظل من المرغوب فيه أن تنخفض عجرفة القوة الأميركية، بشكل متواصل وملحوظ: أي رؤية كونغرس يستمع إلى بقية العالم وينشغل في البحث عن حقائق الأمور، ووسائل إعلام أميركية، سواء مطبوعة أو الكترونية، تعطي العالم الخارجي اهتماماً أكبر، وصناعة أفلام أميركية لا تدوس على بقية الثقافات والأقلام مدفوعةً بالطمع، وخدمة بريد الكتروني أميركي له رمز خاص به كبقية بلدان العالم، وثقافة سياسية واقتصادية أميركية تقبل بأحكام منظمة التجارة العالمية بل الشكوى والتراجع عن قبول تلك الأحكام. وسوف يكون من الجيد رؤية السناتور جيسي هيلمز؛ «آية اللّه الانعزالي»، متراجعاً، كما رأى العالم تراجع السناتور داماتو عام ١٩٩٦.

وإزاء الاعتراف ومراجعة الإرث الدائم للحرب الباردة، فإنه من الملائم رؤية نقاش متوازن حول فيتنام. فالولايات المتحدة خسرت ٥٨ ألف رجل في فيتنام، وكل من يزور النصب التذكاري لحرب فيتنام في واشنطن؛ أرضية سوداء رصينة منخفضة قليلاً، لا بدّ من أن يتأثر، وخاصة إن كان من جيل أولئك الذين قضوا في تلك الحرب. ولكن الحاجة قليلة إلى الاستماع إلى ما قامت به فيتنام بحق أميركا، وإلى «المأساة الأميركية» أو «المأزق الأميركي»، وكأن التدخل الأميركي في فيتنام لم يكن خطأ أحد، بل إن الحاجة ملحة أكثر إلى الاستماع إلى ما قامت به الولايات المتحدة بحق فيتنام، حيث قتلت ما يقارب من ٣,٨ ملايين إنسان ودمرت البيئة هناك. إن البداية هنا يجب ألاّ تكون بالتأمل في الألم الذي لحق

بأميركا جراء تلك الحرب، كما تعكسه أفلام «ذي دير هنتر» أو «أبوكليبس ناو»، بل بالتأمل في الألم الذي لحق بفيتنام، كما يعكسه كتاب الفيتنامي باو نينها (ذي سورو أوف وار *The Sorrow of War*).

إن قوة الولايات المتحدة ليست قائمة ومستديمة فحسب، إذ لو استُخدمت هذه القوة بالشكل الملائم فإنها قد تكون معلماً إيجابياً في النظام المعولم. ويجب أن يكون هدف أولئك الذي يريدون لهذا النظام أن يكون مزدهراً وعادلاً أكثر، العمل مع نظرائهم في الولايات المتحدة الذين يحملون الرؤية نفسها. إن «التعددية» multilateralism، وما يسمى في الولايات المتحدة العالميةَ internationalism، ما زالتا بعيدتين عن اعتبارهما في عداد الموتى، بل إنهما تأخذان أشكالاً يعتبرها الأوروبين مثالية. فلاحظ مثلاً الحملات المطالِبة بحظر امتلاك الأسلحة النووية لأنها مخالفة للقانون الدولي، أو الداعية إلى فتح الأجهزة الأمنية أمام المراقبة العامة، ودع عنك الـ ٣٥ ألف متظاهر الذين صنعوا سياتل (عام ١٩٩٩*). وثمة جزء في أي انخراط تعددي multilaterlism قادم من الخارج يتمثل في إيجاد قضايا مشتركة مع أولئك الذين في الداخل، حتى لو أدى ذلك إلى الانشقاق عن طروحات النظريات التآمرية والمعارضات الأكثر شراسة، وأحياناً إغضاب أصحابها، وهي التي يستسهل الراديكاليون في الولايات المتحدة الرجوع إليها.

وخلف كل هذا النقاش، كما هو الحال منذ القرن الثامن عشر، هناك قضية القِيَم، وهي ترتبط أيضاً بـ«شجرة الزيتون» و«سيارة اللكزس» (باستخدام تعبيرات توماس فريدمان حول صراع القديم والحديث في إطار العولمة، في كتابه **اللكزس وشجرة الزيتون***). وثمة تاريخ خاص للقيم وللغة السياسية الأميركية، وليس هناك أي طريقة أخرى لفهم النقاشات الأميركية حول الضرائب، وعقوبة الإعدام، والقيود على الأسلحة الفردية، من دون فهم تلك القيم واللغة، إذ تعود جذور كل القضايا المحافظة إلى تلك الثقافة السياسية التي تتكرس الآن من خلال مجموعات المصالح. غير أن اللغة السياسية هذه، بشكل عام، لغة مشتركة مع أوروبا حيث نشأت بالأصل، ومع بقية العالم حيث نُشرت في النظام المعولَم سواء فرضاً أم

اختياراً. فقِيَم الديموقراطية، والاستقلال، والتعددية، والازدهار الاقتصادي، والأهم من ذلك الحقوق بأبعادها السياسية والاجتماعية، تمّ تبنيها من قِبَل العالم بأسره، برغم الاختلاف في تفسيرها. وقد لعبت الولايات المتحدة، برغم امبرياليتها وتذبذباتها، دوراً مهماً في تعريف وإعادة تعريف هذه القِيَم، ويمكن أن تستمر في ذلك. وفي الواقع، فإن كثيراً من الثقافة الراديكالية في العالم الحديث، من إعلان الاستقلال، إلى يوم العمال العالمي وحركات الاحتجاج في الستينيات، نشأت في أميركا. وقد احتلت الولايات المتحدة، وسوف تظل تحتل، مكاناً مهماً في هذه النقاشات، كقوة، وكمحفّز فكري، لكنّ هناك أدواراً أخرى ومتعددة لبقية العالم في الوصول إلى المحصلة النهائية، أي تعريف الحقوق، ودرجة تحقيقها. إن عالم القرن الحادي والعشرين لا يمكن أن يأخذ شكله من دون أميركا، كما يجب ألاّ يتشكل بحسب الاعتبارات الأميركية، خاصة عندما تكون هذه الاعتبارات انتقائية وذات صيغة هيمنة. وفي مواجهة سيطرة قوة لا يمكن الاستغناء عنها، فإنه لا الرفض ولا الخضوع يقدّمان الإجابة المطلوبة. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة، لا يجب أن ينحصر السجال بين أميركا على جانب، وبين بقية العالم على جانب آخر، بل بين الحدود وعبرها، وحول التفسيرات المختلفة للقضايا المعولمة.

الفصل الثامن

أوهـام الاختـلاف

برغم عدم وجود أي مسح معولم حول ثقافات العالم، شبيه مثلاً بالمسح الذي تجريه مجلة **فورشن** *Fortune* على أغنى ٥٠٠ شخص في العالم، أو المسح الاستراتيجي الذي يصدره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (في لندن *)، أو تقرير الأمم المتحدة للتنمية، فإن نظرة سريعة إلى وضع ثقافة العالم يشير، للوهلة الأولى، إلى ما يسمها من تغير وأهمية كبيرين. ففي العالم، هناك أكثر من عشرة آلاف لغة متكلّمة، وانتعاش في الأشكال الجديدة للطباعة والنشر كالكتب والصحف، وكذلك في الاتصالات، وانفجار في الإبداع وفي الموسيقى، والعمارة، والتصميم. وهكذا، فإن وسائل الاتصالات، أي الإعلام المعولم وكل ما يرافقه، تتزايد تغطيتها مع تطور التكنولوجيا الجديدة، حتى لو كانت في أشكال نفعية ضيقة كما هو حاصل في الاقتصاد العولمي المعاصر. وبالنسبة إلى هؤلاء الذين ينظرون إلى الدين على أنه جزء من الثقافة، فإنه أيضاً، أي الدين، في حالة عودة ويقظة. ففي الولايات المتحدة، قبل أي بلد آخر، وفي العالم الإسلامي، تبدو الصلة بين العلمنة والحداثة واهية أكثر فأكثر. وإذ ليس لدينا أي مؤشر لقياس العلمنة، إلاّ أنها تبدو في تراجع في بعض البلدان، وعلى الأقل ليست في صعود مستمر. أمّا بالنسبة إلى الهوية، والمجتمع، والإثنية، فليس هناك حدود للادعاءات الأخلاقية والمالية الناشئة عنها. ويبدو أن «المعولم (العام *)» و«الخاص» ينتعشان بشكل متواز، لكنه متضاد.

وما من أحد على دراية بالسياسة الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين إلاّ ويدرك أهمية «الثقافة»، أي موقعها بالنسبة إلى الأنظمة السياسية ومنظومات القِيَم الخاصة بالمجتمعات، كما يدرك أهمية عدم إغفال هذه الأمور نفسها بالنسبة إلى العلاقات الدولية ذاتها. وهناك الكثير مما يمكن أن يُقال لدى من يكتبون عن عالم ما بعد الحرب الباردة، وأثر العولمة، حول هذه القضية. وهنا أيضاً يقع الإرث الحي، إن لمن نقل الخطير، للقرن العشرين. وكما هو حال كثير من النقاش حول العالم المعاصر، فإن الخلاف يمكن أن يقع حول العمق التاريخي، وحول جِدَّة التطورات الراهنة، كما هو حول التطورات نفسها، ولا يبدو ذلك كله قبلياً، أو بالضرورة بدائياً وساذجاً. كما قد يطال الخلاف أيضاً الدرجة التي يمكن فيها اعتبار أمر ما ذا خصوصية تاريخية، وما إن كان هذا الأمر متميزاً حقاً أم له صفة تاريخية أيضاً. والثقافة، التي تُعتبر من أكثر المفاهيم صعوبة على التعريف في مضمار العلوم الاجتماعية، بما في ذلك العلاقات الدولية، ليست جديدة لكنها تتضمن الكثير من التاريخ الماضي، سواء أكان امبراطوريات، أم أدياناً، أم خطوط تجارة، أم حروباً. ونحتاج إلى أن نصوغ ادعاءً قوياً، لكن غير مبالغ فيه، حول أهميتها الآن.

وإذا سألنا كيف ولماذا يؤثر كل ذلك في العلاقات الدولية، فإننا سوف ننتهي إلى عدة أجوبة، وعدة ادعاءات، حول العالم الحديث. فأولاً، وبمعنى عريض، يقال إن للثقافة أهمية بالغة جداً في العلاقة بين الدول والشعوب. فالقومية، كما يُدَّعى، هي الأيديولوجيا المسيطرة في عالم اليوم، سواء أكانت تعبيراً عن الاحتجاج، أو تعبيراً عن التأكيد على القوة والمصلحة كما هي الحال في الولايات المتحدة واليابان، وربما بشكل متزايد في بعض الأجزاء في أوروبا. والخلل في الكثير من النقاشات حول القومية، هو في تركيزها على قومية الشعوب المضطهَدة، أو التي تمارس الاحتجاج، وليس على قومية الشعوب القوية والنافذة التي هي إلى حد ما قومية امبريالية. فالقلق الإنكليزي بشأن «الأجانب»، وقلق اليابانيين بشأن الـ«سانغوكوجين» يستحق الاهتمام نفسه الذي يوجَّه إلى المشاعر العدائية في العالم الثالث. ثانياً، نسمع أن العلاقات الدولية أصبحت تحت سيطرة

الصراع الثقافي أكثر من قبلُ، أي «صدام الثقافات» الذي تحدث عنه ونشره صموئيل هانتنغتون، وهو الأمر الذي يتحمس للمصادقة عليه القوميون والأصوليون في العالم كله[1].

ثالثاً، نقرأ أن أثر الثقافة والتفاعل بين الثقافات في العولمة، هو عملية موازية للتبادلات في البضائع والخدمات التي تحتل قلب العولمة كعملية اقتصادية. وبالفعل، فإن أكثر الأسئلة تحدياً في العولمة هو بأي الطرق ستقود العولمة إلى توحيد وتقريب أكبر للثقافة، وبأي الطرق ستقود إلى تنوع أكبر من خلال التعدد، والإبداع، ورفض السيطرة. والأطروحة التي وُضعت في الفصل الأول حول استخدام الخرافات الدولية كشكل لرفض العولمة، تقول أيضاً إن الثقافة سوف تكون موقعاً للصراع كما للتعاون أيضاً. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الأطروحة حول الثقافة والعلاقات الدولية تترافق مع أطروحة نظيرة لها بشأن السياسة المحلية والمجتمع. وهنا يقال أيضاً إن الهوية، والمجتمع، والتقاليد، أصبحت أكثر أهمية وتتمتع بمشروعية أكبر. والكتّاب الذين يكتبون حول مناطق الصراعات الإثنية، مثل إيرلندا والبلقان، سريعاً ما يشيرون إلى النزعة البدائية القديمة. وأخيراً، لدينا التحديات الأخلاقية التي تطرحها هذه التطورات، حيث ينقسم الجدل هنا، سواءً على المستوى الدولي أو المحلي، بين الذين يحترمون التنوع ويعتبرونه نقطة البداية، ويوصفون إمّا بالجماعاتيين، أو النسبيين، أو القوميين، وأولئك الذين يتمسكون برؤية عالمية ترى أنه برغم الإقرار بتنوع الأشكال، الثقافية، فإن القِيَم والأعراف القانونية والسياسية المرتبطة بتلك الأشكال، تظل أكثر عالمية، وهذه هي القضايا التي سيناقشها هذا الفصل. وقد لا يساعد تناول هذه القضايا من منظور زمني قصير، كما إنه ليس ثمة الكثير مما يمكن قوله على المدى الزمني الطويل، لكن يبقى أن الثقافة تحتل موقعاً مركزياً على المدى الزمني المتوسط الذي بإمكاننا أن نوليه بعض الاهتمام النقدي. وهي، أي الثقافة، أكثر ظرفية بالفعل، وأقل أبدية مما يعتقد مناصروها.

---

(١) Samuel Huntington, *The Clach of Civilizations and the Remaking of World Order,* (New York: Simon & Schuster, 1996), p. 108.

إن أولئك الذين يصوغون ادعاءات معينة باسم الثقافة، يؤكدون على أنها، بشكل ما، معطى، وشيء متوارَث من التاريخ، أو التقاليد، وأن المجتمع هو نفسه يعرف ماذا يجب أن يكون وما الذي يجب فعله. وللثقافة والتقاليد، من هذا المنظور، سلطة مستقلة. لكن يمكن الجدال هنا بأن ما يهم في كل حالة ليس التاريخ، أو غيابه، بل الأهمية المعاصرة لكل رمز وكيف يُوظَّف. فالموسيقى مثلاً كرمز الوطنية الأميركية، «ذا ستار سبانغلد بانر»، كتبها الإنكليزي جون ستافورد سميث. وراية القديس جورج التي انتشرت بكثرة في أواخر التسعينيات في إنكلترا، سُميت على اسم قديس مجهول من القرن الرابع مات في فلسطين. وربما وصلت رايته تلك، وكذلك طائفته، إلى إنكلترا خلال الحروب الصليبية. وقد حُدد ٢٣ نيسان/ أبريل كيوم خاص به سنة ١٢٢٢ عن طريق المجمَّع الكنسي في أكسفورد. وحقيقة أن لا علاقة لهذا القديس بإنكلترا، أو أنه لم يسمع بها أو يزرها مطلقاً، لم تعن الشيء الكثير، ولا حتى حقيقة أنه يُعتبر كبير القديسين في عدة بلدان أخرى منها فنلندا، والنرويج، واليونان. وما يضيف فضولاً آخر إلى هذه الحالة، أن الإنكليز هم الوحيدون في العالم ربما، الذين ليس لديهم يوم وطني، بل عوضاً عن ذلك أعياد ميلاد لاثنين من الملوك. كما أن الأعلام تمثل حقاً أشكالاً فوق اعتيادية من الرمزية، بينما هي في حد ذاتها لا معنى لها، فهي مجرد تصاميم على قطع من القماش، تماماً مثل الكلمات التي هي مجرد أصوات. فالعَلَم الأحمر، على سبيل المثال، له عدة معان: فهو عَلَم القرصنة، وعَلَم الشيوعية. والاستحواذ الذي تتمتع به راية القديس جورج، له صلة كبيرة بنفور الإنكليز من بروكسل (الاتحاد الأوروبي *) واسكتلندا أكثر مما له صلة بالعصور الوسطى. واليوم، أصبحت الأعلام رموزاً لصراعات أكبر. فانظر مثلاً إلى الغضب الذي تثيره في اليونان راية مقدونيا المستقلة جديداً، لأنها ظهرت متضمِّنة مزاعم توسعية، أو إلى الضجة التي أثيرت في الولايات المتحدة حول الراية الكونفدرالية التي ظهرت على مبنى الـ«ستيت هاوس» (بيت الحكومة *) في كولومبيا، في كارولاينا الجنوبية. وهذا يعود أيضاً إلى رموز أخرى للاختلاف والنزاع مثل اللغة والدين والزي. وينطبق هذا على المسألة المركزية للخلاف وهي

الأرض، والتي أصبحت مثار خلاف في الوقت الراهن لم تكنه في أي وقت من الأوقات في الماضي. والأرض ليست هي التي تقول للناس ما يفعلون، بل إنهم هم الذين يعطونها معنى خاصاً بها. فالصخور، والأنهار، والجبال ليس لها شخصية وطنية أكثر من القمر، أو الحفر التي في الأرض.

لكن، ليس هذا بالطبع ما يتراءى لمعظم الناس في العالم، الذين تمثّل لهم هذه الرموز، ومثّلت لهم على الدوام، قيمة جوهرية ينذرون أنفسهم لها. وتصوغ القومية والدين أيضاً ادعاءات أخرى باسم الرموز، ويمارسان السلطة على الناس، ويرسلانهم إلى الحرب باسم الهويات: الأرض، الرايات، الصلبان، الأهلة، وغير ذلك. لكن ليس القوميون الرجعيون وأنصار الدين هم وحدهم الذين يعطون الاختلافات الثقافية ومزاعم الاختلاف التقليدي مثل تلك الأهمية، بل إننا نعيش في مرحلة يشكك فيها طيف واسع من السياسيين، والمثقفين العلمانيين، وحتى المنظّرين السياسيين للعالمية والعقلانية باسم الإخلاص للخصوصيات والجماعات.

وهنا، فإن المزاعم حول الخصوصية، والتقاليد، والمجتمع، أُعطيت وزناً كبيراً. وأكثر من ذلك، فإن هذا الوزن له جانبان، ليس فقط وزناً أخلاقياً متعلقاً بما يجب أن نفعله كأفراد، بل أيضاً وزن تحليلي وتوضيحي متعلق بتفسير السلوك الاجتماعي في الدول، والعلاقات بين الدول والمجتمعات. وفي العالم المعاصر، وخاصة منذ انهيار الشيوعية، عادت الخلافات الإثنية والثقافية إلى الظهور، وعادت أيضاً الأنماط البدائية والرجعية والتقليدية للاستقواء، فالمضطهَدون يعودون، وثمة قومية جديدة في بروز. ونسمع كثيراً عن «البنيات العميقة»، وكذلك، في سياق مرتبط بزيادة قبول توجهات الاجتماعية البيولوجية الساعية إلى شرح السلوك الإنساني وفق الإرث الجيني والموروثات الأصلية، نسمع عن التركيز المتزايد على أهمية الحدود، والصراع، والعدوانية في السلوك الإنساني. إن تاريخ الشعوب، كل على حدة، بل بالفعل تاريخ كل القارات مثل أوروبا، تعاد كتابته الآن وفق تشكيل ثقافي معرّف من خلال شيء خارجي هو «الآخر». وهذه المجموعة من الخلافات لا تُرى بديلاً بديل عن العولمة، بل جزء منها، أو

نتيجة لها. ومع هذه العودة المتجددة للاهتمام بالثقافة في التشكيل التاريخي للشعوب والدول، هناك اهتمام متزايد بدور الثقافة في تغيير وتشكيل العالم المعولم والمتخطي للقوميات وما بعد الحديث، فالتسارع الكبير في التبادل المعلوماتي والثقافي، وتنامي الجاليات في الشتات، يشجعان على اختلاط أكبر ويؤثران في الثقافة.

وأحد الأمثلة الكبيرة على هذا الاستخدام المعاصر للثقافة كشكل من أشكال التفسير، هو كتاب البروفسور صموئيل هانتنغتون **صدام الحضارات**. يقول هانتنغتون إننا نستطيع أن نقسّم العالم إلى ست أو سبع مناطق ثقافية كبرى، أو حضارات، وإن العلاقات الدولية سوف تتحدد، بشكل متسارع، بحسب العلاقات بين هذه الحضارات. والصراعات في المرحلة المقبلة سوف تكون ثقافية، نظراً إلى أن الفروقات الأيديولوجية تتراجع. وبتمسكه بالنظرة إلى الصراعات الدولية كأمر حتمي، وهو افتراض مشكوك فيه، فإن هانتنغتون يتساءل: إن لم تكن الثقافة، فماذا إذاً؟ وتُتوّج هذه النظرة إزاء العالم، بافتراض أن الصدام هو بين العالم الإسلامي والعالم غير الإسلامي، «فالإسلام له حدود دامية» بحسب ما يقول هانتنغتون، وهذا يعني أنه في أي مكان يقوم فيه صدام بين العالم الإسلامي وغير الإسلامي فإن الإسلام، الذي يُنظَر إليه ككتلة سياسية متماسكة، سيكون الطرف المذنب. لكن نظائر أطروحة هانتنغتون تتسع إلى ما هو أبعد من ذلك. ففي الشرق الأدنى، هناك الصين والكونفوشوسية، أو «القيم الآسيوية»، عوضاً عن الإسلام. ويتبنى هذه الأفكار مفكرون ليبراليون ونقديون، وعدد واسع من مفكري ما بعد الحداثة، تماماً كما يتبناها أنصار الصراعات التقليدية و«الواقعية السياسية»[٢].

غير أنه بالإمكان مناقشة هذه التوجهات، واقتراح نظرة بديلة حول دور الثقافة والدين في العالم المعاصر. ولربما أعطينا إلى حد الآن مساحة كبيرة، في ما

(٢) For a bracing critique of the 'Asian Values' argument, see Michael Leifer. 'Tigers Spurning Rights', *Times Higher Educational Supplement*, 21 April, 1995.

يتعلق بالتعريف والتفسير، لأولئك الذي يتبنون تلك الأطروحات كما لأولئك الذين يعطون أهمية أخلاقية للمجتمع والهوية. والكثير من هذا هو تاريخ سيئ، وسوسيولوجيا سيئة، وعلاقات دولية سيئة، وربما أيضاً أخلاق سيئة. وكما هو الأمر مع راية القديس جورج، فإننا نحتاج إلى تاريخ وسوسيولوجيا نافذة حول كيفية تغيُّر الثقافة وتفاعلها مع الظواهر الأخرى، ونحتاج إلى أن نكون متشككين حول الادعاءات الأخلاقية التي تصاغ باسمها. والقضية حول الصراعات الحدودية لا تكمن في أن كل قطعة صخرية، أو غابة، لها مالك رئيسي تاريخي غير منازَع، أو أن قطعة من القماش عليها تصميم عشوائي لها خصائص مقدسة، ولكن في أن الدول الحديثة والقوميين قاموا بتقديسها تقديساً أعمى. وفي كثير من الأحيان، نجد اهتمامات أخرى، على الأقل السلطة والمصلحة، تقبع خلف الدعاوى الثقافية الظاهرة.

ضرورة سوسيولوجيا المعرفة

إن نقطة البداية تكمن في عدم قبول الثقافة والحضارة كمعطيَين لا نقاش فيهما. وكان بارينغتون مور، في ما يُعتبر واحداً من أشهر كتب التاريخ السوسيولوجي، **الأصل الاجتماعي للدكتاتورية والديموقراطية**، المنشور عام ١٩٦٧، قد كتب ما يلي:

> إن الثقافة أو التقليد ليس شيئاً يتواجد بشكل خارجي أو مستقل عن البشر الذين يعيشون معاً في مجتمع ما. فالقيم الثقافية لا تهبط من السماء لتؤثر في مسار التاريخ، والانخراط في تفسير السلوك وفق القيم الثقافية معناه الانخراط في تحليل دائري. والافتراض الأولي بأن الاستمرار الثقافي والاجتماعي يتطلب تفسيراً، يقضي على حقيقة أن الاثنين يعاد إنتاجهما في كل جيل، وعادة بألم ومعاناة أكثر. وللحفاظ على نشر نظام قيم ما، فإن البشر يتعرَّضون للضرب، وللإهانة، ويُرسَلون إلى المعتقلات، ويُلقَون في معسكرات الاعتقال، ويتمّ إطراؤهم، ورشوتهم، ويُصنَع منهم أبطال، ويُشجَّعون على قراءة

الصحف، ويُوقفون على حائط ما ويرمون بالرصاص، بل وحتى في بعض الأحيان يتمّ تعليمهم علم الاجتماع. والحديث عن جمود ثقافي يعني تغافل المصالح الصلدة، والمنافع التي تتمّ خدمتها عن طريق التدريب، والتعليم، وكل العملية المعقدة الخاصة ببث الثقافة من جيل لآخر(٣).

يدعو بارينغتون مور القارئ إلى طرح سؤالين على الأقل. الأول هو: كيف تنتشر الأفكار والرموز والثقافات. فالمرء لا يستطيع استنباط الحاضر من الماضي، كما لا يستطيع، كما هو شائع، فرض أفكار صحيحة حول كيفية تشكُّل الفرد عن طريق ماضيه وخاصة خلال مرحلة الطفولة، على تاريخ الكيانات الجماعية مثل الشعوب والدول. وإذا كانت الهوية، أو اللغة، أو العداوة، تستمر حتى اليوم، فإن سبب ذلك هو أن مصلحة البعض تكمن في تلك الاستمرارية. وعندما يقول فرنسي، مثلاً: «أنت الذي أحرقت جوان صاحبة القوس عند الخطر» فإنه قد يقصد الإشارة إلى طابور لشراء تذاكر الطيران، أو مباراة كرة قدم، أو مرض جنون البقر، أو اقتحام اللغة الإنكليزية للغة الفرنسية المعاصرة، وليس الإشارة إلى ما حدث لها عند محاكمتها سنة ١٤٣١.

وفي الشرق الأوسط، فإنه يصار إلى استخدام الماضي بشكل كبير، وكذا العداوات القديمة بين الشعوب. لكن هذه تستمر، أو يُعاد إحياؤها، أو اختيارها لأهداف راهنة. فخلال الحرب الإيرانية ـ العراقية، اعتاد صدام حسين على وصف الخميني بأنه مغولي، أو قديس، أو زوروواس فارسي، ويصف معركته ضد إيران بـ «القادسية»؛ المعركة التي هزمت فيها الجيوش العربية الإسلامية الفرسَ سنة ٦٤٨. ومن جانبه، فإن الخميني اعتاد أن يصف صدام بيزيد؛ الخليفة الأموي الذي قتل الحسين بن علي أحد مؤسّسي المذهب الشيعي. وكلاهما اتهم الآخر بالذهاب إلى تل أبيب أسبوعياً لتلقي الأوامر، الأمر الذي يملك المرء أن يتشكك

---

(٣) Barrington Moor, *The Social Origins of Dictatorship and Democracy*, (London: Allen Lane, 1967), p. 486.

فيه. ويمكن هنا ملاحظة تنوعات مثيرة من الانتقادات، ففي الدول العربية المتوسطية المشرقية، يوصف الغربيون المعتدون عادة بأنهم صليبيون، لكن صدام لم يستخدم هذا الوصف عندما هاجمته الولايات المتحدة وحلفاؤها في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، بل أدانهم باعتبارهم «مغولاً»، وبأن الرئيس الأميركي جورج بوش (الأب) «هولاكو»؛ قائد المغول الذي هدم بغداد عام ١٢٥٨.

إن استمرار الهوية والعداوة، يعتمد على آليات إعادة الإنتاج التي حددها بارينغتون مور. وفي بريطانيا، يمكن أن تأخذ شكلاً غير مؤذ كثيراً، ككتب التاريخ المدرسية، أو أسماء الشوارع أو المقاهي، أو جريدة **الصن** في يوم سيئ. فقد نشرت جريدة **الصن** كتاباً بعنوان **تمسك بصفحتك الأمامية** كانت تأمل من إصداره أن يدخل إلى كل مدرسة في بريطانيا، مع الكثير الذي يحمله من عناوين شوفينية حول التاريخ الإنكليزي عموماً. أمّا في البلقان، فإن هذا الأمر يأخذ شكلاً قاتلاً من التلفزيون إلى الموسيقى التي تدين الشعوب الأخرى، وتنشر تاريخاً من الكراهية وجنون العظمة. وقد كان الإعلام الذي تمّ تسخيره لخدمة الدول الحديثة وقادتها، هو الذي ضمن حدوث الأمر نفسه مرة ثانية. والسبب الذي يقف وراء الحاجة إلى «حديث الكراهية»، هو أن الكراهية لا تديم نفسها بنفسها، بل تعتمد على الناس كي ينشروها.

ويدعو بارينغتون مور، كما يدعو تاريخ وسوسيولوجيا القومية أيضاً، إلى اختبار الكيفية التي يصار من خلالها إلى إعادة تركيب ماضٍ ما. والجواب الجوهراني، القومي أم الديني، هو أن هناك ماضياً واحداً، وثقافة واحدة، وتقليداً واحداً، و «حقيقة واحدة أو لاحقيقة»، والكلمة المفتاح لهذا كله هي الهوية «الأصلية». وهكذا، فإن الجدل يصبح حول ما هي الهوية الصحيحة، أو التقليد، لكن الأمور ليست على هذا النحو. فمن جانب أول ليس الماضي نصاً واحداً، أو رسالة واحدة، بل نصوص ورسائل كثيرة. وأفضل مثال على ذلك هو اللغة، إذ نتوارث ونعيش اللغات بالمعاني والقواعد التي فيها، لكن بشكل عام نحن أحرار في أن نقول ما نشاء ضمنها. فهنا، لا البنية، ولا النظام، يعيقان الفاعل، بل قد يساعدانه. ونحن نختار ما نريد من تواريخ موجودة، والخيار تمليه المصالح

والاهتمامات الراهنة، وليس الماضي نفسه. وإذا كنت تريد أن تستخدم التقاليد القومية، أو الأديان، لتثبيت أحقية الحكم الملكي، فإن بإمكانك أن تفعل ذلك، كما بإمكانك فعل الشيء نفسه بالنسبة إلى الحكم الجمهوري. إن كل دين يستطيع أن يبرر أشكالاً اجتماعية ـ اقتصادية متعددة، وقد استُخدم فعلاً في ذلك، ولا يتوقف الأمر عند تبرير الاشتراكية أو الرأسمالية، بل الإقطاع والاسترقاق أيضاً. ويمكن اشتقاق قيم التسامح وعدم التسامح، الاسترقاق والحرية الفردية، من النصوص الأصلية نفسها.

وفي السياق العربي ـ الإسرائيلي، يمكن أن نرى استخدامات النصوص المقدّسة، فالفلسطينيون المسلمون الذين يؤيدون السلام مع إسرائيل يستشهدون بمثال الـ«الهدنة» التي وقّعها النبي (محمد) مع غير المؤمنين، أمّا الذين ضد السلام فهم يستشهدون بآيات من القرآن تشدد على القتال ضد الكفار. وعلى الجانب اليهودي، فإن المسألة حامت حول ما إن كان بإمكان دولة يهودية التخلي عن أرض يهودية، إذ يقول من يقف ضد التنازلات عن الأرض بأنها لا تستطيع، وأمّا الذين مع التنازلات فإنهم يستشهدون بقصة من النصوص تقول بأن الملك سليمان أعطى أرضاً لملك صيدا. وعندما يأتي الأمر إلى موضوع العلاقات بين الرجل والمرأة، وموقع المرأة، فإننا نرى أيضاً تفسيرات متعددة ممكنة. فنحن نختار، ونعرف، ونرتب الماضي بشكل يلائم ما نريد، تماماً كما نفعل كأفراد بشأن أمورنا الخاصة، إذ نختار تلك الأشياء من الماضي التي تناسب أكثر ما يمكن احتياجاتنا الراهنة. وعندما تحتفل جامعة ما بذكرى تأسيسها، فإنها تركز على الخرّيجين الذين جلبوا لها الصيت الحسن، وليس على الخريجين ذوي الفضائح أو السمعة السيئة. إن كل أمة تحيي أبطالها العظام، وليس أولئك الذين تريد أن تنساهم. فمثلاً، لا يحتفل الأوكرانيون بليون تروتسكي، أشهر الأوكرانيين كلهم، أو الدكتور ليبولد فون ساشر ـ ماسوش من منطقة لفوف ثاني أشهر أوكراني. أمّا ثالث أشهر أوكراني، شميلنيكي، فيتم تذكره على أنه متمرد قومي وليس كما كان، أي أشهر لاسامي قبل هتلر. كما يختار الإنكليز نسيان توم بين: راديكالي القرن الثامن عشر. فهناك قلة من المقاهي، إن وُجدت أصلاً، تحمل اسم هذا

الكاتب الذي هو الأشهر والأكثر تأثيراً بين الكتاب الإنكليز، برغم وجود شراب جيد مصنَّع في لويس وساسكس يحمل اسمه، وتمثال بين في بيته في قرية ثيتفورد في نورفولك، تمّ الإنفاق عليه من قبل أميركيين خدموا في تلك المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية.

إن التشكيل المعاصر للتقليد والثقافة يذهب أبعد من ذلك. فخلف الانتقاء، وفقدان الذاكرة، وإعادة الإنتاج، هناك الاختلاق نفسه، أي الادعاء بالقِدَم بشأن ما ليس هو كذلك. وهذا «الاختلاق للتقليد»، بحسب أحد الكتب المشهورة، ينطبق على الدين كما على القومية[٤]. إن دور الاختلاق في تكوين القومية معروف جداً، من «الكلت»؛ اللباس التقليدي للاسكتلنديين في سنوات ١٨٢٠، إلى «غداء الحراثيين» عند الإنكليز، الذي هو أحد أكلات المقاهي الخفيفة التي صنعتها إحدى وكالات الدعاية في سنوات الـ ١٩٦٠. والجمع بين الماضي الانتقائي، والمبتدَع، هو أمر مثبت في كل مكان. فالإنكليز اختاروا أغنيتهم لكأس العالم عام ١٩٩٨ تتحدث عن دجاجة «فيندالو»، الهندية، أو بشكل أدق «الغاوانية» وهي طبق تعود تسميته إلى لفظة الترحيب البرتغالية «بيم فندو» beam-vindo. وفي سنة ١٩٩٥، دُعي أحد سفراء الاتحاد السوفياتي السابق لتقديم مشاركة تعكس مذاقاً «قومياً» لبلاده في الاحتفال بالذكرى الخمسين لهزيمة ألمانيا النازية، فاختار لمقدمة المساهمة التي قدمها مقتبسات من كتالوغ بريدي.

وهناك مثال مثير أيضاً حول الأصول المتغيِّرة للرموز نجده في التقاليد اليهودية. فأحد الرموز الأساسية والقديمة حقاً لتلك التقاليد هو الشمعدان، أو المينورا، ويمكن رؤيته على جدران الكنس اليهودية كما على الكاتزرين في هضبة الجولان منذ ألفي سنة. والرمز الأساسي الآخر في الهوية اليهودية هو النجمة، أو «درع» داود، وهو ليس رمزاً يهودياً قديماً على الإطلاق، وليس له علاقة بالملك داود. فهذا الرمز السداسي الذي يدل على وحدة البشر استخدمه كتاب متصوِّفون

(٤) Eric Hobsbawm and Terence Ranger (eds.), *The Invention of Tradition,* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).

من الأديان الثلاثة في العصور الوسطى. ولم يصبح رمزاً خاصاً بالهوية اليهودية إلاّ في نهاية القرن التاسع عشر. أمّا على الجانب الفلسطيني، فربما كان الرمز الأشهر هو الكوفية الحمراء، إذ إن غطاء الرأس الفلسطيني البدوي التقليدي كان لونه أزرقَ غامقاً أو نيلي اللون، أمّا اللون الأحمر فقد تمّ تصميمه في أواخر سنوات ١٩٢٠ من قبل عائلة في مانشستر تعمل في التجارة، وأصلها من السفارديم من حلب، بناءً على طلب من الحكومة البريطانية لصالح الجيش الأردني الجديد. ومع سنوات ١٩٧٠، أصبحت الكوفية الحمراء ترمز إلى الوطنية الفلسطينية. لكن تلك الأصول المختلفة لا تؤثر في فاعلية وصحة هذه الرموز والمفعول الذي يرافقها، ولا في شرعية الادعاءات التي تصاغ باسمها.

ونجد الانتقائية نفسها عند الدين الأصولي إزاء الحداثة. فحركة طالبان في أفغانستان تدّعي أنها تشنّ حرباً ضد صور الأحياء باسم الإسلام، فالأفلام والصور حُظِرت، بل كان هناك تدمير علني لأجهزة التلفزيون، لأن التلفزيون «صندوق الشيطان». لكن عند التمعن في القرآن، لا نجد هناك أي شيء يمنع هذه الصور. والحظر الإسلامي، المتداخل بشدة عبر القرون مع توجهات شبيهة في اليهودية والمسيحية، يقوم على حديثين منسوبين للنبي. وعلى المنوال نفسه، فإن الاستحواذ الكاثوليكي حول ترهبن رجال الدين، أي العزوف عن الزواج، وإخلاص اليهود الأرثوذكس إلى الطواقي والمعاطف السوداء، التي تعود إلى أزياء حامل الدروع البولندي في القرن الثامن عشر، هما أيضاً رمزان مركّبان. وليست العراقة أو الأصالة هي التي تحدد استخدامات هذه الرموز وما يرافقها، بل إنه التعريف المعاصر لها. وعند النظر إلى مستودعين آخرين للأصالة، اللغة والطعام، نجد هناك انتقائية واختراعاً بشكل أكثر، إذ يتم إضفاء أو نزع الأصالة القومية عن الكلمات أو الطعام تبعاً لأكثر المعايير هشاشة.

سياق عبر القومية

إن الادعاء بالتشكل التاريخي للثقافات، والحضارات، واللغات، والأنظمة القيمية، هو أحد أركان أطروحة الصراع الثقافي وعدم الانسجام الحضاري.

والركن الآخر مأخوذ من التاريخ ويقول بأن هذه الكتل المختلفة، كما هي الألوان التي تفرّق البلدان عن بعضها البعض على الخارطة، تواجدت من أزمان سحيقة وعبر خليط من التاريخ والطبيعة وربما عبر إرادة مقدسة مثلت كيانات طبيعية. وبشكل أكثر تحديداً، وكما يقول هانتنغتون ومن يؤيده من المفكرين، فإن هذه الثقافات كانت دائماً في صراع وسوف تستمر في ذلك. لكن أياً من هذه الطروحات لا يصمد. صحيح أن لشعوب العالم وأديانه وثقافاته مكوناتٍ مختلفةً، وهي بطريقة ما تتميز عن بعضها اليوم، لكنها تفاعلت عبر القرون تفاعلاً كان في الماضي أكثر منه الآن، فالدولة الحديثة، وليس المجتمع القديم، هي التي قسّمت العالم على شكل رزم منفصلة. ولو نظر المرء إلى أصل الأديان الثلاثة، الأديان الشرق أوسطية، فإنه يرى أن العقائد، والنصوص، والقيم، لها أصل مشترك. وقد استمرت في التفاعل مع بعضها البعض عبر القرون. والطعام بدوره مُختَرَق أيضاً، فليس ثمة صحة تاريخية، بل صحة معاصرة للطعام الإنكليزي عندما يحتوي على البطاطا والبندورة، على الفلفل ومكونات حساء «لي وبيرنز»، القادمة جميعاً من أسواق العالم النامي في القرون الحديثة.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا التفاعل يساعدنا في أن نضع في سياق أوسع أمراً يظن البعض أنه خاص بالعصر الحديث أو ما بعد الحديث، ألاّ وهو حركة الأفكار والرموز عبر الحدود. فهنا، نرى مثالاً جيداً على قصر النظر لكثير من النقاشات المعاصرة. صحيح أن الاتصالات الحديثة ساعدت بالفعل في بث المواد الثقافية عبر الحدود في العالم بسرعة وحجم كبيرين، لكن هذه السرعة والحجم هما الجديدان وليس الظاهرة نفسها. وإذا نظرنا إلى الأديان الكبرى، فإنها انتشرت، إن لم يكن عبر سرعة الكمبيوتر، فعبر الحصان والسفينة. إن أفكار المسيح، ومحمد، وكونفوشيوس، وعدد لا يحصى من الدعاة، والقديسين، والهراطقة، انتشرت في أرجاء عالم البحر المتوسط. وعندما قدم مارتن لوثر كنغ الأطروحات الـ ٩٥ التي أدان فيها بيع صكوك الغفران على بوابة كنيسة كل القديسين في ويتنبيرغ في ٣١ تشرين أول/ أكتوبر ١٥١٧، لم تكن الـ«سي. أن. أن.» موجودة آنذاك لتسجل الحدث، لكن خلال سنوات قليلة كانت

أفكاره قد أحدثت انقلابات كبيرة في أوروبا. وفي القرن الثامن عشر، أثرت الأفكار السياسية الأوروبية في النقاش في الأميركيتين، تماماً كما أثرت الراديكالية الأميركية في أوروبا. وينطبق الأمر ذاته على سمة أخرى تميز التحليل السياسي والثقافي المعاصر وهي «التلاقح» hybridity، التي تفترض أن الهويات كانت في السابق واحدية ومنفصلة، وأن التغير الذي أصابها لم يحدث إلاّ في العصر الحديث. فالتلاقح كان دائم الحدوث عبر التاريخ. فالأديان الكبرى، من دون التخلي عن معتقداتها، كانت توفيقية، تقتبس الأفكار، والرموز، والتواريخ، وأشكال الاحتفالات ممن سبقها، وحالما تتأسس فإنها تقلّد خصومها في الوقت نفسه الذي تنافسهم فيه. فهالة القداسة المسيحية (دائرة النور التي تحيط برؤوس القديسين *) هي من مخلفات عبادة الشمس. وتاريخ رموز الحرب المقدسة، مثلاً، سواء في اليهودية أم المسيحية أم الإسلام، هو تاريخ من الاقتباس والتقليد المتبادلين في خضم التنافس. والأمر نفسه ينطبق على اللغة. وقد قال لي أحد علماء اللغة الألمان ذات مرة: «أنتم متحدثو الإنكليزية ليس لديكم لغة، فالإنكليزية هي ابن حرام وُلد من الألمانية والفرنسية». وقد كان محقاً، لكن ابن الحرام هذا أصبح الآلية المعتمَدة لنشاط وإمتاع إنسانيين عظيمين، وسوف يبقى كذلك لفترة طويلة.

وفي السياسة أيضاً، تبدو الصورة غير جامدة. فإذا نظرنا إلى نمط العلاقات بين الدول سواءً في الوقت الحديث أم في القرون الماضية، فإننا لا نراها تتّبع الحدود الثقافية أو الحضارية. صحيح أن الامبراطورية العثمانية تُرى تقليدياً بكونها «الآخر» غيرَ الأوروبي الذي تُعرّف أوروبا نفسها بالضد منه. ففي النمسا مثلاً، اختار القومي يورغ هايدر الكونت فون ستار هامبيرغ الذي دافع عن فيينا ضد الحصار التركي سنة ١٦٨٣، لكن الامبراطورية العثمانية لم تكن منخرطَة في صراع مستمر ضد القوى الأوروبية. فقد تحالفت مع فرنسا وبريطانيا ضد روسيا في «حرب الكريما»، وتحالفت مع ألمانيا والنمسا ضد فرنسا وبريطانيا في الحرب العالمية الأولى. وفي القرن العشرين، دارت أكثر الحروب الطاحنة بين دول وشعوب من الكتلة الثقافية نفسها: فرنسا، بريطانيا، روسيا وألمانيا في أوروبا،

اليابان والصين في الشرق الأقصى، إيران والعراق في الشرق الأوسط. وإن كان ثمة سبب وراء تشكيل عالم اليوم، فهو ما أسماه فرويد «نرجسية الاختلافات الصغيرة»، وليس الصراع بين الحضارات أو الثقافات، أو «نرجسية الخلافات الكبيرة».

سوء استخدام «الآخر»

تحت هذه الصورة من الصراع الثقافي، هناك افتراضان أعمق يستوجبان تعريفهما وتحديدهما. أولهما، وقد تمّ التعرض له في الاقتباس من بارينغتون مور، هو تشكيل الماضي للحاضر. والحديث عن «عودة» المضطهَدين، أو البدائيين، أو الأصليين، يفترض ما يُراد أصلاً إثباته. فالماضي يمكن أن يؤثر في الحاضر أو يتحكم فيه، لكن حتى على مستوى الأفراد فإن هذا يجب أن يُناقَش لا أن يُفترَض. وعندما يتم إخفاء أهداف الحاضر عن طريق استدعاء الماضي، فإن هذا الاستدعاء يجب أن يُمتحَن. وعادة ما يقوم بهذا القوميون والدينيون، لكن يقوم به أيضاً من يُفترَض أنهم الأكثر راديكالية وإبداعاً في الأطراف السياسية: الثوريون. فثورية القرن العشرين نظرت إلى الوراء باتجاه ثورة ١٩١٧، والبلاشفة نظروا إلى الوراء باتجاه الثورة الفرنسية، والثوار الفرنسيون إلى روما القديمة. والخميني نظر بالطبع إلى مكة والمدينة وإلى النبي (محمد) في القرن السابع. لكن، كل الادعاءات التي تستدعي السلطة أو التبرير من الماضي، لا يمكن تفسيرها بسهولة باستخدام بالماضي نفسه.

هناك افتراض آخر في كتابات هانتنغتون، كما في كتابات كثيرين غيره ممن كتبوا عن عالم ما بعد الحرب الباردة وصراعاته، وهو أن المواجهة، أو الصراع، أو تحديد العدو، بشكل ما، هو أمر ضروري وملمح مستمر من ملامح الحياة السياسية والاجتماعية. وقد يأخذ هذا الملمح صيغة أطروحة أرنولد توينبي حول «التحدي والاستجابة»، وقد يأخذ شكل التحليل المعاصر حول دور «الآخر» في تشكيل الهوية القومية، والهوية الحضارية الأوسع. وفي هذا الأطار، فإن البحث الأنثروبولوجي حول الحدود والهوية، والبحث السوسيو ـ بيولوجي حول سلوك الحيوان والانتقاء الجيني، يلعبان دوريهما. وفي مثل هذا العصر الدارويني

الجديد، فإنه من السهل السير في مثل هذا المسار.

لكن هذا الادعاء يبقى ظرفياً وليس ضرورياً. والعكس قد يكون صحيحاً أيضاً: فالأفراد يمكن أن تهزمهم وتُثخنهم التحديات، وعلى الضد يمكن أن يتشجعوا وينطلقوا بالحب والدعم. وبالمثل، فإن المجتمعات يمكن أن تتم إثارتها بالتحديات، لكن يمكن أيضاً أن تُشَل بالمواجهات الخارجية. كما لا يمثل التحدي الخارجي شرطاً ضرورياً للتطور الإنساني. فالتطور الجسماني للأفراد ليس له علاقة بالتحدي الخارجي، فكل شيء مرتبط بالنمو الداخلي. وإذا نظرنا إلى بعض أكبر العمليات في التاريخ الحديث، فإننا نجد الأمر نفسه ينطبق عليها: فمثلاً، لم يكن قيام مجتمعات جديدة في الأميركيتين، الأمر الذي يُعَدّ واحداً من أضخم التحولات في نصف الألفية الماضية بسبب ما تبعه من تطور، مرتبطاً بوجود أي عدو خارجي. فأميركا ما قبل كولومبس، لم تشكل تهديداً لأوروبا، ولا للمستعمرات الأوروبية في العالم الجديد. أمّا الثورة الصناعية، فلم تكن استجابة لتحدٍّ خارجي إلاّ بشكل جزئي، وكانت، في أكثرها، نمواً أصيلاً وبحثاً عن فرص. والإنترنت لم يواجه «آخر» خارجياً، بل كان وليد جهود المتحمسين.

وعندما ننظر إلى العالم المعاصر في حقبة ما بعد ١٩٨٩، فإننا نسمع الكثير حول الحاجة إلى إيجاد تحديات جديدة تستبدل الخطر الشيوعي. وهنا تبرز فكرة اللجوء إلى تضخيم الخطر من قِبَل من لهم مصالح مالية أم بيروقراطية في استمرار تمويل الصراعات، والبنتاغون لم يكن بطيئاً في الانخراط في مثل هذا. وأمّا الذين ينظرون إلى ما يجري على المسرح الدولي وفق التصنيفات «الواقعية»، فهم يؤكدون هذا. فهذا هو النبض الذي يقف خلف سؤال هانتنتغون: «إن لم تكن الثقافة، فماذا إذاً؟». لكن يمكننا أن نلتقط أطروحة أوسع حول الحاجة الأساسية، ليس من الواضح إن أكانت اجتماعية، أم أيديولوجية، أم استراتيجية، لإيجاد عدو بديل، وهي أطروحة نجدها تختفي في قلب النقاش حول الشرق الأوسط والصين وعلاقتهما بالغرب.

والمرشح الأكثر وضوحاً من وجهة نظر الغرب، والذي لم يتباطأ الأصوليون في ترشيحه، كان بالطبع الإسلام. لكن هذا الطرح نفسه يحتاج إلى اختبار،

وليس فقط بكونه مثار شك على أرضية تاريخية فقط، بل أيضاً من ناحية تفسيره لتاريخ العالم الحديث. فالشيوعية، خلال فترة حياتها الفاعلة من ١٩١٧ إلى ١٩٩١، عمدت إلى المبالغة في مقدار تحديها للغرب، وفي الوقت نفسه انخرطت في إنكار كونها مثّلت تحدياً على الإطلاق. وكل الثوريين يبالغون، ويتصايحون حول الكيفية التي سيغيرون بها العالم بمساعدة حتمية التاريخ. وبعيداً عن ذلك كله، فإن الشيوعية مثلت تحدياً للغرب، فقد جذبت ملايين عديدة من حول العالم، وقد قاتل ومات كثيرون من أجلها. وفي حقبة ما بين الحربين (العالميتين *)، وعندما كانت الديموقراطيات والاقتصادات الغربية تنهار، بدا أن الشيوعية توفر بديلاً اقتصادياً متفوقاً، وهو زعم انتشر على نطاق واسع، بين أنصار الشيوعية وخصومها، في حقبة سنوات ١٩٦٠. والتشاوف الذي أظهره الزعيم السوفياتي خروتشوف ضد الغرب عندما قال «سوف ندفنكم»، سبّب القلق بالقدر نفسه الذي استدعى فيه التفاؤل. وقد مثل الاتحاد السوفياتي، عندما كان، في أوجه بعد الحرب العالمية الثانية، تحدياً استراتيجياً للغرب في المجال النووي، وفي حروب آسيا وأفريقيا مثلت قواته تحدياً فعالاً ومميتاً في المجال العسكري التقليدي. كما أنه من الخطأ تاريخياً، وبالتالي تشبيهياً، الادعاء أنه ما دام الخطر الشيوعي قد «اختُرع»، فإنه بالإمكان «اختراع» الخطر الإسلامي، أو أي خطر آخر في حقبة ما بعد ١٩٨٩. فالشيوعية لم تُخترع، بل كانت حقيقية بشكل كاف مهما كانت المبالغات على الجانبين، وليس ثمة أي خطر آخر في حقبة ما بعد ١٩٨٩ يقترب من ملء الفراغ الذي خلّفته. إن الدول الإسلامية الـ ٤٥ ليست متماسكة لا اقتصادياً ولا عسكرياً، وتتنافس مع بعضها البعض كما تتنافس مع بقية العالم. ثم إنه ليس هناك أي حاجة تدعو العالم الإسلامي إلى أن يقوم بذلك. إن الأطروحة التي تقول بضرورة وجود «آخر»، تسقط في اختبار التاريخ واختبار العالم المعاصر، على حد سواء.

ما بعد الصراع الثقافي

على هذه الخلفية، قد يصبح بالإمكان تقييم موقع الثقافة والصراع الثقافي في العولمة. فقد أصبحت الثقافة تحتل موقعاً خاصاً في النقاش حول العولمة، التي

هي بدورها تناقش حول العالم. وأياً ما يحدث للحرب أو للاقتصاد العالمي فيبدو أنه يمكننا هنا بالفعل التمسك بأطروحة ما حول الصراع وما يتولد عنه في القرن القادم. لكن هذه الصلة الظاهرة بين العولمة والصراع الثقافي قد تكون مضللة، وهي في الغالب بسبب أن السياسيين والكتّاب في المجتمعات المتقدمة والنامية يستثيرون هذه الصلة كأنها تنطوي على الواقع بينما هي الخرافة التي تبرز هنا لتحدد السلوك السياسي.

يقترح هذا الفصل وجود عدد من العوامل الأخرى التي قد تكون قيد الاشتغال. فمن ناحية أولى، لم تعد الثقافة هي المصدر المتبقّي للصراع، بل المصدر المتبقي للشرعية السياسية، للتطلع نحو السلطة، أو اللجوء إليها من قِبَل أولئك الذين يريدون تأكيد سلطتهم الموجودة، وذلك كوسيلة لحشد التأييد. وعلى ذلك، فإن مصدر الصراع لا يكمن في تنوع الثقافات، بل في التنافس من أجل السلطة بين الدول، وداخل الدول نفسها، وهو الأمر الذي لن يغيب بالتأكيد مهما حدث للعولمة. وفي الوقت نفسه، تكمن خلف الاحتفاء الظاهري بالتنوع عملية قولبة للمجتمعات باتجاه جعلها متشابهة. فالعولمة نفسها، بل كل تاريخ الحركة العالمية للأشكال الاجتماعية والسياسية عبر القرون الحديثة، يؤكد هذا التوجه. وعلى سبيل المثال، تتخذ كل دولة من الدول سمات خاصة بها: عاصمة، علماً، نشيداً وطنياً، خطوطاً جوية، فريق كرة قدم وطنياً، زيّاً وطنياً، طبقَ طعام وطنياً، وكل منها يعبّر عن نفسه بأنه مختلف عن الآخر، لكن الأصل واحد. ومثال المجالس التشريعية، كما الخطوط الجوية الوطنية، ذو دلالات هامة عندما يأخذ كل منها اسماً مشتَقاً من الماضي الوطني، فالتشابه ذاته هو الذي يضغط لإنتاج أسماء مختلفة. فالـ«بوندسرات» والـ«سيجم»، و«الكنيست» والـ«مجلس»، والـ«كونغرس» والـ«برلمان» والـ«دوما»، كلها تتحدث عن ماضٍ مختلف، لكنها تشكلت وفقاً لحاضر متشابه. وفي حالة خطوط الطيران الوطنية، سواء أكانت «إيرلنغيس» (الإيرلندية *)، أو «إيرفلوت» (الروسية *)، أو «العال» (الإسرائيلية *)، أو «لوفتهانزا» (الألمانية *)، فإن هذا الأمر (التشابه الوظيفي *) يبدو أكثر فائدة، على خلفية قوانين الطيران وتنظيم الحركة الجوية.

وفي الوقت نفسه، فإن التركيز على التنوع الثقافي قد يُخفي أهمية الأشكال الأخرى المادية للاختلاف. فالثقافة قد تخبئ حقيقة الخلاف الشديد على عدد آخر من القضايا، لكن تطويها رطانةُ خطاب العولمة بالغموض. وأشدها وضوحاً هو الخلافات في المصالح الاقتصادية. فالبلدان التي تعتمد أسعار منتوجاتها الرئيسية على الدول المتقدمة، أو التي تمنع صادراتها من المنافسة في أسواق الدول المتقدمة، تواجه مظالم حقيقية. ورطانة آية الله الخميني وغيره من الأصوليين الإسلاميين، هي حول إعاقة التنمية، والتجارة غير العادلة، وصفقات الأسلحة، والفرض، الحقيقي أو المتخيَّل، لترتيبات ظالمة على مجتمعاتهما. إن الرفض الثقافي، يشكل أحد أنواع مقاومة الهيمنة، لكن التركيز على الثقافة قد يحرف الانتباه عن الأشكال الأخرى من عدم المساواة السياسية والاقتصادية التي تتكرّس من تلك الهيمنة.

إن منطق العولمة، في شكليها السياسي والاقتصادي، ليس معنياً بتشجيع التنوع في الثقافة، بل بتجاهلها. وفي بعض المجالات، تدفع العولمة باتجاه عالم أكثر نمطية، وباتجاه تدمير الاختلافات الثقافية التي تصنع التنوع الإنساني. لكن العولمة متوائمة أيضاً مع لغات وأديان ومطابخ متعددة، بسبب أن هذه الأمور ليست مهمة في العالم المعاصر. والنخبة العالمية التي تعزّزت عبر الاقتصاد والمال، والتي جاءت من كل العالم، لها أسلوب حياة مشترك، لكن ذلك كله ضمن إطار الاختلافات في الثقافة والتصنيفات الفرعية. وكان فولتير هو الذي قال في رسالته السادسة من «الرسائل الفلسفية» قبل أكثر من قرنين ونصف قرن، إن رأس المال لا يكترث بالاختلاف الديني:

> اذهبْ إلى سوق لندن المالي وهناك سوف تجد ممثلي كل الأمم مجتمعين من أجل صالح البشرية. هناك اليهودي، والمحمّدي، والمسيحي، يتعاملون مع بعضهم البعض وكأنهم من الدين نفسه، ويطلقون وصف الكفار فقط على أولئك الذين يُفلسون[٥].

(٥) Voltaire, *Lettres Philosophiques*, (Paris: Garnier-Flammarion, 1964), p. 47, Author's translation.

الفصل التاسع

الحُكم المعولَم من وراء الحدود[1]

يقول جاك أتالي في كتابه *Dictionnaire du XXIe* إن «الأخوّة» fraternity سوف تكون اليوتوبيا العظيمة للعصر القادم[2]. وقد أعطت نهاية الحرب الباردة وتقدُّم العولمة، زخماً مهماً لمثل هذا الطرح، كما أثارا توقعات هامة، بشأن المؤسسات المعولمة التي تدعم التفكير حول التفاعل التعاوني. وبالقدر ذاته الذي بدا فيه أن الأفكار الليبرالية حول الديموقراطية قد عادت إلى الحياة بعد نهاية الحرب الباردة، فقد برزت طموحات بإيجاد مؤسسات دولية وإحساس أوسع بالمسؤولية الدولية. وكما حصل مع الديموقراطية، فإن هذا الأمر ينطوي على إعادة ترميم الأفكار ذات العلاقة بتلك الطموحات والتي لها تواريخها الخاصة

(١) الترجمة الحرفية لتعبير governance تأتي «الحُكم»، وقد اشتهر التعبير المركب good governance في السنوات الأخيرة ويعني «الحكم الجيد»، أو «الحكم الراشد»، أو «الحكم الصالح»، أو «الحكم». وليس هناك ترجمة ناجعة تؤدي المعنى المطلوب تتجاوز السياق الوارد في النص. بعض الترجمات، مثل الأمثلة المشار إليها، تكون أكثر دقة عندما يكون الحديث حول نوع الحكم داخل الدولة نفسها، بما يحمله السياق من احترام الحقوق السياسية للأفراد، وحقوق الإنسان، والديموقراطية وغير ذلك. لكن في سياق مناقشة فريد هاليداي في كتابه هذا، وتحديداً في هذا الفصل، فإن لفظة governance تعني شكلاً من أشكال التعاون السياسي ما فوق الدولتية، وليس داخل الدولة نفسها، ولمواجهة المشكلات العالمية المشتركة بجهد مشترك، من الدول وغير الدول، ولهذا فقد اخترنا تعبير «الحكم المعولم» كترجمة لتعبير governance الإنكليزي. (المترجم).

(٢) Jacques Attali, *Dictionnaire du XXIe,* (Paris: Fayard, 1998), pp. 146-7.

بها. وليس ثمة موضوع يُلهب خيال المفكرين، أو يعزِّز المشروعات التي تأمل، بحماسة، بأن تتجاوز عقبات الحاضر، أكثر من إيجاد نظام عالمي أو معولم، برغم قصر الأمد الزمني الذي اتصف به في السابق أو قصر حركته المتأبدة. وتحتوي تلك المشروعات على أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية، وتطمح إلى العالمية internationalism، بمعنى الوصول إلى سياسة تعالج المصالح المعولمة وليس القومية فقط، وتطمح إلى الكونية cosmopolitanism، بمعنى إقامة مجتمع يضم العالم بأسره. ويحتوي سجل التاريخ، في هذا السياق، على جانبين للصورة بشكل أكيد، فهو من ناحية يعزز الطموحات تلك، لكنه يقدم أيضاً تحذيرات حول الصعوبات، وأحياناً المخاطر، المتضمنة فيها.

تدفُّق العالمية

إن الطموح إلى إقامة نظام من التعاون الدولي أكثر تماسكاً، والطموح أيضاً إلى إقامة مجتمع عالمي سياسي، وثقافي وقيمي واحد، أثارا السياسيين والمفكرين على مدار قرون. ويُعتبر هذا الهدف سابقاً على ظهور النظام العالمي الحديث، فضلاً عن العولمة المعاصرة. ففي طروحاتها لأنظمة أخلاقية عالمية وتحديدها لمجتمعات أوسع من الشعب، أظهرت كل الأديان الكبرى عناصر من هذا التفكير الكوني، برغم أن تلك العناصر يمكن أن تُستخدم أيضاً لتبرير الدول القومية والعنفية. وبالمثل، فقد وفرت الاستنارة الأوروبية مجموعة من الأفكار يمكن أن يستخدمها الحكام والقوميون، ولكنها في الوقت نفسه تدعم الرؤية العالمية. وفي عام ١٧٨٤، كانت ثمة احتمالية لبروز نظام كوني، بينما أعلن غوته سنة ١٨١٧ نهاية الأدب القومي مقابل تقدم الأدب العالمي.

وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين، لم يكن هناك أي نقص في المشروعات التي تطرح نظاماً عالمياً سياسياً، ولا في الرؤى المتفائلة بشأن برزوه. وتمّ الإعلان بحماسة عن موت الأمم، والقومية، والخصوصيات، والمصلحة الفردية للدول أو الشعوب. ولكن تعبير «الاعتماد المتبادل» interdependence الذي أصبح مستخدَماً منذ سنوات الـ ١٩٧٠ وصاعداً، كان قد استُخدم في سنوات

الـ ١٨٤٠ أيضاً. فقد احتوى مانفستو الحزب الشيوعي بقيادة كارل ماركس وفريدريك إنجلز، المنشور سنة ١٨٤٠، على فقرات تتحدث عن الانتشار الذي لا يمكن وقفه للأسواق، وتوحيد العالم، وهي فقرات يمكن النظر إليها في بعض الأحيان وكأنها مادة دعائية للبنك الدولي. ولا يمكن لأي عقيدة سياسية الزعم أنها تحتكر النظرة العالمية، التي يمكن أن توجد على ثلاثة أشكال عريضة: ليبرالية، أو امبريالية مهيمنة، أو ثورية(٣). فالليبراليون تحدثوا عن الأهمية المتنامية للتجارة والاتصالات والعقل نفسه في تعزيز التعاون بين الدول والشعوب. أمّا المحافظون المنشغلون بـ«النظام» order فقد كانوا حريصين على التأكد من أن سلطة الدول، والقدرة على السيطرة على التحديات القومية، تقويان عبر الصلات العالمية. وحلم الثوريون بدورهم، من فرنسا في سنة ١٧٩٠ (الثورة الفرنسية*) إلى إيران في سنة ١٩٨٠، بإزالة الحدود وتشكيل مجتمع عالمي جديد من المضطهَدين.

وقد حظي هذا كله بالتأكيد، بزخم جديد مع بروز العولمة. ويبدو أن تنامي الاتصالات، والتجارة، وأشكال التواصل الأخرى بين الشعوب، قرَّبت من النظرة الليبرالية إزاء مجتمع معولم. وقد ساهم في تعزيز قيام عالم موحد، الكثيرُ من التحولات كالموجات الجديدة من الهجرات، وتشكُّل مدن متنوعة الإثنيات في العالم المتقدم مثل سدني، وبرلين، وباريس، ولندن، ومونتريال، ولوس أنجليس، برغم وجود مدن أخرى ذات إثنية متناغمة في أماكن أخرى مثل سايغون، وبومبي، وطهران، وبغداد، والإسكندرية. كما ساهم في قيام ذلك العالم أيضاً، ظهور أشكال جديدة من «التلاقح» الثقافي في أوساط الجاليات المهاجرة. وفي حقل العلاقات الاجتماعية والثقافة، تتصف العولمة بوجود أشكال من التوفيقية الثقافية في اللغة، والطعام، واللباس، والموسيقى، واندثار الهوية بمعنى الولاء لدولة معينة. وتنقل السياحة أعداداً كبيرة من الناس عبر العالم، ففي

(٣) لقد أوضحت الفرق بين هذه الأشكال الثلاثة في:
Fred Halliday, 'Three Concepts of Internationalism', *International Affairs*, Spring 1998.

عام ٢٠٠٠ بلغت هذه الأعداد ٧٠٠ مليون في السنة، ويُتوقع أن تصل إلى ١,٥ بليون مع حلول عام ٢٠١٥.

وفي الوقت نفسه، فإن العولمة تعزز نوعاً جديداً من السياسة بطرق متعددة الوجوه. فهي تتطلب تعاوناً دولياً أكبر، سواء في بناء «معمار مالي» ينظم الاقتصاد العالمي، أم في متطلبات مراقبة الملاحة الجوية الكثيفة، أم في السياسات الضريبية المشتركة، أم في تنظيم البيئة. وفي الحين ذاته، فإن سلطة الدول الانفرادية تتقلص، بينما تنمو أشكال جديدة من التعاون بين الدول، وتزداد الصلات العابرة للحدود بين الحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، وعناصر أخرى من المجتمع المدني، بما يقود إلى استخدام تعبير «المجتمع المدني المعولم». فالسفر الميسَّر وإمكانية الاتصال عبر الإنترنت، وفّرا لمن يملك ومن لا يملك، إمكانية التواصل، والتعبئة، والاستشارة عبر الحدود والقارات. وفي إطار الاصطلاحات القانونية والأخلاقية، فإن نمو معايير الحقوق والسلوكيات الجيدة، وتحدي سيادة الدولة من قبل معاهدات حقوق الإنسان الأممية، ومن قبل التدخل الإنساني، يطرحان إمكانية وجود نظام معياري عالمي، ليس فقط على مستوى الطموح، بل وبدرجة ما على مستوى عملي.

ولذلك، فإن العولمة تخلق إمكانية التعاون الدولي والحاجة إليه معاً، وقد يبدو أن ساعة العالمية «والأخوّة» التي تحدث عنها أتالي في كتابه، قد جاءت. فالأشكال التاريخية الثلاثة من العالمية يمكن أن تستشهد بالواقع الراهن كي تثبت صدقيتها. فالعالميون الليبراليون ينظرون إلى العولمة وقد أنتجت العمليات التي تحقق رؤيتهم حول التعاون. والعالميون الامبرياليون يمكن أن يروا في انتصار القوة الأميركية، والمال، والتكنولوجيا، ما يؤكد نظرتهم. والعالميون الثوريون يرون الآن الإمكانية والحاجة إلى إيجاد تعبئة معولمة مضادة للهيمنة ومضادة للنظام الرأسمالي الذي يرونه مضطهِداً للإنسانية ومدمِّراً للكوكب الأرضي. وكل من هذه الأشكال، وجد رسالته التي ينادي بها مع مطلع الألفية، فقد أعلن المحتجون في سياتل: «إن مقاومتنا يجب أن تكون معولمة كتعولم رأس المال نفسه».

لكن الأمر ليس بمثل تلك السهولة. فحقيقة أن المشروعات العالمية والكونية internationalist and cosmopolitan قد تمّ التفكير بها منذ أوقات طويلة ولم تنجح، يجب أن تدفعنا للتأني بعض الشيء. فثمة عدد من المعضلات التقليدية ما تزال عصية. أُولاها أن ما يعبَّر عنه بكونه مصلحة عالمية، يكون في حقيقة الأمر مصلحة دولة معينة، أو مجموعة من الدول في النظام الدولي. ثانيتها، أن هناك شداً وجذباً مستمرين بين الطموح إلى ثقافة أو هوية عولمية، ووجود وتأكيد أهمية التنوع والاختلاف. فعالم يتحدث فيه الجميع لغة واحدة، ويأكلون طعاماً واحداً، سيكون عالماً مملاً بالتأكيد، ذاك أنه في المظهر المعولم للبدلات السوداء والفساتين السوداء، على سبيل المثال، هناك ما يكفي من الملل. ثالثة هذه المعضلات تكمن في أن إيجاد نظام عالمي والمحافظة عليه يتطلبان موارد وإرادة سياسية مفقودة غالباً، وليس أقلها ما تثيره تحديات العولمة من ردود قومية. وأخيراً، ففي حين أن أنصار العالمية يدعون إلى التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة، فإنه ليس من المتحقق تماماً أن «المصلحة العالمية» يمكن أن يتمّ تحديدها عن طريق فعل يعظّم الفوائد للجميع، فالسلام ليس دائماً في مصلحة المضطهَدين، والمساواة ليست في صالح المحظوظين أصلاً، وقلة قليلة مستعدة للتصويت جدياً لتقليص دور السيارات مثلاً.

إن التاريخ يدفعنا لتوخي الحذر: فمصير كل من الأشكال العالمية الثلاثة العريضة يسرد قصة خاصة به. فعالمية الليبرالية في القرن التاسع عشر قادت إلى الحرب العالمية الأولى، واليوم تواجه معارضة متزايدة من قِبَل من يرونها هيمنة غربية، وخصوصاً أميركية، مفروضة عليهم. والعالمية المهيمِنة للامبراطوريات الأوروبية التقليدية انهارت بعد الحرب العالمية الثانية، كما انهارت عالمية الاتحاد السوفياتي في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، وقد تلقى عالميةُ الولايات المتحدة المصيرَ نفسه. أمّا العالمية الثورية لكل من فرنسا، وروسيا، والصين، وإيران، فقد قادت إلى الحرب مع بلدان الجوار، وإلى قومية متشنجة ودولة قمعية في الداخل. والتنوع الذي يصف الحركة المضادة للرأسمالية وحركات الاحتجاج في سنوات التسعينيات من القرن الفائت، من البيئيين الراديكاليين، إلى معادي

الرأسمالية، إلى مغاوير «حركة شيباس» (في المكسيك*)، يفتقر إلى التماسك التنظيمي الذي يمكّن كل أولئك من تحدي قوة الدول والشركات التي يعادونها. وإن كان كل ذلك يمتاز بكونه عابراً للحدود، فإنه ليس بالضروري أن يكون كونيَ السّمة (كوزموبوليتاني cosmopolitan). فالسياسة التي تمارسها جاليات الشتات لا تتميز بتبنيها قيماً معولمة، بل تتميز بالسعي الشرس من أجل تحقيق مصالح ضيقة وخاصة. والتفاعلات الجنسية العابرة للحدود، معرَّضة للنرجسية. والسواح الذين يتجمعون في بلدان غير بلدانهم قد يستوعبون لغة الأماكن التي يقصدونها وثقافتها، لكنهم يؤسسون أيضاً تجمعات قومية منعزلة. وإذ يبلغ عدد الذين يتم تهريبهم والإتجار بهم عبر الحدود، مليوناً من النساء والأطفال في كل سنة، إمّا لأهداف تجارة الجنس أو العمالة اليدوية، فإن «العالمية» ما تزال أبعد من أن تكون عملية ودية.

ولهذا، فإن الطموح نحو إلغاء الفوارق بين الدول والشعوب يظل أمراً دائم التكرار ولكن بلا فاعلية، وفي سياق العولمة الحالية فقد برز هذا الطموح من جديد، وكذا برزت المعارضات له. وفي عالم يتسم بنمو الفوارق واتساعها، فإن أي مشروع عالمي internationalist تشجعه دول ما، سيظهر كواجهة للهيمنة. والشك الذي يحيق بأي مشروع عالمي امبريالي، يطال أيضاً الشركات متعددة الجنسيات، كما يطال هيمنة اللغة الإنكليزية في العالم. وتعمل العولمة في مجالات التجارة، والبيئة، والرعاية الصحية، على تقوية المصالح القومية ومصالح الشركات. وفي الوقت نفسه، فإن الدولة، وهي النواة التاريخية الصلبة للقوة والشرعية، ما تزال تحتفظ بسلطتها على حياة الشعوب وطموحاتها. كما تستمر اللغات القومية والهويات في الازدهار، فهي تتعزز، بشكل ما، بسبب العولمة. إننا ما زلنا نعيش وسنستمر في العيش في عالم متنوع في السياسة وفي الثقافة، وليس لدينا نظام عالمي، فضلاً عن أن يكون لدينا نظام كوني، لكنَّ ثمة نظاماً متنوعاً من الدول والثقافات، وإن يكنْ أكثر تنسيقاً من ذي قبل.

وهنا، تأتي أهمية ما صار يعرف منذ أوائل التسعينيات بـ«الحكم المعولم» governance. وإن كان «الحكم المعولم» لا يرتقي لمستوى المثالية العالمية، فإنه

يظل درجةً أرقى من عالم يتصف بالمنافسة الدائمة. وهو يستند إلى نظام عالمي من الدول لها قيم مشتركة كالاستقلال والسيادة من جهة، وإلى أهمية السياسة داخل هذه الدول من جهة أخرى. والتوتر بين هذين الاثنين طويل الأمد، وهو واضح في ميثاق الأمم المتحدة، لكنه تعزز مع نهاية صراع القوة الذي ميز الحرب الباردة، وهو الصراع الذي طمس الاهتمامات بالحقوق والأنظمة المحلية للبلدان. وقد أدى الوضع الدولي الجديد، بشكل واقعي جداً، إلى جعل ذلك التوتر أكثر حدة، وقاد إلى تركيز أكبر على الحقوق والعمليات الديموقراطية داخل البلدان. وإلى هذا الحد، فقد ساهم في رفع الآمال بشأن الدول ونظام الحكم المعولم governance.

ونتيجة لهذه التوقعات العالية، والطلب المتزايد على الحكم المعولم governance، فإن الأمر استلزم خطاباً أكثر واقعية حول ما الذي يمكن أن يعمله الحكم المعولم. والخطأ الأكبر الذي يمكن ارتكابه هنا، هو الاعتقاد أن هذه الهيئات (هيئات الحكم المعولم*) تتمتع بقوة كبيرة، أو أن أعضاءها مدفوعون بالمبادئ السامية فقط. ففي النقاش حول التدخل الإنساني، على سبيل المثال، فإنه من السهل، وإن يكن من الخطأ أيضاً، المجادلة بأن الدول يجب عليها أن تتحرك فقط عندما لا تكون لها مصالح في التدخل، فهذا سيكون وصفة لإحداث الشلل التام في نظام الحكم المعولم. وفي ما يتعلق بدور هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الأزمات، فإنه من غير الواقعي أيضاً الافتراض أن هذه الهيئات ذات سلطة كبيرة، أو أن كوادرها هم من أكثر الناس حصانة ضد الفساد. صحيح أن قوات حفظ السلام تطبق رغبات مجلس الأمن، وتُوقِف الاقتتال بين الناس، لكنها قد تتورط أيضاً في عمليات تهريب، أو دعارة، أو تخون مهماتها من خلال قيامها ببيع السلاح، والوقود، والدواء، والطعام، إلى الأطراف المحلية المتحاربة.

وهكذا، فإن نظرة الأداء المثالي perfectionism، تُعتبر عدواً لأي نظام حكم معولم تماماً كالنظرة التي ترفض هذا النظام باعتباره غير فعال، أو بزعم أنه واجهة لتحقيق المصالح العليا للدول. إن المراجعة المزدوجة للحكم العولمي

الناتج عن النظام الدولي المتغير، تتضمن، من جهة، قبول صراع أكبر بين مفهوم السيادة والمبادئ المعيارية الكونية، وقبول نظرة أقل ملائكية تجاه عمل وآليات الحكم المعولم من جهة أخرى.

تقدُّم «الحكم المعولَم»

ينطوي تعبير «الحكم المعولم» governance على مصدرين متميزين على أقل تقدير. الأول يمثل رؤية حول إعادة التفكير بالهيئات الدولية وكيفية تأسيسها. وهذه الرؤية تختلف عن الهدف القديم بإيجاد «حكومة عالمية» global government موحدة وفي نظام واحد، فـ«الحكم المعولم» يعني أن إدارة شؤون العالم تكون موزعة على طيف من الهيئات، بعضها مسؤولياته محدَّدة، وبعضها مسؤولياته متداخلة، وبعضها تنظمه الدول، وبعضها تنظمه منظمات غير حكومية وغيرها. وعلى سبيل المثال، وفي ما يتعلق بالأمن في أوروبا، هناك عدد كبير من الهيئات ما بين الحكومية تتشارك، أو تزعم أنها تتشارك، في المسؤولية: الأمم المتحدة، «الناتو»، الاتحاد الأوروبي عبر ما يعرف بـ«سياسة الأمن والخارجية المشتركة»، منظمة الأمن والتعاون الاقتصادي، المجلس الأوروبي، اتحاد أوروبا الغربية، الشراكة من أجل السلام، وحديثاً مجلس الشراكة الأوروبي ـ الأطلسي. وفي إدارة اقتصاد العالم، فإن البنك وصندوق النقد الدوليين هما، رسمياً على الأقل، جزء من نظام الأمم المتحدة. لكن بعض الهيئات التي أصبحت تلعب دوراً فاعلاً ليست كذلك، مثل اجتماعات القمة السنوية لمجموعة الثماني، وهو تجمع غير رسمي لكنه مؤثر، ومثل بنك التسويات الدولية، وحديثاً منظمة التجارة العالمية، هذا من دون أن نذكر هيئات التنظيم والمراقبة العديدة.

يطرح الحكم المعولم ليس فقط نوعاً من التنوع، بل أيضاً عمقاً أكبر مما قد تطرحه فكرة وجود سلطة فوق قومية كما هي متجسدة في الأمم المتحدة. فالمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات المحلية، والإعلام، تأخذ هنا أدواراً خاصة بها. وفي ما يتعلق بتنظيم الاقتصاد العالمي، فإن الكثير من الجهد التأسيسي تمّ إنجازه عن طريق هيئات خاصة، مثلاً إدارة

تحويلات العملات الصعبة تتم عن طريق «سويفت» swift، التي هي هيئة تعاونية مستقلة مملوكة من قبل البنوك ومقرها في بروكسل، كما أن قواعد المحاسبة العولمية وُضعت عن طريق تنسيق خاص، ومعدلات التأمين هي أيضاً نتاج مفاوضات وتنظيمات خاصة. وكما هو الحال داخل الدول، حيث تعتمد فاعلية الحكومة في المركز على طيف من الآليات الرسمية وغير الرسمية الداعمة، فإن نجاح الحكم المعولم يتطلب شروطاً أكثر من دعم الدول فقط.

وتُعتبر إعادة التفكير هذه في الشكل التنظيمي للمؤسسات الدولية، واحداً من مصادر تعبير «الحكم المعولم» governance. والمصدر الآخر يأتي من التغير في المزاج أو الأعراف المتعلقة بهذه المؤسسات نفسها، وبشكل خاص عبر إثارة التساؤل حولها، والتخلي عن التفاؤل الليبرالي الذي لازم في السابق الأمم المتحدة وهيئاتها. فهنا، يعني الحكم المعولم ممارسة جيدة ومحاسبة وشفافية عوضاً عن وجود مجموعة من الهيئات تدار عن طريق موظفين لا تتمّ مساءلتهم، ومكشوفة للفساد. وقد يعود الأصل في هذا، إلى التغير في الأعراف الإدارية في القطاع الخاص في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، لكن هيئات الحكم المعولم نفسها تطرح عدداً من الأمور التي أصبحت هدفاً للنقد، مثل ثقل الحركة، والتوظيف الزائد عن الحاجة، والميزانيات المتضخمة، والمؤتمرات غير الفاعلة والرطانة، والمعاملة المرعبة للنساء (سواء الموظفات أو الزوجات)، والهيكل الوظيفي والترقيات التي تتصف بالهشاشة إن لم يكن الفساد. وبشكل عام، فإن هذه الممارسات على المستوى الدولي تعكس الممارسات على المستوى القومي للدول الأعضاء وللممثلين المؤثرين والمرشحين من قبل تلك الدول. لكن الطبيعة الدولية لهذه المؤسسات، تضيف مقداراً آخر من عدم الفاعلية على المعادلة، وهذا رسّخ الانتقاد الواسع الانتشار للنقص في الديموقراطية الذي تعاني منه هذه المؤسسات.

لكن، ليس كل النقد الموجَّه إلى المؤسسات الدولية يأتي من التقارير حول الإدارة، برغم أن بعضها يأتي مفاجئاً، ويتخذ شكلاً قاسياً. ففي حقل قوات السلام، وجدت الأمم المتحدة نفسها في سنوات عقد التسعينيات من القرن

الفائت، في مواجهة نقد واسع الانتشار بسبب سلطويتها وغموض أهدافها. وعلى الأرض، فإن المليشيات المحلية قتلت، وخطفت، أو قامت بانتهاكات بحق قوات السلام التي أُرسلت إلى مناطقها، وفي عدد من البلدان: من لبنان، إلى البوسنة، إلى أنغولا، اضطرت الأمم المتحدة إلى مراقبة ما يتمّ من انتهاك القوى المحلية لقرارات الأمم المتحدة. كما أن بعض الأطراف الأخرى من بنية الحكم المعولم governance، بما فيها المنظمات غير الحكومية، بل حتى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (التي يصر أعضاؤها على أنها منظمة دولية وليست منظمة غير حكومية) رأت مندوبيها يُستَغَلون، ويُختطَفون، بل يُقتلون في الصراعات حول العالم. وفي بعض البلدان، وبالأخص الصومال، ورواندا، والبوسنه، أفشلت المعارضة المحلية مهمات الأمم المتحدة. لكن هذا الاحتقار من الأسفل، تلاقى إلى درجة كبيرة مع احتقار من الأعلى. فالدول، وتحديداً الولايات المتحدة، رفضت أن تدفع التزاماتها المالية للأمم المتحدة، كما أهملت نداءات الأمانة العامة لدعم عمليات حفظ السلام. وكان بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة من سنة ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦، منضبطاً، لكنْ واضحاً في انتقاده لدور الدول، وخاصة الولايات المتحدة في إضعاف فاعليته عندما كان في هذا المنصب(٤). وأخذاً بالاعتبار ضعف مواردها، فإن ما لم يساعد الأمم المتحدة أيضاً هو النظرة إليها بكونها دكاناً لثرثرة الوفود الذين كانوا في الجمعية العامة، كما في غيرها من اللجان والوكالات المتخصصة، يخطبون في قاعات مفتوحة من دون أي اعتبار للأمور العملية أو الموارد. وفي هذا الإطار، فإن الحكم المعولم يتطلب توافقاً أقرب بين أهداف المنظمة الأممية وإمكانياتها، وتقليصاً للفجوة بين بعض هيئات الأمم المتحدة وهيئات نظام الحكم المعولم المخصصة للكلام من جهة، والهيئات القادرة والراغبة في العمل الفعلي من جهة أخرى.

ويتورط المنتقدون المعادون للامبريالية في الشمال والجنوب، في بعض الأحيان، في نقد هذا النظام برمته. والبديل لنظام الحكم المعولم هذا، الذي قد

(٤) Boutros Boutros-Ghali, *Unvanquished: A US-UN Saga,* (London: I. B. Tauris, 1998).

يكون ضعيفاً، وفاسداً، لا يجب أن يكون التخلي عنه، فهذا النظام موجود معنا ليبقى سواء أحببناه أم لا. وهناك ثلاثة مجالات تجعل من هذا الأمر بالغ الوضوح، وهي حقوق الإنسان، وحفظ السلام، والإدارة المالية المعولمة. ومن السهل الإشارة إلى عجز المؤسسات التي برزت في كل واحد من هذه المجالات، وكيف أن المصالح الخاصة للدول، أو الشركات، أو اللوبيات الأخرى، أثرت في الحصيلة الناتجة عنها. لكن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، ومجلس الأمن وقوات حفظ السلام التي يفوضها، ومؤسسات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والهيئات القريبة منها، يمكن أن تُستخدم، أو يتمّ تغيرها لتعكس برنامجاً للإصلاح المعولم. والتحدي هنا ليس في إلقاء كل هذا جانباً، ولا في رفض أي إمكانية للتنظيم. فعلى سبيل المثال، إذا كان نظام حقوق الإنسان يعكس خصوصيات ومصالح امبريالية أو مركزية إثنية، فإنه يجب أن تُعاد صياغته ليصبح أكثر عدلاً وأقل انحيازاً. وإذا كانت القواعد المقترحة للاستثمار والتجارة منحازة، فإنه لا بدّ من وجود قواعد غير منحازة، لكن لا يفترض الانتهاء إلى تفضيل عدم وجود قواعد على الإطلاق.

سبقت الإشارة إلى صعوبة تحديد المصلحة «العولمية» أو «العالمية». وهنا ثمة قضيتان ضاغطتان يمكن أو قد لا يمكن تحديد مثل هذه المصلحة إزاءهما، وهما قضيتا الهجرة والبيئة. وفي ما يتعلق بالأولى، فإن الخيار الوحيد للفوضى وتصاعد الكراهية بين الدول المصدِّرة والدول المستقبلة للعمالة المهاجرة، هو إيجاد نوع من التنظيم، أي المفاوضات، والخطط، والاتفاقات بين الدول. وقد أُنشئت المنظمة الدولية للهجرة وتنظيم العمالة الدولية للقيام بتلك المهمة، وهي المهمة التي ما زالت الدول ترفض السماح للمنظمة بالقيام بها. وفي مجال البيئة، فإن هناك عدداً من الاتفاقات الدولية، في مونتريال، وريو دي جانيرو، وكيوتو، لكن المشكلة لا تكمن في سعي هذه الاتفاقات لتنظيم الممارسات البيئية داخل الدول، ولكن في أن سلطة هذه الاتفاقات لفرض التشريعات لا تصل إلى المستوى المطلوب، وأن هذه الاتفاقات نفسها غير كافية.

الحكم المعولَم: أربعة مستويات

ولكل ما سبق، فإن الحكم المعولم لا يهدف إلى إنشاء هيئات ما فوق دولتية قوية تنافس الدول والمجتمعات التي تشكل هذه الهيئات، فلو كان هذا هو الهدف، فإنه سيفشل سريعاً. بل إن ما يطرحه الحكم المعولم هو نظام متعدد الطبقات من السلطة وصناعة السياسة، ونستطيع أن نرى اليوم أكثر من ذي قبل أن نظام الحكم المعولم يقوم على أربعة مستويات مختلفة. وتقع في المستوى الأول المنظماتُ الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، أمّا في المستوى الثاني فتقع الدول، التي هي المستودَع التقليدي للسلطة السياسية والشرعية الديموقراطية. وأدنى من ذلك، أي المستوى الثالث، يأتي المجتمع المدني بمعناه الأوسع داخل كل دولة وفي ما بين الدول، وهذا يتضمن المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية، والإعلام، والمجموعات الدينية، وكل من يسعى إلى التأثير في نشاط الدولة من دون أن يمتلك سلطتها. وأخيراً، تأتي قاعدة كل تلك المستويات، وهي الفرد نفسه، أي مجموعنا نحن الستة مليارات وأزيد من الأفراد، الذين يتمّ نسياننا بسهولة في عصر البنيوية، والمجتمعات، والتوجهات العولمية وغير ذلك.

وليس من الصعب تخيُّل شكل النموذج العملي لنظام ديموقراطي للحكم المعولم. فالكثير منه يقوم على تطور متوقع وغير دراماتيكي للتطور في المؤسسات الدولية خلال العقود التي تلت سنة ١٩٤٥. والتعبير الصحافي، «ممل لكنه مهم» يلخّص هذا كله. فهو يتضمن اشتغال مؤسسات دولية فعالة ومتفاوَض عليها وعلاقات بينية نشطة. ويمكن أن يشتغل المجتمع المدني على مستويي المؤسسات الدولية والدول نفسها، في سياق إطار ديموقراطي وقانوني. ويكون الأفراد ملتزمين بعمل هذا النظام برمته، ومستفيدين منه أيضاً. وإلى درجة ما، فإن هذا يمكن أن يطبَّق، بل هو قيد التطبيق حقاً. فالنمو في المؤسسات الدولية، والهيئات المنظمة، وتكاثر المنظمات غير الحكومية، مدهشان فعلاً. وفي غرب أوروبا ووسطها تحديداً، فإن نمو الاتحاد الأوروبي يقدم مثالاً ساطعاً على التعاون الدولي المدعوم إلى درجة معقولة من قبل الدول، والمجتمع المدني، والأفراد.

وقد شجعت الاتصالات، والسفر، والسمة العابرة للقوميات للكثير من المشكلات التي كان يُنظَر إليها نظرة محدودة، على بروز تجمعات من الخبراء والكوادر ذوي الكفاءة الدولية. صحيح أن هذا قد يكون «مملاً لكنه مهم»، لكن هذه هي سمة أغلب ما يتعلق بالحكم المعولم والتنظيم.

لكن هنا، كما في الكثير من الشؤون الدولية، من السهل أن تنزلق الرغبة في الإصلاح إلى تشجيع الخرافات. فثمة درجة من سوء الفهم متعلقة بكل مستوى من مستويات الحكم المعولم الأربعة: المؤسسات، الدول، المجتمع المدني، والأفراد. ودرجات سوء الفهم هذه تحوم حول النقاش الراهن بشأن الحكم المعولم، وعلاقاته البينية مع العولمة. وأريد أن أشير هنا إلى أربع قضايا تتميز بدرجة ما من القلق والشك:

الأولى تتعلق بمدى صلابة نظام الحكم المعولم، إذ ليس هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بقدرة هذا النظام، أو أنه سوف يستمر لأجَل مسمى. صحيح أن هناك عناصر من أنظمة الحكم العالمي استمرت، مثل الأداء الدبلوماسي المصادق عليه سنة ١٨١٥، أو محاربة الرِّق، من تاريخ نشوء الجمعية المضادة للرِّق التي بدأت تعمل في سنة ١٨٢٠، والاتحاد البريدي العالمي الذي يعود إلى سنة ١٨٧٠، والمنظمة الدولية للعمل، المكوّنَ الوحيد الذي بقي على قيد الحياة من عصبة الأمم التي تأسست سنة ١٩١٩، غير أن الأنظمة السابقة لإدارة الأمن العالمي لم تثبت أنها باقية، فـ «مؤتمر أوروبا» Concert of Europe الذي تأسس في فيينا عام ١٨١٥، توقف عن العمل بطريقة رسمية في سنة ١٨٢٠، وتمّ تجاوزه في العقد الذي تلى، كما توقفت عصبة الأمم، التي تأسست في فرساي عام ١٩١٩ عن أن تكون فعالة في أوائل سنوات عقد الـ ١٩٣٠. أمّا نظام الحكم المعولم الراهن فقد تأسس منذ الحرب العالمية الثانية، وقد أدار الأمن، والتجارة وأموراً كثيرة أخرى. وقد كان أداؤه أفضل بكثير من سابقيه، لكنه ليس بأفضل أوضاعه، وذلك بسبب التوتر المتزايد في الإطار الدولي المتغير من ناحية، وتعقيد المبادلات التي تحتاج إلى تنظيم من ناحية ثانية.

لكنَّ ثمة شكوكاً واسعة تجاه هذا النظام. فمثلاً، يتشكك كثير من الناس

العاديين بالاتحاد الأوروبي، ولا يحدث هذا في بريطانيا فقط حيث تُرصدَ هذه الشكوك بشكل أساسي. وما يجب أن يقال بشكل مؤكد هنا، أن ليس هناك ما هو حتمي أو نهائي بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فهو مؤسسة بشرية. وبعض الأحيان، يبدو الاتحاد الأوروبي مستفيداً من هذا النوع من المثالية الجديدة (الحكم المعولم). فبعد أطروحة الانتقال الطويل إلى الاشتراكية، هناك الآن الانتقال إلى أوروبا الموحَّدة، الذي قد يتمّ أو لا يتم. وعلينا أن نتنبه ونتيقظ إزاء أي نظرة سطحية تعتبر الحاضر مثالياً باسم المستقبل، وكأن هناك «يوتوبيا واحدة وقابلة للنقل» كانت محصورة لعقود حول بناء نظام اشتراكي، والآن أصبحت مرتبطة بالتكامل الأوروبي. ولو سألني أحد للتفكير لطرح برنامج أكاديمي لعقد أو عقدين قادمين من الزمن، لفتحت ملفاً صغيراً في البداية وأسميته «تشرذم المناطق التجارية».

من جانبها، فإن الأمم المتحدة، كما رأينا، تتعرَّض للتحدي والاستغلال، كما تتمتع بالاحترام. فقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، على سبيل المثال، حظيت بالثقة بعيد أزمة الكويت في عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، لكنها تعرضت بعد ذلك لانهيار حاد في الصومال ورواندا، والبوسنة. كما أن سياسة الأمم المتحدة في العقوبات تقدم مثالاً آخر، وهي التي ينحاز إليها عادة الليبراليون العالميون كبديل عن الحرب، أو بكونها توفر مساحة لالتقاط النفس حتى تبدأ الدبلوماسية عملاً فعالاً. فمع نهاية الـ ١٩٩٠ أصبح يُنظَر إليها بكونها سياسة هيمنة، وإن لم تكن وحشية، بدلاً من أن تكون شكلاً مرغوباً من الضغط السياسي. وتحت تأثير العقوبات على العراق، التي تمّ تشويهها من قِبَل النظام في بغداد لتظهر وكأنها عقوبة خارجية ضد الشعب العراقي، وليس بكونها نتيجة لسياسة داخلية، فإن النظرة الليبرالية إلى العقوبات باعتبارها أداةً سياسة، قد تغيرت. والاستخدام، ربما الساذج، من قبل أولئك الليبراليين لذلك الاعتقاد، تمّ استبداله الآن بشكل مكشوف برفض من قبلهم أيضاً لهذه السياسة.

ثانياً، هناك حجر الزاوية في هذا النظام، وهو الدول. فنظام الحكم المعولم، مثله مثل النظام الاقتصادي المعولم، من الضروري أن تحدده وتقوده

الدول الأكثر قوة. والسؤال هنا ليس ما إن كان هذا مرغوباً أم لا، إذ لن يكون مرغوباً بأكثر من وجهة، لكن السؤال هو إن كانت تلك القوة تُستخدم بطريقة مسؤولة بشكل أو بآخر. وأخطر تحدٍّ يواجه نظام الحكم المعولم هو بالفعل هذه القضية، وهي ما إن كان التعاون الدولي سيتقوض، كما في سنة ١٩١٤، بسبب الانفرادية unilateralism والصراعات بين الدول. وكانت الخرافة التي رافقت احتجاجات سياتل في أواخر ١٩٩٩، تتمثل في الاعتقاد أن شبكة معولمة من المحتجين قد تمكّنت من إيقاف تقدم منظمة التجارة العالمية. لقد فشل «مؤتمر سياتل» بسبب أن الدول في داخله لم تستطع الاتفاق على ما يجب فعله، فالأوروبيون لم يستطيعوا الاتفاق مع الأميركيين، ودول العالم الثالث مثل الهند والبرازيل ومصر لم تستطع الاتفاق مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وقد كانت تلك هي المسألة الأهم وليس الـ ٣٠ ألف متظاهر في الشوارع.

وبشكل أكثر تحديداً، فإن كل المؤسسات الدولية الكبرى تتطلب التزام الدول الأقوى، الولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص. غير أن الولايات المتحدة، كما نوقش في الفصل السابع، محتارة إزاء هيكل الحكم المعولم، فهي ترغب بالتأثير فيه، لكن من دون قبول المسؤوليات أو الالتزامات المترتبة عليه. إن مستقبل سياسة الولايات المتحدة تجاه النظام الدولي عموماً، وتجاه الأمم المتحدة بشكل خاص، سيكون واحداً من المسائل الكبرى في العقود القادمة.

وعندما نصل إلى المستوى الثالث، أي المجتمع المدني المعولم، فإن الحذر نفسه يستدعي التطبيق. فهناك شيء ما يستحق أن يُطلَق عليه وصف مجتمع مدني معولم: شبكة من المنظمات غير الحكومية، والمجموعات الليبرالية مثل منظمة العفو الدولية، والسلام الأخضر، وأوكسفام تدفع الدول والرأي العام من أجل التغيير. وفي بعض الحالات المعينة، مثل إلغاء القروض، والألغام ضد الأفراد، والبيئة، كان للمجتمع المدني المعولم أثر كبير. وقد أنتج التعليم، والسفر، والإنترنت، والتفاعل الاجتماعي نفسه، طبقة معولمة من الشرائح الشابة تتشارك في القيم نفسها وأسلوب الحياة نفسه، وتعزز ثقافة العولمة وممارستها. لكن، كما

نوقش في الفصل الثالث، يجب ألاّ تتم المبالغة في تقدير قوة المجتمع المدني المنفصلة عن الدول. ففي حين تستطيع المنظمات غير الحكومية، في بعض الأحيان، تحدي الشركات متعددة الجنسيات، فإنها لا تستطيع إلاَّ فعل القليل لتغير أنماط الاستثمار والتوظيف على مستوى عالمي. تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تحتج ضد العنف والحرب، لكن عندما يشرع القتلة في أعمالهم فإن المجتمع المدني يُزاح جانباً بسهولة جداً، كما كان واضحاً في إيرلندا الشمالية وإقليم الباسك (في إسبانيا) بعد أواخر سنوات الستينيات، وحديثاً في البوسنة وكوسوفو. أكثر من ذلك، ثمة حاجة إلى شيء من الحذر إزاء ما هو «مدني»، فالمجرمون لم يتوانوا، بسرعة، كأي شخص آخر، عن اغتنام فرصة العولمة، وفرصة تقلُّص سيطرة الدولة على الحدود. وفي العلاقات العابرة للحدود، كما داخل الحدود، لا نستطيع القول إن كل الأطراف «غير الدول» تتصف بالليبرالية، مثل المافيا، ومهربي المخدرات، والأصوليين الدينيين، والمجموعات المعادية للهجرة الذين بإمكانهم الزعم أنهم جزء من المجتمع المدني المعولم. وتتصف المنظمات غير الحكومية بأنها ليبرالية، وأنها ديموقراطية، ومدنية كالقضايا التي تدعمها، وكالبنيات الداخلية الإدارية التي تتبناها. والأهم من ذلك، أن المجتمع المدني المعولم لا يمكن أن يستبدل العمل الديموقراطي والفعال للدول نفسها. وبينما تتأثر الدول بالمجتمع المدني، فإن هذا الأخير لا يمكنه أن يكون بديلاً عنها في ما يتعلق بالقرار السياسي، أو السلطة التنظيمية، فضلاً عن توفير الأمن.

ويقدم الإعلام واحداً من الشواهد الكبيرة على السمة المحيِّرة للمجتمع المدني. فالإعلام يلعب دوراً خاصاً ومهماً في التأثير في المجتمع المدني، وفي تشكيل الرأي العام إزاء الشؤون الدولية. وتاريخياً، كان الإعلام، «السلطةُ الرابعة»، هو الذي تصدى لمسؤولية مواجهة السلطة، سواء تلك الخاصة بالدولة، أم تلك الخاصة بمراكز النفوذ في المجتمع. وما يستتبع ذلك هو أن دور الإعلام، في عالم أكثر تعولماً، يجب أن يتعزز ليصبح مكوِّناً من البنية الأوسع للحكم المعولم، وهناك عدة جوانب قد تحقق فيها هذا بالفعل. فالإعلام الوطني في أي واحدة من الدول، لا يغطي القضايا الدولية فحسب، بل في بعض الأحيان يتحرك

باتجاه الدعوة إلى تبني سياسات محددة مؤيدة، أو معارضة، للقيام بشيء ما أو للتدخل الخارجي من قبل تلك الدول. وفي الوقت نفسه، كجزء من العولمة، فإن وسائل الإعلام نفسها أصبحت عالمية من خلال بيع الصحف العالمية، ومن خلال التلفزيون الفضائي وتلفزيون الكيبل، وقبل ذلك من خلال وكالات الأخبار العالمية.

لكن السؤال الذي ما زال موضع جدل، هو المدى الذي يمكن أن يساهم فيه الإعلام في اشتغال الحكم المعولم. فالإعلام «العالمي» المنتشر يعكس في أحيان كثيرة تراتبية اللامساواة في اقتصاد العالم. والحملات الإعلامية للصحافة والتلفزيون تأييداً أو معارضةً لهذه القضية أو تلك غالباً ما تتصف بالتردد. كما أن التوجه العام للإعلام في الدول المتقدمة نحو إيلاء اهتمام أقل بالشؤون الدولية، واهتمام أكبر بالشأن المحلي وغير السياسي، قد حجَّم من إمكانية أن يلعب دوراً مسؤولاً، بل أي دور، في إطار الحكم المعولم. إن أفق الفضولية عند الناس قد تقلص في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فهذه هي عولمة ميردوخ وبيرلوسكوني. ففي الولايات المتحدة، أُخضعت الأخبار والقضايا الراهنة لصناعة «الترفيه»، فالاتفاقات بين شركات الإعلام الكبرى وشركات الإنترنت الكبرى، توفر قدراً أقل من الاستقلالية، أو المبادرات المتفحصة. ويبدو أن الخرافة بشأن التلفزيون الرقمي digital تتمثل في تقديمها وجبات إخبارية خفيفة، من دون مصادر، أو تعليقات، أو مراسلين مؤهَّلين، كما دأب تاريخياً العاملون في حقل البث على العمل. وفي بعض البلدان، ومنها بريطانيا كمثال رئيسي، تتبنى وسائل الإعلام توجهاً عدائياً للحكم المعولم، كما تشجع، سواء في العناوين أو المضامين أو اللهجة، على إعادة إنتاج عداوة واضحة، وإن كانت منخفضة المستوى، ضد الشعوب الأخرى، وضد المبادئ الليبرالية بشكل عام. وإذا كان لا بدّ من رؤية الإعلام كجزء من النظام المعولم، فإنه يجب أن يُحاسَب على أساس المسؤوليات التي ترافق ذلك النظام، لكن حتى اليوم فإن الإعلام فاشل في ذلك.

إن البناء كله يقوم على قرارات الأفراد، ومستويات تعليمهم، ومعرفتهم ومسؤوليتهم، وعلى قدرتهم على التعاون والعمل. ويدعو المنتقدون الراديكاليون

للديموقراطية الغربية، مثل هابرماس، إلى إعادة بناء الفضاء العام حيث يستطيع المواطنون المساهمة في الحياة السياسية، هذا من دون العودة إلى العجز الذي قد يترافق مع الاندماج الأيديولوجي أو الجماعي العام. وهؤلاء الذين ينادون بـ«المجتمع المدني المعولم» يدفعون بالأطروحة أكثر باتجاه أن تتضمن فضاءات عالمية وعابرة للحدود. وهذا بالفعل يُعتبر شرطاً كما هو فرصة للأفراد وللمواطنين في أي دولة، يوفرها أي مجتمع مدني معولم ومفتوح. وإذا لم يكن هؤلاء الأفراد مساندين للمستويات العليا (أي تعبيرات الحكم المعولم*)، وإن لم يتوفروا على إعلام رشيد وناقد، وإذا كانت آراؤهم بشأن السياسة المحلية أو الدولية لا تتعرض لتمحيص، ورموزهم لتحدٍّ، فإن الأمر كله سوف ينهار. وقد حدث هذا من قبل، ويمكن أن يحدث ثانية.

الفصل العاشر

نحو كونيَّة جذريَّة

ليس هناك أي نقاش حول العالم عند ٢٠٠٠ يمكنه تجنُّب تحليل القيم العولمية والقومية بشأن كيفية تقييم الناس، كأفراد وجماعات، للحاضر والطريقة التي ينظرون بها إلى المستقبل. وفي هذا الصدد، ثمة وهمان يستحوذان على النقاش المعاصر. الأول هو أن المثالية utopianism قد ماتت، وهو ما تمّ اعتماده بشكل فائض خلال الألفية الماضية. إذ لكأنما نسمع الآن تنهيدة رضى عولمية لانقضاء عصر الأيديولوجيات والرؤى والبدائل المتطرفة، وندلف إلى مرحلة تسود فيها التوافقات المعقولة والتي بالإمكان إدارتها، وحيث كل المشكلات يمكن أن تُعالَج بهدوء. وكان فرانسيس فوكوياما قد جادل بأن الإنهاك الذي انتهى إليه الصراع الأيديولوجي حول الأساسيات يعني أن التاريخ قد انتهى. أمّا فرانسوا فوريه فقد ذكر في سياق تشريحه للشيوعية «أنه للمرة الأولى منذ ٢٠٠ سنة فإن الإنسانية لم يعد لديها أي عذر، ولم يعد هناك أي بديل مستقبلي مجيد يمكن باسمه أن يُرفَض الحاضر على طول الخط، أو أن تدعو الإنسانية باسمه إلى القيام بتضحيات جذرية أو ثورية»[١]. لكن الاثنان يخطئان في نقطة تتعلق بالمنهج، وهي إمكانية وجود نقاش عقلاني ذي مضمون حول انتهاء الفروقات الكبرى بين القيم. أمّا الوهم الثاني فيتعلق بالنسبية relativism، والتي تقول بأنه

---

(١) Francois Furet, *Le Passé d'une illusion,* (Paris: Laffont, 1995).

مع الاستناد إلى دور الثقافة في العلاقات بين الدول والمجتمعات، فإن القيم المشتركة غير ممكنة. وهنا، ثمة نوعان من النسبية: «النسبية من فوق»، التي تشجعها الدول التي ترغب بالتملص من النقد الدولي، و«النسبية من تحت»، التي يشجعها أولئك الذين يرون في العالمية نوعاً من التهديد من قِبَل القوى الخارجية المسيطرة. وكلٌّ من هذين الوهمين؛ انقضاء المثالية والنسبية، يستحق التوقف عنده ونقاشه.

الحاجة إلى المثالية (اليوتوبيا)

ليست هناك في عالم اليوم، كما شُرح في الفصل الثالث، رؤية، سواءً راديكالية أم مؤثرة، تطرح صورة عما يمكن أن يكون عليه المجتمع البديل. فقلة هم الذين يطرحون الآن فكرة المجتمع الشيوعي من النوع الذي قاتل لأجله الملايين في القرن العشرين، هذا مع أن هناك بقايا من الدعم لتلك الفكرة ما زالت موجودة. ومن أمثلة هؤلاء الذين ما زالوا يحملون رؤية مستقبلية كتلك، هناك أعضاء الحركات الراديكالية حول العالم، مثل حزب العمال الكردستاني، وحركة سنديرو لومينوسو Sendero Luminoso، وهي بقايا من أنصار الرؤية التروتسكية، وجزء من ملايين الناس في الدول الشيوعية السابقة الذين تعرضت حياتهم للمعاناة جرّاء ما يُطلق عليه بسذاجة: «الانتقال». لكن هؤلاء ليسوا في موقع يؤهلهم لاكتساب دعم واسع الانتشار في أي بلد على حدة، ناهيك بإمكانية تشكيل مسار العلاقات الدولية. أمّا الدول الشيوعية المتبقية؛ كوريا الشمالية وكوبا، فهي على حافة تغيير دراماتيكي. والصين، من جانبها، برغم احتفاظها بحكم الحزب الواحد، فقد تخلت منذ زمن بعيد عن الادعاء أنها تمثل بديلاً عولمياً.

لكن البعض يجادل بوجود بعض البدائل لدينا، مثلاً في القومية، أو الأصولية الإسلامية. لكن هذه الطروحات يمكن أن تُستثنى للأسباب نفسها التي يقدمها فوكوياما، إذ لا يقدم أي منها نظاماً اقتصادياً أو اجتماعياً يختلف جذرياً عن نموذج السوق الليبرالي الموجود عند الآخرين. وأحد أهم الملامح الصارخة

للأصولية الدينية يكمن في صمتها عن تقديم برنامج اقتصادي متميز. أمّا من ناحية أيديولوجية، فإن الفرق بين القومية والأصولية والوضع الحالي للعالم، هو أقل بكثير مما قد يظهر عادة. فكلاهما، أي القومية والأصولية، ينطوي في الجوهر على مجموعة من الأهداف والتصنيفات الحديثة، مثل السلطة السياسية، والتنمية الاقتصادية، والشرعية التي إن لم تكن ديموقراطية فعلى الأقل شعبوية. وفي الوقت الذي قد تختلف فيه اللغة، والرمزية، والإرث الثقافي الذي يتمّ اللجوء إليه، فإن المضمون لا يختلف. فالقومية يمكن أن توجِّه الناس نحو معنى خاص إزاء الماضي، لكنها لا تستطيع فعل ذلك إزاء المستقبل، وذلك لسببين قبل أي شيء آخر. الأول هو ضغط الانخراط في الاقتصاد العالمي، والثاني هو الحاجة إلى السماح بالهجرة. السبب الأول يعني أن ليس ثمة طريق «قومي» لتحقيق التنمية الاقتصادية، والثاني يعني رغبة أعداد كثيرة من الناس لمغادرة بلدانهم والسعي للعيش في بلدان أخرى.

إن فكرة تخلص العالم من الخيارات الجذرية، باعتبارها قد استنفدت أغراضها كبدائل ليست جديدة، هي نفسها قديمة وتعود إلى الفكر الأوروبي في القرن الثامن عشر، وإلى حقب سابقة عن ذلك حيث الجنان، والأماكن اللاتاريخية التي تحدثت عنها الأديان(٢). وقد كان هذا، بطبيعة الحال، الافتراض الذي يسم امبراطوريات العالم الكبرى، البريطانية، والفرنسية، والهولندية، وقبلها الرومانية، والصينية، التي افترضت افتراضات متشابهة بشأن ديمومة النظم الخاصة بها. وقد كان الاعتقاد بوجود ديمومة ختامية هو أيضاً الوهم الملازم للشيوعية السوفياتية وأتباعها، وهو أن التاريخ قد أنتج البديل، حركة لما بعد الحاضر الرأسمالي لا يمكن إعادتها إلى الوراء. وكان الظن أن العديد من المشكلات، كالمرأة، والقوميات، والسكن، والجريمة، قد تمّ حلها في ظل الشيوعية، بينما ثبت أن ذلك لم يكن صحيحاً، تماماً كما هو الأمر تحت الرأسمالية المستقبلية.

---

(٢) Perry Anderson, 'The End of History' in *A Zone of Engagement*, (London: Verso, 1993).

فمثل هذه «الحلول» إنما هي وهم ملازم للقوى المهيمنة، وهو وهم يواجه التحدي والتغيير كغيره من الأوهام. وأحد الأمثلة على تراجع تلك الأوهام هو عودة فقدان الأمان إلى الشوارع والمناطق الريفية الخاصة بالدول المتقدمة، كما أن الانتشار المتوقَّع لأشكال جديدة من الأوبئة في أجزاء كثيرة من العالم النامي يقدم هو الآخر مثالاً آخر. وقد يكون صحيحاً أن الاهتمام بشأن إعادة التفكير في النظام العالمي المعاصر بالكاد يُرى، لكن من الوهم الادعاء أن إعادة التفكير هذه ليست بالأمر الممكن أو المرغوب فيه. ومن دون إعادة التفكير، ومن دون إظهار القلق والتخلي عن التراخي، مرفوقاً بخلاصات واقعية، فإننا لن نستكشف هذا القرن، أو نعالج القضايا التي تواجه العالم.

إن الفكرة التي تقول إننا نواجه مستقبلاً منظماً، ويمكن إدارته من دون بدائل جذرية، هي فكرة خاطئة بشكل أساسي من زوايا أخرى أيضاً. فأولاً، وقبل كل شيء، يجب أن نتذكر المقولة التي قالها أهم مفكّري العلاقات الدولية «الواقعيين» في القرن العشرين، وهو إيه. أتش. كار E.H. Carr، وهي أن كل السياسات يجب أن تتضمن الواقعية، أي الوعي بالقوة، وتتضمن أيضاً المثالية، أي الطموح نحو عالم مختلف: إنكار ما هو قائم باسم شيء ما مختلف، متخيَّل أو غير متحصَّل عليه. والأمر ليس في اختيار أمر على الآخر، بل في إدارة التوتر بين الاثنين[٣]. والتفكير بشأن البدائل ليس اشتراطاً من اشتراطات الحياة المعاصرة، فضلاً عن أن يكون أمراً شاذاً، أو كأنه أزمة منتصف العمر التي تعرضت لها الحداثة في القرن العشرين والتي تمكّنت من المرور عبرها بسلام. كلا، بل إن هذا التفكير يمثل ملمحاً متكرر الحدوث من ملامح الشرط الإنساني نفسه، تمّ التعبير عنه سابقاً من خلال الدِّين، كما أخذ في القرنين الأخيرين شكلاً سياسياً واجتماعياً. لقد أصاب ماركس عندما قال إن الدين يمثل «تنهيدة المضطهَدين»، وكان محقاً عندما لفت الانتباه إلى استمرارية التوق الإنساني.

(٣) E. H. Carr, *The Twenty Year's Crisis 1919-39,* (London: Macmill... 1983), Ch. 6, 'The Limitation of Realism'.

لكنَّ ماركس أخطأ في جانب آخر، عندما ظن أن المثالية (اليوتوبيا) يمكن أن تتحقق إلى درجة كبيرة، فقد كتب «أن الإنسانية تخلق لنفسها تلك المشكلات التي يمكنها أن تحلها فقط». أمّا ما هو أكثر إقناعاً فهو ما كتبه حديثاً السوسيولوجي زيغمونت باومان Zygmunt Bauman الذي طرح عكس مقولة ماركس، وهي أن كل جيل وضع لنفسه غايات لم يستطع الوصول إليها، وأن المثالية (اليوتوبيا) كانت أمراً ضرورياً لمكافحة الواقع(٤). إن المجتمع الذي ليست له تطلعات مثالية، كالفرد الذي ليس لديه حلم. وإن لم يسمح للحلم الخلاق بالتواجد فإنه سوف يظهر، على المستويين الفردي والاجتماعي، لكن بشكل أكثر تشويهاً وتدميراً. ويُصاب السوسيولوجيون بالدهشة جراء بروز كل أنواع الرفض التي تستفزها الحداثة وتبنيها، مثل التقوقعات الاجتماعية، والطوائف الدينية، والإدمان على المخدرات وغير ذلك من أشكال الرفض. وعلى المستوى الدولي، فإننا قد نرى الرؤية التدميرية البديلة نفسها، مثاليةً لكن من دون خلاصة عملية أو من دون قيمة تحررية، مرتبطة في حالات عديدة بمجموعة من نظريات المؤامرة حول الاضطهاد والمضطهَدين.

ثانياً، ليست هناك نزعة إنسانية أنثروبولوجية نحو المثالية فحسب، بل هناك أيضاً حاجة فلسفية. وهذا هو جوهر أعمال باومان، وهو أمر ذو أثر كلاّني على العلاقات الدولية. لكن هذه الحاجة الفلسفية تجلب معها أيضاً المسؤولية، فإن كانت هذه الحاجة تنطوي على رفض ما هو قائم، وعدم الرضى عن أجندة القوة، فإنها تستلزم واجب طرح البدائل والخيارات التي تحرر الإنسانية، وليس البدائل التي تأخذها من حاضر تعيس إلى مستقبل أكثر تعاسة. فليس هناك معنى للدعوة إلى إلغاء الدولة، والنقود، والتجارة، إن كان البديل هو العودة إلى البربرية. وإذا كانت التطلعات تتشكل إمّا نتيجة للموضة، أو بحسب رغبات أصحاب النفوذ، فإن الإنسانية برمتها تكون مُعدَمة. كما أن إدانة الحاضر باسم نموذج لا يمكن تحقيقه، لا الآن فحسب، بل في أي مستقبل معقول، هو أمر غير مسؤول، هذا

(٤) Zygmunt Bauman, *'Socialism: The Impossible Utopia'*, (London: Allen & Unwin, 1976).

فضلاً عن الإصرار على إدانة الحاضر باسم رؤية للتاريخ ووجود مشروع سياسي بديل أثبت التاريخ نفسه عدم جدواه في أفضل الظروف. وقد تكون هناك أسباب معقولة لإدانة البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة «هيومان رايتس ووتش»، لكن ليس باسم نماذج لا يمكن تحقيقها، سواء أكانت إعادة تأسيس «نطاق الجنيه الاسترليني» أو الانتقال إلى الاشتراكية.

إن واجب النقد يجب أن يرافقه واجب المعقولية أيضاً. وهنا يقع التفريق الذي اقترحه دبليو. جي. رانسيمان بين ما أسماه «المستحيل المرجَّح» probably impossible و«الممكن المُستبعَد» improbably possible، وهو تفريق أوسع وذو سمة معاصرة أكثر. والتحدي الذي يواجه عالم ما بعد الأيديولوجيا يكمن في دعم «المُستبعَد» وذلك لتحقيق «الممكن» بحسب تصنيفات رانسيمان[٥]. وفي مواجهة التهديدات التي تحيط بالسلم، والازدهار الاقتصادي، والمساواة والحقوق، هناك حاجة إلى التفكير في مستقبل أبعد من التوافقات الراهنة، أبعد من مقولات من يسيطرون على السلطة، لكنه مستقبل يظل في عالم الممكن. فقبل قرنين، كان إلغاء الرّق في الأميركيتين أمراً غير محتمَل، لكنه ممكن، وقد تمّ. وقبل مئة عام كان بالإمكان قول الشيء نفسه عن انتهاء الامبراطوريات الأوروبية. وقبل خمسين سنة خلت، كان يمكن قول الشيء نفسه عن بناء الاتحاد الأوروبي، أو القضاء على بعض الأمراض الفتاكة. وأن تكون كل تلك التوجهات قد نجحت في عكس الاتجاه، فإن ذلك لا يعني تحقق «المُستبعَد» الذي مثلته أساساً.

ثالثاً، في حين أن العالم اليوم قد يكون فاقداً أيَّ بدائل أو طروحات مثالية (يوتوبيات)، إلاَّ أن ذلك لا يعني أنها غائبة عن الأسباب التي تقع وراء التحديات التي يواجهها هذا العالم. وهنا بالطبع، يقع أكبر الأوهام في العالم المعاصر الخاصة بالاطمئنان إلى الوضع القائم، وهو الوهم الذي يتعزز بالنظرة إلى القرن الفائت بكونه مرحلة قد أصبحت اضطراباتها وراءنا. فبالنسبة إلى غالبية الذين

---

(٥) W.G. Runciman, '*The Social Animal*', (London: HarperCollins, 1998), Ch. 9, 'Possible and Impossible Worlds'.

كتبوا عن التجربة الشيوعية، كانت التجربة أمراً شاذاً، «إلهاً فاشلاً»، «وهماً»، أو «كارثة كبرى». ويمكن أن يكون كل ذلك صحيحاً. ففشل الشيوعية لم يكن محتَّماً فحسب، كنتيجة للأداء الاقتصادي الضعيف، أو فقدان الأعصاب من قبل غورباتشوف ومن معه، بل كان ضرورياً، سواءً على صعيد الشيوعية ذاتها، أم على صعيد الإطار الخارجي حيث التنافس مع الرأسمالية الذي نذرت نفسها له. لكن هذا لا يكفي، إذ يجب أن نسأل ما الذي حدث في المقام الأول، ما الذي دفع بملايين الناس، على مدار عقود من القرن العشرين، من أجل النضال والموت في سبيل تلك التطلعات (الشيوعية*). ولن تفيدنا هنا الإدانات المعهودة، مثل المقولات عن الثقافات غير الديموقراطية أو الآسيوية، أو خيانات النخب، أو فساد المثقفين. بل لقد كان التطور في العالم الحديث نفسه، بسمته العنيفة، والحربية، وغير الديموقراطية، هو الذي أنتج الشيوعية، وهو الذي دفع الناس للحاق بتلك اليوتوبيا.

والتوترات التي ميزت ذلك العالم ما تزال قادرة على الاستفزاز والاستغلال. فالكثير من العناصر التي رسمت تناقضات الحداثة في القرن العشرين، وأنتجت الانقلابات في روسيا، والصين، وفيتنام، وكوبا، وإيران، ما تزال معنا الآن. فانعدام المساواة الاقتصادية أكثر من أي وقت مضى، والشعور بالتشريد العولمي، سواءً بالمعنى السياسي أو الاقتصادي، والمعبَّر عنه بنظريات المؤامرة، يبرزان بشكل طاغٍ. والانتشار السريع للتمدين، المتمثل في اختفاء شريحة الفلاحين في وقت ما من عقد الـ١٩٨٠، أنتج ظروفاً ملوثة، وغير آمنة، وتفتقد المساواة. وفي القرن الماضي، لم تُنتج الرأسمالية حفّار قبرها، كما توقع ماركس، بل أنتجت حركة اجتماعية تحدتها في كل العالم. ولتفادي تكرار ما حدث ثانية، فإننا نحتاج، سواء بأيديولوجيا واعية أم ثورة أم بغيرهما، إلى تخيل عالم يتصدى للجذور المؤسسة لعالم يفتقد المساواة، فالمضطهَدون، باستعارة مقولات ماركس، ما زالوا يتنهدون، ويتنهدون بصوت أعلى من ذي قبل. وبرغم العودة الحالية إلى الدين، فإنه قد لا يكون ما يتوفر منه الآن كافياً لتخفيف تلك التنهدات.

إن إنكار أهمية الماضي الخلافي وقضاياه معناه، كما توضح في الفصل الثاني، تجاهَلَ الحاضر بطريقة أو بأخرى، وإنكار كيفية وصولنا إلى ما وصلنا إليه الآن. وقد يكون من السهل على من ينعمون بالعيش ضمن القيم الليبرالية والمجتمعات المزدهرة في الدول الغربية، النظر إلى المسار الذي اتَّخذه المجتمع المعاصر على أنه مسار سهل، والتغاضي عن الانحرافات التي لازمته خلال تقدمه. لكن هذا غير دقيق طبعاً، فالعنف الذي اتسم به الماضي، حروباً وثوراتٍ، ساهم في تشكيل الحاضر، تماماً كما ساهم في تشكيله مسار التقدم الثابت. والحقوق التي يتم المناداة بها اليوم لم تتنزَّل من الأشجار، أو من السماء، أو من علياء ذوي النفوذ، بل جاءت من خلال التغير الاجتماعي والسياسي، كالثورتين الأميركية والفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، ومن خلال الصراعات التي قامت داخل بلدان تلك الثورات. وقد وصلت المجتمعات، والأحزاب، والدول الغربية المتقدمة، إلى ما وصلت إليه نتيجة تلك التغيرات المتلاحقة. وإن يتم نسيان ذلك كله، فإن هذا معناه ليس فقط إنكار التاريخ الذي شكل الحاضر، بل أيضاً إنكار أصل الأجندة التي تبناها أولئك الذين تحدوا السلطة في تلك المجتمعات، وتجاهُل حقيقة أن تلك الأجندة ما زالت بعيدة عن التحقق.

ولهذا، فإن هناك حاجة إلى نظرة إلى العلاقات الدولية تتصف بالواقعية والنقدية؛ نظرة تشجع التغيير، ترفض شرعية واستمرار ما هو موجود راهناً، ولكن مبنية على الممكن. والتحدي الذي وضعه المؤرخ إي. أتش. كار E. H. Carr تمثَّل في الجمع بين الواقعية والدعوة إلى بدائل مثالية أخرى. أمّا الذين ينتقدون النظام الحالي، فإن عليهم القيام بعمل أكثر لإظهار أن البديل الذي يقترحونه ممكن التحقق. كما أن الذين يقولون بحتمية المشكلات، يجب أن يوضحوا لنا بشكل أكثر فعالية، لماذا لا يتمكنون من التغيير، فعبر ذلك كله ـ إظهار فعالية البديل إن وُجد، أو توضيح حتمية المشكلات إن وُجدت ـ يمكن تجاوز الوهم الأول من الوهمين الكبيرين في السجال المعاصر حول القيم.

قواعد النظام العادل

يمكن هنا طرح ثلاثة مبادئ يمكن أن تقود إلى التطلع إلى نظام عادل: المساواة، والديموقراطية، والحقوق، وهي مبادئ ليست ثورية بالمعنى الذي تبناه بحماسة راديكاليو القرنين الماضيين، ولا هي بالمبادئ المثالية التي لا يمكن تحققها، لكنها مع ذلك تنبع من الثورات التي قامت في القرنين الماضيين وخاصة في أميركا وفرنسا. وهذه المبادئ تشكل برنامجاً يمكن أن يعمل على تحويل العالم على نحو راديكالي، إذا ما طُبِّق، وهي تقع تحت تصنيف رانسيمان: «الممكن المُستبعَد». فالمساواة لا توفر حلولاً ما بعد أيديولوجية سهلة. وفي ميدان العلاقات الدولية، فإنها تطرح نوعاً من المساواة بين الدول والشعوب يقره القانون الدولي والدبلوماسية، برغم أنه بعيد عن التحقق على أرض الواقع. فعجرفة ما بعد الامبريالية من ناحية، وعجرفة هيمنة القوى الحالية من ناحية أخرى، تمنعان تحقق تلك المساواة، كما تمنع تحققَها أشكالُ العجرفات الأخرى الموجودة في كل المناطق. وأكثر من ذلك، فإن المساواة تخص الأفراد، وهو أمر يتحدى سلطة الدولة التي تفشل كثيراً في إنجاز تلك المساواة، ويتحدى أيضاً سلطة المجتمعات، الإثنية والدينية، التي تتصف بمحدودية احترامها لحقوق الأفراد، سواءً أولئك الذين ينتمون أو لا ينتمون إليها. كما أن المساواة لا تتصالح بسهولة مع توجهات أيديولوجية أخرى. فهي مبدأ متبنًّى، ومرفوض أيضاً، على مستوى كوني: متبنىً من قبل كل الثقافات والدول، ومرفوض من قبل كل القوميات التي تفترض أن شعوبها تتصف بالتفوق. أمّا الديموقراطية، كما نوقش سابقاً، فقد تعززت في العديد من البلدان، وإن لم تكن الغالبية بأي حال، بل حتى في البلدان التي تعززت فيها فهي معرضة لتحدي التآكل الذي ستكون آثاره خطيرة جداً. وتتطلب الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحتاج إليها الديموقراطية، الاهتمام نفسه الذي تتطلبه الشروط السياسية. وعند ربط الديموقراطية بالمساواة، فإن ذلك يطرح تعارضاً جوهرياً مع المبدأ الآخر في التنظيم الذي يهيمن في السنوات الأخيرة، وهو السوق. إن قوة المال وأيديولوجيا خيار المستهلك، ليستا مجرد إضافات مرفقة مع الديموقراطية، بل هما تشوهان

في العملية الديموقراطية. إن أكثر المبادئ أهمية، التي يمكن أن يُبنى عليها أي بديل غير مثالي، هو مبدأ الحقوق. فهذا المبدأ تقر به، قبل كل شيء، الكثير من اتفاقيات الأمم المتحدة وآلياتها(٦). وهي مبادئ طُبّقت بطريقة مبدعة في قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أعمال كثيرين من أمثال أمارتيا سن، الذي استعاد الأبعاد الاقتصادية والأخلاقية التي تمّ تجاهلها باستسهال في السابق(٧).

وضمن آليات عمل حقوق الإنسان ثمة ما هو أبعد من الحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، مثل ما يتصل بحقوق المرأة وحقوق المساواة والعنصرية. ويتضمن النقاش المعاصر حول الحقوق أيضاً، الجدل حول «مواثيق جنيف» المتعددة المتعلقة بالحرب، بما فيها «ميثاق عام ١٩٧٧» الذي يُلزم الأطراف غير الدول، والمجموعات الثورية، بإبداء ممارسات إنسانية خلال الحروب. فعلى طول العالم وعرضه، تنزع الشعوب والمجموعات المنخرطة في حروب تحرير إلى إنكار حق المعاملة الإنسانية لجنود العدو والمدنيين، على حد سواء، خلال الحرب. والاعتراضات على مثل هذا التوجه (أي المعاملة الإنسانية خلال الحرب *) ما زالت موجودة ولم تندثر. والحقوق هنا لم تُستنكَر فحسب، بل إن جدارتها نفسها احتُقرت. وقد برز انتقاد من أوساط الجماعاتيين communitarianists وغيرهم من المنتقدين، بأن الحقوق تفتقد أساساً فلسفياً، وبكونها، بشكل ما، مجرد صنيعة لمشروعات الهيمنة والعقلانية. أمّا اليسار الثوري، سواءً أكان في السلطة أم خارجها، فقد تبنى أيضاً رفضاً وحشياً لهذا المبدأ، ما عدا في الحالات التي كانت تناسبه، لأسباب تكتيكية فقط.

إن إعادة التأكيد على أهمية الحقوق تنطوي، جدلاً، على ثلاثة تغيرات فكرية عميقة. أولاً، الإقرار بالمسؤولية إزاء ما توفره هذه الحقوق من حماية

---

(٦) Universal Declaration of Human Rights, International Covent on Civil and Political Rights, International Convention on Civil and Political Rights, Convention on the Elimination of all Forms of Racial Discrimination, Convention on Elimination of all Forms of Discrimination Against Women, Convention on the Rights of the Child, Convention Against Torture.

(٧) Amartya Sen, *Development as Freedom*, (New York: Knopf, 1999).

للمجتمع كله، كما للدولة. وهنا، فإن المجتمع ليس شيئاً إيجابياً بالتعريف، أي مدنياً ينتظر القيام بدوره، بل إنه أكثر انقساماً مما يُظَن، وهو مسرح للصراعات أيضاً. وقد ترافق توسع نطاق مواثيق الحقوق مع تغير كبير آخر في جانب الفاعلين الذين تناط بهم مهمة تطبيق هذه الحقوق، وهو تغير تمت مقاومته في العالم أجمع، ويعكس الانتقالَ من التركيز على الانتهاكات التي تقوم بها الدول إلى تلك التي تقوم بها المجتمعات، وهذه الأخيرة تتضمن العائلة، والدين، و«الجماعة». ومن الصعوبة بمكان، تحديد أين تنتهي الدولة، وأين يبدأ المجتمع، فهما، من دون شك، يتداخلان بشكل كبير. ثانياً، تتطلب إعادة التأكيد على أهمية الحقوق، إدراكَ توزيع السلطة في العالم المعاصر، وهو توزيع مشوَّه حقاً، لكنه يظل فعالاً. ونحن لا نستطيع أن نرفض النقد لأن الذين يقومون به هم أنفسهم جزء من الكتلة المهيمِنة. وإذا لم تتحرك الدول لأسباب أخلاقية بحتة، فثمة حاجة على الأقل إلى بروز مزيج من المبدأ والمصلحة معاً. ثالثاً، إن إعادة التأكيد على الحقوق تتطلب، من اليسار واليمين، إعادة التفكير في التاريخ: فبالنسبة إلى اليمين كانت فكرة استحالة التغيير تشكل عقبة على الدوام، حتى لا نقول ذريعة، في وجهة الالتزام بأجندة حقوقية، أو أية أجندة إنسانية فعلاً. وبالنسبة إلى اليسار، فقد نُظِر إلى التاريخ على أنه مجرد مجموعة مريحة من «المراحل» التي تخضع لها كل الأمور الأخرى. وعلى هامش هذه المراحل، وهو هامش واسع، برز عدم المبالاة بانتهاكات حقوق الإنسان، بل أسوأ من ذلك، برزت التبريرات الكثيرة لذلك. ونُظِر إلى أولئك الذين وصلوا إلى مرحلة متقدمة تاريخياً، حتى لو كانت أكثر توحشاً وأكثر كارثية من ناحية اقتصادية، على أنهم «تقدميون». ومن هنا كانت المفارقة اللافتة بين عداء صدام حسين للامبريالية، والسمة الإقطاعية للكويت. وأن تكون الكويت إقطاعية كما كان الاتحاد السوفياتي رأسمالياً، ليست هي المشكلة الوحيدة، بل إن المشكلة تكمن في جدول المراحل التاريخية نفسه.

وفي هذا الإطار، فإنه بإمكاننا من ناحية واقعية، وأيضاً من ناحية البحث عن بديل جوهري، التفكير بالتحديات القيمية التي تواجه النظام الدولي. وما يستتبع هذا هو أن أي برنامج كان قد سعى إلى تعميم المبادئ الثلاثة المشار إليها أعلاه

وفرضها، والمحافظة عليها، كان بعيداً عن التحقق، ولو تحقق لشكل تغيراً جوهرياً في العالم المعاصر. وهنا، قد يتم الاعتراض بأن هذه مجرد مقاربة سطحية جداً، ومساومة جداً، وأن الحاجة تتطلب تغيراً أكثر راديكالية. غير أن فشل البديل «الثوري»، كما تمّ فهمه تقليدياً، لم يكن في طرحه لبديل لا يمكن الوصول إليه فحسب، بل في رفضه أيَّ نقد راديكالي مختلف قد يكون بدوره بديلاً هو الآخر. إن عالماً تتقلص فيه الفوارق في الثروات بين الشعوب بشكل جذري، ويصبح فيه كلٌّ من التعليم والازدهار والعلم متوفراً للجميع بشكل متساوٍ، سوف يكون مختلفاً عن عالم اليوم بشكل جوهري، وهو أمر ممكن الحدوث، وإن لم يكن متخيَّل التحقق.

إن أجندة الحقوق ـ مثلها مثل أجندة الديموقراطية التي نوقشت في الفصل السادس ـ تتسم بالديمومة ليس لأن أهدافها لم تتحقق بعد، بل لأنها هي نفسها أجندة لا تُستهلَك، ولأن المجتمع نفسه والتحديات التي تواجه الحقوق متغيرة. وهنا، فإنه ليس هناك نهاية حتمية (بل برنامج مفتوح *)، وليس هناك إنجاز تحرري لا تمكن العودةُ عنه. إن العالم المعاصر يطرح فرصاً جديدة، لكنه يطرح أيضاً تحديات جديدة: فالتقدم في حقل تكنولوجيا المعلومات يهدد الخصوصية، والتقدم في التكنولوجيا الحيوية يهدد المعايير القيمية، وفي بعض الأحيان قد يأتي بأشكال جديدة من عدم المساواة في الرعاية الطبية.

هناك مجالان بارزان معاصران يعكسان التقدم والتحديات في آن معاً، وهما حقوق العمال وحقوق النساء. ففي وسط التصايح حول الحقوق، والدعم، وتوزيع السلطات في العالم المعاصر، فإننا لا نسمع شيئاً تقريباً عن حقوق العمال، وهي الحقوق التي كانت تشكل الاهتمام التقليدي لحركة اتحادات العمال في العالم. إن مصطلح «ممارسات عمالية عفا عليها الزمن»، هو مجرد غطاء لفظي لرفض حق العمل في ظروف كريمة، وحق تأمين العمالة، وتحديد ساعات العمل لملايين من الناس الذين ناضلوا من أجل ذلك لعدة عقود. إن عالماً ينتهي فيه عدم المساواة بين الرجال والنساء سيكون عالماً مختلفاً، ثورياً، وراديكالياً، أو إصلاحياً إن شئت. لكن عدم المساواة بين الجنسين، كما هو معروف تقليدياً، لم

يستمر في العالم فحسب، بل لقد تكرَّس بشكل يومي، من زوايا معينة، بسبب ضغط السوق، سواءً على صعيد الحياة الفردية، أو العائلية، وبسبب الحركات الجماعاتية communitarianism التي تتقوّى من خلال منتقدي الامبريالية في العالم المتقدم. إن منتقدي الماركسية الذين يجادلون بأن التحليل الاقتصادي ـ الاجتماعي لا يستطيع تضمين الأبعاد الحميمية والفردية، لا يدركون الدرجة التي تقتحم بها قوى السوق هذه الأبعاد نفسها. إن آثار العولمة على الطبقة والجندر (العلاقات بين الجنسين *) متعددة، لكنها تتضمن في بعض المجالات، استعادة «مكان العمل»، والمساواة، والمبادئ، كما تستعيد الدعائية، والجنس المصوَّر pornography، وتنميط العلاقات الجندرية وسوى ذلك مما أثارته العولمة. إن حركة العمالة عبر الحدود تتضمن ما يقدر بـ ٧٠٠ ألف امرأة يُجبرن سنوياً على الانتقال من بلد لبلد لأهداف الاستغلال الجنسي. ولهذا، فإن هناك جانبين لهشاشة النقد الثوري: الأول هو المبالغة ليس فقط في إمكانية الثورة، بل في أهميتها الأصلية، والثاني يكمن في رفض أي إمكانية لبرنامج طويل المدى، راديكالي تغييري، يتجدد بثبات.

الادّعاءات الجماعاتية

إن أي أطروحة تنحاز إلى المبادئ الثلاثة (المساواة، والديموقراطية، والحقوق *) سوف تواجه، بشكل حتمي، المعارضة التي تقول بأن مفاهيم الحقوق، وبالتالي القيم السياسية بشكل عام، تختلف بحسب الشعوب، وأنها غير صالحة بسبب ادعاءاتها الكونية. وفي الفصل الثامن، ناقشنا الطرق التي تُستخدم بها الثقافة في الخطابات السياسية المعاصرة. وتقع الثقافة أيضاً في قلب النقاش حول القيم، وعلى التضاد مع الطروحات الكونية، ومنحازة إلى ما يُطرَح باسمها. فهنا، تكون الادعاءات الجماعاتية أو الخاصة بكل شعب، ذات أولوية على أي قيم أو أعراف عالمية وسياسية واسعة. ويطرح العالم المعاصر تبايناً متزايداً بين نوعين من الخطابات: خطاب كوني إزاء الحقوق مُتضمَّن في المواثيق الدولية، وخطاب ينكر تلك السمة الكونية على أساس الجماعة والهوية، أو على أساس

السيادة في السياق الدولي. وهناك ثلاثة توجهات مختلفة تساهم في التساؤل حول الكونية: الأول هو النقد المضاد للامبريالية والهيمنة الغربية وازدواجية المعايير. والثاني هو التوجه ما بعد الحداثي الذي ينكر إمكانية وجود معايير ثابتة وعقلانية لإطلاق الأحكام. والثالث هو توجه في داخل النظرية السياسية لقواعد الحقوق نفسها، وهو نقد يرتبط بشكل أوسع بالتساؤل حول الاستنارة والعقلانية القانونية.

ولسنا بحاجة إلى النظر بعيداً حتى نرى آثار هذه الاعتراضات: ففي العلاقات الدولية تأخذ شكل الهجوم على الانتقادات الغربية، أو الأممية، الموجَّهة لسياسات حقوق الإنسان كما نراه في حالات الصين، وإيران، وروسيا. وتأخذ هذه الاعتراضات أيضاً شكل النفور من المساءلة إزاء الممارسات القانونية والاجتماعية ونراه في حالات الولايات المتحدة، وبريطانيا، واليابان. أمّا على مستوى العلاقات بين الجماعات داخل المجتمعات، فإننا نرى مقاومة الكونية القانونية والأخلاقية تُمارَس من قبل أولئك الذين يتحدثون، أو يزعمون أنهم يتحدثون، باسم تلك الجماعات. لكن، حتى لو كان هذا صحيحاً، فإن ما هو تقليدي ومتوارَث يمكن موازنته مع المعايير الكونية وذلك لعدة أسباب. السبب الأول قانوني بالمعنى الوضعي، فإن كانت الدول قد تمكّنت من الانضمام إلى المنظمات الدولية ووافقت على الأعراف القانونية المرتبطة بها، فإنها تستطيع أيضاً أن تكون مسؤولة على الالتزام بها، بل يجب عليها ذلك. وهذا لا ينطبق على اتفاقات منظمة الأمم المتحدة المختصة بالحقوق السياسية والاجتماعية فحسب، بل أيضاً على ميثاق المنظمة نفسه. فالدول الـ١٨٩ الموقّعة على الميثاق، بغض النظر عن إرثها الثقافي أو الديني، ملتزمة باحترام حقوق الإنسان بموجب توقيعها ذاك، كما هي مُلزَمة باحترام القواعد الأساسية في السلوك الدولي. فديباجة الميثاق، والمواد ١، ١٣، و٥٥ من الميثاق، تُلزم الدول الموقّعة عليه برفض أي تمييز قائم على قاعدة العِرق، أو الدين، أو الجنس. وبعد أكثر من نصف قرن بعد ذلك الاتفاق، نستطيع القول إنه ليست هناك دولة في العالم استطاعت أن تطبّق ذلك الالتزام بشكل كامل.

أمّا السبب الثاني لنقض مقولات منكري الكونية، ومقولات المنظّرين

السياسيين الذين يدحضون الحقوق، فيوجَد في السمة الكونية المتضمّنة في اللغة ذاتها التي يستخدمها أولئك الرافضون. فهناك بالطبع ادعاءات أخلاقية معينة لا تستطيع أي دولة في العالم ولا أي مجتمع، التشكيك فيها، مثلاً: يُعتبر حق الشعوب في تقرير المصير، ومبدأ سيادة الدول، مبدأين من المبادئ الكونية المتبناة من قبل الجميع. وليس هناك ثقافة ترفض مبدأ حق تقرير المصير، كما ليس هناك دولة ترغب بأن تُستثنى من كأس العالم. وعندما ننظر، بتفصيل أكثر، إلى الانتقادات الموجَّهة إلى الحقوق على المستوى الدولي، فإننا نلحظ ثمة منطقاً كونياً، وليس ذاتياً، تنطوي عليه هذه الانتقادات. وتنطوي تهمة ازدواجية المعايير، بالضرورة، على اعتراف بوجود معايير كونية يجب تطبيقها، لكن المشكلة تكمن في أن هذه المعايير لا تُحترَم. فإذا كان العراق يدين الغرب بسبب ازدواجية المعايير حول فلسطين، والصرب يدينونه بسبب ازداوجية المعايير حول كوسوفو، والأتراك يطرحون مسألة الشيشان، والعرب يتساءلون عن الصمت الغربي إزاء السعودية، فإن كل هذه الانتقادات تتضمن الإقرار بوجود معايير دولية مقبولة، لكن يجب أن تطبَّق.

وإذا نظرنا إلى الأسس التي ينطلق منها الرفض الموجّه إلى أي نقد لحقوق الإنسان، فإننا سنكتشف الكونية نفسها. فعندما ترفض الصين وإيران الانتقادات الغربية، فإن ذلك لا يكون فقط باسم التقاليد، الكونفوشوسية أو الإسلام الشيعي، بل إن ذلك النقد يُرفَض باسم السيادة، أو أولوية الحقوق الاقتصادية على الحقوق السياسية خلال مراحل محدَّدة من التنمية (وهي معايير كونية*)، ويُرفَض أيضاً على قاعدة التشكك في دوافع المنتقدين ونواياهم. ومرة أخرى، فإن السجال يتموضع في سياق مجموعة من التصنيفات الكونية يستخدمها الجميع في النقاش، ولا يعتمدون على مرجعية ثقافاتهم الخاصة. ولأن خير وسيلة للدفاع هي الهجوم، فليس من المفاجئ أن تقوم هذه الدول بإدانة الغرب بسبب فشله في تطبيق المعايير الكونية من خلال إهماله لكبار السن، أو التمييز ضد المهاجرين، أو تشجيع الجنس، أو ارتكاب جرائم حرب في كوسوفو أو العراق. نعم، هناك اختلافات، لكن الاختلافات هي في التركيز على هذا

المجال أو ذاك، أو في الأفكار التي يتمّ التعبير عنها بلغة كونية.

وهناك مثال بارز على اللجوء إلى المبادئ الكونية يأتي من إيران. ففي أوائل عام ٢٠٠٠، استضافت لندن وزير الخارجية الإيراني، الدكتور كمال خرازي، في أول زيارة رسمية لوزير إيراني إلى لندن منذ قيام الثورة سنة ١٩٧٩. وقد تحدث الدكتور خرازي في المعهد الملكي للشؤون الخارجية، وبدأ حديثه بالتأكيد على أن العالم منقسم حقاً إلى ثقافات مختلفة، لكنه أوضح ما يعنيه بذلك محدِّداً أن هناك ثقافتين، «ثقافة الإقصاء» culture of exclusion و«ثقافة الاستيعاب» culture of inclusion. ثقافة الإقصاء تتميز بالمركزية، والسلطوية، والتهرب من القانون، والتمييز وعدم العدالة، ومراكمة الثروة والنزعة العسكرية. أمّا ثقافة الاستيعاب فتتميز بالتعددية الثقافية، والتنوع، والديموقراطية، والحرية، والمشاركة، والعدل، والتسامح، والأمن الجماعي. وأكد أن «ثقافة الاستيعاب هي ثقافة الأشخاص المسالمين ذوي العقل الحر، والساعين نحو العدل. والنظام العالمي الجديد يجب أن يكون قائماً على مبدأ الاستيعاب حتى يستطيع عالمنا عبور ما تبقّى من مرحلة ثقافة الغموض، والانتقال إلى ثقافة الاستنارة الجديدة، وترتيب أوضاع بيتنا المعولَم على قاعدة حكم القانون والمساواة». وقد استشهد خرازي بجون لوك، كما استشهد بالرئيس الإيراني محمد خاتمي. وقد أكد على عدد من الغايات السياسية المعاصرة، مثل المجتمع المدني، وحقوق الإنسان، والحكم الجيد، وبناء الثقة. وأقر بالتنوع في الأديان، وفي طرق الحكم الإنسانية. ولم يكن هناك سوى إشارة واحدة إلى الإسلام، وهي في دعوته إلى الحاجة إلى تشجيع «الحكم الجيد على أساس تعاليم الإسلام». وهنا، فإننا نرى صوتاً ناقداً للغرب، يعتمد على رؤية خاصة للإسلام وللقيم الإيرانية، ولكن في الوقت ذاته، يمثل جزءاً من رؤية إنسانية معولمة معادية للهيمنة، ولم يكن هناك سوى الشيء القليل جداً من حديثه يمكن أن يتوافق مع صموئيل هانتنغتون أو النِّسبية الثقافية.

إن الادعاءات الجماعاتية claims of community يمكن أيضاً أن تتم مساءلتها على أساس معايير السلمين الدولي والمحلي نفسها، وفوق كل شيء إزاء الصراعات بين الجماعات. فهنا، نرى المزاعم حول الأرض، والحدود،

والأماكن المقدسة، والمواقع التاريخية، وأسماء الشوارع والمناطق، بكونها أموراً يجب أن تُحترَم، أو تُستوعَب. ومن شارع «غرافاغي» في شمال إيرلندا، إلى «حقل كوسوفو»، إلى الناصرة والقدس، إلى أيوديا في الهند، فإن هذا النمط من الشرعنة التاريخية حول المكان، يُستخدَم لتشجيع المزاعم والصراعات. وتتركز الجهود الطيبة للوسطاء على إيجاد مساومات، واعترافات، واحترام متبادل تجاه الحساسيات والتقاليد المتعلقة بالصراع. لكن هذا قد يخفي الكثير، إذ يمكن القول إن هذه المزاعم التي تتحصل على شرعية أكثر كلما غاصت أكثر في الماضي، تتناقص أحقيتها كلما استندت أكثر وأكثر إلى التاريخ. فإذا أدى الناس العبادة، وأنشدوا، أو نظّموا المسيرات، أو قاموا بأي شيء يحلو لهم لقرون طويلة، فإن ذلك قد يكون كافياً. فالمشكلة في شمال إيرلندا لا تكمن في وجود تقليدين متصارعين، بل في وجود التقليد بحد ذاته. والمشكلة في القدس، لا تكمن في غياب الاحترام للأديان الثلاثة، بل في وجود احترام كثير جداً لها كلها ولمزاعمها المقدسة. فـ «حرب الكريما» سنة ١٨٥٤، اندلعت حقاً بسبب الادعاءات المسيحية المختلفة حول رعاية الأماكن المقدسة في القدس. والنزاع حول إدارة القدس، كمدينة متعددة الأديان ومتعددة الإثنيات، كان واحداً من أهم العقبات التي وقفت في وجه حل النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وعكست مشهداً بشعاً لارتهان حياة ملايين من الناس للمناورات الثقافية. فما الفرق في أن يكون هذا الشخص أو ذاك، في قرون ماضية خلت، هو الذي وُلد في أيوديا (في الهند*) عندما تكون الأكلاف حول هذا الخلاف تقود إلى خسارة حيوات الملايين واستمرار التوترات الإثنية بين الجماعات؟ إن قليلاً من نفاد الصبر الحداثي والتشكك إزاء الحقائق والأحقيات القيمية للمزاعم الجماعاتية، سيكون شيئاً مفيداً هذه الأيام. وفي بعض الحالات، فإن «التفهم» الذي يبديه العالم الخارجي للمزاعم الجماعاتية قد لا يكون في محله.

الكونيّة في خطر

ليس بالإمكان الانتهاء من هذا الحديث من دون التطرق إلى الطريقة التي

تُعالَج بها هذه المسائل في الدوائر الأكاديمية الغربية، وإلى الكيفية التي تُتجاهَل بها الكونية من قبل الجماعاتيين والليبراليين. فالطروحات التي تقوم عليها هذه المقاربة هي محط تساؤل. وإن كانت الجماعة قد أُعطيت وزناً واستقلالية كبيرة جداً، فإن المرء يتشكك في التعبير نفسه: «الجماعات». وثمة تقديس غير مبرَّر للتقاليد، ونجد إزاءه أن القراءة التاريخية المزيَّفة، والقراءة السوسيولوجية السيئة، تلتقيان مع فقدان الحس القيمي.

إن الادعاء أن الماضي يمنح الشرعية للحاضر، للأفراد والجماعات، كان سيصدم بالتأكيد أسلافنا الليبراليين ورواد الاستنارة. فبالنسبة إليهم، وبالنسبة إلى كل أولئك الذين كافحوا من أجل الحداثة في المجتمعات التقليدية خلال القرن المنصرم، كان الماضي محطَّ تساؤل، أو رفض، كعقبة يجب التخلص منها لأنها تعيق التقدم نحو عالم أفضل.

والتراث كان يُدان، والتقاليد كان يتم تحديها. ومن كان في أوروبا فقد أدان الكنيسة، ومن كان في سياق التقاليد اليهودية ترك عالم «الشتتل» shtetl والحاخامات، ومن كان في الهند رفض ادعاءات الهندوس البراهيمية، ومن كان في الصين أدان ممارسة الحفاظ على صِغَر القدمين، وبالنسبة إلى من كان في العالم الإسلامي، فإن الذين طالبوا بتحرير المرأة من الحجاب ومن عدم المساواة، أو كتبوا تحليلات نقدية ونصية وتاريخية للقرآن، تبنّوا وجهة نظر حداثية. واليوم، يبدو أننا نعود إلى الوراء دائرةً كاملة إلى حيث كان كل ذلك مقبولاً. وبغض النظر عمن يعرّف التقاليد، فإن سلطة التقاليد يجب أن تكون فرضية تخضع للنقاش، سواءً للأفراد أم للجماعات. إن حق الأفراد في مساءلة تقاليدهم ومجتمعاتهم، هو حق يجب الإقرار به، ويجب أن يُربَط الإقرار بأن ما يُقدَّم على أنه مجتمعات متجانسة ومتوافقة هو ليس كذلك. وليس من الصعب رؤية مخاطر الخضوع للتقاليد، وأحد أهم الأمثلة البارزة هو ما يخص المرأة. فكل الأديان أرادت أن تحدد دوراً معيناً للمرأة، وأن تُخضعها لأشكال من السيطرة، وذلك إزاء موقعها، وإزاء اللباس، وإزاء النظافة الشخصية. فالهندوسية التي تخلّفت وراء الأديان التوحيدية في ما يتعلق بالتمييز ضد المرأة، تحاول اليوم

إخضاع النساء بشكل أكثر بنيوية. وفي الحالات التي يدّعي فيها الدين مثل هذه السلطة، فإن النقاش يصبح أسير التفسيرات المتعددة للتقاليد، أو للنصوص، أو للأمثلة الموجودة في الأزمنة الأولى المقدَّسة. لكن القضية ليست هذه، فمهما كان رأي التقاليد فإنه يجب أن يُفتَح للنقاش على أرضية معاصرة ونقدية، ليبرالية وحقوقية. وحتى إن صحت الحالات في الماضي التي كانت فيها المرأة الصينية تتعرض لحشر قدميها حتى تظلا صغيرتين، أو كانت فيها المرأة الهندوسية تُحرَق عندما يُتوفى زوجها، أو كانت فيها المرأة المسلمة تتعرض للختان، فإن هناك مجالاً لمعارضة هذه الممارسات في عالم اليوم. إن كل الأديان الأرثوذكسية (المتشددة *)، بل كل الغيبيات التي عرفها البشر، تنتهك مواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إن هذا التقدير للجماعة، مضافاً إليه التشكيك العميق بالمعايير الكونية، يبرز بوضوح عند اليسار واليمين، وهو شك يطال إمكانية تعريف المعايير الكونية، فضلاً عن تطبيقها. فنسمع هنا، من زوايا مختلفة، كيف أن الغرب لا يستطيع حل مشاكل العالم، وتتساوى في ذلك النظرة إلى القديم التي يطرحها روبرت كابلان، مع الغموض الذي يطرحه جون راوول وغور فيدال. لقد تساءلت صحيفة **الإندبندنت** اللندنية(٨) عن الحق الذي أتاح لهيلاري كلينتون الحديث في «مؤتمر المرأة» في بكين عام ١٩٩٥ عن حقوق النساء في العالم الثالث، برغم أن الكثير من المنظمات غير الحكومية التي كانت تمثل المرأة من دول العالم الثالث كانت هناك وحاولت أن تكسر احتكار التمثيل الرسمي الذي كانت تقوم به الوفود الرسمية. وعوضاً عن التحوصل في ذاتية فضاء غربي مغلَق، فإن على هؤلاء المنتقدين أن ينخرطوا في عمل ميداني عبر زيارات البلدان التي تحدث فيها أشد أصناف الانتهاكات، أو عبر قراءة تقارير منظمة العفو الدولية، أو منظمة «هيومان رايتس ووتش»، علهم يطّلعون على وجهة نظر أخرى تجاه تلك الأمور. وإذا بدت عقلانية الاستنارة منهَكة من وجهة نظر غربية، فإنها ستبدو لك مختلفة تماماً

---

(٨) *Independent*, 10 August, 1995.

لو كنت تتعرّض للتعذيب، أو الضرب في معتقل، أو كان أقاربك من الذكور يُجبرونك على الخضوع لإرادتهم، أو يحرمونك من التعليم.

أمّا الأكثر تأثيراً، والأصعب تفكيكاً، سواءً في النظرية أم التطبيق، فهو النقد الموجّه ضد الامبريالية، والذي يقول إن خطاب الحقوق ومسؤولية تطبيقها في الوقت الحالي يُسيطَر عليهما من قبل الدول الأقوى في العالم المعاصر. وإن هذه الدول هي نفسها التي أخضعت بقية العالم واستغلته وسيطرت عليه في القرون القليلة الماضية. وهذه تهمة قوية، وهي متوفرة للاستخدام من قبل أولئك الذين ليس لديهم أدنى التزام بالحقوق أو الحريات من أي نوع، ويرغبون فقط في مقاومة أي ضغوط خارجية. لكن مع ذلك، فإن مثل هذه الطروحات غير عصية على المساءلة. إن غالبية المؤسسات الحقوقية والديموقراطية أنشأها بالأساس أولئك الذين يتمتعون بالسلطة، والسؤال هنا إن كان بالإمكان تحويلها من قِبَل الذين تمّ إقصاؤهم من قِبَل تلك السلطة إلى مؤسسات منفتحة وأكثر مساواة، وذلك مع مرور الوقت وعبر الإصلاح الديموقراطي. أمّا في إطار العلاقات الدولية، فإن هذا يستلزم اعترافاً بتاريخ اعتداءات الدول القوية، وانتباهاً إلى التحيزات التي ينطوي عليها تأسيس المؤسسات نفسه. وإذا كانت الدعوة إلى الإصلاح الديموقراطي تنطبق على السياسة داخل الدول، فإنها تنطبق أيضاً على العلاقات بين تلك الدول. إن الدعوة إلى حقوق كونية لا تعني أننا نعيش في عالم مثالي، ولكن أننا نعيش في عالم نواجه فيه واحداً من خيارين عريضين: إمّا التخلي عن الحقوق الكونية بسبب جوانب ضعفها النظرية والعملية، وبالتالي خلق احتمال للانحطاط نحو بربرية أكبر في العالم، أو محاولة تحويل المبادئ الكونية إلى ممارسات كونية، مع الاستمرار في مساءلة نوع التعريفات وأساليب التطبيق. وإزاء المفاضلة بين هذين الخيارين، فإنه من الواضح إلى أي منهما ستنحاز غالبية البشرية.

إن هناك حاجة إلى أن نكون نقديين وقلقين إزاء الرفض المعاصر للكونية. فالاحتفاء بالجماعات، وما يرافقه من مزاعم حول الشرعية التي تتمتع بها هذه الجماعات، والسلطة المنسوبة للفئة التي تسيطر عليها، تنطوي على مخاطر

سياسية وأخلاقية. إن التنوع في الثقافات يمكن، بل قد يسمح، بسهولة، بالتخلي عن الديموقراطية والحقوق الفردية، كما أن التجاهل المُتضمَّن في الطروحات المعادية للعقلانية، والطروحات المضادة للتأسيسية والموجَّهة إلى المعايير الكونية، ينطوي على مخاطر العودة إلى عالم أكثر وحشية وفوضوية. وكما قال هابرماس «إن النقد الجذري للعقل يعني دفع ثمن باهظ للتخلي عن الحداثة»[٩]. اسألْ أي شخص تعرَّضَتْ حقوقه للانتهاك، الذي حظرته «مواثيق جنيف»، سواءً في الشيشان، أو كوسوفو، أو في معتقلات طالبان أو إيران، إن كان يعتقد أن الحقوق هي جزء من مشروع للهيمنة، وسوف يوجّه إليك نظرة انتقادية، فهؤلاء يريدون احتراماً أكبر، وليس أقل، للمعايير الكونية.

ولا تأتي المعوقات التي تعترض أطروحة الحقوق من الدول فحسب، بل تأتي أيضاً من الشعوب. فبالنسبة إلى الكثير من شعوب العالم، بل معظمها، يرتبط استخدام لغة الحقوق الكونية بنظرة إلى الحقوق التي يجب أن يتحصّل عليها شعب معيّن، مقابل رفض الاعتراف، كلياً أم جزئياً، بأحقية تمتُّع الآخرين بتلك الحقوق نفسها. إننا نعيش في عالم من الغضب والمطالب، تحتل فيه الخصوصيات سلطة كبرى تجتاح كل ما في وجهها. فعندما يتوجه القادة الغربيون بنداءات إلى شعوب يوغوسلافيا السابقة للعمل معاً، فإن تلك النداءات تقع على آذان صماء. وعندما يتوجه رئيس الولايات المتحدة بالنداء إلى الهند وباكستان لتسوية خلافاتهما، فإنهما لا يبديان أدنى اهتمام. وفي حالة إيرلندا الشمالية، حيث الصراع يقع في مستوى أقل بالمقارنة مع غيره ويتمّ احتواؤه، فإن الأمر احتاج إلى سنوات من المفاوضات والتدخل من أجل دفع الأطراف لتخيُّل إمكانية قيام تسوية، وقد يتطلب الأمر سنوات أخرى من أجل الوصول إلى حلّ مستقر. وفي كثير من الأحيان، فإن هناك قضايا فرعية، أو رمزية، يتمُّ استغلالها لإعاقة إحلال الرفاه للكثيرين. ويبدو كما لو أن القرن العشرين كان قد

(٩) Jurgen Habermas, *The Philosophical Discourse of Modernity,* (Cambridge: Polity Press, 1997, p. 336).

حافظ على تصنيفات لينين حول «الصراعات الداخلية للقومية»، لكن قد أحسن صنعاً.

إن التحدي لا يكمن في إنكار أهمية الثقافة، فهي ستظل مصدراً كبيراً وثرياً للبشرية، خاصّة في المجالات التي يسود فيها التنوع والإبداع، وسوف تستمر كذلك. وأحد أوجه الرؤية الحداثية التقدمية الذي يجب أن نكون سعيدين بعودته، هو القول إن العالم الذي نعيشه هو عالم واحد ويتكلم لغة واحدة. فالحداثة أكبر من مجرد تواؤم مع التنوع. كما أن التنوع في اللغة، والدين، والزي، والموسيقى، لا يستتبعه الصراع السياسي ورفض القِيم الكونية استناداً إلى قضايا سياسية. فمخاطر مثل هذا التوجه، تبرز في تكرُس أنماط السلطة التقليدية، أي غير الديموقراطية، في المجتمعات، في توليد الصراعات الجماعاتية داخل الدول، وفي تعزيز الصراعات الدولية.

وخلف كل هذه النقاشات، يقبع واحد من أكبر أخطار الحداثة والعالم العابر للحدود الذي نقطنه، وهو ضيق الأفق عند الكثيرين في العالم المتقدم. فنقصان تغطية الأخبار العالمية في الصحافة والإعلام، والنزوع الكاذب نحو متابعة ما «يناسب العائلة من تغطيات»، وسوى ذلك من أشكال الاستسلام الفكري، لا تُضعف إمكانية قيام نقاش معمّق حول هذه القضايا فقط، ولكنها تُضعف أيضاً أي عمل عالمي مشترك بين الدول أو المنظمات غير الحكومية أو الأفراد. إن أول الشروط المسبقة لأي عمل إنساني، أو متعلق بحقوق الإنسان، هو وجود نقاش عالمي موسّع حولها، الأمر الذي يتناقص التزام الصحافة والإعلام به في الدول المتقدمة أكثر فأكثر. ومن مفارقات العالم المتزايد عولمة، هو أن زيادة التكامل على وجه المعمورة يجب أن يترافق مع ضيق في الاهتمامات التحليلية والأخلاقية عند الكثيرين في العالم المتقدم. وهذا التوجه الذي يبدو من ناحية احتفاءً بتنوع ثقافات العالم، ويظهر وكأنه يحترم الآخرين، ينزع أكثر وأكثر إلى إهمالهم. ويُعتبر هذا من التحديات الأخلاقية التي تواجه العالم، وتواجه على وجه التحديد نظام الحكم المعولم، عند بداية الألفية الجديدة.

الطرف الفاعل في زمننا

على مثل هذه الخلفية، يصبح بالإمكان النظر إلى العالم في الألفية الجديدة، وإلى العمليات التي قد تشكّل العالم في العقود القادمة. وقد يقول البعض إن مثل هذا التفكير يُعَدُّ مغامرة طائشة أو حتى ساذجة، لكن مع ذلك فإنه أمر يستحق التجريب أن نحاول تحديد المجالات التي يمكن للإنسان أن يمارس عليها نوعاً من السيطرة، سواءً أكانت سيطرة فردية، أو معولمة، أو من قبل بعض الدول. إن أكثر دروس التاريخ أهميةً في القرن العشرين، بل في أي قرن آخر، هو الحاجة إلى تركيز النظر باتجاه قدرات الفعل الإنساني الواعي، وتجاه الطرف الفاعل agency، وفي زمننا الراهن، باتجاه الطرف الفاعل في دول ديموقراطية. غير أن المبالغة في التركيز على هذا، قد تقود للوقوع في سذاجة الاعتقاد أن كل المعاناة، والموت، والحرب، أو سوء الفهم، يمكن أن تُزال. إن «الطرف الفاعل» agency صعب على التعريف أو التحديد. فخلف كل الكتابات الرؤيوية في السياسة والعلاقات الدولية، هناك مفهوم غامض لـ«الطرف الفاعل»، وهو غموض مشتَق، ولو بشكل بعيد، من الماركسية، لكن من دون تحديد الطبقة العاملة كمحرك رئيسي. فعوضاً عن ذلك، ثمّة طبقة من الحركات الاجتماعية أو «الفاعلين التحريريين» يتمُّ استدعاؤهم. وهذا يتضمن، في أكثر تعبيراته المتطرفة والبارزة خلال القرن العشرين، الاعتقادَ بإمكانية فرض مجموعة من المشروعات المثالية على الإنسانية، أو على بلد معيَّن. فالتقدم مثلاً، كما فسَّرته النخبة، سوف يحلُّ كل شيء، وقد كان هذا بأشكال مختلفة، هو الوهم، الدموي إن استثير، والذي جسّده الاستعمار الأوروبي، والاشتراكية التسلطية.

غير أن البديل كان مداناً أيضاً من ناحية أخلاقية، فقد تضمَّن إنكاراً لما يمكن أن يقوم به الإنسان، وما قام به، وتضمن أيضاً نقلاً للمسؤولية إلى قوى غير بشرية. ففي الماضي، كان هذا النقل باتجاه الإله، أو الآلهة، أو القدَر، أو الطبيعة، أو النجوم، أو أية محدِّدات للسلوك البشري لا يمكن تغييرها كالمناخ، والطبقة، والجندر، أو العنصر. أما اليوم، فإن ما يبدو عصياً على الإيقاف هو الإنسان نفسه، لكنَّ هناك مناخاً آخر من الحتميات القاتلة تحوم حول ثلاث قوى

مثالية لهذا العصر هي: السوق، والشرائح الإلكترونية، والجينوم البشري. فالبروز الكبير لهذه القوى الثلاث في ساحة النقاش في العالم المعاصر يشير إلى الاختلاف الكبير بين فكر عام ١٩٠٠ وفكر عام ٢٠٠٠. فالأول كان يُعبِّر عن الإيمان اللامتناهي، وبالتأكيد المبالَغ فيه، في قدرة «الطرف الفاعل الإنساني» human agency على تحويل العالم، بينما يتميّز الثاني بالإيمان الحتمي بالعوائد المحتملة للتطور العلمي والتكنولوجي. ويتشكل الكثير من النقاشات العامة، وغير قليل من النقاشات الأكاديمية، تبعاً لهذه الاهتمامات الثلاثة، ويُنظَر إليها معاً على أنها القوى الحتمية، وبالتالي المقبولة في التطوّر الإنساني. ويتمُّ نسيان حقيقة أن هذه الاهتمامات الثلاثة تتطلب تدخلاً من قبل الاجتماع الإنساني، والإرادة الإنسانية، وأن نتائجها ـ سواءً من زاوية السلوك الفردي أم الجماعي ـ مختلفة. فالسوق يستطيع أن يُغني أو يُفقر، ويمكنه أن يخلق أو أن يدمر، لكن إذا كانت بعض المنتوجات الإنسانية قابلة للتسويق، فإن غيرها مثل الكرامة، والحرية، والمعايير الأكاديمية، والخصوصية، والبيئة، ليست كذلك. ولتكنولوجيا المعلومات آثار متعددة أيضاً، فهي تستطيع خلق حريات فردية أكثر، وتقوّي الدول، وتستطيع أيضاً تشتيت الجهود الجماعية، وتستطيع تشجيع المساواة بين الرجال والنساء، وتستطيع أيضاً تعزيز التمييز الذكوري. أما الجينوم، بعد اكتشاف أسراره في ما قد يكون قرن البيولوجيا بعد قرني الكيمياء والفيزياء، فسوف يُخبرنا أكثر عن الموروثات الطبيعية، ويعزز الآفاق الطبية للملايين بعد أن رُسِمَت خارطته، لكنه لن يخبرنا إلاَّ القليل عن الإرادة الإنسانية، والقدرة، والإبداع.

لكنَّ أياً من تلك الاكتشافات، لن يجيب عن الأسئلة الأخلاقية، وأسئلة الاختيار التي تقع في قلب مسألة الحرية الإنسانية والديموقراطية. فهذه المهمة تعتمد على نظام سياسي ديموقراطي من ناحية، وعلى تطوير عقلانية نقدية عالمية من ناحية ثانية. إن من سيعمل على تشكيل العالم عند ٢٠٠٠، لن يكون التاريخ، أو القدَر، أو البنيات، بل الأفراد المنظمون، والمسؤولون، والواعون. ويجب أن نبدأ من نقطة فهم كيفية اشتغال العالم، وماذا يمكن أن نعمل للتأثير فيه. هذا هو

التحدي الأكبر لنا جميعاً. إن أهم نشاط إنساني، الذي هو أيضاً شرط مسبق للرفاه، هو التعليم. ومقولة شيلر Schiller في كتابه *On the Aesthetic Education of Man* من أن الفرد مواطن في دولته ومواطن في العصر الذي يعيش فيه، لم تكن أكثر انطباقاً مما هي عليه اليوم[١٠]. وهذا، باختصار، هو التحدي الذي جاءت به سنة ٢٠٠٠ ووضعته أمام العقل العالمي.

(١٠) نقلاً عن:

Walter Kaufman, *Hegel*, (London: Weidenfeld & Nicolson, 1965), p. 48.

يطرح هاليداي في فصول هذا الكتاب الغنية، أطروحة «الكونية الجذرية» Radical Universalism، وفيها يدافع عن وجود منظومة قِيَم عالمية مشتركة تتفق عليها الحضارات والأديان كمرجعية ونظام معياري يحددان أنماط العلاقات على أسس تعاونية ليست صراعية، من دون الانجرار إلى مثالية طوباوية، مع تأكيده الدائم على السمة «الواقعية» للكونية الجذرية التي ينادي بها. يقول إن جوهر هذه الكونية ومكوّناتها الرئيسية ليست نتاج الفكر الغربي حصراً، بل الفكر الإنساني بعمومه الذي ساهمت فيه وما تزال كل ثقافات العالم، سواءً راهناً أو عبر قرون التاريخ الطويلة. يحتوي الكتاب على عشرة فصول هي: «عالم في طور التغيُّر»، «ظلال القرن العشرين»، «سجالات حول السياسة العالمية»، «عودة الحرب»، «العولمة وسلبياتها»، «هشاشة الديموقراطية»، «أميركا: قطب مُهيمِن فوق المحاسبة»، «أوهام الاختلاف»، «الحكم المعولَم من وراء الحدود» و«نحو كونيّة جذريّة». كلها تدعم بعضها البعض في جهد مقدّر لإثبات عالمية واقعية ينشدها هاليداي للعالم، والفرد، والقِيَم.

أهمية كتاب هاليداي هي في توسُّطه الفكري: فهو يرفض الدعاوى الثورية، يسارية كانت أم ليبرالية، التي تستسهل الانقلاب على الواقع الصلد نظرياً، بينما فشلت وتفشل عملياً في تقديم بديل فعّال. وهو يرفض أيضاً الإقرار بـ«الأمر الواقع» والتسليم به من دون الانخراط في عملية مفتوحة لتحسين شروطه. إنه الخيار الأصعب دوماً، المنزلة بين المنزلتين، حيث الدعوة إلى التغيّر نحو مستقبل أزهى للبشرية محكومة بالانطلاق من النقطة التي وصلت إليها الآن: بخيرها وشرها. فالمستقبل يبدأ من الحاضر، كما بدأ الحاضر من الماضي، وليس ثمة انفكاك حالم يأمل بالقطع التام مع حقبة زمنية للولوج إلى حقبة عذراء لا علاقة لها بما سبقها. لن يسعد الثوريون بواقعية هاليداي في هذا الكتاب، ولن يسعد أنصار «الأمر الواقع» بـ«مثالية» أطروحته حول «الكونيّة الجذرية» المتمرِّدة على الحاضر. بمعنى ما، هاليداي يريد حلماً ثورياً يُرشده الواقع، ويقرّ بأمرِ واقع يثوّره الحلم.

ISBN 1 85516 420 5



DAR
AL SAQI
دار الساقي